



إنسانيـات

الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها

دليل الاستبداد والمستبدين

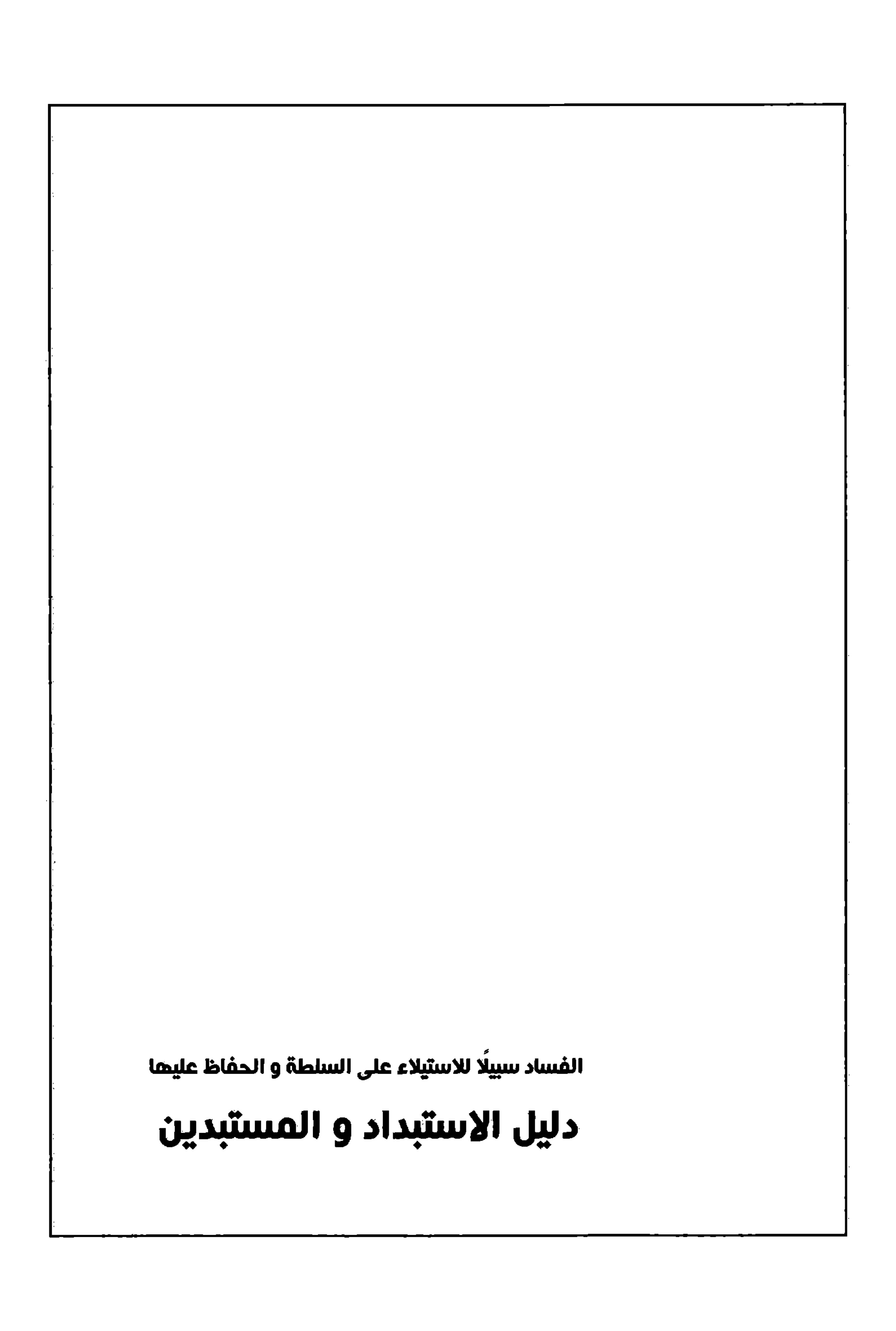
تأليف:
بروس بيونو دو مسقيتا و ألستير سميث

ترجمة: د. فاطمة نصر



الهيئة المصرية العامة للكتاب


روائع
مجلة
الابتسامة



الفساد سبيلًا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها

دليل الاستبداد و المستبدين



٢٠١٤

الفساد سبيلًا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها

دليل الاستبداد و المستبدين

تأليف

بروس بيونودو مسقيتا - ألستير سميث

ترجمة

د. فاطمة نصر



الفساد سبيلًا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها: دليل الاستبداد و المستبدين

مسقيتا، بروس بيونودو.
دليل الاستبداد و المستبدين/ تأليف: بروس بيونودو مسقيتا؛ ألستير سميث؛ ترجمة: فاطمة نصر. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
٢٧٦ص، ٢٤سم.
فى رأس العنوان: الفساد سبيلًا للاستيلاء على السلطة و الحفاظ عليها.
تدمك ٩ ـ ٧٢٧ ـ ٤٤٠ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨.
١ ـ الفساد السياسى.
٢ ـ استغلال السلطة.
أ ـ سميث، ألستير (مؤلف مشارك).
ب ـ نصر، فاطمة (مترجم).
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٤/١٥٥٤
I.S.B.N 978- 977- 440-727 -9
ديوى ٣٦٤,١٣٢

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أم كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

إبراهيم أصلان

مقدمة

قواعد تُتَّبع فى الحكم:

تمدنا الحياة السياسية بألغاز لافتة. تصدمنا العناوين الرئيسية كل يوم وتفاجئنا. نسمع يومياً عن الخداع والاحتيالات، والمغالطات والمخاتلات من قبَل مدراء كبريات الشركات، عن أكاذيب جديدة، وممارسات وحشية، بل وأعمال قتل تُنفذها القيادات الحكومية. لا نملك سوى أن نعجب أى مثالب فى الثقافة أو الدين أو التنشئة أو الملابسات التاريخية بإمكانها تفسير صعود هؤلاء المستبدين الأشرار، أو مصرفيى وول ستريت النهمين أو بارونات النفط المراوغين. هل صحيح ما قاله شكسبير من أن العيب لا يكمن فى الأقدار بل فينا، أو فى قادتنا على وجه التحديد؟ يقنع غالبيتنا بهذا الاعتقاد، هذا على الرغم من أن الحقيقة ليست كذلك بإطلاقه.

نقبل، فى معظم الأحيان، بما يقوله المؤرخون والصحفيون والمنظّرون والنخب الثقافية والشعراء من دون أن نكلف أنفسنا بالتنقيب تحت السطح كى نكتشف الحقائق الأكثر عمقاً والتى لا تشير إلى الأقدار أو إلى أنفسنا. عالم السياسة تمليه القواعد، ولا يمكث الحاكم الأحمق الذى لا يخضع لتلك القواعد طويلاً فى منصبه.

حاول الصحفيون والكُتاب والأكاديميون تفسير السياسة من خلال أسلوب رواية القصص حيث يتفحصون سبب إمساك أحد الزعماء بالسلطة، أو كيف ثار شعب أحد البلاد شاسعة المساحة على حكومته، أو السبب فى أن إحدى السياسات التى نُفِذت فى العام السابق قد أضرت بمصائر الملايين وعكست أقدارهم. وعادة ما يستطيع الصحفى أو المؤرخ، بتلك التفسيرات، أن يخبرنا بما حدث ولمن، بل حتى ولِمَ حدث. لكن، ومن تحت تفصيلات الكثير من القصص السياسية والسرود

التاريخية التى نقرؤها، تظهر أسئلة المرة تلو الأخرى، أسئلة بعضها عميق وتبدو الأخرى ثانوية، لكنها تظل تؤرقنا فى مؤخرة أذهاننا: لِم يظل المستبدون ممسكين بالسلطة لفترات طويلة؟ وبالمقابل، لِمَ لا يمكث القادة الديموقراطيون فى الحكم سوى لفترة وجيزة؟ كيف تتمكن البلاد من البقاء طويلاً فى ظل هيمنة سياسات اقتصادية مضللة وفاسدة؟ لِمَ تظل البلاد المعرضة لحدوث كوارث طبيعية غير مستعدة لها، فى غالب الأحوال، حينما تقع؟ كيف يظل شعوب البلاد الغنية بمواردها الطبيعية يعانون الفقر؟.

لنا أيضاً أن نتساءل: لِمَ يظل مدراء وول ستريت التنفيذيون أصماء سياسياً غير عابئين بالأخطار بدرجة أنهم يقومون بتوزيع مليارات الدولارات مكافآت وعلاوات بينهم فيما يُغرقون الاقتصاد الكوكبى فى الكساد؟ لِمَ يضطلع قلة من الأفراد بالمراكز القيادية فى كبريات الشركات التى تقوم على أكتافها مسئوليات

جِسام؟ لِمَ يتم الإبقاء على أعضاء مجالس الإدارات فى الشركات الفاشلة وعلى مديريها التنفيذيين، ويتلقون رواتب وعلاوات سخية فى حين يفقد حاملو أسهم تلك الشركات كل ما يملكون؟.

تُوالى تلك الأسئلة عن السلوك السياسى الظهور المرة بعد الأخرى بشكل أو آخر. يتعاطى كل تفسير، وكل قصة مع القائد/ القائدة المنحرف/ المنحرفة وقراراته/ ها المعيبة كحالة متفردة، وكوضع فريد من نوعه، هذا على الرغم من عدم وجود ما هو فريد أو استثنائى فى السلوك السياسى.

تروق لنا قصص البشاعات التى يأتيها السياسيون أو مدراء الأعمال وأساليبهم المنحرفة وذلك لأنها تمنحنا حرية الاعتقاد بأن سلوكنا سيكون مختلفاً لو أوتينا الفرصة.

تُحررِنا بحيث نُلقى باللائمة على الشخص المعيب الذى يملك السلطة لاتخاذ قرارات جوهرية – وسيئة جوهرياً. على ثقة نحن من أننا لن نفعل أبداً ما فعله معمر القذافى حينما قصف شعبه ليبقى على نفسه فى السلطة. ننظر إلى الخسائر الهائلة التى تكبدها العاملون بشركة إنرون حينما كان يترأسها كنث لاى، هم والمتقاعدون وحاملو أسهم الشركة ونعتقد أننا مختلفون عن كِنث لاى. ننظر إلى كل من تلك الحالات وننتهى إلى أنها مختلفة، شاذة وخارجة عن السياق. وعلى الرغم من ذلك، فإنها يجمعها معاً منطق السياسات، والقواعد التى تحكم الحكام، ومَن فى السلطة.

تركنا المنظّرون السياسيون وأصحاب إمبراطوريات الأخبار فى حالة من الجهل بتلك القواعد والأحكام. ارتضوا بلوم من يفعلون الشر من دون تقصى أسباب أن عوالم السياسة والأعمال تبدو وأنها تعين الأوغاد وتحميهم أو تُحوّل الأخيار إلى أشرار. ولهذا السبب، فمازلنا حتى الآن نسأل نفس الأسئلة القديمة ومازلنا نُبدى دهشتنا لتفشى حالات ندرة الغذاء فى إفريقيا بفعل الجفاف وبعد

٣٥٠٠ عام من نجاح الفراعنة فى التوصل إلى الوسائل السليمة لخزن الحبوب. مازالت الصدمة تنتابنا لما تحدثه الزلازل والسونامى من دمار فى أماكن مثل هيتى وميانمار وسريلانكا، وقلة التبعات التى تتركها الكوارث الطبيعية المثيلة فى أمريكا الشمالية وأوربا. مازالت تحيرنا المصافحات الودية وغمزات الأعين التى يتبادلها الزعماء الديموقراطيون والحكام الطغاة، والتى تعد تبريراً لتمكينهم من السلطة.

سنقوم فى هذا الكتاب بإيجاد تفسير منطقى للسلوك البائس الذى يتسم به الكثير من القادة سواء فى الحكومات أو فى مجالات الأعمال. هدفنا هو تفسير السلوكيات السيئة والحسنة من دون اللِجوء إلى أى مزاعم عاطفية أو تشهيرية. سيقتضى هذا، جوهرياً تفنيد تشابكات المنطق والأسباب التى تكمن خلف الأسلوب الذى نُحكَم به ويجرى تنظيمنا وفقاً له.

لن تكون الصورة التى نرسمها جميلة، كما أنها لن تعمل على تقوية الأمل فى نزعات البشر الخيرية والإيثارية. لكننا نعتقد أنها ستكون الحقيقة التى تشير إلى الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقاً، إذ إن السياسة، هى فى المقام الأول مجرد لعبة يمارسها القادة، وإذا تعلمنا قواعدها فستصبح لعبة يمكننا الفوز بها.

بيد أنه علينا، ومن أجل تحسين العالم، أن نبدأ جميعنا بتعليق ثقتنا فى الحِكم التقليدية المتوارثة وإيماننا بها. حينما ندع المنطق والشواهد ترشدنا، ستفتح أعيننا ونرى لِمَ تعمل السياسة بذاك الأسلوب الذى تنتهجه، وستكون معرفة الأسباب الخطوة الأولى والحاسمة باتجاه تعلم تحسين الأوضاع.

أحزان بلدة بل بكاليفورنيا:

لدينا جميعنا، فى السياسة كما فى الحياة رغبات، ونحاول التصدى للمعوقات التى تقف فى سبيل حصولنا على ما نريده. مثلاً، تُقيِّد أحكام الحكومة وقوانينها ما بوسعنا أن نفعله. يختلف من فى السلطة عن بقيتنا: بإمكانهم وضع الأحكام التى

تخدم مصالحهم وتجعل من السهل عليهم الحصول على ما يريدونه. بإمكان فهم ما يريده الناس وسبيل الحصول عليه المساعدة إلى حد كبير على توضيح الأسباب التى تدفع من فى السلطة إلى فعل ما هو سيئ، بل إنه، وفى معظم الأحيان، فإن السلوك السيئ يعتبر سياسة ناجحة، وتنطبق هذه القاعدة على الأسلوب الذى تحكم به بلدة شديدة الصغر، أو يُدار به عمل عائلى، أو شركة ضخمة أو إمبراطورية كوكبية.

لنبدأ بقصة فريق ببلدة صغيرة مكون من مجموعة من الحقراء الجشعين الأجلاف كى نستطيع فهم كيف يبدو العالم من منظور القائد. بيد أن علينا أن نتذكر أن هذه قصة عن السياسة، لا عن الشخصية، حيث إن ما يهم حقيقة هو أن هؤلاء أناس يقدسون السلطة ويعرفون سبل الوصول إليها والحفاظ عليها. وسرعان ما سندرك أيضاً تواتر حدوث تلك القصة الصغيرة وذلك السلوك البائس على جميع مستويات الممارسات السياسية وإدارة الشركات الكبرى وأنه ليس ثمة ما هو غير معتاد فى تلك القصة الغريبة عن بلدة بِل بكاليفورنيا.

روبرت ريزو مدير سابق لبلدة بِل الصغيرة التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٦٦٠٠ شخص، وهى ضاحية فقيرة للوس أنجليس يسكنها الهسبانيون واللاتينيون، ويتراوح دخل كل فرد فيها ما بين ١٠٠٠٠ دولار و٢٥٠٠٠ دولار سنوياً، وهو يقل كثيراً عن متوسط معدل الدخول فى كاليفورنيا وعلى المستوى القومى للبلاد. يعيش أكثر من ربع سكان المدينة الكادحين تحت خط الفقر. وعلى الرغم من ذلك، يشعر أهلها بالزهو لإنجازاتهم وبخططهم المستقبلية وبعائلات البلدة. فعلى الرغم من الصعوبات التى تواجهها فإنها تتفوق على باقى أنحاء كاليفورنيا فى انخفاض معدلات جرائم العنف والتعدى على الممتلكات. كما أنها مدينة نشطة، تنظّم فصولاً دراسية صيفية، ومناسبات لأنشطة المكتبات، والألعاب المائية والرحلات العائلية. علاوة على ذلك، يحصل أهالى البلدة على منح لإصلاح منازلهم ومساعدات لتحسين الدخول الضعيفة.

كان روبرت ريزو يشعر بالكبرياء حينما يستدعى السنوات السبع عشرة التى قضاها مديراً لتلك البلدة، التى كانت، وفقاً لما قاله أوسكار هرناناندز الذى كان عمدة البلدة عن تلك الفترة (وحُكِم عليه بالسجن فيما بعد لإدانته بالفساد)، كانت على وشك الإفلاس فى عام ١٩٩٣ حينما عُيِّن ريزو مديراً لها. ثم نجح ريزو على مدى السنوات الخمس عشرة المتوالية التى قضاها فى منصبه قائداً لها فى ترصيد ميزانيتها ومكّنها من الوفاء بديونها وساعد فى الحفاظ عليها هكذا. ولم يكن هذا بالأمر الهين، بل أمراً استحق عليه هو والفريق الذى ساعده الثناء لما قدموه لأهالى بلدة بِل من خدمة جليلة.

بيد أن خلف تلك الواجهة الرومانسية تكمن قصة تجسد أساليب العمل فى الحياة السياسية. فى عام ١٩٩٣ تم التعاقد مع روبرت ريزو بمرتب سنوى يبلغ ٧٢٠٠٠ دولار فى العام، ثم بلغ ما كان يتقاضاه سنوياً قبل أن يجبر على ترك منصبه بعد سبعة عشر عاماً من توليه إياه، بلغ ٧٨٧٠٠٠ دولار سنوياً. ولنقارن هذا المبلغ بالمرتبات التى يتقاضاها بعض المسئولين فى الدولة: يبلغ مرتب رئيس الولايات المتحدة ٤٠٠٠٠٠ دولار سنوياً، ويتقاضى حاكم كاليفورنيا ما يربو على ٢٠٠٠٠٠ دولار وكذلك عمدة لوس أنجليس. وعلى الرغم من أنه يعزى إلى ريزو أنه حقق إنجازات جيدة لبلدة بِل، تظل ثمة تساؤلات حول تقييم تلك «الإنجازات». لكن من الواضح أنه كان يتقاضى المرتب الأعلى بين نظرائه على مستوى الولايات المتحدة جمعاء.

من الطبيعى أن يخطر للناس أن ريزو كان يسرق، ويستحوذ على أموال بأسلوب غير قانونى ويأتى بممارسات غير أخلاقية وغير مشروعة. وعد چيرى بارون المدعى العام بكاليفورنيا آنذاك أن يجرى تحقيقاً لمعرفة ما إن كان ثمة انتهاك للقوانين، ويضمر عزمه هذا على أنه من غير المعقول أن يتقاضى مدير بلدة صغيرة ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ دولار سنوياً. بيد أن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً من هذا. تتمثل القصة على أرض الواقع فى مناورات سياسية بارعة بمصادقة مضمرة

من الناخبين فى بلدة بل، ومن أعضاء مجلس المدينة الذين يمثلونهم، إضافة إلى القليل من السرقات. فعلى حين يبلغ متوسط مرتب أعضاء مجالس البلدان المناظرة لبل ٤٨٠٠ دولار سنوياً، يتقاضى الأعضاء الخمسة فى مجلس بل ما يقارب ١٠٠٠٠٠ دولار سنوياً وذلك من خلال دفع رواتبهم الأساسية كأعضاء فى المجلس علاوة على ٨٠٠٠ دولار لكل منهم عن كل جلسة يحضرها فى اجتماعات مجالس إدارات مختلف المؤسسات والهيئات بالمدينة. كيف يتأتى دفع كل تلك المبالغ لريزو ومساعديه ورئيس الشرطة بالمدينة وغيرهم؟ تكمن الإجابة فى التلاعب الماهر بتوقيت إجراء الانتخابات لتلك المناصب. بذل قادة المدينة جهدهم كى يتأكدوا من أنهم سيأتون إلى السلطة معتمدين على عدد قليل جداً من الناخبين، ونجحوا فى هذا حينما تم تحويل بلدة بل أثناء انتخابات ٢٠٠٥ من «مدينة عامة General City» إلى مدينة ذات مواثيق وقوانين خاصة Charter City. وعلى حين تخضع النظم الحاكمة فى المدن العامة لقوانين الولايات المتحدة التى تتبعها المدن أو للقوانين الفيدرالية، فإن ما يحدد نظام الحكم فى الأخرى هى مواثيقها وقوانينها الخاصة: لا يأبه الناخبون بعامة بالأسئلة التقنية (أن تظل المدينة عامة أو يكون لها ميثاقها الخاص) ومن ثم، لم تجذب الانتخابات الخاصة للتصويت على تلك النقطة سوى ٤٠٠ ناخب صوت منهم ٣٣٦ لصالح الاقتراح وعارضه ٥٤ صوتاً فى مدينة يبلغ عدد سكانها ٣٦٠٠٠ نسمة. وبهذه الطريقة تم تمرير «الميثاق الخاص» الأمر الذى منح حفنة من الأشخاص حق التحكم فى مخاصصة إيرادات المدينة ووضع ميزانيتها خلف الأبواب المغلقة. وعلى الرغم من أن «الميثاق» الخاص لم يغير شيئاً فى أسلوب حكم بلدة بل إلا أنه منح مجموعة صغيرة من الأفراد الوسيلة التى من خلالها مضوا يتخذون قرارات فرض الضرائب والإنفاق سراً ويحددون ما يدخل جيوبهم من أموال. كانوا يتميزون بمهارتهم فى إخفاء ما فعلوه، وكان أعضاء مجلس المدينة الذين يعملون لبعض الوقت صادقين تماماً فى قولهم إنهم لا يتقاضون سوى بضع مئات الدولارات نظير خدماتهم. بيد أن الجزء الأكبر من

دخولهم كان يأتيهم من مشاركتهم في اجتماعات مجالس إدارة مختلف الهيئات في المدينة. وكما اتضح فيما بعد، فقد مثّل ذلك كعب أخيل بالنسبة لهم.

وعلى الرغم من أن اللاعبين الرئيسيين في فضيحة بلدة بِل أودعوا السجن وقت كتابة هذا، إلا أن ذلك لم يكن بسبب مرتباتهم الخيالية التي حرصوا على أن تكون قانونية تماماً، بل بسبب أنهم تلقوا أموالاً طائلة عن اجتماعات لم تحدث أبداً. أي أن تقاضيهم تلك المرتبات الضخمة أمر متقبل بعكس تلقيهم أموالاً عن اجتماعات لم يحضروها. لا يسعنا هنا أن نتساءل ما سيحدث لكثير من المسئولين في الولايات المتحدة لو أخضعوا لنفس المعايير، ولنا في أعضاء مجلس النواب والشيوخ الذين يتقاضون مرتبات ومكافآت كاملة فيما هم لا يحضرون معظم الجلسات ويقضون جل أوقاتهم في جمع الأموال للحملات الانتخابية التالية.

قد يعجب القارئ كيف لبلدة صغيرة مثل بِل أن تتمكن من ترصيد موازنتها فيما تدفع مثل تلك الرواتب الخيالية. من أين تحصل على النقود لذلك. يكمن جزء من الإجابة في الضرائب التي كانت تفرضها قيادات المدينة على الممتلكات الخاصة والتي كانت تفوق كثيراً الضرائب التي تفرض في أنحاء لوس أنجليس المزدهرة مثل ماليبو، ومن خلال هذا، تمكن مجلس المدينة من دفع الرواتب العالية ومن ترصيد الموازنة.

بالأسلوب الذي تجري به انتخابات أعضاء مجلس المدينة في بلدة بِل، يصبح هؤلاء الأعضاء مدينين بالفضل للناخبين وبخاصة لهؤلاء الذين هم بحاجة لدعمهم كي يفوزوا بالمنصب. لم ينطبق هذا الوضع قبل عام ٢٠٠٧ وذلك لأن أحداً لم يطعن على تلك الانتخابات. لكن منذ عام ٢٠٠٧ ومع الطعن في الانتخابات، فقد ظل الفوز بالمقاعد يعتمد على عدد قليل جداً من أصوات الناخبين، والذين لم يصوت منهم سوى ٢٤,٣٪ ممن يحق لهم الانتخاب. أي أنه كان من الممكن إنجاز عملية الانتخاب بالاعتماد على نسبة ضئيلة جداً من سكان بلدة بِل الناضجين. ويفسر

هذا، إلى حد كبير، سياسات حكومة المدينة فى الإنفاقات وفرض الضرائب.

من المؤكد أن أعضاء مجلس المدينة كانوا يحرصون على سرية حزَم المكافآت التى يتقاضونها وعدم معرفة منافسيهم شيئاً عنها. كان ريزو، مدير المدينة يحتاج إلى الحفاظ على ثقة المجلس فيه كى يحتفظ بوظيفته وكانوا هم بحاجة إلى ثقته فيهم كى يحافظوا على مناصبهم. وعلى الرغم من أنه كان بإمكانه فضح المبالغ الطائلة التى يستولون عليها من أموال عامة الكادحين، الأمر الذى كان من شأنه أن يفقدوا وظائفهم، إلا أن هذه الحاجة للولاء المتبادل تمكننا من فهم أصول الممارسات فى بلدة بِل وسياساتها بوجه عام. كان ريزو يعمل وفقاً لما يريده العمدة ومجلس المدينة، وكان هؤلاء بدورهم يعملون وفقاً لرغبات مجموعة ضئيلة من مواطنى بِل، أى هؤلاء الذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات. ومن أجل الحصول على ولاء المجلس، كان لابد من دعم الوسائل التى من خلالها يمكن لأعضائه الحصول على حزم مكافآت سخية.

بالطبع، فلو أن كل ذلك كان يجرى فى العلن، أو لو كانت بلدة بِل قد ظلت «مدينة عامة» تخضع للتحكم فى أموال المكافآت التعويضية والقواعد المحددة لها فى عاصمة الولاية لما استطاع ريزو إيجاد الوسائل لخدمة أهداف أعضاء مجلس المدينة المالية بمثل ما كانوا هم يخدمون أهدافه ويمالقونه. فحينما تعتمد قبضة الزعيم على السلطة على ائتلاف صغير من الداعمين يصبح توفير الجوائز الخاصة هو الطريق إلى الحفاظ على منصبه لمدة طويلة. علاوة على ذلك، فحينما يُستخلص هذا التحالف الصغير من وسط عدد كبير نسبياً ممن لهم حق الاقتراع من السكان، تصبح الجوائز الخاصة لأعضاء هذا الائتلاف الصغير وسيلة فاعلة للحكم، بل وأيضاً لإيجاد فرص لزيادة الموازنة وفرض الضرائب بدرجة تتيح لأهل القمة الحصول على مكافآت تعويضية سخية، وهى فرصة لم يتوان هؤلاء أبداً عن استغلالها.

تمدنا بِل بعدد من الدروس التى تعلمنا الكثير عن القواعد المتبعة فى الحكم. أول تلك الدروس هو أن السياسة هى فن الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، ولا علاقة لها برفاه الشعب وخيره. أما الدرس الثانى فهو أن الاعتماد على عدد قليل من الناس فى الوصول إلى السلطة والحفاظ على المنصب هو الوسيلة الفضلى الأكيدة للبقاء السياسى، وهذا يعنى أن الطغاة المستبدين الذين يعتمدون على عدد قليل من المحاسيب لديهم فرصة هائلة للبقاء فى منصبهم لعقود حتى يموتوا أثناء نومهم بأكثر من الحكام الديموقراطيين. ثالثاً، حينما تدرك مجموعة المحاسيب الصغيرة أن ثمة الكثيرين ينتظرون فى الظل ليحلوا محلهم فى عملية نهب الأموال العامة، تمنح القيادات العليا نفسها حرية تصرف كبيرة فى كيفية إنفاق العائدات وفرض الضرائب ومقدار ما تجبيه من تلك الضرائب. ويفتح هذا الباب بدوره إلى هوس السرقة والإمساك بالسلطة من قبل كثير من القادة، مع ندرة البرامج الموجهة للمصلحة العامة، كما يعنى إطالة مدة البقاء فى السلطة. رابعاً، يحرر الاعتماد على ائتلاف صغير القادة كى يفرضوا ضرائب مرتفعة، الأمر الذى قد يؤدى إلى حدوث انتفاضات شعبية ومحاولات لإحداث التغيير، وبخاصة فى الأماكن التى يتمتع فيها الناس بالحريات الأساسية مثل الحق فى حرية الكلام وفى التجمع، كما شهدنا فى بعض بلدان الشرق الأوسط، وفى أحيان أخرى، يؤدى ذلك الوضع إلى أن يظل الناس مقموعين كما رأينا فى أماكن أخرى.

تقدم لنا قصة بلدة بِل سيناريو كاملاً عن كيفية الحكم حينما تتوقف القبضة على المنصب على عدد قليل جداً من الأشخاص، وبخاصة حينما يتم انتقاؤهم من وسط الكثيرين. فهم سياسيو تلك المدينة، تلقائياً، قواعد الحياة السياسية. يمكن للقادة الذين يتبعون تلك القواعد كما يجب البقاء فى القمة من دون أن يكون عليهم فعل أى شئ لصالح رعاياهم. ظل من يحكمون بلدة بِل متمسكين بالسلطة لفترة طويلة حتى كشفت تقصيات العالم الخارجى وسائلهم للبقاء فى مناصبهم. وكما سنرى، فإن ما يعمل لصالح أهل القمة، يعمل ضد مصالح الطبقات الدنيا، وهذا

يفسر صدمتنا ودهشتنا لدى ظهور العناوين الرئيسية عن انحرافات كثيرين من ذوى المناصب العليا. يكفل الأسلوب الذى تحكم وفقه أماكن مثل بِل (ومعها معظم الأماكن ومؤسسات الأعمال) أحزان الطبقات الدنيا فى بِل.

أحد الدروس الهامة المستفادة هو أن الأيديولوچيا، والجنسية، والثقافة، كلها أمور لا أهمية تذكر لها حينما يتعلق الأمر بالسياسة. وكلما تعلمنا سريعاً ألا نفكر فى جمل مثل «يجب أن تفعل الولايات المتحدة....» أو «الشعب الأمريكى يريد....» أو «على حكومة الصين أن تفعل....» سيكون إدراكنا أفضل لسياسات الحكومات، والأعمال، والتنظيمات الأخرى. علينا أن نعوّد أنفسنا، لدى التعاطى مع السياسة، أن نفكر فى أفعال ومصالح قادة محددين بأسمائهم ونتحدث عنهم بدلاً من الحديث عن أفكار مشوشة مثل المصالح القومية، والخير المشترك، والرفاه العام. وبمجرد أن نفكر فيما يساعد القادة على المجئ للسلطة وعلى أن يظلوا ممسكين بها، سنبدأ أيضاً فى فهم كنه الحياة السياسية. إن السياسة، مثل الحياة جميعها، هى عن الأفراد الذين ينزعون إلى فعل ما فى صالحهم، لا ما فى صالح الآخرين. وهذا، تحديداً، هو كنه ما حدث فى بلدة بِل، كاليفورنيا.

تشوش المفكرين العظام:

وكما توضح قصة روبرت ريزو، فإن السياسة ليست شديدة التعقيد. وعلى الرغم من ذلك، فإن فلاسفة السياسة الذين يحظون بأكثر قدر من الإجلال، لم يفسروها بشكل جيد، حيث إن المفكرين من أمثال نيكولو ميكياڤيللى، وتوماس هوبز، وچيمس ماديسون، ومونتسكيو، ناهيك عن أفلاطون وأرسطو، قد فكروا جميعهم عن فن الحكم فى السياق الضيق لأزمتهم الخاصة.

وعلى الرغم من أن هوبز حاول التوصل إلى أفضل أسلوب للحكم، إلا أن خبرته بالحرب الأهلية الإنجليزية وصعود كرومويل وخوفه من حكم الجماهير أضل بحثه إذ إن خوفه من حكم الجماهير جعله يرى الحكم الملكى على أنه الطريق

الطبيعى للنظام وللحكم السديد. ولاعتقاده في الخير المتأصل فى الحاكم المطلق أو اللويثان [الحكم الاستبدادى] فقد انتهى أيضاً إلى أنه «لا يمكن للملك أن يكون ثرياً، أو مجيداً، أو آمناً، حينما يكون رعاياه فقراء، أو وضعاء أو ضعافاً بسبب بالعوز أو الشقاقات، بحيث لا يمكنهم شن حرب مستدامة ضد أعدائهم». وفى ضوء ما يقوله هوبز، لنا هنا أن نذكر كيف أن روبرت ريزو قد تمكن من جمع ثروة طائلة على حين ظل أهل بلدة بِل مدقعى الفقر.

كتب ميكافيللى، ذلك السياسى والموظف المدنى الذى كان عاطلاً عن العمل، وكان يأمل أن تستأجره عائلة مديشى ليعمل لحسابها - أى أنه كان فى وضع يماثل روبرت ريزو فى عصرنا - كتب «الأمير» ذلك الكتاب الذى هدف من خلاله توضيح قيمته كمستشار «سياسى». لكن يبدو أنه لم يترك انطباعاً عميقاً على أسر مديشى ومن ثم لم يحصل على الوظيفة. كان يدرك، بأكثر من هوبز، كيف تستطيع السياسة أن تُنتج ممارسات تُضخم الذات، كما شهدنا فيما بعد فى بلدة بِل. كتب ميكافيللى فى مجموعته «أحاديث Biscourses» يقول إن من يحاول أن يؤسس حكماً قائماً على الحرية والمساواة سيفشل «إلا إذا استثنى من المساواة العامة بعض من هم أكثر جرأة وطموحاً وجعل منهم أشخاصاً مميزين، ليس فقط من حيث أسماؤهم، بل على أرض الواقع وذلك بمنحهم قلاعاً وممتلكات وأموالاً وأتباعاً، بحيث يصبحون، وهم محاطون بكل هذا، قادرين على الحفاظ على السلطة، ومن خلال مساندته لهم، على تحقيق طموحاتهم...». وقد شاهدنا كيف أن أشخاصاً مثل روبرت ريزو، استطاعوا الحفاظ على سلطتهم من خلال إرضاء طموحات الموالين لهم للثراء والمناصب.

حاول چيمس ماديسون (الذى أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة)، وكان ثائراً سعى لإقامة السلطة على أساس من السياسة التى كان يعتنقها، حاول مثل هوبز فهم الثورة، بيد أنه، وبخلاف هوبز، راقه ما رآه ورأى أن الجمهوريات المتسعة الكبيرة توفر فرصاً أكبر لانتخاب من يرعون الخير العام، لكنه لم يحدد عدد من

سيكون لهم رأى فى اختيار القائد أو عدد من يلزمون للإبقاء عليه فى مكانه، وفى تحجيمه أيضاً.

تتعارض نظرة ماديسون مع ما رآه مونتسكيو الذى ذهب إلى أنه «فى الجمهوريات الكبيرة يتم التضحية بالخير العام لحساب العديد من الآراء، حيث يخضع للاستثناءات، ويعتمد على الصدف والأحداث. أما فى الجمهوريات الصغيرة، فإنه من السهل فهم مصالح الجمهور واستيعابها بحيث تصبح فى متناول كل مواطن، كما أن الانتهاكات تمارس على مستوى ضيق ولا تحظى بحماية كبيرة». لكن هذا لا يثبته الواقع كما رأينا فى حالة بلدة «بِل».

بالنسبة لمونتسكيو، تمازجت حركة التنوير، والفكر الديكارتى، والملكية الدستورية البازغة فى بريطانيا وحفزت أفكاره المتبصرة للكوابح والتوازنات السياسية التى أمل من خلالها أن يمنع إفساد الصالح العام، [مثلما حدث فى بلدة بِل فيما بعد من خلال نوع الانتخابات لمجلس المدينة التى أرغم عليها مواطنوها].

بالطبع، فقد كان الدافع إلى تشكيل المدينة ذات الأحكام والمواثيق الخاصة Charter City هو السعى إلى إيجاد كوابح وموازين على سلطة مجلس ولاية كاليفورنيا التشريعى، لكن جمهور الناخبين بالمدينة كان ضئيلاً، علاوة على أن القليلين ممن لهم حق التصويت هم من اهتموا بالإدلاء بأصواتهم. وهذا غير كافٍ لمنع الفساد الذى كان مونتسكيو قد أمل فى تجنبه.

لا ريب فى أن مونتسكيو وماديسون وهوبز وميكافيللى كانوا مفكرين على قدر كبير من المهارة والبصيرة، لكن فهمهم لكثير من السياسات كان معيباً وذلك لأنهم كانوا يتعاطون مع الملابسات اللحظية ويستعرضون عينة صغيرة من المعطيات، أى ما يحدث فى محيط كل منهم مع أجزاء متناثرة من التاريخ القديم، علاوة على أنهم لم يملكوا آليات التحليل الحديثة. من ثم، كانوا يتسرعون فى الاستنتاجات، التى كانت صحيحة جزئياً، لكنها خاطئة فى أغلب الأحيان. وللإنصاف، فقد كانت أوجه

قصور هؤلاء المفكرين العظام فى الماضى ترجع إلى أنهم كانوا مقيدين بسياقاتهم آنذاك، وأيضاً إلى أنهم كانوا أسرى «الأسئلة العظام» مثل ما يجب أن تكون عليه الطبيعة السامية للإنسان، وما هى الحالة «الصائبة» للحكم، أو ما تعنيه «العدالة» باللغة السياسية، ولا يشمل قصر النظر هذا قمم الفكر السياسى فى الماضى فقط بل أيضاً المفكرين المعاصرين من أمثال يورجن هابرماس وميشل فوكو وجون رولز.

وعلى الرغم من أن «الأسئلة العظام» المتعلقة بما يجب أن يكون عليه العالم على قدر كبير من الأهمية إلا أنها ليست نقطة تركيزنا، ذلك لأنها لا تنطبق على النظرة إلى السياسة كما نعرضها فى هذا الكتاب، حيث لا نبدأ بالرغبة فى قول ما نعتقد أنه يجب أن يكون، كما أننا لا نَحُض غيرنا على أن يكونوا أفضل مما هم عليه، ذلك لأننا نعتقد أن العالم لن يتحسن إلا إذا فهمنا أولاً كيف يعمل ولماذا. فإن فهم ما يجعل الناس يفعلون ما هم فاعلوه فى مجال السياسة هو أمر جوهرى للتوصل إلى جعلهم يستوعبون أن تحسين أدائهم يصب فى مصلحتهم الخاصة.

قد يسرك أيها القارئ، أو يحبطك، أننا لا نعالج فى هذا الكتاب كثيراً من السياسات الواقعية مثل العلاقات الدولية وتوازن القوة والهيمنة والتحزّبات والمصالح القومية، حيث إننا نعالج، بشكل أساسى السياسات الواقعة الموجودة وسببها. نأمل فى هذا الكتاب فى تفسير الأسئلة الجوهرية المحيرة المتعلقة بالسياسة، وأن نوفر لنا جميعاً، ونحن نفعل ذلك، طريقة أفضل للتفكير عن سبب أن عوالم الحكام والمحكومين، والسلطات والحقوق، والحرب والسلام، بل وإلى حد كبير، الحياة والموت، تعمل بالشكل الذى هى عليه. وربما، يتاح لنا، فى تلك الأثناء، أن نرى طرقاً لتحسين الأوضاع.

ترجع أصول الأفكار التى طُوِرت فى هذا الكتاب إلى مناقشات حامية بين المؤلفيْن بروس بيونو دو مسقيتا وراندولف إم. سيفرسون حول مغبات خسارة

الحروب على القادة وأنظمتهم. لم يُطرح هذا السؤال من قبل نظراً للأفكار المعيارية التى تذهب إلى أن الحرب والسلام هما من شئون الدول والنظام الدولى وموازين القوى والاستقطابات ولا علاقة لهما بمصالح القادة، بل إن تعبير «العلاقات الدولية International Relations» يفترض أن الموضوع يتعلق بالأمم، وليس بما يريده باراك أوباما أو فيدل كاسترو أو غيرهما، بحيث يتم الحديث بسهولة عن الاستراتيجية العظمى للولايات المتحدة أو السياسة التى تتبعها الصين فى مجال حقوق الإنسان أو طموحات روسيا كى تسترد مكانتها كقوة عظمى. لكننا نرى أن مثل تلك المقولات ليست منطقية إلى حد كبير.

فعلى حين أنه ليس ثمة مصالح للدول فإن للأشخاص مصالح. مثلاً، ماذا كان هم أوباما الأكبر لدى صياغته لسياسته فى أفغانستان، وسط كل النقاشات حول المصلحة القومية؟ لو أنه لم يعلن جدولاً زمنياً للانسحاب من هناك لفقد دعم قاعدته الانتخابية من الحزب الديموقراطى - لا قاعدته القومية. وبالمثل، كان ما يقلق الرئيس كيندى هو أنه إن لم يفعل شيئاً إزاء ما أصبح يعرف بأزمة الصواريخ الكوبية فستوجه إليه الاتهامات وسيدفع الحزب الديموقراطى ثمناً باهظاً فى الانتخابات النصفية. وعلى الرغم من احتمال أن المصلحة القومية كانت فى خلفية ذهنيهما إلا أن مصلحتهما السياسية الشخصية كانت فى مقدمة تفكيرهما وفى مركزه.

إن المحرك الرئيسى للمصالح فى أية دولة (أو فى أية شركة كبرى) هو الشخص الموجود على القمة، أو القائد، من ثم فقد بدأنا من تلك النقطة الوحيدة: إن القوة الدافعة فى جميع السياسات هى حسابات الحكام وأفعالهم المرتكزة على المصالح الذاتية.

تشكل حسابات القائد وقدراته وأفعاله الأسلوب الذى يحكم به. ما «أفضل» أسلوب للحكم بالنسبة للقائد؟ بيد أن الإجابة عن أفضل وسيلة للحكم تقتضى أولاً

أن يأتى الشخص إلى السلطة، ثم يظل ممسكاً بها، وأن يتحكم، فى تلك الأثناء، فى أكبر قدر من الدخل القومى (أو دخل الشركة). لِم يفعل القادة ما يفعلونه؟ أن يأتوا إلى السلطة، ويظلوا ممسكين بها لأطول فترة يستطيعونها وأن يكون لهم التحكم فى الأموال؟

كتب راندى وبروس عدداً من المقالات فى الدوريات الأكاديمية، نظرا فيها إلى العلاقات الدولية بصفتها سياسات عادية يريد من خلالها القادة البقاء فى السلطة. وفى أعقاب ذلك، رأى الباحثون أن تلك كانت طريقة مختلفة للتفكير فى الموضوع، طريقة ترتبط بأشخاص فعليين يتخذون قرارات فعلية لمصلحتهم الخاصة، لا بصفتهم مجازات مثل الدول والأمم والأنظمة. لكن سيفرسون وبيونو دو مسقيتا رأيا أيضاً أن بالإمكان تمديد النظرية لتشمل مجالات أخرى أكثر اتساعاً، وأنه يمكن التعاطى مع جميع أنواع السياسات من منظور القادة الذين يحاولون البقاء فى السلطة. كان اتساع مدى النظرية هذا يعنى محاولة إعادة قولبة كل شىء عرفناه، أو اعتقدنا أننا نعرفه عن السياسية فى وحدة نظرية كلية. تطلب هذا، إلى جانب جهد مؤلفىْ هذا الكتاب، أبحاثاً، ومقالات قام بإجرائها وكتابتها مجموعة من المتخصصين الأكاديميين وقمنا بجمعها فى مجلد كبير بعنوان «منطق البقاء السياسى»، وقد ألهمت النظرية المؤسِّسة لهذا العمل دراسات قام بها باحثون آخرون، وأيضاً توسعات نظرية علاوة على النقاشات الخلافية وغير الخلافية.

وباستخدام هذه الأعمال المؤسسة، فإننا ننظر إلى السياسات، وإلى اختيار السياسات العامة، بل وحتى القرارات المتعلقة بالحرب والسلام على أنها تقع خارج نطاق التفكير التقليدى عن الثقافة والتاريخ. كما يعنى أيضاً أننا نقوم بتنحية الأفكار عن الفضائل المدَنية أو الأمراض النفسية جانباً كأفكار مركزية لفهم ما يفعله القادة وسبب ذلك. بدلاً من ذلك، فإننا ننظر إلى السياسيين كأوغاد يسعون إلى مصالحهم الذاتية، أى نوع الأشخاص الذين لا ترغب فى استضافتهم على حفلات العشاء بمنزلك، على الرغم من أن بدونهم لن تكون ثمة حفلات عشاء بإطلاقه.

بنية هذا الكتاب بسيطة. بعد رسم الخطوط العريضة لأساسيات الحكم فى الفصل الأول، يُخصَّص كل من الفصول التالية لتفحص أحد الملامح المحددة للسياسة. سنحاول البحث فى أسباب ارتفاع الضرائب فى كثير من البلدان الفقيرة عنها فى نظيراتها الغنية، أو السبب الذى من أجله ينفق القادة أموالاً باهظة على الجيوش التى تظل ضعيفة أو غير ذات جدوى لدى استدعائها للدفاع عن أراضى أوطانها. ومعاً، ستوفر تلك الفصول التفاصيل عن كيفية عمل المنطق السياسى للبقاء السياسى -أى القواعد التى يتبعها الحكام فى حكمهم- فى توصيل نقاط ذات تبعات سياسية عبر مساحة أكثر اتساعاً مما يمكن تخيله، وبهذا يتعمق فهمنا لديناميكات جميع الحكام وشعوبهم. وبسبب قدرتنا هذه على «وصل النقاط» ببعضها أسْمى كثير من طلبتنا قائمتنا للقواعد التى يحكم الحكام بمقتضاها «نظرية لكل شىء» لكننا ارتضينا تسميتها «مرشد الديكتاتور».

تتطلب نظرتنا إلى السياسة منا أن نخطو خارج عادات التفكير الراسخة، والمسميات التقليدية والتعميمات الغامضة، إلى عالم أكثر تحديداً من التفكير المرتكز على المصالح الذاتية. نسعى إلى أسلوب أكثر بساطة وإقناعاً للتفكير فى الحكومات ومن يحكموننا. وعلى الرغم من الإحباط الذى قد يصيب البعض، إلا أن منظورنا يتيح وسيلة للتعاطى مع أوجه أخرى للحياة وليس أنظمة الحكم فقط، حيث إنه يصف الأساليب المتبعة فى مجالات الأعمال، والمنظمات الخيرية والعائلات وجميع المنظومات الأخرى تقريباً. وعلى الرغم من امتعاض البعض، إلا أننا نعتقد أن هذه هى الطريقة المثلى لفهم عالم السياسة - بل إنها الطريقة الوحيدة لاستخدام القواعد التى نُحكَم وفقها من أجل الوصول إلى حكم أفضل. وإن كنا ننوى أن نمارس لعبة السياسة، فإن علينا تعلم كيف نكسبها، وهذا ما نأمل، بل ونعتقد، أن القارئ سيستفيده من هذا الكتاب.

دليـل المستبديـن

الفصل الأول

قواعد السياسة

منطق السياسة ليس معقداً، بل فى واقع الأمر، فإنه من السهل الإلمام بمعظم ما يدور فى العالم السياسى طالما كنا مستعدين لتعديل أفكارنا، وبخاصة إحدى الفرضيات المحددة، أى اعتقادنا أن بإمكان القادة العمل بمفردهم بأسلوب أحادى.

لا يوجد قائد أعظم أوحد نافذ الإرادة والكلمة. وإن نحن أردنا أن نفهم الأسلوب الذى تعمل السلطة وفقه فعلينا أن نتوقف عن الاعتقاد بأن كيم يونج الثانى، زعيم كوريا الشمالية بإمكانه فعل كل ما يحلو له، أو أن أدولف هتلر، أو چوزيف ستالين أو چنكيز خان أو أياً من الأشخاص الآخرين كان لهم التحكم بمفردهم فى أممهم. علينا أيضاً أن نتخلى عن فكرة أن كِنث لاى من إنرون أو طونى هيوارد من بريتش بتروليوم (BP) كانا يعرفان كل مجريات الأمور فى شركتيهما أو أنهما كانا بإمكانهما اتخاذ كل القرارات الكبرى. كل تلك الاعتقادات خاطئة تماماً لأنه ليس باستطاعة أى إمبراطور، أو ملك، أو طاغية، أو رئيس للمدراء التنفيذيين (CEO) أو كبير للعائلة أو أى قائد أن يحكم وحده.

ولنأخذ حالة لويس الرابع عشر ملك فرنسا (١٦٣٨ - ١٧١٥) والذى كان يُعرف بملك الشمس حيث امتد ملكه لما يربو على سبعين عاماً وسيطر على جميع

أنحاء فرنسا وأشرف على قيام الدولة السياسية الحديثة. أصبحت فرنسا، تحت حكم لويس، القوة المهيمنة فى قارة أوربا وأحد المنافسين الرئيسيين فى استعمار القارات الأمريكية. اخترع هو ودائرته الداخلية مُدوّنة قوانين ساعدت على تشكيل مجموعة قوانين نابليون التى تُشكِل أساس القانون الفرنسى حتى يومنا هذا. أيضاً، قام بتحديث الجيش وأنشأ جيشاً قائماً مِهْنياً أصبح النموذج الذى حاكته أوربا بل والعالم بأسره. وعلى الرغم من أنه كان أحد أبرز الحكام فى زمانه والأزمنة الأخرى، إلا أنه لم يحكم بمفرده.

الأصل اللغوى للفظ «monarch» [ملَكَية باللغة العربية] هو «حكم الفرد الواحد»، لكن مثل هذا الحكم لا وجود له، ولم يوجد أبداً، ولا يمكن أن يوجد. اشتُهِر عن لويس أنه أعلن قائلاً «الدولة أنا»، وكثيراً ما يستخدم هذا الإعلان لوصف الحياة السياسية لمن يفترض أنهم ملوك ذوو سلطة مطلقة مثل لويس،

وأيضاً للطغاة المستبدين. بيد أن هذا الإعلان عن الحكم المطلق لم تثبت صحته أبداً، حيث إنه لم يحدث أبداً أن استأثر أى حاكم بالسلطة بمفرده. وحقاً، فإن لويس الرابع عشر، الذى يُزعم أنه كان ملكاً غير مقيد السلطات، هو مثال لافت على زيف فكرة أحادية القيادة.

صعد لويس إلى العرش ولم يتجاوز عمره السنوات الأربع بعد وفاة والده لويس الثالث عشر (١٦٠١ - ١٦٤٣)، وخلال السنوات المبكرة من اعتلائه العرش كانت أمه، والتى كانت وصية على العرش، تمسك بالسلطة حيث استباحت دائرتها الداخلية ثروة فرنسا لأنفسهم واستولوا عليها. وحينما تولى لويس السلطة الفعلية على الحكومة عام ١٦٦١، وهو فى الثالثة والعشرين من العمر، كادت الدولة التى تولى حكمها تكون مفلسة.

وعلى حين أن معظمنا يعتقد أن إفلاس الدولة هو أزمة مالية، فإن رؤية مثل هذا الوضع من منظور البقاء السياسى يوضح أنه يرقى فعلياً إلى مصاف الأزمة السياسية. حينما تتجاوز ديون الدولة قدرتها على السداد، لا تصبح المشكلة، بالنسبة للقائد مجرد تقليص الإنفاق على المشاريع العامة، بل الأحرى أنه لا يملك الموارد اللازمة لشراء الولاء السياسى من داعميه الأساسيين. وعلى حين تعنى أوقات القحط الاقتصادى فى الديموقراطيات نضوب مصادر تمويل المشاريع الحكومية التى يفيد منها المؤيدين وتُشترى الشعبية السياسية، فإنها تعنى للمستبدين المصابين بهوس السرقة تفويت الفرصة عليهم للحصول على أموال طائلة، بل وأيضاً تضاؤل حساباتهم المصرفية، ومعها ولاء تابعيهم المنتفعين الذين لا يتلقون ما يكفيهم.

وضع احتمال الإفلاس قبضة لويس على الحكم فى مأزق وذلك لأن الحرس القديم من الأرستقراطيين، بمن فيهم ضباط الجيش وجنرالاته، رأوا مصادر أموالهم وامتيازاتهم وهى فى سبيلها إلى الجفاف. كانت تلك الظروف مواتية لحفز

أولئك الأصدقاء من ذوى الأهمية السياسية الحاسمة والمتقلبين فى آن، لأن يجدوا شخصاً أفضل باستطاعته أن يضمن لهم ثروتهم ومكانتهم. وفى مواجهة تلك المخاطر، كان على لويس إجراء تغييرات وإلا فقد عرشه.

اقتضت الملابسات المحددة التى أحاطت بلويس منه أن يغير أفراد المجموعة المحتمل لها أن تصبح أعضاء فى دائرته الداخلية - أى المجموعة التى كان دعمها يضمن استمرار هيبته كملك. تحرك سريعاً من أجل توسيع الفرص أمام أرستوقراطيين جدد، وعمل مع مستشاره ميشل لو كليير على إقامة جيش مهنى على قدر من الكفاءة. وفى قطيعة جذرية مع الممارسات التى كان يتبعها جميع ملوك البلاد المجاورة، فتح لويس الأبواب أمام صفوف الضباط -حتى أعلى المستويات بينهم- كى ينضم إليها الكثيرون، بحيث لا يقتصر على الحرس القديم من الضباط الأرستوقراطيين. أى أن لويس، ومن خلال إجراءاته هذه، كان يحول الجيش إلى تنظيم تنافسى على المستويين السياسى والعسكرى، تنظيم متاح أمام أعداد أكبر.

فى تلك الأثناء كان على لويس اتخاذ إجراء بشأن الأرستوقراطية القديمة، فقد كان يدرك عدم ولائهم وتحريضهم لمجموعات معادية للملكية أثناء فترة الوصاية على العرش. ومن أجل العمل على تحييد خطرهم المحتمل، عمل على ربطهم ببلاطه وأجبرهم على التواجد بشخوصهم بقصر فرساى فى معظم الأوقات. كان هذا يعنى أن الدخول التى كانوا يحصلون عليها من العرش كانت تتوقف على رضاه عنهم، أى على قدر خدماتهم له.

ومن خلال ترقيته لأعداد كبيرة من القادمين الجدد، أوجد لويس طبقة جديدة من الأشخاص المدينين له. وفى تلك الأثناء، كان يعمل على جعل سلطته أكثر مركزية وعلى تعزيز قدرته على فرض آرائه على حساب كثير من قدامى الأرستوقراطيين الموجودين بالبلاط. أقام نظاماً للتحكم «المطلق» كان نجاحه يعتمد على ولاء الجيش والأرستوقراطيين الجدد، وعلى تقييد أيدى الأرستوقراطيين

القدامى بحيث كان رفاههم يُترجم إلى رفاهه الشخصى.

لم يكن لعامة الشعب نصيب كبير فى حسابات لويس عمن كان ينبغى شراؤه أو رشوته حيث إنهم لم يكونوا يمثلون تهديداً وشيكاً له. وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أن سلطته المطلقة لم تكن كاملة حيث إنه كان بحاجة إلى داعمين وكان يفهم كيف يُبقى على ولائهم، وأن ولاءهم له سيستمر طالما تربحوا منه بأكثر من تربحهم من دعم شخص آخر.

تمثلت استراتيجية لويس فى إحلاله أناساً يمكنه الاعتماد عليهم محل «تآلف الداعمين» الذى كان قد ورثه. وبدلاً من الحرس القديم، أتى إلى الدائرة الداخلية بأعضاء جدد، طبقة من النبلاء الشكليين، بل وأتى إلى الأجهزة الحكومية، وإلى الجيش بخاصة، ببعض عامة الشعب. عمل، من خلال توسيع نطاق مستودع الأشخاص الذين يمكنهم الانضمام إلى الدائرة الداخلية على زيادة الصبغة التنافسية بين الموجودين بالفعل داخل الدائرة والذين كانوا يتطلعون إلى البقاء السياسى حيث كان ذوو الامتيازات الذين يشكلون «ائتلاف الفوز» [المجموعة التى تضمن له الفوز] يعملون على توسيع مدى مستودع المرشحين لأعضاء الدائرة وهذا يعنى أن بالإمكان استبدالهم بسهولة إن لم يُثبتوا ولاءهم وأنهم أهل لثقة الملك، وكان هذا بدوره يعنى أنهم سيفقدون الفرصة لمراكمة الثروات، واكتساب القوة والسلطة والميزات.

ومثل جميع القادة اصطنع لويس علاقة تكافلية مع دائرته الداخلية إذ إن ازدهار سطوته يعتمد على مساعدتهم، مثلما لم يكن بإمكانهم تحقيق المزايا من أوضاعهم من دون أن يظلوا موالين له. وقد ظلوا، بالفعل، على ولائهم، وظل هو فى منصبه لمدة اثنين وسبعين عاماً حتى توفى فى فراشه، بسلام، بعد أن بلغ سن الشيخوخة فى عام ١٧١٥.

تعد تجربة لويس الرابع عشر نموذجاً على الحقيقة الأكثر جوهرية فى الحياة

السياسية، وهى أنه لا يوجد من يحكم بمفرده أو من يتمتع بسلطة مطلقة وتكمن الاختلافات فى عدد من يجب رشوتهم، وفى العدد المتاح لمن يتطلعون للرشوة والحصول على الميزات.

الأبعاد السياسية الثلاثة:

يمكن تجزىء المشهد السياسى بالنسبة للقادة إلى ثلاث مجموعات: المتخيّرين اسمياً، والمتخيّرين واقعياً، وائتلاف الفوز.

تضم المجموعة الأولى كل شخص يملك الحق، من الوجهة القانونية، لاختيار القائد. يعنى هذا، فى الولايات المتحدة، جميع من لهم حق الاقتراع ممن بلغوا الثامنة عشرة من العمر، لكننا نجد أن المصوتين الأفراد لا يقررون من يقود البلاد، حيث إن أعضاء تلك المجموعة فى الديموقراطيات التى تكفل حق الاقتراع للجميع قد يؤثرون على النتيجة النهائية، ليس أكثر. وبهذا، يمكن القول إنهم لا يملكون سلطة أكبر من تلك التى يملكها نظراؤهم من «الناخبين» فى الاتحاد السوفييتى سابقاً، حيث كان جميع المواطنين البالغين يملكون حق الاقتراع لكن خيارهم كان ينحصر فى قول «لا» أو «نعم» للمرشحين الذين كان يختارهم الحزب الشيوعى. تتكون الشريحة السياسية الثانية من المتميزين الفعليين الذين يختارون القائد واقعياً. تتكون تلك الشريحة فى الصين اليوم من جميع المقترعين فى الحزب الشيوعى، وفى المملكة العربية السعودية من كبار أفراد الأسرة الحاكمة، وفى بريطانيا من الناخبين المؤيدين لأعضاء البرلمان من حزب الغالبية. وأهم تلك المجموعات هى الثالثة التى تتكون من المجموعة الفرعية من المتميزين الحقيقيين والتى منها يتشكل «ائتلاف الفوز»، وهم أشخاص يعتبر دعمهم للقائد ضرورياً كى يبقى فى منصبه. كان هؤلاء يتكونون، فى الاتحاد السوفييتى، من مجموعة صغيرة داخل الحزب الشيوعى والذين كانوا يتخيرون المرشحين ويتحكمون فى الحياة السياسية، وكان دعمهم ضرورياً للإبقاء على مسئول الحزب الشيوعى المفوض

ممسكاً بالسلطة، وكانوا يملكون من القوة ما يكفى للإطاحة به. أما فى الولايات المتحدة، فإن الائتلاف الفائز أكبر عدداً بكثير، ويتشكلون من الحد الأدنى من الناخبين الذين بإمكانهم ترجيح كفة أحد المرشحين للرئاسة على غيره (أو أحد المرشحين للمجالس التشريعية). كان الائتلاف الذى يضمن الفوز بالنسبة للويس الرابع عشر يتكون من حفنة من رجال البلاد، وضباط الجيش وكبار موظفى الدولة والذين بدونهم كان بإمكان أى من المنافسين أن يحل محل الملك.

وبشكل جوهرى، تعتبر مجموعة المتخيرين الاسميين مستودعاً للدعم المحتمل للقائد، أما مجموعة المتخيرين الفعليين فتضم هؤلاء الذين يعتبر دعمهم مؤثراً على أرض الواقع: أما التآلف فلا يشمل سوى الداعمين الذين بدونهم لابد للقائد أن ينتهى. بالإمكان أن نسمى تلك المجموعات: أ- القابلين للتبادل، ب- المؤثرين، جـ- الضروريين.

الناخبون فى الولايات المتحدة هم المتخيرون الاسميون أو القابلون للتبادل. أما المتخيرون الحقيقيون -المؤثرون- فإن ناخبى «الهيئة الانتخابية» هم من يختارون رئيس الولايات المتحدة واقعياً (مثلما كانت تتخير النخبة فى الحزب الشيوعى سكرتيره العام فى الاتحاد السوفييتى سابقاً) بيد أن الناخبين اليوم ملزمون بأن يصوتوا مثلما يصوّت ناخبو ولايتهم، من ثم، فليس لهم على أرض الواقع، تأثير مستقل كبير «من ثم، نجد أن المتخيرين الاسميين ونظراءهم الحقيقيين فى الولايات المتحدة مرتبطون عن كثب، من ثم يشعر الفرد أن لصوته قيمة على الرغم من كونه واحداً من بين الكثيرين وأن صوته قابل للتبادل». أما ائتلاف الفوز -أو الضروريون- بالولايات المتحدة فهو المجموعة الأقل عدداً من الناخبين الموزعين بين الولايات والذين يعنى دعمهم لأحد المرشحين فوزه فى الانتخابات الرئاسية فى «الهيئة الانتخابية» الأمريكية. وفيما يتكون هذا الائتلاف من جزء كبير نسبياً من المتخيرين الاسميين - القابلين للتبادل - فليس من الضرورى أن يشكل ما يقارب الغالبية من شعب الولايات المتحدة. وفى واقع الأمر، فإنه فى وجود البنية الفيدرالية

للانتخابات الأمريكية، فبالإمكان التحكم فى الهيئتين التشريعية والتنفيذية للحكومة بما لا يزيد عن حوالى خُمس عدد أصوات مجموع من لهم حق الاقتراع. وبالمثل، تتطلب البنية البرلمانية فى بريطانيا أن يحصل رئيس الوزراء على ما يربو قليلاً على ٢٥٪ من أصوات جمهور الناخبين فى انتخابات الحزبين البرلمانية أى أن رئيس الوزراء يحتاج إلى أن يكون نصف عدد البرلمان، على الأقل، من حزبه، فيما أن نظام الحسم الانتخابى فى فرنسا أكثر تشدداً.

أما فى أماكن أخرى، فبالإمكان أن يكون ثمة مدى واسع فى حجم المتخيرين الاسميين، وائتلاف الفوز. لدى كوريا الشمالية مثلاً كتلة هائلة من المتخيرين الاسميين، حيث يدلى الجميع بأصواتهم كما يُزعم، وعدد شديد الصغر من المتخيرين الفعليين الذين ينتقون قائدهم وائتلاف للفوز لا يزيد عدده عن مائتى شخص على الأكثر والذين بدونهم لم يكن حتى لقائد كوريا الشمالية الأول كيم إل سونج أن يوجد أصلاً.. وفى البلدان الأخرى، نجد أن لدى السعودية عدداً بالغ الصغر من الاسميين والفعليين، يتكون من بعض أفراد الأسرة المالكة وعدد من كبار التجار ورجال الدين المهمين. وربما كان ائتلاف الفوز فى السعودية حتى أصغر من نظيره فى كوريا الشمالية.

ومقارنة بالأوضاع الانتخابية فى بلدة بِل التى استعرضناها، نجد أنها أفضل من مثيلاتها فى كوريا الشمالية، لكنها تقارب الأوضاع فى مصر قبل الثورة، وفنزويلا وكمبوديا وربما روسيا أيضاً. للشركات الكبرى (الكوربوريشنات) التى يتم طرحها علانية فى الأسواق المالية نفس البنية أيضاً حيث إن لديها ملايين من حاملى الأسهم القابلين للتبادل. لديها عدد كبير من حاملى الأسهم المؤسسين وبعض الآخرين من النافذين المؤثرين والذين، وإلى حد كبير، يختارون أعضاء مجالس الإدارات، وأعضاء الإدارات العليا.

إذا أخذنا مثال الشركة التى تعمل بها وسألنا: من قائدك؟ من الأشخاص

الأساسيون الذين يجب على القائد أن ينال دعمهم؟ من الأفراد الذين، وعلى الرغم من أنهم ليسوا ضروريين لسلطة العضو المنتدب أو المدير التنفيذى إلا أنهم نافذون ومؤثرون فى حكم الشركة والسيطرة عليها؟ ثم، من يتواجد فى المكتب يومياً، ويكد (أو لا يكد) على أمل حدوث اختراق يدفع به / بها للعب دور أكبر؟.

تمدنا تلك المجموعات الثلاث بالأساس لما سنطرحه فى هذا الكتاب، وبالأساس خلف الكيفية التى تعمل بها السياسة فى جميع التنظيمات، كبيرها وصغيرها. تمنح التنوعات فى أحجام تلك المجموعات الثلاث السياسة بنية ثلاثية الأبعاد توضح تعقيد الحياة السياسية. وباستنباط كيفية تقاطع تلك الأبعاد يصبح بإمكاننا فهم ألغاز الحياة السياسية. تقرر الاختلافات فى أحجام تلك المجموعات فى الدول، ومجالات الأعمال، أو أية تنظيمات أخرى كل ما يحدث فى السياسة تقريباً – ما بوسع القادة أن يفعلوه، وما يستطيعون فعله دون تعرضهم لأية مغبات، وما لا يمكنهم فعله دونما تحمل المسئولية، ومن يسائلهم، والصعاب النسبية التى يتمتع بها من هم تحتهم (والذين غالباً لا يتمتعون بأى شىء).

مزايا السياسة ثلاثية الأبعاد:

قد نجد من الصعب أن نصدق أن تلك الأبعاد الثلاثة فقط تتحكم فى مختلف أنظمة القيادة فى العالم. تميل تجربتنا إلى التأكيد على وجود، لدى أحد طرفى الطيف السياسى، حكام مستبدين وطغاة، فتوات بشعين أنانيين يتحولون أحياناً إلى مرضى نفسيين وشخصيات عصابية، وعلى الطرف الآخر يوجد ديموقراطيون – ممثلون ورؤساء، ورؤساء وزارات منتخبون خيّرون يحمون الحريات.

بيد أن هذا ضرب من الخيال المريح حيث إنه ليس ثمة اختلاف فى الحكومات من حيث النوع ولا تختلف إلا فى أبعاد «المتخيرين» وائتلافات الفوز. تُقيّد هذه الأبعاد ما بوسع القادة أن يفعلوه وما يجب أن يفعلوه من أجل الحفاظ على وظائفهم، أو تُحرِّرهم. يتوقف مدى تقييد القائد أو تحرره على كيفية تفاعل

المتخيرين وتآلفات الفوز.

من الصعب الإقلاع عن عادة التحدث عن الديموقراطيات والديكتاتوريات وكأنما كل من تلك المصطلحات تكفي لتوضيح الاختلافات بين تلك الأنظمة، هذا على الرغم من عدم وجود ديموقراطيتيْن أو ديكتاتوريتيْن متطابقتين. وعلى الرغم من أننا سنستخدم هذين المصطلحين في كتابنا هذا فمن المهم التأكيد على أن مصطلح «الديكتاتورية» يعني واقعياً حكماً يقوم على عدد قليل من الشخصيات «الضرورية» الذين ينتقون من مجموعة كبيرة جداً من القابلين للتبادل وعدد صغير نسبياً من «المؤثرين» النافذين. وبالمقابل، فعندما نتحدث عن «الديموقراطية» فنحن نعني الحكم المؤسس على عدد كبير من «الضروريين» وعدد كبير من «القابلين للتبادل أو الاستبدال» ومثلهم من ذوي التأثير أو النفوذ. وحينما نذكر الحكم الملكي أو العسكري فإننا نعني أن عدد القابلين للتبادل، والنافذين، والضروريين صغير.

وفي واقع الأمر فلا توجد حكومتان أو منظمتان متطابقتان تماماً. لا توجد ديموقراطيتان متماثلتان تماماً، بل وعلى الرغم من اختلافهما جذرياً، فإن كلاً منهما تظل ديموقراطية. تتوقف الاختلافات الأساسية الواضحة في سلوك الحكومات والتنظيمات على حجم مجموعات الذين يمكن استبدالهم، والنافذين، والأساسيين. ويفسر هذا الاختلافات بين السياسات التي تتبعها حكومات بريطانيا وكندا والولايات المتحدة والتي تنجم عما يواجهه قادتها من دوافع فيما هم يتجادلون مع المزيج الذي لدى كل منها من مجموعات يمكن استبدالها، وأخرى نافذة، وثالثة ضرورية.

ترجع الاختلافات الهائلة بين الأنظمة السياسية إلى أن الأشخاص مبدعون في استغلال السياسة بحيث تعمل لصالحهم. يضع القادة القواعد التي تمنح جميع المواطنين حق الاقتراع – ويوجدون بذلك العديد ممن يمكن استبدالهم – ثم يفرضون حدوداً على الدوائر الانتخابية يضمنون من خلالها فوز مرشحيهم. ولنا

فى هذا الصدد أن نتذكر أن «الديموقرطية» و«الديكتاتورية» هى مجرد مسميات ولا يوجد فارق جوهرى بينهما.

تغير حجم الأبعاد وتغير العالم:

بإمكان تغيير الحجم النسبى لمجموعات من يمكن تبادلهم، والمؤثرين، والضروريين إحداث فرق حقيقى فى التبعات السياسية. وكما حدث فى سان فرانسيسكو فى السبعينيات، فإن تغيير تقسيم الدوائر الانتخابية، بحيث أصبحت المدينة تتكون من عدة دوائر انتخابية بدلاً من دائرة واحدة، أدى إلى فوز هارفى مايك عام ١٩٧٧ بعضوية مجلس المدينة والذى كان قد خسر الانتخابات عام ١٩٧٥، وذلك لأن الدائرة التى رشح فيها عام ١٩٧٧، كانت عبارة عن الحى الذى يسكنه. ورغم ما فى هذا من غرابة، فبإمكاننا تطبيق ما حدث فى سان فرانسيسكو على الحكومات المستبدة مثل زيمبابوى والصين وكوبا وغيرها، حيث يقوم النظام هناك على أبعاد تنظيمية ثلاثة: الذين يمكن تبادلهم، والمؤثرين، والضروريين. من ثم، علينا أن ندرك أن جميع القادة، دونما استثناء، يسعون إلى أكبر قدر من السلطة وإلى الإبقاء عليها لأطول وقت ممكن، وأن علم الحكم وفنه وممارسته ما هو إلا إدارة المجموعات التى يمكن تبادلها، والمؤثرين، والضروريين..

القواعد التى تحكم الحُكام:

على الرغم مما يُقال من أن المال هو أصل كل الشرور وهذا قد يكون صحيحاً، إلا أن المال قد يكون أصل كل الخير للنظم الحاكمة، ويتوقف ذلك على ما يفعله القادة بالأموال التى يُوّلدونها. قد يستخدمونها لمنفعة الجميع مثلما يحدث فى الإنفاقات الموجهة لحماية الرفاه الشخصى لجميع المواطنين وحماية ممتلكاتهم، وبالإمكان التفكير فى السياسة العامة بصفتها جهداً للاستثمار فى خير الناس ورفاههم. بيد أن بإمكان إنفاق الدخل الحكومى على شراء ولاء قليل من المحاسيب

على حساب الخير العام، كما يمكن استخدامه أيضاً لتعزيز الفساد وأنشطة السوق السوداء وعدد كبير من السياسات المماثلة.

إن أولى الخطوات لفهم أسلوب عمل السياسة الفعلى هو أن نسأل عن السياسات التى ينفق القادة عليها الأموال. أينفقونها على الخير العام لمصلحة الجميع؟ أم على «الخير الخاص» لمصلحة القلة؟ تعتمد الإجابة على عدد من يحتاج القائد الحفاظ على ولائهم - أى عدد الضروريين فى ائتلاف الفوز.

فى الديموقراطيات، أو الأنظمة التى بها ائتلاف القائد بالغ الضخامة، يصبح شراء الولاء من خلال المكافآت الخاصة باهظ التكلفة. لذا تنزع أنماط الحكومات الأكثر ديموقراطية، ولأنها تعتمد على ائتلافات ضخمة، إلى التأكيد على الإنفاق الذى يوجد سياسات عامة فاعلة تعمل على تحسين الخير العام.

وبالتقابل، نجد أن المستبدين، والملوك، وقادة الحكومات العسكرية ومعظم المدراء التنفيذيين فى كبريات الشركات، يعتمدون على مجموعات من «الضروريين» قليلة العدد. وكما أوصى ميكيافيللى، فإن من الأكفأ لهم أن يحكموا بواسطة إنفاق جزء من الدخل على شراء ولاء ائتلافهم من خلال المنافع الخاصة، هذا على الرغم من أن تلك المنافع تكون على حساب جمهور دافعى الضرائب أو ملايين حملة الأسهم. تشجع الائتلافات الصغيرة الأنظمة المُستَقِرة، الفاسدة الموجَّهة للمصالح الخاصة. لا يتعلق الاختيار بين تعزيز الرفاه الاجتماعى أو إثراء القلة المميزة بصلاح القائد، وعلى الرغم من أهمية الدوافع النبيلة إلا أن الحاجة لإرضاء المؤيدين تتغلب على تلك الدوافع، كما أن وسائل إرضائهم تتوقف على عدد من ينتظرون المكافآت.

فـرض الضرائـب:

يحتـاج القائد الأموال كى يُرضـى داعميـه. على أى أحد يتطلـع إلى الحكم أو القيادة أن يسـأل أولاً عن كم الأموال التى بإمكانه استخلاصـها ممن يترأسـهم سواء كانوا مـواطنى البلد أو حـاملى أسـهم إحدى الشـركات. بإمكان استـخـلاصـهـا من المواطنين أن يتخذ أشكالاً عديدة - ضـرائب على الدخل الشـخصـى، ضـرائب على الأمـلاك، رسوم على السلع المستـوردة والتراخيص، ورسـوم حكومـية - وعلينا أن نشـير إلى كل هذا باسـتـخدام تـعبير «فرض الضـرائب وجبايتـها». وكمـا رأينا، لا يستطيع من يحكمون على أسـاس مـن الائتلاف واسع المدى أن يبقوا أنفسـهم فى السلطة من خلال التركيز على منح المزايا الشـخصـية وذلك لكبر حـجم كتلتهم من الداعمين الأسـاسيين. وبمـا أن عليهم الحفـاظ على وضعهم من خـلال التـركيـز على الخير العـام لا المكافـآت الشـخـصـية نجد أن عليهم الإبقـاء على مـعدلات الضـرائب منخفضـة نسـبياً حيث إن الناس يفضـلون الاحتـفـاظ بأموالهم إلا إذا تم توجيه تلك الأمـوال من أجل توفير شـىء يحتـاجونه ولا يسـتطيعـون الإنفاق عليه وحدهـم. مثلاً، نحتاج جميعاً إلى مصلحة موثوقة لإطفاء الحرائق التى قد تهدد منازلنا ولا نستطيع استئـجار مطافئ شـخـصـية لحمـاية منزلنا وحده وذلك لارتفـاع التكلفة وأيضـاً لأن جيراننا قد لا يدفعون شيـئاً من تكلفة وسـائل الإطفـاء التى تحمى منازلهم أيضـاً لعلمـهم مـدى حـرصنا على عـدم اندلاع الحـرائق فى منزلنا، أى أننا نتـحـمل تكلفـة حماية منزلنا ومنازل جيراننا وحدنا. أسـهل وسـيلة لجعل جيراننا يتحملون جزءاً من نفقات الحماية هو أن نترك الحكومة تتحمل مسـئوليتها، ومن أجل ذلك فنحن ندفع الضرائب عن رضا خاطر.

وعلى الرغم من استـعدادنا دفع الضـرائب نظير البرامج التى توفـر لنا فوائد ملموسـة، فـإن اسـتـعدادنا أقل لرؤية أمـوال الضـرائب التى ندفـعـها تسـتـخـدم لدفع رواتب ضخمة لرؤساء الجمهورية والوزارة. ونتيجة لهذا، نجد أن الضرائب غالباً ما تكون منخـفـضـة فى الأنظمـة القـائمـة على تحـالفـات واسـعـة وذلك لأن اسـتـخدامـات

الضرائب المتقبلة قليلة فى النظام الذى يعتمد على تحالف كبير - حيث تستخدم أموال الضرائب للإنفاق على مشاريع الرفاه التى لا يستطيع الأفراد الإنفاق عليها بمفردهم. لكن حينما يكون تحالف المؤيدين الضروريين صغيراً وتكون المغانم الخاصة أسلوباً ناجعاً للبقاء فى السلطة، فإن خير العدد الأكبر من الأهالى يتم تنحيته جانباً، على عكس ما قال به الفيلسوف هوبز. فى مثل هذا الوضع يرغب القادة فى المبالغة فى زيادة الضرائب، ويعيدون توزيع الثروة بأن يستحوذوا على أكبر قدر ممكن من أموال الفقراء والمحرومين القابلين للتبادل وإعادتها لأعضاء «تآلف الفوز والفائزين» وبذلك يجعلونهم أثرياء ويشترون ولاءهم.

من الواضح أن المصالح الشخصية تلعب دوراً كبيراً فى تلك المعادلات. لنا أن نعجب من عدم استحواذ القائمين على الأمور وبالذات المدراء التنفيذيين فى الشركات الكبيرة، على كل الأموال التى نجحوا فى جمعها بوضعها فى حسابات مصرفية خاصة بهم، حيث إن المستثمرين وبمجرد أن يعهدوا بأموالهم إلى المدراء التنفيذيين أو رؤساء مجالس الإدارات، لا يكون لديهم أية ضمانات بأن تلك النقود ستستثمر بحكمة لمصلحتهم. يريد المستثمرون زيادة القيمة ويريدون أن ترتفع أثمان الأسهم وأن يزيد نصيبهم فى الملكية وما يحصلون عليه من حصص الأرباح بشكل منتظم. وفى واقع الأمر، فإن التركيز على المصالح الخاصة يخبرنا أن الحكام، والقادة فى مجالات الأعمال، بل ونحن جميعنا نود لو استحوذنا على نقود الآخرين واحتفظنا بها لأنفسنا. يعنى هذا أن الخطوة التالية لتفسير حسابات السياسة هى محاولة معرفة كم من المال يستطيع القائد الاحتفاظ به لنفسه، وكم منه عليه أن ينفقه على الائتلاف وعلى العامة إن أراد البقاء فى السلطة.

إعادة «تفنيط» مجموعة أوراق اللعب الأساسية:

يتطلب البقاء فى السلطة دعماً من الآخرين، ولا يتأتى هذا الدعم إذا لم يوفر القائد لمجموعة «الأساسيين» مزايا وأرباحاً أكبر مما يتوقعون الحصول عليها من

حكومة أخرى أو من قيادة بديلة.

صعبة هى مهمة القائمين على السلطة حيث إنهم يحتاجون إلى تقديم مزايا لداعميهم أكبر مما بإمكان أى من منافسيهم تقديمها. يخبرنا منطق السياسة أن القائمين على السلطة لديهم ميزة هائلة على منافسيهم وبخاصة حينما يعتمدون على عدد صغير نسبياً وحينما يكون مستودع استبدالات أعضاء الائتلاف كبيراً.

كما يعرف مراقبو الحملات الانتخابية، فإن ثمة فرقاً كبيراً بين ما يعدُ به السياسيون أثناء حملاتهم الانتخابية وبين ما ينفذونه عندما يمسكون بالسلطة، حيث يقومون باستبعاد من ساعدوهم على الوصول إلى القمة واستقدام آخرين يعتقدون أنهم أكثر ولاءً.

لا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الداعمين الأساسيين لا يستطيعون المفاضلة بين ما يعرضه المتحدى / المنافس وبين ما يعرضه الممسك بالسلطة، حيث إنه، وعلى الرغم من أنه من المحتمل أن يكون ما يدفعه الأخير أقل لكن من المتوقع أن يستمر هذا الدفع لمن يلتحقون بالدائرة الداخلية للشخص القائم على السلطة. إن وضع أحد الداعمين فى ائتلافه بعد أن يمسك القائد الجديد بالسلطة لمؤشر جيد على أنه سيستمر فى الاعتماد على هذا الدعم وفى تقاضى مكافأته وذلك لأن رجل القمة الجديد قد بذل جهداً منسقاً لفرز المحتمل لهم أن يظلوا أولياء مخلصين له من الانتهازيين الذين يحتمل لهم الإطاحة به كقائد جديد مستقبلاً. وعلى الرغم من أن المتحدى / المنافس قد يَعدُ الداعمين بالإبقاء عليهم لدى وصوله للسلطة، إلا أن هذا يظل مجرد وعد سياسى قد لا يتم الوفاء به. لنا فيما حدث لشيه چيڤارا بعد تولى كاسترو الحكم دليل على تخلص القائد الجديد من أهم المناصرين الذين خاطروا بحياتهم وكافحوا من أجل توليه السلطة. أجبر كاسترو چيڤارا على مغادرة كوبا فى عام ١٩٦٥، وكان ذلك جزئياً بسبب شعبية چيڤارا العارمة التى جعلت منه منافساً محتملاً. وبعد أن أرسله كاسترو إلى بوليڤيا فى مهمة خاصة، قطع عنه

الدعم فى نهاية مارس عام ١٩٦٧ وتركه يواجه مصيره منفرداً.

إن الانتقالات السياسية مليئة بأمثلة الداعمين الذين يساعدون القائد على الإمساك بالسلطة ثم يتم تنحيتهم وينطبق هذا على الحكومات القومية والمحلية والشركات، بل وحتى على عائلات الجريمة المنظمة. يحرص جميع أعضاء ائتلاف الفوز، وفيما هم يعلمون أن الكثيرين ينتظرون فى الخطوط الجانبية ليحلوا محلهم، على عدم إعطاء من يمسك بالسلطة أسباباً للإتيان بآخرين محلهم.

كانت هذه هى العلاقة التى أدارها لويس الرابع عشر بكفاءة شديدة. إذا كانت ثمة حاجة لكتلة صغيرة من الداعمين وكان يمكن الحصول عليها من مستودع كبير للداعمين المحتملين (كما يحدث فى التآلفات الصغيرة لتى تحتاجها بلاد مثل زيمبابوى وكوريا الشمالية وأفغانستان) لا يحتاج الممسك بالسلطة إلى إنفاق نسبة ضخمة من أموال النظام لشراء دعم الائتلاف. وبالمقابل، فإنه يجب الإنفاق أكثر من أجل الحفاظ على ولاء الائتلاف فى حالة وجود أشخاص أقل نسبياً بإمكانهم أن يحلوا محل أعضائه وهذا يحدث فى وضعين: إذا كان الائتلاف والمتخيرون قليلى العدد (فى حالة الحكم الملكى أو طغمة الانقلابات العسكرية مثلاً) أو إذا كانت أعداد الائتلاف والمتخيرين ضخمة العدد (كما يحدث فى الديموقراطيات). وفى تلك الأحوال تكون قدرة الممسك بالسلطة على إحلال آخرين محل أعضاء الائتلاف مقيدة. جوهر الموضوع هو عدم وجود أموال كافية متاحة لرأس السلطة لإنفاقها كما يرى وذلك لوجوب إنفاق أموال أكثر من أجل الاحتفاظ بولاء الائتلاف والتغلب على العروض المضادة من قبل الخصوم السياسيين فى الأوضاع التى فيها النسبة بين الأساسيين، وبين القابلين للتبادل صغيرة (مثل الانتخابات التى يتم التلاعب فيها وتزييفها من قبل أنظمة الحكم المستبدة، والشركات) يتم شراء ولاء الائتلاف بأثمان بخسة ويكون للقائمين على مقاليد الأمور فرص هائلة للاختيار. باستطاعتهم إنفاق الأموال التى يتحكمون بها على أنفسهم أو على مشروعات عامة أثيرة على أنفسهم. بالطبع، يقوم المصابون بهوس السرقة منهم بمراكمة النقود فى حسابات

مصرفية سرية أو فى استثمارات أوف شور تحسباً للإطاحة بهم. يقوم بعض المستبدين باستثمار قليل مما تحت أيديهم من أموال (بقايا أموال الضرائب التى لم ينفقوها على شراء ولاء الائتلاف) فى مشاريع عامة اتقاء لخطر الثورات مثلما حدث فى سنغافورة فى عهد لى كوان وفى الصين فى عهد دنج إكسياو بينج. رأينا كيف تشكل رغبة البقاء فى السلطة القرارات الأساسية لتوليد الأموال، والقرارات الأساسية لتخصيصها، وتحديد ما تحت تصرف المتحكم فى السلطة من أموال. يُملى معدل ارتفاع الضرائب أو انخفاضه، وما إن كانت الأموال تنفق على المشاريع العامة أم على المكافآت الخاصة، وقيمة الأموال التى يقرر من بيده السلطة إنفاقها، تملى النجاح السياسى داخل حدود بنية الحكم التى يرثها القائد أو ينشئها. نرى أن ثمة خمس قواعد أساسية بإمكان القادة فى أى نظام استخدامها للنجاح والبقاء فى السلطة!

١- أبق على تآلف الفوز صغيراً بقدر الإمكان. يتيح التآلف الصغير للقائد الاعتماد على عدد صغير جداً من الأشخاص من أجل البقاء فى السلطة. يساوى العدد القليل من الأشخاص الضروريين مزيداً من التحكم، ويسهم فى حرية أكبر فى الإنفاقات. ويعتبر كيم جونج الثانى حاكم كوريا الشمالية أفضل مثال معاصر على الاعتماد على ائتلاف صغير.

٢- أبق على أعداد كبيرة جداً من المتخيرين الاسميين وبذلك تضمن وجود أعداد كبيرة ممن يمكن استبدالهم ويصبح بإمكانك استبدال أى من مثيرى المشاكل فى ائتلافك مهما كان وضعهم. يتيح وجود أعداد كبيرة من المتخيرين ضمان أعداد كبيرة من المؤيدين الاحتياطيين وذلك لتنبيه الضروريين إلى وجوب ولائهم وحسن سلوكهم وإلا تم استبدالهم.

٣- التحكم فى تدفق الأموال. من الأفضل دائماً للحاكم أن يقرر من يأكل على أن يكون ثمة كعكة كبيرة يستطيع الناس أن يأكلوا منها بأنفسهم، إن التدفق

النقدى الأفضل بالنسبة للقادة هو ذلك الذى يجعل الكثيرين فقراء كى يعيد القادة توزيع الأموال بحيث يبقون على داعميهم أثرياء. لنا فى على زردارى رئيس باكستان خير مثال على ذلك، حيث إنه يمتلك ٤ مليار دولار ويحكم بلداً يكاد يكون فى أسفل قائمة العالم من حيث نصيب كل فرد من الدخل.

٤- ادفع لداعميك الرئيسيين ما يكفى فقط للإبقاء على ولائهم. تذكر أن داعميك يفضلون لو كانوا مكانك على أن يكونوا معتمدين عليك. تتمثل ميزتك الكبرى عليهم فى أنك تعرف مكان الأموال. يعمد روبرت موجابى، رئيس زيمبابوى إلى دفع أموال لجيشه ليبقى على ولائهم كلما واجه خطر انقلاب عسكرى.

٥- لا تأخذ أموالاً من جيوب داعميك من أجل تحسين معيشة بقية الناس. إذا أحسنت للناس على حساب ائتلافك فسينقلب مؤيدوك عليك. وفى حين أن الجوعى ليس لديهم الطاقة الكافية للإطاحة بك فإن أعضاء ائتلافك المحيطين قد يتخلون عنك ويتركونك تعانى المشاكل وحدك. حدث ذلك فى ميانمار حينما حرص الجنرال ثان شوى على تحكم داعميه العسكريين فى المعونات الغذائية بعد إعصار عام ٢٠٠٨ وبيعها فى السوق السوداء بدلاً من أن تذهب المعونات إلى الشعب الذى يقال إن ٥٠٠٠٠٠ منهم قد ماتوا فى تلك الكارثة.

هل تنجح تلك القواعد فى الديموقراطيات؟

قد يقول قائل إنه إن اتبع قائد منتخب تلك القواعد فسيفقد وظيفته. مما لا شك فيه، وكما سنرى فى الفصول القادمة، أن القائد فى الديموقراطيات يواجه صعوبات فى الإبقاء على منصبه حينما ينهب بلده وأمواله. تقيده قوانين البلاد التى تحدد حجم الائتلاف الذى يحتاجه القائد كى يأتى إلى السلطة. وبما أنه ينبغى أن يكون الائتلاف كبيراً نسبياً سيواجه القائد المصاعب فى تطبيق القاعدة رقم واحد، لكن هذا لا يعنى أنه لن يحاول اتباعها، وإلا لِمَ يقسّم الكونجرس الوحدات الانتخابية الكبيرة إلى وحدات صغيرة؟ السبب تحديداً هو أن القاعدة الأولى تقول: ابق على

الائتلاف صغيراً بقدر الإمكان.

لِم تنحاز بعض الأحزاب السياسية للهجرة؟ تقول القاعدة الثانية وسِّع المجموعة التى يمكن استبدال أفرادها. لِمَ توجد كل تلك المعارك حول قوانين الضرائب؟ القاعدة الثالثة تقول: تحكم فى مصادر الدخل الحكومى.

لِمَ ينفق أعضاء الحزب الديموقراطى الكثير من أموال الضرائب على برامج الرفاه الاجتماعى؟ تقول القاعدة الرابعة: كافئ داعميك الرئيسيين بكل الوسائل.

لِم يرغب أعضاء الحزب الجمهورى فى تخفيض معدلات الضرائب على الأثرياء، ويجدون مشاكل عديدة فى تطبيق فكرة الرعاية الصحية الشاملة؟ تقول القاعدة رقم ٥ لا تسلب نقود داعميك لتعطى المعارضين لك.

مثلهم مثل الحكام المستبدين والطغاة، يتبع قادة البلدان الديموقراطية تلك القواعد لأنهم يريدون الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، بل إنهم لا يكادون يتخلون عن مناصبهم إلا إذا أجبروا على ذلك. مشكلتهم أنهم يواجهون قيوداً مختلفة وعليهم أن يكونوا أكثر إبداعاً من نظرائهم المستبدين لكنهم لا ينجحون فى أحيان كثيرة، حيث نجد أنهم، وعلى الرغم من توفيرهم مستوى معيشة أعلى كثيراً لمواطنيهم مقارنة بالمستبدين، فإن مدة بقائهم فى مناصبهم قصيرة نسبياً. هنا يجب أن نبين أن التمايز بين الحكام المستبدين ونظرائهم «الديموقراطيين» ليس شأناً روتينياً محدداً، إذ نجد أنه فيما يخبرنا التاريخ أن بعض الملوك تم انتخابهم فعلياً، فإن بعض «الديموقراطيين» يحكمون شعوبهم بأساليب استبدادية.

الفصل الثانى

الوصول إلى السلطة

ظل اسم «چون دو John Doe» لقباً يُطلق على أى شخص غفل. وهكذا كان الرقيب صمويل من ليبريا، شخصاً غفلاً استحق لقب الرقيب دو حتى ١٢ أبريل عام ١٩٨٠.
ولِد الرقيب صمويل فى جزء داخلى قصى من ليبريا، وكان شبه أمى، ومثل مئات الآلاف غيره، غادر منطقة الغابات غرب الإفريقية بحثاً عن عمل، واتجه إلى العاصمة مونروڤيا، حيث اكتشف وجود فرص كبيرة فى الجيش لأمثاله ممن لا يملكون أية مهارات. تمثلت إحدى تلك الفرص حينما وجد دو نفسه فى غرفة نوم ويليام تولبرت رئيس الجمهورية فى ١٢ أبريل. وفيما كان الرئيس نائماً، طعنه بالحربة فأرداه قتيلاً، وقذف بأحشائه ليأكلها الكلاب، وأعلن نفسه رئيساً جديداً للجمهورية. وهكذا صعد من

كان دو، ومعه ستة عشر من ضباط الصف، قد تسلقوا سور القصر على أمل مواجهة الرئيس وسؤاله عن سبب عدم دفع رواتبهم. وحينما رأى فرصة متاحة أمامه، أنهى هيمنة حزب الهويج الذى كان يرأسه تولبرت، وكان نظاماً سياسياً أقامه العبيد الذين أعيد توطينهم بعد إعادتهم من أمريكا. سرعان ما قام بمحاصرة ثلاثة عشر وزيراً تم إعدامهم علناً على الشاطئ وسط صيحات الجماهير المؤيدة، وتلى ذلك عمليات قتل على نطاق واسع. بعد ذلك، ترأس دو «مجلس الإنقاذ الشعبى» الذى علّق العمل بالدستور وحظر جميع الأنشطة السياسية.

لم يكن لدى دو أدنى فكرة عما يُفترض أن يفعله الرئيس أو عن كيفية حكم البلد. كان كل ما يعرفه هو كيفية الاستيلاء على السلطة والتشبث بها: الإطاحة بالحاكم السابق، إيجاد الأموال، تشكيل ائتلاف صغير ودفع أموال لأعضائه بما يكفى فقط للحفاظ على ولائهم. سرعان ما مضى فى إحلال أفراد من قبيلته التى

كانت تشكل حوالى ٤٪ من عدد السكان محل جميع منسوبى الحكومة والجيش. رفع ما كان يتقاضاه عسكرى الجيش من ٨٥ دولاراً شهرياً إلى ٢٥٠ دولار. ثم قام بتطهير كل من لم يكن يثق فيهم. وبعد محاكمات سرية، تم إعدام ما يربو على خمسين ممن تعاونوا معه فى البداية.

كان دو يُنفق على حكومته، مثل سابقيه، من الأموال التى تتقاضاها ليبريا من شركة فايرستون التى استأجرت مساحات واسعة من الأراضى من أجل إنتاج الكاوتش، ومن شركة تعدين الحديد بليبريا والتى كانت تقوم بتصدير الحديد الخام، ومن خلال قيامه بتسجيل أكثر من ٢٥٠٠ باخرة عابرة للمحيطات من دون تطلّب تفحص لأمانها. علاوة على ذلك، تلقى دو مساعدات مالية مباشرة من حكومة الولايات المتحدة التى أعطته ٥٠٠ مليون دولار على مدى عشر سنوات نظير حقوق إقامة القواعد العسكرية، حيث جعلت ليبريا أيضاً مركزاً لاستخبارات الولايات

المتحدة ورعاياتها.

أما عن سياساته، فقد كادت ألا توجد. كان شخصاً كسولاً يقضى وقته مع زوجات أفراد حرسه الجمهورى. انهار الاقتصاد، وتصاعدت الديون الخارجية وأصبحت الأنشطة الإجرامية البيزنس الناجح الوحيد بليبريا وأصبحت مصارف مونروفيا مراكز لغسيل الأموال. وعلى الرغم من أن الأمور انتهت بكراهية شعب ليبريا لحاكمهم، لكنه تمكن فى الاستمرار فى السلطة لأنه كان يعرف مكان النقود، ويعرف المستعدين لبيع ولائهم ورشوتهم.

وبهذا الأسلوب، يمكن لأى چون دو أو صمويل دو الإمساك بالسلطة، بل والحفاظ عليها دونما معرفة أى شىء عن أساسيات الحكم الصالح، ودونما إعلاء خير الشعب على مصالح الحاكم وداعميه.

الطريق إلى السلطة فى وجود عدد قليل من «الضروريين»:

لا يحتاج المتحدى سوى ثلاثة أشياء كى يصل إلى السلطة: أولاً، عليه التخلص ممن يمسك بالسلطة. ثانياً، يحتاج إلى السيطرة على الجهاز الحكومى. ثالثاً، يحتاج إلى تشكيل ائتلاف من الداعمين يكفى للحفاظ عليه رأساً جديداً للسلطة. تقتضى كل من تلك العمليات تحدياتها الخاصة بها، وتختلف السهولة النسبية لإنجاز كل منها فى الديموقراطيات عنها فى نظم الحكم الاستبدادية.

ثمة أساليب ثلاثة للتخلص من القائم على السلطة «أولها وأسهلها هو موت القائد. إذا لم يتوفر هذا الخيار، بإمكان المتحدى أن يقدم عرضاً للأعضاء الأساسيين فى ائتلاف من يحتل قمة السلطة بحيث يكون مجزياً بما يكفى أن يتخلوا عنه. أما الأسلوب الثالث فهو الإطاحة بالنظام السياسى القائم من خلال هزيمته عسكرياً بواسطة قوة أجنبية، أو قيام ثورة أو تمرد حيث تنتفض الجماهير وتطيح بالقائد الموجود وتقضى على المؤسسات القائمة.

وفيما أن التمرد يقتضى المهارة والتنسيق فإن نجاحه فى النهاية يعتمد بقوة على ولاء الائتلاف، أو بتحديد أكثر، على عدم وجود ولاء للنظام القديم، ولنا فى هزيمة نظام حسنى مبارك من خلال انتفاضة جماهيرية مثال على ذلك. كان العامل الحاسم فى هزيمة مبارك فى فبراير ٢٠١١ هو قرار قادة القوات المسلحة المصرية السماح للجماهير بالنزول إلى الشارع دونما أن يخشوا قمع الجيش لهم. ولم كان هذا؟ وفقاً لما يطرحه هذا الكتاب، كان تخفيض معونة الولايات المتحدة لمصر ومعها ارتباك الاقتصاد المصرى الذى أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بدرجة كبيرة، كان يعنى احتمال عدم حصول الائتلاف المؤيد لمبارك على ما يكفيه من مكافآت، وأيضاً اعتقاد الناس أن مخاطر التمرد وتكلفاته أقل من بؤس الحالة التى كانت قائمة. وبعامة، تقع الثورات حينما تحدث حالة من السخط والاستياء بين من يحافظون على دعائم النظام القائم بسبب ضعف ما يحصلون عليه فيبدأون فى البحث عن نظام جديد وقيادات جديدة. وبالمقابل، يتم هزيمة الثورات والتمردات من خلال القمع، ومن ثم يحتاج أعضاء الائتلاف الداعم للحاكم إلى تلقى مزايا من قائدهم تكون كافية لأن يصبحوا على استعداد لارتكاب البشاعات من أجل ضمان بقاء النظام القائم. وإن هم لم يتلقوا كفايتهم من المزايا والمكافآت من ذلك النظام فلن يمنعوا الشعب عن ثورته ضده.

الأهمية القصوى للسرعة:

من الضرورى، بمجرد الإطاحة بالقائد القديم، الإمساك بآلات السلطة ومفاصلها، كالخزانة مثلاً، بأقصى سرعة ممكنة وبخاصة فى أنظمة الائتلافات (الجماعات) الصغيرة، حيث إن من ينتظر يخسر سباق التنافس على السلطة. السرعة هى بيت القصيد. إن حجم الائتلاف فى معظم الأنظمة السياسية أصغر كثيراً من الغالبية الذين يمكنهم الاختيار. علاوة على ذلك، فمن الخطأ الاعتقاد أنه فى حالة وجود ناخبين كثيرين أو مؤيدين لأحد القادة فإن هذا يعنى أن الآخرين

لديهم عدد أقل، لأنه يحدث أن يكون ثمة مجموعات كثيرة تحاول الإطاحة بالنظام القائم فى نفس الوقت ويكون لدى كل منها أعداد كافية من المؤيدين غير المتحمسين أو المخاتلين ممن هم على استعداد لمساعدتهم فى الوصول إلى السلطة بمثل استعدادهم لمساعدة آخرين اعتماداً على من يدفع أكثر. من ثم، فمن الأهمية القصوى القبض على مقاليد السلطة بأقصى سرعة ممكنة وذلك لضمان التحكم فى مفاصل الدولة.

تمكن صمويل دو من الإمساك بالحكم وذلك لأنه كان يحوز أسلحة ولم يكن بحاجة لتأييد شعبه، بل كان يحتاج فقط إلى حلفاء وشركاء يكفون لضمان تحكمه فى الجيش وقمع بقية الشعب. وعلى الرغم من وجود ائتلافات أخرى كثيرة كان من الممكن تشكيلها إلا أنه كان الأسرع فى اختطاف السلطة وقمع الآخرين.

ادفع كى تلعب:

إن الدفع للداعمين، وليس الحكم الرشيد أو تمثيل الإرادة العامة، هو أساس الحكم. بيد أن شراء الولاء يكون صعباً حينما يمسك القائد بالسلطة لأول مرة، لأن الداعمين عليهم التفكير، ليس فقط فى كم ما يستطيع القائد الجديد دفعه لهم اليوم، بل أيضاً فيما يستطيعون توقع تلقيه فى المستقبل.

على مجموعة الداعمين لأية قيادة جديدة تستولى على السلطة أن يدركوا أن القائد قد لا يُبقى عليهم لفترة طويلة. قام دو، بعد استيلائه على الحكم، برفع رواتب الجيش وأدى ذلك إلى مساندة رفاقه فى القوات المسلحة له، لكنهم كانوا يعلمون أن تلك العلاقة لن تدوم إلى الأبد. وقد رأينا كيف انتهى الأمر به إلى إعدام ٥٠ من داعميه الأصليين.

إن تسكين مخاوف الداعمين من الاستغناء عنهم هو أحد العناصر الرئيسية للوصول إلى السلطة. بالطبع، فإن الداعمين ليسوا سذجاً بحيث تقنعهم الوعود

السياسية بضمان أوضاعهم فى التحالف الجديد. إلا أن مثل تلك الوعود أفضل كثيراً من الإفصاح عن خطط القائد المتطلع الحقيقية، إذ إنه بمجرد انتشار الشائعات عن إمكان استبدال الداعمين سيقومون بالانقلاب على راعيهم. مثلاً، فاز رونالد ريجان فى انتخابات ١٩٨٠ الرئاسية بأصوات المؤيدين للحق فى الإجهاض، مقابل چيمى كارتر الذى كان يتبنى الدعوة إلى الحق فى الحياة. بيد أنه حينما ظهر توجه ريجان الحقيقى نحو الإجهاض تخلى عنه مؤيدو هذا الحق بأعداد كبيرة، وفاز وولتر مونديل بأصواتهم فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤ على الرغم من إعادة انتخاب ريجان بأغلبية كبيرة.

يفهم القادة الظروف التى تؤدى إلى خسارتهم مناصبهم بل وأرواحهم أحياناً، ولذا فإنهم يبذلون أقصى جهودهم كى يدفعوا لمحاسيبهم الضروريين ما يكفى للاحتفاظ بولائهم. يجعل هذا من الصعب على أى قادم جديد الوصول للسلطة. بيد أنه يحدث أحياناً أن تتآمر الملابسات بحيث يفتح الباب أمام قادمٍ جديد.

الموت: أفضل فرصة للوصول للسلطة:

يأتى الموت على قمة قائمة أسباب مخاطر احتمال التخلص من القائد. ليس بوسع القادة المتوفين إعطاء ائتلافاتهم الجوائز، وبالمثل، يواجه القادة المحتضرون نفس المشكلة. إذا علم الداعمون الأساسيون باحتضار قائدهم فلابد لهم من البحث عن قائد جديد يضمن تدفق النقود فى جيوبهم، وهذا سبب وجيه لإحاطة الأمراض التى قد تؤدى إلى الوفاة بالسرية، لأنها قد تحفز انتفاضة إما بين صفوف الائتلاف الأساسى، أو بين الآخرين الذين يرون فرصتهم للتقدم والإمساك بالسلطة.

تخير آية الله روح الله الخمينى فى إيران، وكورازون أكيتو فى الفلبين اللحظة المناسبة للاستيلاء على السلطة. كان الخمينى أحد أكبر رجال الدين الشيعة سناً ومكانة، وكان معارضاً شرساً لنظام الشاه محمد رضا بهلوى العلمانى. فى سنوات الستينيات المبكرة مضى يتحدث ضد النظام وينظم الاحتجاجات المناوئة

لمدة طويلة مما نجم عنه إلقاء القبض عليه تكراراً. ثم ذهب إلى المنفى عام ١٩٦٤، حيث التجأ إلى تركيا، ثم العراق وانتهى به المطاف فى باريس حيث مضى يجاهر بمعارضته للشاه فى خطبه واكتسبت شرائط تلك الخطب شعبية كبيرة فى إيران. وفى عام ١٩٧٧ أصبح الخمينى أكثر القادة المعارضين تأثيراً بعد وفاة على شريعتى منافس الشاه الأول، لكنه، رغم تحريضه على معارضة الشاه، فقد رفض الخمينى العودة إلى إيران حتى رحيل الشاه عنها. كان الجميع فى إيران، باستثناء القليلين من أصحاب الميزات، يتوقون للتغيير. وحينما رأى أفراد الشعب أنه ليس ثمة أمل فى إحداث تغيير حقيقى، ألقوا بثقلهم خلف الخمينى الذى كان يمثل الخيار الوحيد المتاح. وحينما هرب الشاه من إيران خرج ما يُقدَّر بستة ملايين شخص للترحيب بعودة الخمينى، وهو أمر سرعان ما ندموا عليه.

تحدى الخمينى، عقب عودته مباشرة، الحكومة الانتقالية التى كان يترأسها رئيس وزراء الشاه السابق. انشق معظم أفراد الجيش وانضموا إلى الخمينى، ثم تهاوت مقاومة النظام القديم، حينما أعلن الخمينى الجهاد ضد الجنود الذين ظلوا موالين للشاه، ثم أجرى استفتاء كان على الشعب فيه الاختيار بين الملكية القديمة والجمهورية الإسلامية، واختار ٩٨٪ من المُستَفتين الجمهورية الإسلامية. ثم قام بوضع دستور جديد، بناء على نتيجة هذا الاستفتاء، أسسه على مبدأ ولاية الفقيه وحكم رجال الدين. تمت الموافقة على ذلك الدستور من خلال ممارسات انتخابية مشكوك فيها وأصبح هو القائد الأعلى لمجلس رعاة الثورة الذى كان له وحده حق الاعتراض على أى مرشحين غير إسلاميين أو قوانين غير إسلامية. من ثم، وجدت المجموعة العلمانية والدينية المعتدلة ممن نزلوا إلى الشارع لتأييده وأمدوه بالدعم الذى مكنه من الصعود إلى السلطة، وجدوا أنفسهم مبعدين ولا دور لهم فى إدارة النظام الجديد.

أصبح الخمينى قائداً لأنه كان يمثل نقطة مركزية لمعارضة نظام الشاه ولأن الجيش لم يمنع انتفاضة الشعب ضد الملَكية. بمجرد رحيل الشاه، حزم الخمينى

أمره مؤكداً أنه هو من كان بيده الأمر، وليس أية حكومة انتقالية أو مجلس يمثل مختلف المصالح. وعلى الرغم من أن الجماهير أطاحوا بالنظام القديم على أمل إقامة حكم ديموقراطى إلا أن الخمينى عمل على بقاء السلطة فى أيدى جماعة قليلة من رجال الدين، حتى أن البرلمان، ورغم أنه كان منتخباً، إلا أنه كان يضم فقط السياسيين الذين يؤيدون مجلس حماة الثورة الإسلامية.

لم يكن ثمة ما هو استثنائى حول نجاح الخمينى. أراد الملايين الإطاحة بنظام الشاه الفاسد القامع الذى نشر الرعب فى إيران حيث كان السجن والقتل والتعذيب والاختفاء من الأمور العادية المألوفة. بيد أن هذا، كان هو الوضع طوال السنوات الأربع عشرة حينما كان الخمينى منفياً وبدت حكومة الشاه آمنة من المخاطر. كان مفتاح نجاح الخمينى فى السنوات النهائية من عقد السبعينيات هو أن الجيش رفض منع الملايين من المحتجين من النزول إلى الشارع، هذا على الرغم من أنه كان يمنع الاحتجاجات قبل ذلك. ماذا تغير؟ لم يعد الجيش مستعداً للقتال من أجل الحفاظ على النظام لأنهم كانوا يعلمون أن الشاه كان يحتضر. كانت النيويورك تايمز قد قامت بنشر تقارير عن محاولات الشاه اليائسة لإخفاء تمكن السرطان منه. وبما أنه لم يكن بإمكان الشاه أن يمنحهم المكافآت بعد موته، ولم يكن بوسع وريثه وولى عهده فعل ذلك، وقف الجيش على الحياد ومهد بذلك الطريق للثورة.

لا تختلف قصة صعود الديموقراطية بالفلبين كثيراً. كان بنيجنو أكينو الابن شخصاً مرموقاً. كان قد حصل على وسام الشرف لتحقيقاته الصحفية أثناء الحرب الكورية، ثم نجح فى التفاوض مع مجموعة متمردة بالفلبين، وعُيّن عمدة لإقليم كونسبشون وكان عمره لا يتعدى الثانية والعشرين، وأصبح حاكماً لإقليم تارلاك وهو فى التاسعة والعشرين ثم عضواً بمجلس الشيوخ فى الرابعة والثلاثين. لكنه خاطر بأن جاهر بنقد الرئيس فرديناند. فى عام ١٩٨٣، عاد بنيجنو من منفاه بالولايات المتحدة، وفى أثناء عودته بالطائرة إلى مانيلا، حذر الصحفيين من أنه قد

يلقى حتفه فى غضون دقائق. وكان هذا ما حدث إذ تم إلقاء القبض عليه داخل الطائرة واغتيل على أسفلت المطار. لكن زوجته كورازون ظلت على قيد الحياة. فى نهاية عام ١٩٨٥ أعلن فرديناند ماركوس إجراء الانتخابات قبل موعدها المقرر بعام، وخاضتها كورازون أكينو كبديلة لزوجها الراحل وزعيمة للمعارضة. وفى ٧ فبراير ١٩٨٦ حدث تزييف واسع المدى للانتخابات وأعلنت اللجنة المشرفة عليها فوز ماركوس. بيد أنه سرعان ما تخلى داعموه عنه. أعلن رونالد ريجان قلقه من نتيجة الانتخابات، كما جاهر الكاردينال جامى سين، قائد الكنيسة الكاثوليكية واسعة النفوذ بالفلبين، باعتراضاته. نزل المحتجون إلى الشوارع بحفز من كورازون أكينو. استقال كبار رجال الجيش والشخصيات السياسية القيادية من الحكومة وانضموا إلى المتظاهرين، كما انضم إليهم مئات الآلاف من الأشخاص، فى ظل عدم منع الجيش لهم، وانشقت قيادات أخرى من الجيش.

وفى محاولة لتجنب نزيف الدماء، التجأ ماركوس وعائلته إلى الولايات المتحدة واستقر هو وعائلته فى هاواى، لكنه، وكما كان المطلعون على بواطن الأمور وكثيرون غيرهم يعلمون، لم يكن أمامه سوى أيام معدودة. وفى واقع الأمر، فقد كانت تلك هى مشكلته إذ إنه كان مصاباً بتقرحات جلدية قاتلة، وكان داعموه الرئيسيون يعلمون ذلك. وبما أنهم كانوا يعلمون أنه لم يكن بوسعه الإغداق عليهم من قبره، فقد سعوا لاسترضاء من يمكنهم الإفادة منه. وعلى الرغم من أن كورازون أكينو لم تكن لديها أية خبرة فى الحكم إلا أنها نجحت فيما فشل فيه زوجها. تَحدّت ماركوس فى وقت كان داعموه يعلمون فيه أنه كان يقترب من نهايته وكانوا يبحثون عن شريك جديد يدافعون عنه نظير حصولهم على الجوائز. تولت كورازون أكينو الرئاسة، وانتخبتها مجلة تايم «سيدة عام ١٩٨٦».

ليست هذه مجرد نماذج استثنائية متفردة، حيث إننا نجد أن لورانت كابيلا، الذى كان چيڤارا قد قال عنه ذات مرة إنه يفتقد «الجدية الثورية» وإنه «مدمن للنساء والكحول»، نجده وقد تحدى موبوتو سيسيكو رئيس زائير وأطاح به. وعلى

الرغم من أن كابيلا كان يفتقد الموهبة إلا أنه اختار التوقيت المناسب، إذ إن موبوتو كان على وشك الموت لإصابته بسرطان البروتستاتا وكان الجميع يعلمون ذلك.

من ثم، رفض الجيش قتال متمردى كابيلا فيما كانوا يستولون على المزيد والمزيد من الأراضى، وكان داعمو موبوتو يعلمون أن مستقبلهم سيكون أكثر إشراقاً من خلال تخليهم عن راعيهم المحتضر، ومن ثم رفعوا شعار «مات الملك، يحيا الملك».

أيضاً، نجمت عن المخاوف الصحية لزعيم كوريا الشمالية كيم جونج الثانى، والرئيس الكوبى فيدل كاسترو، تكهنات سياسية زخمة. حاول الاثنان منع انشقاق أعضاء الائتلاف الموالى لهما بأن أسميا وريثيهما، حيث قام كيم جونج الثانى بترقية أصغر أبنائه كيم جونج أون إلى مناصب عدة بما فيها چنرال الجيش، على الرغم من عدم وجود أية خبرة عسكرية لديه. وبالمثل، عيّن فيدل كاسترو شقيقه راؤول رئيساً للجمهورية، وذلك فى أعقاب الجراحة الخطيرة التى أجريت لفيدل والشكوك التى أحاطت بقدرته على البقاء على قيد الحياة. سعى هذان القائدان، بتعيينهما لوريثيهما، من أجل الحفاظ على الائتلاف القائم سلمياً، والحيلولة دون فقدان مواليهم لقبضتهم على سُدة الحكم فيما كانت قدرتهما على إطلاق الوعود السياسية تتضاءل.

غالباً ما يأتى الموت الوشيك معه بالموت السياسى، وتظل الحقيقة المؤسفة هى أن عليك إن أردت الوصول إلى السلطة فى ظل حكم استبدادى أن تفكر فى وسيلة تزييف التقارير الطبية أو إخفائها بدل التفكير فى كيفية إصلاح المساوئ التى يعانيها شعبك.

التوريث ومشكلة الأقرباء:

يواجه القادة الأصحاء المخاطر أيضاً. إذا نفدت نقود من يمسك بمقاليد الأمور لن يستطيع الاستمرار فى الدفع لداعميه. قد تنفد الأموال حينما يقوم الحاكم بالإفراط فى جباية الضرائب، وفى السرقة بدرجة لا تجد الجماهير معها جدوى من العمل، وبذلك لا تتدفق الأموال على خزائن الحكومة بل إن الجماهير قد تفضل الثورة على التراخى عن العمل ويشجعها على ذلك معرفتها أن الأوضاع ستزداد سوءاً إن هم لم يعملوا على الإطاحة بسادتهم، وبالنظام الحاكم والإتيان بقادة جدد إلى السلطة.

عادة ما تكون المهمة الأكثر صعوبة التى تواجه المتحدى هى التخلص ممن يمسك بمقاليد السلطة. وعلى الرغم من أن الموت أو القتل قد يمثلان حلاً لتلك المشكلة، كما حدث فى حالة ويليام تولبرت، إلا أنه تظل هناك قضية التصدى للمنافسين المتطلعين لمنصب القائد المتوفى. يظل المتحدون بحاجة لانتزاع التحكم فى جهاز الدولة ومكافأة الموالين. ومن أجل حسم تلك المشكلة، قام العثمانيون بسن قانون قتل «الأشقاء».

لدى موت السلطان، كانت خلافته تعتمد على من كان باستطاعته انتزاع التحكم فى الدولة ومكافأة ائتلافه ومواليه، وكان هذا يعنى واقعياً الاستيلاء على خزائن الدولة ورشوة الجيش. وهكذا، أصبحت خلافة السلطان معركة «البقاء للأصلح». كان يناط إلى كل من أبناء السلطان حكم إحدى الولايات، ولدى موت السلطان كان الأبناء يسارعون بالعودة إلى اسطنبول فى محاولة منهم للاستيلاء على أموال الدولة ودفع الأموال للجيش لشراء ولائه. كانت هذه الأوضاع تؤدى أحياناً إلى قيام حرب أهلية فيما كان الأشقاء المتنافسون يستخدمون قوات ولاياتهم من أجل التحكم الكلى فى الدولة. كان يحدث أن يميل السلطان لأحد أبنائه فيقلده مقاليد حكم الولاية الأكثر قرباً من العاصمة، وبذلك يدعمه حتى وهو فى قبره. ولأن

النزاع على خلافة السلطان كان دائماً دموياً، كان يتم قتل الأشقاء الذين يفشلون في الاستيلاء على السلطة. قنَّن محمد الثانى (١٤٢٩ - ١٤٨١) تلك الممارسة بسن قانون قتل الأشقاء حيث كان يتم خنق الورثة الذين لم يحالفهم الحظ بواسطة حبل من الحرير. يقال إنه، بعد قرن من سن هذا القانون، قام السلطان محمد الثالث بقتل تسعة عشر شقيقاً له، وابنيه. وخمس عشرة جارية حبلى من والده، وقضى بذلك على جميع المنافسين القائمين والمستقبليين. لكن تلك الممارسة عُدّلت فى منتصف القرن السابع عشر وحلت محلها أخرى أكثر رحمة كانت تقضى بحبس جميع الأقرباء الذكور فى «الصرح الرابع» لقصر توبكاپى.

لم تكن معضلة خلافة العرش مقصورة على العثمانيين. توفى ريتشارد قلب الأسد، ملك إنجلترا فى عام ١١٩٩. وبما أنه لم يكن له ورثة مباشرون كان هناك ثلاثة يحق لهم المطالبة بالعرش. كان هنرى الثانى، والد ريتشارد ملكاً قبله، وكان هذا يعنى أن بإمكان زوجته إلينور الإكويتينية، والتى كانت قد بلغت الثمانين من العمر، المطالبة بالعرش، وكذلك چون، أكبر المتبقين على قيد الحياة من ابنا هنرى. أو آرثر، الابن الأكبر لجفرى، ابن هنرى الأكبر والذى كان قد توفى. كان آرثر آنذاك فى الحادية عشرة، وتخلت إلينور عن مطالبتها بالعرش وتركت الساحة لچون وآرثر يتصارعان فيها، بانتظار أن تستقر الأمور كى تحدد موقفها.

وفيما عمد العثمانيون إلى تقنين قتل المتنافسين والطامحين فى تولى منصب السلطان، استند الإنجليز إلى ميراثهم التقليدى فى التخلص من المنافسين، وكان القتل هو وسيلتهم الفضلى. ماذا فعل چون؟ استمر بعد توليه العرش فى خشيته من أن يسعى آرثر إلى المطالبة بالعرش. وزاد هذا الخوف حينما بلغ الصبى سن المراهقة. وفى النهاية، أمر چون فى عام ١٢٠٣ باعتقال آرثر وقتله، بل إن البعض يزعم أنه قتله بنفسه، وبذا تخلص من منافسه على العرش ومضى يحكم بمفرده، إلى أن انتفض النبلاء ضده وتم إعلان وثيقة الحقوق Magna Carta التى أجبروه على وضعها وتنفيذها.

يأتي التوريث معه بعدد من المزايا للقادة وداعميهم معاً. إن مكافأة الأشخاص المنافسين وشراء ولائهم هو جوهر الحكم القويم. يملك الأمراء الوسائل التي تمكنهم من الاستمرار في مكافأة داعميهم حيث إنهم يعلمون مكان الأموال ومن يدفعون بها إليهم. لكن، لِم يحرص رجال البلاط على مسايرة الوريث في حين أن ذلك يحول بينهم وبين أن يحتلوا هم ذلك المنصب؟ الإجابة هي أن فرصتهم في الحصول على المنصب جد ضئيلة، لذا يجدون أن من الأفضل لهم مساعدة الابن على تولي منصب والده على أمل أن يتذكر أنهم هم من مكنوه.

يحتاج القادة الجدد إلى داعمين من أجل البقاء في السلطة، وفي حالة التوريث فإن هؤلاء الداعمين يكونون موجودين بالفعل ويعرف الأمير من هم وكيف يكافئهم. بالطبع، وكما رأينا في حالة لويس الرابع عشر، فقد يقوم الأمير بتغيير ائتلاف الموالين جذرياً. لكن داعمي الملك القديم يعرفون جيداً المثل القائل «إن هذا الشبل من ذاك الأسد»، وهذا ليس بالرهان السيئ بالنسبة لهم حيث تكون فرصتهم كبيرة للإبقاء على وضعهم المميز حينما يتم انتقال السلطة في إطار العائلة، من الأب إلى الابن، من الملك إلى الأمير، بأكثر من فرصتهم حينما تنتقل إلى شخص غريب.

بالإمكان، حتى في الأنظمة التي تقوم على التوريث، أن يُفتح الباب أمام خليفة مختار لا تربطه صلة دم بالقائد الموجود بالفعل. كثيراً ما يسمي القادة من يخلفونهم ويختارونهم أحياناً من خارج ذوي القربى المباشرين وذلك لعلمهم بالأخطار التي تُحدِق بالعائلة لدى تفضيل شخص على آخر. قام الإمبراطور أوغسطوس، أول أباطرة الرومان، بتبني خليفته تايبريوس رسمياً. يقوم زعماء العصابات بفعل الشيء ذاته، حيث أسمى كارلو جامبينو، زعيم مافيا نيويورك، بول كاستيلانو «الكبير» خليفة له. وفي كل من تلك الحالات كان يُعتقد أن الخليفة المختار هو الشخص المرجح له الاستمرار في تنفيذ برامج القائد السابق ومشاريعه، بل إنه قد يعمل على تعزيز سمعة الرئيس القديم.

بالنسبة للقادة المرضىَ والمُقعدين، فإن بإمكان تسميتهم لوريثهم الجديد الإبقاء عليهم في السلطة لما تبقى من حياتهم. يجعل التوريث من الصعب جداً على الغرباء الدفع بأعضاء أساسيين في الائتلاف بعد تولى الابن مقاليد الأمور طالما أبقى الوريث على الاستمرارية اللازمة في تشكيلة الائتلاف.

الصراع البابوى على السلطة:

تصوّر بعض أعظم القصص والأفلام كيف يمكن لفردٍ بمفرده تقرير مصائر أمم وشعوب وعقائد. وعلى الرغم من أن تلك هي مجرد صياغات إبداعية، إلا أن مثل تلك الأحداث تقع على أرض الواقع.

أثناء القرون المبكرة بعد ظهور المسيحية، كان أسقف روما [البابا] شخصية ذات أهمية ثانوية نسبياً في الأوساط الدينية المسيحية واستمر هذا الوضع حتى تنصيب داماسوس الأول بابا لروما والذى استمر في منصبه بين عامى ٣٦٦ و٣٨٤، حدث أثناءه الارتقاء بمنصب أسقف روما على جميع نظرائه من أساقفة الروم الكاثوليك ليصبح رئيساً للكنيسة الرومانية الكاثوليكية في العالم الغربى، ثم نُصِّب قديساً وذلك لإنجازاته الاستثنائية. حقق البابا تلك الإنجازات من خلال إتقانه فن التلاعب بالشخصيات الأساسية، وبالمؤثرين، والمجموعات القابلة للاستبدال واستغلالهم. حتى نهاية القرن الثالث، كانت ثمة معركة على التسيد بين المسيحية الشرقية ونظيرتها الغربية، وكانت الكنيسة الشرقية تتمتع بميزات لا يمكن إنكارها أو تخطيها، حيث إن المسيح، والرسل أتوا جميعاً من الشرق، كذلك كانت الأماكن المقدسة موجودة في أورشليم والجليل وغيرهما من المدن بفلسطين والأردن وسوريا، الأمر الذى كان لابد معه من اعتبار المسيحية ديانة شرقية. لكن داماسوس واجه ذلك بقوله إنه، وعلى الرغم من أن الرسل جاءوا من الشرق، إلا أن بطرس وبولس استُشهِدا في روما ودُفنا بها، الأمر الذى يعنى أنهما كانا قد تخيراها وجهة لهما تنتشر منها المُهمات الرسولية والتبشير بالدين، بدلاً من الشرق.

تحاجج داماسوس قائلاً إن المسيح، وفقاً للتقارير، كان قد أبلغ بطرس أن «كنيسته» ستقام على «صخرته»، أى المدينة التى بها كرسى بطرس البابوى، أو روما، ومن ثم، كان تفوّق روما على الكراسى الأسقفية الشرقية.

وعلى حين أن مجمع الكرادلة هو المناط به تخير بابا روما اليوم، إلا أن الإجراء كان مختلفاً فى عهد داماسوس. كانت مجموعة الذين يمكن استبدالهم - الذين يختارون- تتكون من جميع المسيحيين فى أسقفية روما وكان المؤثرون يضمون رجال الدين المحليين، على الأقل، والأساقفة الآخرون واستغل داماسوس هذا الوضع ليضمن فوزه.

كان أورسينوس هو منافس داماسوس على الكرسى البابوى، وكان يتمتع بشعبية فى أوساط المسيحيين العاديين، وبين كثير من رجال الدين، فيما كان الأرستوقراطيون هم من يدعمون داماسوس. كان كلاهما قد عمل عن كثب مع ليبريتوس، البابا السابق، وحينما نفى الإمبراطور كونستانيوس الثانى البابا ليبريتوس، تبعه الاثنان إلى منفاه، لكن داماسوس سرعان ما تخلى عنه وعاد إلى روما حيث ألقى بثقله خلف فليكس الثانى، منافسه، والذى كان يحظى بتأييد الإمبراطور، وبذا، توثقت علاقته بالطبقات المسيطرة وانفض من حوله عامة المسيحيين ورجال الدين.

بعد وفاة ليبريتوس، أجريت انتخابات لشغل الكرسى البابوى تنافس فيها داماسوس وأورسينوس. اختار عامة المؤمنين أورسينوس فيما اختار ذوو السطوة داماسوس. أدى ذلك إلى حدوث أعمال شغب قُتِل أثناءها ١٣٧ شخص بإحدى كنائس روما. وهنا، تدخل حكام المدن واستعادوا النظام ونصبّوا داماسوس بابا وحيداً أوحد، وأرسلوا أورسينوس إلى المنفى. وهكذا، هزم الائتلاف الصغير وبالغ القوة فى آن الذى ساند داماسوس الائتلاف الكبير الذى كان يتكون من عامة المؤمنين ويدعم أورسينوس.

لم يحصل داماسوس على مؤازرة النخبة بالصدفة فقد رأينا كيف كان يدعم الأقوياء دائماً. علاوة على ذلك، فقد عمل جاهداً على الحصول على دعم طبقات الرومان العليا، وكان الكثير منهم وثنيين، وظلوا كذلك بعد توليه منصب البابا، وضمن بذلك ولاءهم له نظير اتباعه سياسات تعود عليهم بالفائدة. مثلاً، كان داماسوس معتاداً على مصادقة نساء الطبقات العليا. وفيما اتهمه أعداؤه بالزنا، بل وبالقتل، إلا أنه تمت تبرئته بتدخل من الإمبراطور شخصياً. وبالمقابل، يقول المدافعون عنه، إنه قام بجعل كثير من النساء الأرستوقراطيات الوثنيات يعتنقن المسيحية وقمن هن بدورهن بحفز أزواجهن على اعتناقها، ومن ثم اتسعت دائرة الجماعة المسيحية فى روما، من النافذين، ومجموعات المتخيرين معاً. وفيما عمل ذلك على نمو الكنيسة، إلا أنه زاد من قدرة داماسوس على تولى السلطة والاحتفاظ بها.

وبما أنه كان استراتيچياً مصقولاً، فقد عمل أيضاً على الوصول إلى جماهير المسيحيين فى روما، وتمكن بهذا من دعم سطوته السياسية، وسلطته لتقرير أوجه التصرف فى أموال الكنيسة. فيما بعد، استخدم تلك السلطة لإنشاء أشغال عامة مهمة، وتكليف (القديس) چيروم بكتابة أول ترجمة للكتاب المقدس إلى اللاتينية، مما زاد دعم قدرة بابا روما على إملاء معانى الإنجيل والتدخل فيها.

لكن، كيف وسّع داماسوس دائرة الجماهير المؤيدة له والذين كان قد سبق لهم وعارضوا توليه منصب البابا؟ يبدو أن كثيراً من عامة الناس الذين تحولوا إلى المسيحية فى الإمبراطورية الرومانية المضمحلة كانوا يَفْتقدون آلهتهم الرومانية وأوثانهم. من ثم عمد داماسوس إلى إقامة النصب التذكارية والتماثيل للشهداء المسيحيين لتحل محل تماثيل الآلهة. آتت تلك المحاولات أكلها، حيث كسب إلى جانبه أعداداً كبيرة من المسيحيين من غير رجال الدين، وتأييداً بين الطبقات العليا، بل ومؤازرة الإمبراطور نفسه الذى صادق على رأى داماسوس فى أن يكون الكرسى البابوى بروما هو المهيمن وصاحب الكلمة العليا.

استوعب داماسوس الأساليب التى تمكنه من الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها. وفى واقع الأمر، فإنه وبعد الطريق المشين الذى سلكه للنجاح فى الانتخابات البابوية، فقد قام بتنفيذ أعمال صالحة من منظور الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وحصل على مرتبة القداسة لنفسه. كانت أخطاء ليبريوس، والذى عمل على إغضاب الإمبراطور بدلاً من كسبه حليفاً له، قد فتحت أمامه الطريق للوصول إلى السلطة. ولم يقع داماسوس فى هذا الخطأ، بل كوّن لنفسه ائتلافاً للفوز من مجموعة موسعة من المؤثرين والقابلين للتبادل، وبهذا ضمن تأييداً موالياً طويل المدى لنفسه ولمنصبه كبابا روما. وفى تلك الأثناء، عملت معركته من أجل السلطة على إبعاد المسيحية الغربية عن أصولها الشرقية، ووضعتها على الطريق لتصبح عقيدة غربية.

بيد أنه علينا أن نضع نصب أعيننا أن القادة في صراعهم على السلطة لا يفعلون ذلك من أجل خير مرءوسيهم، حيث إن الوصول إلى السلطة لا يتعلق بفعل ما هو صواب، بل بفعل ما يخدم مصالحهم الذاتية.

الإمساك بالسلطة من المفلسين:

من الضرورى أن يكون تحت إمرة الحاكم أموال يدفعها لمؤيديه وإلا قام منافسوه بإغرائهم بالانفضاض من حوله. من ثم، نجد أن الأزمات المالية هى الأوقات المناسبة لتوجيه الضربات.

وعلى الرغم من أن كثيراً ما تصور الثورة الروسية من منظور الأيديولوچيا الماركسية وصراع الطبقات، إلا أن حقيقة ما حدث أكثر بساطة من هذا. استطاع الثوار الانقضاض على القصر الشتوى فى فبراير ١٩١٧ لأن الجيش لم يمنعهم وذلك لأن القيصر لم يدفع لجنوده كفايتهم. كان القيصر نيكولاس قد قام بتجفيف أحد أهم مصادر الدخل، أى الضرائب على صناعة الڤودكا، فى الوقت الذى كان يخوض فيه الحرب العالمية الأولى. كان يعتقد خطأً أن الجنود السكارى لا يمكنهم القتال ولذلك حظر صناعة الڤودكا من أجل تحسين أداء قواته فى الحرب العالمية

الأولى. لكنه أخطأ فى حساباته، إذ إن ولع شعبه وجنوده بالفودكا كان كبيراً بدرجة أن عائدات مبيعاتها كانت تشكل ثلث دخل الحكومة. وهكذا، ففيما تصاعدت إنفاقات الحكومة بسبب الحرب، تقلص دخلها. وسرعان ما عجز نيكولاس عن شراء الولاء له، ورفض الجيش التدخل لوقف المُضربين والمحتجين. وبعد الإطاحة بنظام القيصر قام ألكساندر كرنسكى بتشكيل حكومة ديموقراطية لم يكتب لها البقاء طويلاً لأنه استمر فى الحرب التى كان القيصر قد بدأها وبذلك عمل على اغتراب مؤيديه عنه منذ البداية. ولم يرتكب لينين والبلشفيك مثل تلك الأخطاء.

سقط القيصر لأنه لم يكن ثمة من يوقف الثورة. واجه لويس الرابع عشر نفس المصير فى الثورة الفرنسية. على القادة تعلم الدرس من تلك النماذج وإيجاد الأموال كى يدفعوا لداعميهم. مثلاً، نجد أن اقتصاد زيمبابوى قد انهار فى عهد موجابى نتيجة لسياساته البشعة الفاسدة، كما اجتاح البلاد وباء الكوليرا والمجاعات. لكن موجابى لا يبالى بمعاناة شعبه فيما يحرص على دفع رواتب الجيش، وبذلك نجح فى البقاء فى السلطة على الرغم من أنه جاوز الثمانين من العمر بكثير. حوَّل بلداً مزدهراً يُصدّر المنتجات الزراعية إلى بلد يعتمد على المساعدات الأجنبية. وبالرغم من البشاعات التى يرتكبها فى حق شعبه وبلده إلا أنه يجيد القواعد التى يحكم من خلالها، وأهم ما يعنيه هو رشوة محاسيبه ولذا لم يقم أحد بالإطاحة به.

السكوت من ذهب:

إن انتهاك هذه القاعدة هو أحد السبل التى من خلالها ينجح المنافسون فى الإطاحة برأس السلطة لدى شك المساندين فى احتمال توقف مزاياهم وأرباحهم. ارتكب أحمد بن بيللا هذا الخطأ، مما شجع هوارى بومدين على الاستيلاء على مقعد الرئاسة من بن بيللا عام ١٩٦٥ حينما ارتكب الأخير حماقة الإفصاح عن نواياه.

كان بن بيللا ذائع الصيت فى ملاعب كرة القدم وكبطل محارب. التحق بالجيش الفرنسى عام ١٩٣٦، وأثناء وجوده فى مدينة مرسيليا انضم إلى فريق كرة القدم بالمدينة ولعب إلى جانبه، تلقى أوسمة من الجيش الفرنسى لأدائه أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم انضم إلى الكفاح لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسى بعد انتهاء الحرب، واكتسب شعبية جارفة أثناء معركة استقلال الجزائر ثم انتُخب رئيساً لوزراء الجزائر عام ١٩٦٣. لكنه ارتكب خطأً فادحاً بالرغم من مواهبه المتعددة.

فى ١٢ يونيو ١٩٦٦ أعلن عن اجتماع مرتقب للهيئة التنفيذية بالحزب يُعقد بعد أسبوع لمناقشة ثلاث مسائل هامة: ١- تغييرات فى مجلس الوزراء. ٢- تغييرات فى قيادات الجيش. ٣- تصفية المعارضة العسكرية. ثم غادر العاصمة وتوجه إلى مدينة وهران. كان هذا يعنى أنه سيتخلص من بعض داعميه الرئيسيين ولم يحدد الأشخاص الذين كان ينوى الاستغناء عنهم، مما أدى إلى وجود مصلحة مشتركة بين المجموعة بكاملها للتخلص من أحمد بن بيللا. ترك بن بيللا أثناء وجوده فى وهران أسبوعاً أمام بومدين لحبك المؤامرة ضده، وحينما عاد إلى الجزائر العاصمة عشية الاجتماع المخطط له، تم إيقاظه بواسطة صديقه الكولونيل زبيرى وهو يوجه إليه فوهة البندقية. استغل بومدين فرصته، وانشق داعمو بن بيللا الأساسيون عنه. تعلم بن بيللا، بعد فوات الأوان، أن السكوت من ذهب.

التغيير المؤسساتى:

تذهب إحدى المقولات المأثورة إلى أن السياسيين لا يغيرون القواعد التى أتت بهم إلى السلطة، لكن هذا غير صحيح لأنهم على استعداد دائمٍ لتقليص عدد الائتلاف الداعم لهم، إلا أنهم يتجنبون أية تغييرات مؤسساتية تزيد من أعداد الناس الذين يدين لهم القادة. بيد أنه يحدث أحياناً ظهور بعض الملابسات تجعل من الضرورى أن تصبح المؤسسات أكثر شمولاً وعدداً مما يجعل الحكام المستبدين

أكثر عرضة للمخاطر وذلك لأن الائتلاف الذى شكلوه والمكافآت التى يمنحونها لا تصبح كافية لحفاظهم على السلطة.

لم يكن لبوريس يلستين أية فرصة للصعود إلى السلطة فى ظل نظام الاتحاد السوفييتى القديم. اعتمدت أولى محاولاته ليصبح لاعباً رئيسياً على قرار أحمق حيث سعى إلى إنهاء المميزات المعيشية والتعليمية التى كان يتمتع بها أعضاء الحزب ولا يشاركهم فيها بقية الشعب. وعلى الرغم من شعبية تلك المحاولات بين الجماهير إلا أن الجماهير لم يكن لها نفوذ فى اختيار من يدير الاتحاد السوفييتى وكان هذا مقصوراً على أعضاء الحزب وحينما رأى ميخائيل جورباتشيف أن وضع يلستين كان مخلخلاً، قام بإبعاده.

فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين كان الاقتصاد السوفييتى فى حالة ركود، مما سبب مشكلة خطيرة لجورباتشيف الذى كان قد تولى لتوه قيادة الاتحاد السوفييتى. كان معرضاً للإفلاس إن لم يجد وسيلة ما لإنعاش الاقتصاد، ومن ثم، كان بحاجة لإرخاء التحكم فى الشعب وتحرير إمكانيات القيام بالمشاريع الخاصة.

لم يكن التحرير أمراً بسيطاً بالنسبة للسوفييت إذ إنه كان يقتضى منح المواطنين حريات شخصية وسياسية كثيرة. كان الجانب الإيجابى فى هذا هو إتاحة الفرصة للناس للتواصل، والتنسيق، والتفاعل، الأمر الذى كان بإمكانه أن يفيد النمو الاقتصادى. أما الجانب السلبى فكان هو تسهيل عمليات الاحتجاجات السياسية الجماهيرية. ولم يكن جورباتشيف أحمق، فقد كان يعرف أن التحرير قد يسبب له المشاكل. لكنه وجد نفسه بين المطرقة والسندان، إذ إن الاتحاد السوفييتى، من دون اقتصاد أقوى لن يتمكن من التنافس مع الولايات المتحدة أو الإبقاء على مكانته كقوة عظمى، والأهم، فلن يستطيع هو إغداق المكافآت التى تعود عليها أعضاء الحزب. كان عليه أن يخاطر بتحكمه السياسى من أجل التوصل إلى اقتصاد أقوى، أى أن يخاطر بأن يقوم بإرخاء القيود على الجماهير التى كانت

تريد طريقاً سريعاً للازدهار، وأيضاً مواجهة التهديدات من داخل ائتلافه الحاكم من جانب الذين كانوا يخشون فقدان مزاياهم. قامر جورباتشيف وخسر الرهان.

فى البداية، واجه جورباتشيف انقلاباً من داخل ائتلافه فى عام ١٩٩١. قام أعضاء الحزب المتشددون المعادون للإصلاح، وقد خشوا فقدان امتيازاتهم، بالإطاحة بجورباتشيف وأمسكوا بالحكم. لكن بوريس يلستين، أكد وهو يقف على دبابة فى الميدان الأحمر، أن الجيش السوفييتى لن يطلق النيران على المحتجين المطالبين بالإصلاح. أطاحت الحركة الجماهيرية التى ترأسها بوريس يلستين بالانقلاب الذى كان يريد استعادة سياسات الماضى القمعية، وأتت بجورباتشيف، لفترة وجيزة، إلى السلطة بعد إضعافها الاتحاد السوفييتى، وبذلك مهدت الطريق لتفكك الاتحاد السوفييتى عقب ذلك ببضعة أشهر.

أدرك يلستين أنه ليس بإمكانه تشكيل ائتلاف للفوز من الدوائر الداخلية للحزب الشيوعى لكن بإمكانه كسب مختلف الأجهزة واللجان المركزية إلى جانبه بالعمل على استقلال أكثر لميزانية جمهورية روسيا داخل نطاق بنية الاتحاد السوفييتى، وبذا يصبح الروس أكثر ثراء وقوة فى بلدهم عما كانوه وهم جزء من الاتحاد السوفييتى، وبهذا، نجح يلستين فى تفتيت الأعضاء الأساسيين فى ائتلاف جورباتشيف وحقق لنفسه الفوز. وكما اتضح، فقد كان يلستين يملك مهارات الوصول إلى السلطة، بأكثر من مهارات الحكم الرشيد لشعبه.

الوصول إلى السلطة فى الديموقراطيات:

يستخدم القادة الساعون للإمساك بالسلطة فى البلدان الديموقراطية نفس الأساليب التى يستخدمها المستبدون باستثناء اللجوء إلى العنف. يحتاج المتحدى الديموقراطى إلى أن يضمن الإطاحة بمن يحتل سدة الحكم، والإمساك بأدوات الدولة، ومكافأة ائتلاف المؤيدين له بقدر كافٍ لضمان مساندتهم له بصفته من يشغل ذاك المنصب بأسلوب ديموقراطى يختلف عن نظيره فى النظم الاستبدادية.

وهذه مهمة أكثر سهولة من بعض الأوجه، حيث إن إبعاد المناصرين عن الائتلاف المهيمن ليس بالأمر الصعب ذلك لأن الديموقراطيين يحتاجون لأعداد كبيرة من المناصرين. من ثم، يعتمد القادة، لكسب التأييد، على تنفيذ مشاريع الخير العام. لكن تلك المشاريع يفيد منها ائتلاف داعميهم، وغير داعميهم على السواء. علاوة على ذلك، فإنه نظراً لأن المكافآت الشخصية متواضعة نسبياً لأن الكتلة الأساسية كبيرة، يصبح الولاء موزعاً وأكثر ضعفاً. وبما أن مخاطر الإقصاء عن ائتلاف القائد المتوقّع تظل صغيرة نسبياً، فإن هذا يعمل على مزيد من إضعاف ميزات الممسكين بالسلطة.

ينجح المُتحدون المنافسون حينما يقدمون مكافآت أفضل من تلك التى تقدمها الحكومة، مما يعنى طرح تنفيذ سياسات عامة أفضل أو أكثر شعبية. وبما أنه من السهل إضعاف دعم ائتلاف من يمسك بالسلطة، يظل من الصعب على المنافس المتحدى مكافأة الداعمين له. يحتاج القادة الديموقراطيون لدى توليهم السلطة إلى التحكم فى مفاصل الحكومة، لكن هذا لا يقتضى السرعة المحمومة التى نلاحظها فى الحكومات الاستبدادية، ذلك لأن القواعد الديموقراطية التى تقرر هزيمة من يشغل منصب الممسك بالسلطة تخلق فى نفس الوقت ائتلافاً جديداً من الداعمين.

التوريث فى الديموقراطيات:

لا يستطيع الديموقراطيون، ونظراً لأنهم يعتمدون على ائتلافات كبيرة، إغداق الثروات على داعميهم بأسلوب شخصى وذلك لأنهم لا يملكون ما يكفى من الأموال لفعل ذلك. يحتاج هؤلاء، بدلاً من ذلك، إلى تنفيذ سياسات عامة فاعلة تروق لداعميهم وتكافئ ولاءهم لهم. بيد أن هذا لا يعنى عدم وجود مكافآت شخصية فى الديموقراطيات، وهذا يفسر سبب وجود الحكم الأسرى فى تلك الأنظمة. مثلاً، نجد أن ٣١,٢٪ من عضوات المجالس التشريعية، و٨,٤٪ من الأعضاء قد سبقهم أقرباؤهم فى تلك المناصب، كما أن ٢٠٪ من الرؤساء الأمريكيين يرتبطون بصلة

قرابة وثيقة. من الصعب تفسير ذلك بعامل الصدفة والمنافسة النزيهة. إن الحكم الأسرى شائع فى الديموقراطيات لنفس أسباب شيوعه فى الحكومات الاستبدادية والملكيات، إذ إنه مَنْ يحمى ثروة العائلة ومكانتها أفضل من أفراد الأسرة نفسها؟ يتأتى للمسئولين المنتخبين فرص توزيع النقود، ويحصلون فى المقابل على السلطة والأموال، ويحرصون على أن يتمتع نسلهم بنفس مزاياهم، وعلى حماية إرثهم. من ثم، نرى أن أسرة تافت فى أوهايو ظلوا يحتلون المناصب العليا جيلاً بعد جيل. كان بوب تافت حاكماً لأوهايو بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٧، وكان والده وجده عضوين بمجلس الشيوخ، وجده الكبير رئيس الولايات المتحدة وجده الأكبر المدعى العام ووزير الحرب. وبالمثل، نجد أنه قد ظل لعائلات كنيدى وروكفلر وروزفلت وبوش، وغيرها من العائلات الأمريكية تاريخ سياسى طويل مميز.

الديموقراطية سباق تسلح للأفكار الجيدة:

إن التنافس فى الديموقراطيات عقلى وليس جسدياً. وعلى الرغم من أن قتل الأعداء والمنافسين ينجح فى حالة الحكام الاستبداديين، إلا أنه طريق موثوق يؤدى للانمحاق السياسى والنسيان فى الديموقراطيات. وعلى الرغم من أن هذا أمر جيد من المنظور الأخلاقى، إلا أن الديموقراطيين يرون أنه حتى السياسات العامة الجيدة لا تشترى لهم كثيراً من الولاء.

يستهلك الجميع مزايا السياسات الرشيدة سواء كانوا يؤيدون من فى السلطة أو لا يؤيدونه. يربح الجميع حينما يقوم أحد القادة بتنظيف البيئة أو حل مشكلة الاحترار الكوكبى. لكن الأعمال الماضية لا تشترى الولاء. حينما يظهر منافس يقدم أساليب أكثر رخصاً لإصلاح البيئة أو غير ذلك من المشاكل التى تهم الناس، يصبح بإمكانه الإمساك بالسلطة من خلال صناديق الاقتراع. وفى حين أن اللغة السياسية الاستبدادية هى معركة للإمساك بالسلطة فإن نظيرتها الديموقراطية معركة للأفكار الجيدة. بالإمكان القول إن تشرشل كان أعظم رجل دولة بريطانى.

كان تشرشل خطيباً مفوهاً، إلا أن موهبته الخطابية لم تكن هى التى هزمت ألمانيا النازية بقيادة هتلر فى الحرب العالمية الثانية، إذ إن نتائج سياساته كانت العامل الحاسم فى تلك الهزيمة. أقنع تشرشل فرانكلين دى. روزفلت بتفعيل برنامج الإقراض والتأجير الذى مكن بريطانيا وهى على شفا الإفلاس من الاستمرار فى الحرب. حَوّل الاقتصاد إلى اقتصاد حرب فاعل ووجد سبلاً للضغط على قوات المحور على جبهات عديدة. وعلى الرغم من إعجاب الغالبية العظمى من البريطانيين به وثنائهم عليه لدى نهاية الحرب، إلا أن حزب العمال بقيادة كلمنت أتلى هزم حزب المحافظين بقيادة تشرشل فى انتخابات يوليو ١٩٤٥، ولم تكن الحرب العالمية الثانية التى يُعزى كسبها إلى تشرشل قد انتهت، وعلى الرغم من ذلك كان البريطانيون مستعدين لإسقاط ونستون. كان تشرشل قد صمم على استعادة عظمة بريطانيا ومجدها باتباع سياسة التقشف. لكن بعد ستة أعوام من الحرب، وتقنين توزيع الغذاء والتضحية لم تعد لتلك السياسات جاذبية. تخير أتلى تعزيز الخدمات الصحية ونشرها وإقامة دولة الرفاه الاجتماعى وفضّلها على استعادة هيمنة بريطانيا على العالم، وبذا كسب المعركة بسبب أفكاره الجيدة. وعلى الرغم من إنجازات تشرشل الهائلة وحب الناس له، إلا أن أتلى كان هو الفائز.

ديناميات الائتلافات:

إن احتياج الديموقراطيين لقاعدة كثيرة العدد من الداعمين يجعلهم عرضة للمخاطر. إذا استطعت أن تجد قضية يختلف حولها داعمو من فى السلطة، فقد تهيأت لك الفرصة للقيادة. «فرِّق تسُد» هو مبدأ رهيب ناجع للوصول إلى السلطة فى الديموقراطيات. كان إبراهام لينكولن أحد أعظم من مارسوا تلك الاستراتيچية، حيث قام بدفع نفسه إلى رئاسة الولايات المتحدة من خلال إحداث انشقاقات فى صفوف داعمى الحزب الديموقراطى عام ١٨٦٠ أثناء انتخابات مجلس الشيوخ. حدث ذلك بأن أجبر ستيفن دوجلاس زعيم الحزب على إعلان موقفه من حظر

العبودية الذى كان الكونجرس قد تبناه وكانت المحكمة العليا قد نقضته وانقسمت حوله آراء الناخبين من ولاية لأخرى. أعلن دوجلاس موقفه المؤيد لحظر العبودية، وعلى الرغم من فوز الحزب فى انتخابات الكونجرس، إلا أنه خسر الانتخابات الرئاسية التى أجريت بعد ذلك بعامين نتيجة لانشقاقه حول القضية وأفسح الطريق بهذا الفوز لنيكولن وائتلافه.

السياسة فى الديموقراطيات هى سباق تسلح للأفكار. ومثلما يكون على الشخص الديموقراطى أن يتجاوب مع مطالب الشعب أثناء حكمه، فإن سعيه للفوز يقتضى منه اقتراح سياسات يريدها الناخبون وتنفيذ المزيد منها لدى وصوله للسلطة حتى لو كان لها آثار اقتصادية مدمرة تتبدى بوضوح لدى تركه منصبه، حيث يكون الهدف الأول هو إرضاء ائتلافه الحاكم على المدى القصير حتى ولو أدى ذلك إلى «ارتهان مستقبل أطفالنا» بمراكمة الديون.

كلمة أخيرة عن الوصول إلى السلطة: مصير الرقيب دو النهائى:

بدأ نقاشنا عن الوصول إلى السلطة بقصة الرقيب دو فى ليبريا. تمدنا نهايته بأقصوصة تحذيرية تفيد من يسعون إلى السلطة. وكما سنوضح فى الفصول القادمة، فإن ثمة فرقاً شاسعاً بين الوصول إلى السلطة والبقاء فى السلطة.

كان الرقيب دو يعرف أماكن الأموال فى ليبريا، وكان، طالما تسنى له ذلك، قادراً على استخدامها للحفاظ على ولاء الجيش، ومن ثم تمكن من النجاة من كثير من محاولات الإطاحة به. لكن مع انتهاء الحرب الباردة لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى مساعدته، وعلى ذلك أوقفت الحكومة الأمريكية معونتها له فى عام ١٩٨٩. رأى منافساه تشارلس تايلور وبرينس چونسون، بمؤازرة من حكومتى بوركينا فاسو وكوت دوڤوار، فرصتيهما وأعلنا حركة عصيان أرسل دو جنوده لصدها. لكن الجند، وبدلاً من القيام بمهمتهم كجيش مهنى، مضوا يرتكبون جرائم الاغتصاب والنهب

والقتل، مما أشعل عداء الناس الذين كان دعمهم كفيلاً بإنقاذ دو.

تدافع المدنيون بأعداد كبيرة للانضمام إلى العصيان. إلا أن دو، وفى سلوك نمطى يوضح ما تميز به من افتقاده للحكمة وعدم معرفته أى شىء عن فن إدارة الدولة، قرر ركوب السيارة والذهاب بحثاً عن قوات حفظ السلام النيجيرية التى كانت قد وصلت لتوها. وبعد معركة بالأسلحة النارية قُتل فيها جميع أفراد حاشية دو، قام برينس چونسون بأسر رئيس الجمهورية وصور عملية استجوابه بعد ذلك على شريط ڤيديو. قام المستجوبون بتكرار نفس الأسئلة مرات ومرات قبل أن يستدير چونسون ويقطع أذن دو ويأكلها. كان السؤال هو: أين النقود؟ ما رقم حسابك المصرفى؟. لم يُجب دو. ربما قرر، وقد عرف أنه سيموت فى جميع الأحوال، أنه بصمته سيوفر لعائلته فرصة التمتع بثمار مجهوداته والعيش كما يحلو لهم فى المنفى الذى يختارونه. لم يمتلك دو أية كفاءة لإدارة البلد، وقاد بلاده الفقيرة إلى مزيد من الفقر المدقع وإلى الحرب الأهلية. لكنه كان على علم بجوهر الوصول إلى السلطة. وعلى الرغم من أن هذا الجوهر قد يتخذ أشكالاً عديدة، فإن الطامحين ممن يسعون بنجاح للوصول إلى السلطة يتبعون نفس المبادئ الأساسية حيث يعرضون على الداعمين الأساسيين للقائد الحالى أكثر مما يتلقونه منه. لكن من سوء حظ هؤلاء الطامحين أن للممسك بزمام السلطة ميزة أكبر لأن أعضاء الائتلاف القائم يثقون تماماً أن قائدهم سيواصل إمدادهم بالنقود أو تنفيذ السياسات العامة التى يريدونها. بيد أنه إذا عُرِف أن القائد يحتضر، أو أنه يأخذ لنفسه أكثر مما ينبغى له، أو يقوم باختيار السياسات الخاطئة، أو أن ولاء داعميه الأساسيين له ضعيف، فإن الباب يُفتح على مصراعيه أمام المتحدى كى يدخل ويطيح بشاغل المنصب.

يقتضى الوصول إلى السلطة اقتناص الفرصة المناسبة، والتحرك بسرعة وحسم. وإلى حد بعيد، يعنى الوصول إلى السلطة، أيضاً، قمع الأعداء والمعارضين، ويتم هذا جسدياً فى الديكتاتوريات، ومجازياً فى الديموقراطيات.

بيد أن اللعبة السياسية لا تنتهى بالوصول إلى مركز القيادة، إذ إن القائد، حتى بعد أن يقبض على مكابح السلطة ويتمتع بمزاياها، فإن ثمة آخرين يتربصون به ويطمحون إلى منصبه. وكما سنرى، يتحكم القادة الناجحون فى المخاطر بتثبيتهم لتآلف موالٍ، ويكون هذا إحدى أولى مهامهم وإلا تركوا الباب مفتوحاً لمن يريد الإطاحة بهم.

الفصل الثالث

البقاء في السلطة

بعد وصول المتطلع إلى السلطة إلى منصبه سواء من خلال التوريث، أو الانقلاب، أو الانتخابات، أو التمرد، أو القتل أو التخريب، يواجهه تحدى الإبقاء على المنصب.

وكما تُعلمنا سيرة الرقيب دو الوحشية، يتطلب الوصول إلى السلطة مهارات تختلف عن تلك المتطلبة للإبقاء على التحكم، والتى تختلف، بدورها، عن قواعد الحكم الرشيد. يصف الروائى إيتالو كالفينو، بتبصر، المحن التى تكمن بانتظار من يصلون إلى السلطة: «بمجرد أن يتم تتويجك، فإن العرش هو الكرسى الذى عليك أن تظل جالساً عليه، ليل نهار، دونما حركة. ظلت حياتك السابقة بِرمتها فترة انتظار لحين أن تصبح ملكاً. والآن، وقد أصبحت ملكاً، فما عليك إلا تولى السلطة. وما تولِّى السلطة إن لم يكن هو هذا الانتظار الطويل؟ انتظار اللحظة التى سيتم فيها الإطاحة بك، ويكون عليك توديع العرش، والصولجان، والتاج، ورأسك».

ماذا ينبغى على القائد الجديد فعله للحفاظ على رأسه؟ بإمكانه أن يبدأ بأن يجمع حوله تحالفاً من المؤيدين ويساندهم، إذ إننا، وكما رأينا، فإنه من دون دعم تآلف قوى يمكنه التغلب على المنافسين لن يتمكن القائد من الوصول إلى سدة السلطة. بيد أن القائد الحكيم لا يستند بأكثر مما يجب إلى الذين يساعدونه فى الوصول إلى السلطة وذلك لأنهم بعد أن عاونوه فى الإطاحة بالقائد السابق، فإنهم سوف يدركون أن بإمكانهم تكرار ذلك معه. من ثم، يجد القائد الجديد أن من الفطنة استبعاد بعض هؤلاء واستبدالهم بأخرين تضمن مصالحهم ضرورة ولائهم له. ولا ينطبق هذا على الحكام المستبدين فقط، بل نجد أن ثمة حافزاً لدى المديرين التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارات الجدد فى مجالات الأعمال إلى تشكيل تحالفات من المناصرين لهم وتعديل التحالفات القائمة.

ما يحدث في الشركات:

مثل زعماء الدول، فإن مدراء الشركات التنفيذيين معرضون للاستبعاد، ومن ثم، يكون عليهم تعديل الائتلاف في الشركة والذى عادة ما يكون مجلس الإدارة، والإدارة العليا، واستقدام الموالين والتخلص من مثيرى المشاكل المحتملين. عادة ما يكون لدى مدراء الشركات معين كبير لإمدادهم، ويمتلكون من الخبرات ما يساعدهم على الاختيار.

لدى كثير من الشركات الكبرى ملايين ممن يمكن استبدالهم (حملة الأسهم)، ومجموعة أصغر من المؤثرين (كبار حاملى الأسهم من الأفراد والمؤسسات)، ومجموعة شديدة الصغر لا يزيد عددها على خمسة عشر فرداً من الأساسيين.

بإمكان الشركات الكبيرة المشاركة فيما يعود بالفوائد، تماماً كما يحدث فى

الحكومات. قد تأخذ تلك الفوائد شكل مكافآت تُمنح للجميع، أو أموال تُدفع للأساسيين فقط. عادة ما تأخذ الفوائد والمزايا الخاصة شكل تعويضات شخصية مثل الرواتب والحوافز، وحقوق الاكتتاب بشراء الأسهم. أما الفوائد التى تعمم على الجميع فتأخذ شكل حصص أرباح الأسهم (توزع بالتساوى عن كل سهم) وزيادة قيمة الأسهم. حينما يكون الائتلاف الفائز كبيراً بدرجة تصبح معه المكافآت الشخصية وسيلة لا تمكّن العضو المنتدب أو المدير التنفيذى من شراء ولاء الأشخاص الأساسيين، يلجأ إلى اختيار المكافآت العامة. وعلى الرغم من حرص أعضاء الائتلاف على تلقى المزايا الخاصة إلا أن حصص أرباج الأسهم وزيادة قيمة الأسهم هى ما يفضلها كبار حملة الأسهم الذين يتصادف وأن يكونوا هم أيضاً أعضاء فى الائتلاف الفائز، وهذا يجعل منهم أكبر المتلقين للمكافآت التى تكون من نصيب جميع حملة الأسهم.

لا يضم ائتلاف الأساسيين فى إحدى الشركات سوى عدد قليل من الإدارة العليا علاوة على أعضاء مجلس الإدارة. يأتى المدراء من الإدارة العليا بالشركة، وكبار حملة الأسهم من المؤسسات، وأصدقاء منتقين، والعضو المنتدب نفسه. وبلغوة الاقتصاديين الذين يدرسون الشركات، فإن تلك المجالس تتشكل من أعضاء داخليين (العاملين)، والأعضاء «الرماديين» (الأصدقاء والأقارب)، وبعض الأفراد من الخارج. من بين مهام مجلس الشركة تعيين المدير التنفيذى أو عزله. وبعامة،يُبقى المدراء التنفيذيون على وظائفهم لمدة طويلة، يساعدهم على ذلك حفاظهم على العلاقات الشخصية الوثيقة مع أعضاء مجلس الإدارة. ومثلما يصبح الأبناء والبنات ورثة لعباءة السلطة فى الديكتاتوريات، فبإمكان الأصدقاء والأقرباء والزملاء فى الشركات توليد التوقعات بأن يصبحوا داعمين أكبر ولاء بعد تولى المدراء التنفيذيين السلطة والذين بدورهم يتجنبون دخول أعضاء من الخارج فى مجلس الإدارة، مع تضارب هذا مع مصالح حاملى الأسهم.

بالإمكان أن تعمل المشاكل بالشركات، وبخاصة إن كانت بدرجة من الجدية تكفى للإطاحة بالمدير التنفيذى، على إثارة الانتباه وتعزيز الرقابة من قبل مجلس الإدارة بحيث تضعف الثقة فى الائتلافات الموجودة. علاوة على ذلك، فمن المحتمل للمدير التنفيذى الجديد أن يواجه عقبات حقيقية فى جهوده لتشكيل مجلس إدارة جديد إذ إن أعضاء المجلس القديم لن يجعلوا تلك المهمة يسيرة حتى لا يسهلوا عليه التخلص منهم. لكن عليه أن يحاول حتى يضمن بقاءه لوقت طويل.

أخطار الكفاءة:

تدلنا الشواهد على أرض الواقع أن الأداء الجيد ليس كافياً للبقاء طويلاً، وينطبق هذا على مجال الأعمال، أو المجال الحكومى، أو الأنشطة الخيرية. قد يبدو واضحاً أنه من المهم أن يكون ثمة أشخاص فى ائتلاف الداعمين الرئيسيين ذوو كفاءة فى أداء المهمات المرتبطة بتنفيذ سياسات القائد. بيد أنه ليس ثمة علاقة بين الحكم الرشيد والنظام الاستبدادى الذى يحرص على خير القائد لا على خير الناس. بل إن وجود وزراء مميزين، أو أعضاء مجلس إدارة شركة أكفاء، قد يكون خطأً فادحاً، إذ إن هؤلاء يمثلون منافسين محتملين.

أهم خصائص الائتلاف هى: ١- الولاء. ٢- الولاء. ٣- الولاء. يحيط القادة الناجحون أنفسهم بالأصدقاء من أهل الثقة، والأقرباء، ويتخلصون من أى داعمين طموحين. وعلى حين أن المديرين التنفيذيين غالباً ما يفشلون فى تحقيق ذلك، نجد أن المستبدين فى مجال السياسة ينجحون. نجد، مثلاً، أن فيدل كاسترو نجح من خلال تلك الاستراتيجية فى البقاء بالسلطة حوالى نصف قرن. تضمينات هذا عميقة فى خكومات الائتلافات الصغيرة بخاصة. بدأ صدام حسين وعيدى أمين حياتهما كفتوات، ومن ثم، كانا يعلمان أنهما ليسا بحاجة لعسكريين متعلمين أكفاء لحمايتهما. فبمجرد وصول مثل هؤلاء إلى السلطة، يقومون بإحاطة أنفسهم برجال من قبائلهم أو عشائرهم. ويولونهم أهم المناصب التى تغدق عليهم الأموال ويتمتعون

فيها بالقوة، وينيطون بهم مهمة قتل أى شخص قد يصبح منافساً.

أتى صدام حسين إلى السلطة بعد أن أجبر سلفه وقريبه أحمد حسن البكر على الاستقالة عام ١٩٧٩. بيد أن صدام كان قد مهد الطريق لتحكمه فى العراق. مثلاً، كان قد قاد فى عام ١٩٧٢ الحركة لتأميم المنشآت النفطية فى العراق، من ثم، كان لديه المكوّن الرئيسى للوصول إلى السلطة. كان يعلم مكان الأموال ومصدرها. بمجرد وصوله إلى السلطة، مضى يُقلص، بلا هوادة، أعداد قاعدته من الداعمين له.

بعد مرور ستة أيام فقط على «استقالة» الرئيس البكر عقد صدام حسين مؤتمراً قومياً لرئاسات حزب البعث الحاكم (مجلس قيادة الثورة)، وتم تصوير الاجتماع بالفيديو أثناء الجلسة. قام محيى عبدالحسين، الأمين العام لمجلس قيادة الثورة، بقراءة اعتراف بأنه تآمر ضد صدام حسين مع ثمانية وستين آخرين من «أعداء الدولة» ذكر أسماءهم، وكان كلما ذُكِر اسم، تم إخراج صاحبه من الاجتماع وقتله، بحيث تم إعدام اثنين وعشرين منهم بإطلاق النار عليهم، على وجه السرعة، بواسطة أعضاء من حزب البعث، الذى كان قد طُلِب من كل فرع من فروعه إرسال مندوب عنه يحمل بندقية كى يشترك فى الإعدامات. وفى غضون الأيام القليلة التالية تم إعدام مئات الأفراد. يذكر فؤاد مطر، الذى كتب سيرة صدام، أنه حينما سأله عن سبب قراره بالقضاء على هؤلاء وكان معظمهم قد صعدوا فى صفوف الحزب بدعم منه، أجاب صدام قائلاً طالما توجد ثورة، فهناك ثورة مضادة». وكما ذكرنا من قبل، فبما أن بإمكان من يُصعِّدون القائد إلى قمة السلطة أن يطيحوا به، يصبح من الأفضل تقليص صفوف من يمثلون تهديداً والاحتفاظ بمن يوثق فى أنهم الأكثر ولاء. كان من بين قادة البعث الأربعمائة وخمسين الذين تم إعدامهم من أجل ترسيخ سطوة صدام، كان من بينهم أساتذة بالجامعات، وضباط بالجيش، ومحامون، وقضاة، وصحفيون ورجال دين. عمد صدام أيضاً إلى التخلص من قادة الأحزاب المنافسة الذين يحتمل لهم التآمر كى يحلوا محله.

أما الناجون فكانوا أشخاصاً مثل ابن عمومته على حسن المجيد، المُكنَّى بعلى الكيماوى الذى أثبت ولاءه لصدام عام ١٩٨٨ بأن شن حملة إبادة بالأسلحة الكيميائية على الأكراد فى حلابجة. كان المجيد قد رسخ ارتباطه بصدام حسين قبل ذلك بوقت طويل حيث ظهر فى ڤيديو الاجتماع الذى ذكرناه وهو يقول له «إن ما فعلته فى الماضى جيد، وكذلك ما ستفعله فى المستقبل، لكن ثمة نقطة صغيرة وهى أنك رحيم بأكثر مما يجب». وبالتقابل مع كثيرين ممن تم إعدامهم بعد اجتماع ٢٢ يوليو ١٩٧٩، فقد كان المجيد مجرد «صبى توصيلات» على موتوسيكل، ولم يكن قد تلقى تعليماً يُذكر، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح وزيراً للدفاع، والداخلية، ورئيساً للاستخبارات. ومن الواضح أن القتل كان هو المجال الوحيد الذى أظهر فيه أية كفاءة.

إن النموذج الذى اتبعه صدام حسين نمطى، حيث نجد أن خليفته، رئيس الوزراء نورى المالكى، قد قام بتطهير المؤسسات الأمنية من أهل السنة واستبدلهم بداعميه من الشيعة، على الرغم من عدم امتلاكهم خبرة رجال الأمن القائمين أو تعليمهم. ومثل صدام حسين، يعرف المالكى أنه من الأفضل له أن يحيط نفسه بالموالين منعدمى الكفاءة، وليس بالمنافسين الأكفاء.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه قد يحدث أحياناً أن يكون من المحال الاستغناء عن المستشارين الأكفاء. وجد البيزنطيون، والمغول، والصينيون، والخلفاء فى الدول الإسلامية، وغيرهم من الأباطرة، حلاً ضمنوا به ألا يصبح مستشاروهم منافسين لهم حيث اعتمدوا على الخصيان لشغل تلك المناصب. كانت ثلاثة من أرفع المناصب التى تلى الإمبراطور فى الدولة البيزنطية يشغلها الخصيان بأسلوب شبه حصرى. وتسود الممارسات المشابهة فى عالمنا الحديث حيث يتم اختيار المستشارين من بين هؤلاء الذين لا يستطيعون الوصول إلى القمة. وقد يكون هذا هو سبب اختيار صدام حسين، بصفته رئيساً لدولة العراق الإسلامية، طارق عزيز مسيحى الديانة،

ليكون الرجل الثانى من حيث الأهمية.

الإبقاء على «الأساسيين» فى حالة من عدم التوازن:

من المهم للطاغية أن يبقى على ائتلافه فى حالة عدم التوازن مهما بلغت دقته ومهارته فى اختيار أعضائه. وكما ذكرنا من قبل، فإن الوسيلة الفضلى للبقاء فى السلطة هى أن يكون الائتلاف صغيراً وأن يعرف كل فرد منه أن ثمة أعداداً كبيرة فى الانتظار ليحلوا محله. ولهذا السبب فكثيراً ما نقرأ عن إجراء انتخابات نظامية فى الدول المستبدة.

وعلى الرغم من أن الجميع يعرفون أن تلك الانتخابات لا أهمية لها إلا أنهم يجارونها. لا تتعلق تلك الانتخابات باختيار قادة جدد أو باكتساب الشرعية، فنتائجها معروفة مقدماً، إلا أنها تعتبر تحذيراً موجهاً إلى السياسيين الأقوياء بأن هناك من سيحل محلهم إن هم انحرفوا عن الطريق المرسوم لهم.

كان ڤلاديمير إليش لينين بين أوائل من استغلوا فكرة أعضاء التحالف الاحتياطيين. أجاد إجراء الانتخابات الصورية ومنح الجميع حق الاقتراع فى نظام سياسى يقوم على الحزب الواحد. كان أى إجراء يتخذه، مثل نفى الأشخاص إلى سيبريا، هو «نزول على رغبة الشعب»، وكان لدى جميع من فى «معين» الاستبدال فرصة ولو ضئيلة لاستدعائهم ليكونوا من النافذين أو الأساسيين. كان بإمكان أى فرد ممن لهم حق الاختيار أن يصبح سكرتيراً للحزب الشيوعى كما حدث فى حالة جوزيف ستالين الذى كان له سجل إجرامى، أو نيكيتا خروشوف الذى لم يَحظَ بأى تعليم. كان جميع أفراد الدائرة الداخلية يعلمون أن عليهم عدم الخروج عن الخط كى لا يفقدوا وظائفهم.

وعلى الرغم من أن لينين كان هو من وصل بهذا النظام إلى حد الاكتمال، فقد كانت ليبريا قد قامت بتجربته قبل الاتحاد السوڤييتى أثناء حكم حزب «الهويج

الحقيقى» لها وقبل استيلاء صمويل دو على السلطة. يرجع أصل البلد إلى الوقت الذى قامت فيه بعض التنظيمات الليبرالية الأمريكية، وقد روعتها شرور الاسترقاق، بتمويل إعادة توطين العبيد السابقين فى غرب إفريقيا. وعلى الرغم من الأصول الخيرة لقيام ذلك البلد، إلا أن أهم درس استفاده الرقيق السابقون من تجاربهم كان هو أن الاسترقاق والسخرة يعملان فى صالح الأسياد لا فى صالح العبيد. كان نظامهم الانتخابى الذى وضعوه عام ١٩٠٤ يكفل حق الاقتراع للجميع وتضمن شرطاً يتعلق بالملكية أدى إلى إقصاء الأهالى الأفارقة الأصليين عن الدائرة الداخلية ووسَّع نطاق من لهم حق الاختيار مع التقليص النسبى لحجم مجموعة النافذين وبذلك أسسوا نظاماً يُدار لحساب مجموعة داخلية صغيرة على الرغم من مظهر حق الاقتراع للجميع. عملت هذه البنية على ضمان الولاء لمن يمسك بالسلطة مع ضمان قمع أية معارضة محتملة لسياسات السخرة المُتبعة.

جميع الشركات التى تُتداول فى الأسواق فى العالم تكاد تتبع نظام الانتخابات الصورية الذى اتبعه لينين وللأسباب ذاتها، حيث إن ذلك النظام هو أحد العوامل الرئيسية لضمان عدم إمكان فصل أى مدير تنفيذى ضعيف الأداء. إن جوهر الإبقاء على أعضاء الائتلاف فى حالة من عدم الاتزان هو التأكد من مكافأتهم على ولائهم وإدراكهم أنه سيتم التخلص منهم إذا ثارت الشبهات حولهم. أدرك ميخائيل جورباتشيف، الذى كان محل تقدير الدوائر السياسية الغربية، ضرورة مكافأة الولاء والتخلص من جميع من كان إخلاصهم محل شك. فى غضون العامين الأولين من توليه منصبه قام باستبدال كثير من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى واختار الأكثر ولاء له من بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب، لكنه كان أقل قسوة فى إجراءاته من معاصريه الذين ينتمون إلى طُغمة المستبدين. وعلى الرغم من أنه أجبر خصومه مثل يلستين على مغادرة اللجنة المركزية، إلا أن يلستين نفسه كان يدرك أن مصيره كان لابد وأن يكون القتل لو أن ستالين كان هو من كان يتولى السلطة. أيضاً، فلابد وأن الكثيرين كانوا يعلمون أن الخصومة مع جورباتشيف،

الذى كان مثقفاً ومصلحاً، أفضل كثيراً من الخصومة مع معاصرين له مثل الرئيس الزائيرى موبوتو سيسيكو، أو حتى الرئيس الصينى دنج إكزياوبنج الذى استخدم القوة القامعة لينهى انتفاضة ميدان تيانا من عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن جورباتشيف، وكما سنرى، لم يتردد فى استخدام القوة خارج روسيا إلا أنه لم يمارس قتل خصومه السياسيين بالداخل، وكانت مكافأته هى قصر المدة التى تولى فيها السلطة، أولاً لأنه ترك نفسه عرضة لانقلاب قام به الشيوعيون المتشددون، ثم لأنه أتاح الفرصة ليلستين لأن يستعيد سطوته السياسية، ويهزم الانقلاب، ويصبح بعد ذلك بديلاً لجورباتشيف.

قتل الخصوم ممارسة ظلت قائمة منذ وقت طويل بين الحكام المستبدين، ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نثنى على الأهمية الأخلاقية لما أبداه جورباتشيف من تحكم فى نفسه وكبحه جماحها، وهو توجه لم نره فى ممارسات أدولف هتلر، أو ماوتسى تونج، أو فيدل كاسترو أو غيرهم الكثيرين، حيث إنهم قاموا باتخاذ التدابير لقتل داعميهم السابقين بمجرد أن تحققوا من الشخصيات الأكثر ولاء لهم من غيرهم. نرى الأسلوب ذاته يتبع فى الشركات وإن كان بشكل أكثر لطفاً حيث تحدث تغييرات فى المناصب الإدارية والحساسة لدى تولى عضو منتدب أو مدير تنفيذى جديد، هذا على الرغم من أنه من المفترض أن المدير التنفيذى مسئول أمام مجلس الإدارة، من ثم يمكن تطبيق المقولة الساخرة، «الذيل يحرك الكلب» على تلك السلوكيات.

كثيراً ما يتعرض من يتم تطهيرهم من التحالف الأصلى للموت. فى ٣٠ يناير ١٩٣٣ أصبح هتلر مستشار ألمانيا. أثناء صعوده للسلطة، كان قد استند إلى قوة ميلشياوية يُرمز إليها بالحرفين S.A، أو بزيها «القمصان البُنية». ثم استشعر هتلر أن إرنست روم قائد ميلشيا .S.A يمثل تهديداً له، فقام بتشكيل ميلشيا بديلة يرمز لها بالحرفين .SS قامت باغتيال خمسة وثمانين شخصاً على الأقل من الميلشيا الأولى فيما أصبح يعرف بليلة السكاكين الطويلة، وتلى ذلك قتل مئات عديدة من

الأفراد فى الفترة ما بين ٣٠ يونيو و٢ يوليو عام ١٩٣٤، واعتقال آلاف الأشخاص. وعلى الرغم من مساندة روم لهتلر وبقائه فى منصبه لفترة طويلة إلا أن هتلر لم يُبد أية عاطفة تجاهه، واستبدله بهنريتش هيملر الذى رأى أنه يفوقه ولاءً.

يجيد روبرت موجابى أيضاً الإبقاء على ائتلافه فى حالة من عدم التوازن. فى أعقاب التوصل إلى تسوية تفاوضية للحرب الأهلية الطويلة، انتخب موجابى رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٠. كان يقود النضال ضد حكم البيض فيما كان يُعرف بروديسيا سابقاً فصيلان تحولا إلى حزبين: حزب روبرت موجابى ZANU [اتحاد زيمبابوى القومى الإفريقى] وحزب چوشوا نكومو ZAPO [اتحاد شعب زيمبابوى الإفريقى].

فى البداية، كان موجابى يدعو إلى المصالحة بين جميع الأطراف ونسيان الماضى وغفران المظالم التى وقعت خلاله، وعدم تذكره إلا لاستخلاص العبر والدروس من أجل المستقبل، لأنه من غير الصواب القول بوجوب قمع البيض اليوم رداً على قمعهم للسود حينما كانوا فى السلطة، حيث إن الشر هو الشر سواء مارسه البيض أم السود.

سعى موجابى إلى التواصل مع البيض وبخاصة القادة والإداريون السابقون كى يساعدوه فى إدارة البلد، واطمأن إليه كثير من البيض الذين كانوا قد خشوا النقلة التى شهدتها البلاد. كان موجابى بحاجة إلى دعمهم ولم يكن باستطاعته إدارة البلد من دونهم، وكان بحاجة أيضاً إلى معرفة من أين تأتى الأموال، وقد ساعده المجتمع الدولى فى هذا حيث قدم له ٩٠٠ مليون دولار أثناء عامه الأول. بيد أن توجهات موجابى تغيرت بمجرد ترسخه على رأس السلطة.

فى عام ١٩٨١ دعا إلى قيام دولة الحزب الواحد وبدأ فى اعتقال البيض قائلاً إن على الشعب قتل تلك «الأفاعى» وسحقها كلية. أجبر چوشوا نكومو زعيم حزب ZAPU على الخروج من مجلس الوزراء، وأرسل «الكتيبة الخامسة» وهى مجموعة

ميلشياوية تم تدريبها فى كوريا الشمالية، إلى منطقة ماتابيلاند، معقل نكومو لترويعها وإعمال القتل فيها وحصارها. وإخضاعها، وتم له ما أراد.

كان موچابى، فى البداية، بحاجة إلى مقاتلى ZAPU لهزيمة حكم البيض. وكان بحاجة للمزارعين والإداريين البيض ليتعلم منهم، وإلى المجتمع الدولى ليمده بالمال من أجل دعم تحكمه فى الدولة. وبمجرد أن ترسخ على سدة السلطة، أظهر نواياه الحقيقية.

ليس الديموقراطيون ملائكة:

نعلم جميعنا أن المنتصر هو من يكتب التاريخ، من ثم، لا يتورع القادة عن الغش متى استطاعوا ذلك دونما أن يحاسبهم أحد. وعلى الرغم من أن الديموقراطيين يخوضون الانتخابات من أجل البقاء فى السلطة، إلا أنهم لا يتورعون عن محاكاة لينين وإجراء انتخابات صورية، والوسائل المُجربة الأكيدة لممارسة الغش كثيرة. مثلاً، يعمد القادة إلى الحد من عدد المسجلين ممن لهم حق التصويت. ثمة نظام فى ماليزيا يتم فيه التحكم فى الهجرة بحيث تصبح الديموجرافية السكانية مواتية للحزب الممسك بالسلطة. تقوم ماكينة الحزب الديموقراطى الانتخابية فى نيويورك سيتى بترتيبات للقاء المهاجرين الأيرلنديين وتجنيدهم لصالح الحزب لدى مغادرتهم السفينة من خلال وعود بالحصول لهم على المواطنة والوظائف نظير تصويتهم لصالحهم.

وعندما تفشل وسائل القادة هذه يلجأون إلى استخدام التخويف والعنف من أجل الحد من الوصول إلى أماكن التصويت. تشهد ولايات الهند الشمالية مثل بيهار وأوتار پرادش عمليات الاستيلاء على مراكز الاقتراع بواسطة داعمى بعض الأحزاب وإجبار المقترعين على التصويت لحزبهم. بيد أن الغش لا يتوقف بمجرد الانتهاء من التصويت حيث لا يتورع قادة الأحزاب عن القيام بالتلاعب فى عد الأصوات، بل وتدمير بطاقات الاقتراع. إن الوصول إلى المناصب والبقاء فيها هى

أهم ما يحدث فى الحياة السياسية، وعادة ما يُهزَم المرشحون غير المستعدين للغش بواسطة من يمارسونه. وبما أنه يتم التوصل فى الديموقراطيات إلى أساليب كثيرة تجعل الغش صعباً، يقوم السياسيون المسكون بالسلطة بابتداع عدد من الأساليب القانونية التى تضمن فوزهم فى الانتخابات واستمرارهم فى الحكم.

إحدى الاستراتيچيات التى يتبعها القادة هى تشجيع وجود منافسين، لذا نجد أنه وعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية كثيرة فى بعض الولايات فإن حزباً واحداً هو الذى يفوز، وهذا الحزب هو أحد الحزبين الرئيسيين فى الولايات المتحدة، وهنا يحق لنا أن نتساءل عما إن كان الحزبان الرئيسيان سيسمحان بوجود الأحزاب الهامشية إن لم تكن تخدم مصالحها؟

على الرغم من وجود سبعة عشر حزباً فى تنزانيا تتنافس جميعها فى الانتخابات العامة النزيهة، فإن حزب CCM هو الذى يتحكم بصفة دائمة فى البرلمان والرئاسة. كانت حكومة CCM تمد الأحزاب الصغيرة بالأموال لخوض الانتخابات حتى وقت قريب، ومن ثم كانت تشجعها على التنافس من أجل تقسيم أصوات المعارضة، مما يسهل فوز الحزب، يلجأ الحزب، فى الدوائر التى يحتاج فيها إلى أصوات أقل إلى توزيع النقود، وكوبونات للحصول على الأسمدة المدعمة وغير ذلك من المغريات.

تخصيص مقاعد للأقليات فى البرلمانات هى وسيلة أخرى يتبعها القادة لتقليص عدد الأفراد الذين يعتمدون عليهم، ويطلق على هذه الممارسات سياسة التمكين سواء للنساء أو أعضاء مجموعات عرقية بعينها أو إحدى الديانات. وفى واقع الأمر فإن هذه السياسة ما هى إلا تمكين للقادة. حينما يُنتخب المرشح بواسطة مجموعة ثانوية من السكان، فإن هذا يقلل من عدد الأشخاص الضروريين للإبقاء على القائد فى السلطة. يقتضى الفوز الانتخابى فى نظام الحزبين البرلمانى دعم نصف السكان فى نصف المناطق، أى ٢٥٪ من الناخبين. لنفترض أن ١٠٪

من المقاعد خصصت للانتخاب بواسطة مجموعة محددة يتصادف وأنها مركزة فى منطقة جغرافية بعينها. من أجل الحفاظ على نصف مقاعد البرلمان لا يحتاج الحزب الحاكم سوى الإبقاء على ٤٠٪ فقط من المقاعد الضرورية فى الدوائر والمناطق. الأمر الذى يتم إنجازه بسهولة من خلال الحصول على ما يربو على ٢٢٪ من الأصوات. وهكذا، ومن خلال التركيز على المناطق التى تهيمن فيها إحدى الأقليات المميزة يمكن للحزب أن يقلل عدد الأصوات التى يحتاجها بنسبة ١٢٪.

التصويت الجماعى (ككتلة):

هذا النوع من التصويت هو ملمح شائع فى كثير من الديموقراطيات الوليدة، وكان أيضاً هو أسلوب الاقترا ع المعيارى فى ظل الماكينات الانتخابية للأحزاب فى المدن الأمريكية الكبيرة. مثلاً، وفى ظل تأثير ماكينة تامانى هول ونفوذها، تُصوّت أحياء بكاملها لصالح الحزب. وتتبع كثير من دوائر الهند الانتخابية نموذجاً مماثلاً لهذا، أى أنه بإمكان مجموعة صغيرة من الوجهاء المحليين أو رعاة بعض القرى التصويت نيابة عن الأهالى ويجنون بذلك المزايا لأنفسهم من الأحزاب المعنية لدى فوزها. لكننا نجد أن على حين يكسب قادة تلك الكُتل «التصويتية» الكثير سواء من الأموال أو المزايا الأخرى، فإن ما يكسبه أعضاؤها الأفراد أقل، فيما يدفع المجتمع الثمن.

يجعل تصويت «الكتل» المؤسسات «الديموقراطية» تماثل الشركات التى يتم تداول أسهمها فى الأسواق. ففيما نجد أن لكل صاحب صوت أو حامل سهم حقاً اسمياً فى الاقترا ع، فإن القوة الفعلية تكمن مع عدد قليل من اللاعبين الرئيسيين الذين يستطيعون التحكم فى أصوات أعداد كبيرة من حملة الأسهم، أو يصوتون نيابة عن قراهم ومدنهم أو أجزاء منها، وبهذا تعمل الأنظمة الديموقراطية ذات الائتلافات الكبيرة وكأنها أنظمة استبدادية من خلال جعل عدد المؤثرين أقل كثيراً ممن لهم حق الاختيار اسمياً بين الناخبين. وبما أن هذا يعد وسيلة هامة للفوز فى

الانتخابات سنقوم بتفحص كيفية تفعيل السياسيين تلك الوسيلة.

من الشائع التعاطى مع الديموقراطيات الوليدة على أنها أنظمة يقوم فيها الرعاة من السياسيين بتقديم رشاوى صغيرة للناخبين الأفراد. مثلاً، أوردت النيويورك تايمز تقريراً فى ١٧ سبتمبر ٢٠١٠ فى مقال بعنوان «رخص أسعار الأصوات الأفغانية والحصول عليها بالجملة». ذكر المقال أنه يتم دفع ما بين خمسة دولارات وعشرة دولارات للأفغانى نظير الحصول على صوته، هذا على الرغم من أن التزوير فى الانتخابات يجعل شراء الأصوات الفردية غير ضرورى، حيث إنه لا أهمية لتلك الأصوات مقابل أصوات «الكتل».

تحقق رشوة الناخبين نجاحاً أكبر كثيراً على مستوى الكتل. لنفترض وجود ثلاث قرى، وأن أحد الأحزاب، ولنسميه الحزب -أ- يتفاوض مع كبار الشخصيات فى تلك القرى ويعرض عليهم أن يقوم الحزب، حال فوزه، ببناء مستشفى جديد، أو شق طريق، أو إزالة القمامة، أو تسيير دوريات شرطة فى القرية التى تمنحه أصواتاً أكثر. بمجرد أن يعلن كبير القرية دعمه لذلك الحزب لن يملك بقية الناخبين سوى التصويت له حتى ولو كان ذلك على غير رغبتهم، وفى هذه الحالة تصبح الأصوات الفردية غير مجدية. بيد أن نفوذ الناخبين الأفراد يكون أقوى فى تقرير مكان إقامة المستشفى أو شق الطرق أو إزالة القمامة بأكثر من تقرير من يفوز فى الانتخابات. ولنتفحص حوافز الناخبين الأفراد: بما أن قريتين على الأقل قد أعلنتا تأييدهما للحزب «أ» فمن غير المحتمل أن يفوز حزب بديل ومن ثم لا يكون للناخبين الأفراد تأثير فى النتيجة، ويكون التصويت لصالح الحزب «ب» مضيعة للوقت.

وعلى الرغم من ذلك يمكن للناخب أن يؤثر فى قرار مكان إقامة المستشفى بأن يصوت لصالح الحزب «أ»، لأنه إذا صوت الجميع لصالحه ولم يصوت هو سيكون عدد الأصوات التى يحصل عليها الحزب من تلك القرية أقل بصوت واحد عن الأصوات التى يحصل عليها من قرية أخرى، ومن ثم لن يُقام المستشفى بها، بل

سيقام بالقرية الأخرى. وهكذا، فليس أمام الناخبين الأفراد إلا اتباع خطى كبراء القرية. وبسبب مكافأة المجموعات الداعمة، يتبع الناخبون الأفراد خيار قائد مجموعتهم. وهكذا، فإن الخيارات الحقة هى ما يتخذها قادة المجموعات الذين يوجهون «كتل» الناخبين أى أنهم هم المؤثرون الحقيقيون. لا غرو إذن أن تتدفق المكافآت من خلالهم كى يقتطعوا أنصبتهم منها، بدلاً من أن تذهب إلى الناس مباشرة.

وبالطبع، فإن على القادة استخدام العصا إلى جانب الجزرة. ظل لى كوان رئيساً لوزراء سنغافورة من عام ١٩٥٩ وحتى عام ١٩٩٠. كان حزبه، حزب العمل الشعبى (PAP) يهيمن على الانتخابات وبخاصة من خلال تخصيصات الإسكان العام الذى يعتمد عليه كثير من الناس فى سنغافورة. كانت الأحياء التى لا يصوت غالبيتها لصالح الحزب، تجد نفسها وقد حرمت من الإسكان الجديد ومن صيانة المساكن الموجودة عندما يتولى الحزب السلطة. أما روبرت موجابى، فقد استخدم البلدوزارات لهدم المنازل والأسواق فى الأحياء التى لم تدعمه فى انتخابات عام ٢٠٠٥.

يتبع ملاك الشركات العامة استراتيجية تصويت الكتل أيضاً. فعلى الرغم من أننا قد نحمل أسهماً بأسمائنا ونصوت فى اجتماعات حملة الأسهم، إلا أنه، وباستثناء القلة شديدة الثراء من بيننا، فإن أصواتنا لا قيمة لها كما أن حضور تلك الاجتماعات يمثل عبئاً ثقيلاً.

وهكذا، فإننا نحمل أسهماً عن طريق «اتحاد شركات استثمار بالوحدة» والمعاشات. هؤلاء المستثمرون المؤسسيون، مثلهم مثل كبراء القرى، يملكون من النفوذ ما يجعل المدراء التنفيذيين يستميلونهم، حيث إن شراء ولاء المستثمر المؤسسى عن طريق الحوافز والمغريات الشخصية مثل مكافآت عضوية مجلس الإدارة، أرخص كثيراً من مكافأة صغار المستثمرين الذين يمثلهم بتحسين وضع

الأسهم في السوق.

إذن، ماذا بوسع السياسي أن يفعل لدى إجراء انتخابات نزيهة تحمل معها تصاعد مخاطر هزيمته فيها؟ بإمكان من بيده مقاليد الأمور تخفيف تلك المخاطر بأن يعيد رسم حدود الدوائر بحيث يُقصى ناخبي المعارضة، أي أنه يقسم الوحدات الإقليمية إلى مناطق انتخابية لإعطاء حزبه غالبية انتخابية في عدد كبير من المناطق في حين يركز القوة الاقتراعية في أقل عدد ممكن من المناطق. لكن تلك الفرصة لا تتاح سوى من حين إلى آخر، ومن ثم، فهي غير مضمونة. وحينما لا يكون هذا التغيير خياراً مطروحاً، يمكن للحاكم إصدار أحكام بحظر الحشود والتظاهرات باسم الحفاظ على الأمن العام.

بقاء القادة:

تشكيل الائتلافات الصغيرة هو مفتاح البقاء، وكلما صغر عدد من يدين لهم القائد أصبح من السهل عليه البقاء في موقعه، من ثم يلجأ الاستبداديون والديموقراطيون إلى تقليص عدد مؤيديهم. وفي المتوسط، فإن الديموقراطيين الذين ينجحون في البقاء بمواقعهم طوال الأشهر الستة من توليهم مناصبهم لديهم فرصة تقدر بـ٤٣٪ لأن يتركوها لدى نهاية عامهم الثاني، في حين أن فرصة الإطاحة بالمستبدين خلال المدة نفسها تقدر بـ٢٩٪. أما إذا قلنا إن المدة هي عشر سنوات، فإننا نجد أن احتمال استبدال الحاكم الديموقراطي في تلك الأثناء تبلغ ثلاثة أمثال احتمال استبدال نظيره المستبد الذي يستند إلى ائتلاف صغير.

وعلى الرغم من أن المستبدين يبقون في مناصبهم مدداً أطول من نظرائهم الديموقراطيين، إلا أن طريق بقائهم في الفترة المبكرة مليء بالمصاعب، حيث يصبح احتمال الإطاحة بهم في الستة أشهر الأولى من توليهم مناصبهم ضعف احتمال الإطاحة بنظرائهم الديموقراطيين. بيد أنهم إذا نجحوا في عبور تلك الفترة المضطربة تصبح فرصهم للبقاء في السلطة أفضل كثيراً من الديموقراطيين. تنجم

صعوبة تلك الأشهر المبكرة عن أنهم لم يكونوا قد عرفوا بعد من أين تأتى الأموال مما يجعلهم مصادر غير موثوقة للثروة بالنسبة لائتلافهم، كما أنه يكون عليهم خلال تلك الفترة أن يتبينوا هؤلاء الذين هم بحاجة إلى دعمهم من أعضاء ائتلافهم الانتقالى، ومن يستطيعون الاستغناء عنهم. لكن بمجرد أن ينتهى المستبدون من إعادة تشكيل داعميهم وتطهير صفوفهم يصبح بقاؤهم فى مواقعهم أمراً سهلاً. وبالمقابل، نجد أن الديموقراطيين مشغولون دائماً بمعارك من أجل التوصل إلى أفضل الأفكار عن السياسات التى بإمكانها إرضاء جمهور ناخبيهم. وكنتيجة لذلك، فعلى الرغم من أنه من السهل على المنتخبين ديموقراطياً البقاء فى مناصبهم بسهولة فى أشهرهم الأولى، إلا أن سعيهم المتواصل للتوصل إلى سياسات حميدة تؤدى إلى تقليص فترة بقائهم فى مناصبهم بدرجة أن ٤٪ منهم فقط هم من يحافظون عليها لمدة عشر سنوات أو أكثر، على حين أن فرصة المستبدين فى الاحتفاظ بمناصبهم لنفس المدة تبلغ ثلاثة أضعاف نظرائهم الديموقراطيين.

وعلى الرغم من أن البقاء فى السلطة بعد الوصول إليها أمر صعب إلا أن القائد الناجح يعمد إلى إعادة «تفنيط» أفراد الائتلاف الذين أتوا به وذلك لمضاعفة قوته. يعمد القائد المحنك إلى التخلص من داعميه الأصليين وإحلال آخرين ممن يفوقونهم موثوقية ولا يكلفونه الكثير من الأموال. إلا أنه مهما بلغ عدد الأصدقاء والداعمين الذين يأتى بهم إلى تحالفهم، فلن يستمر ولاؤهم له إلا إذا كافأهم. وكما سنوضح فى الفصل القادم، فليست هذه المكافآت منخفضة الثمن.

الفصل الرابع

اسرق الفقراء وأعطِ الأغنياء

إن التحكم فى تدفق الأموال ضرورى لشراء الدعم سواء حدث هذا فى الإمبراطورية العثمانية، أو فى شركة كبيرة، أو فى ليبريا. لكن بمجرد أن تفرغ خزائن الشركة أو الدولة بعد إنفاق الأموال على شراء ولاء الداعمين الأساسيين أو الاحتياطيين، تواجه المسئولين مشكلة إعادة ملئها. فى حالة فشل القائد فى العثور على مصدر موثوق للدخل، سرعان ما سيقوم غيره بعرض جوائز على داعميه أكبر من تلك التى يستطيعها القائد.

الأموال ضرورية لأى شخص يريد إدارة أى تنظيم، وبدون نصيبهم فى جوائز الدولة لن يبقى أى أحد تقريباً بجوار القائد لوقت طويل. كان برينس چونسون، من ليبريا، يعلم ذلك وهو يقوم بتعذيب صمويل دو ويطالبه بالكشف عن أرقام الحسابات المصرفية التى أخفى بها أموال الدولة، وذلك لأنه من دون حصوله على الإجابة لم يكن بإمكانه الحصول على السلطة لنفسه. لم يستطع چونسون أو منافسه تشارلس تايلور التحكم فى أموال تكفى لشراء السيطرة على حكم ليبريا بعد الإطاحة بصمويل دو مباشرة. توفى دو تحت وقع تعذيب برينس چونسون ولم يُجب عن سؤاله ودخلت ليبريا أتون الحرب الأهلية. كان بوسع كل من الفصائل المتحاربة انتزاع موارد تكفيها لشراء الدعم فى منطقة صغيرة، ولم يكن بإمكان أى من الفصائل التحكم فى الدولة بأكملها.

تعتبر عملية الخلافة فى الإمبراطورية العثمانية مثالاً آخر يوضح النقطة ذاتها.

لدى وفاة السلطان، كان أبناؤه الأمراء يسارعون بالعودة من مختلف ولاياتهم إلى مقر الحكم من أجل وضع أيديهم على الخزائن وشراء ولاء الجيش ثم «خنق» جميع منافسيهم المحتملين، أى أشقائهم. كان البادئ بوضع يده على الأموال هو الأرجح حظاً حيث لم يكن بإمكان أشقائه الحصول على الأموال الكافية الضرورية لمكافأة الداعمين. وكثيراً ما كانت تندلع الحروب الأهلية نتيجة لذلك.

من المهم والصعب فى آن «معرفة مكان الأموال» فى الدولة الاستبدادية وتكمن الصعوبة فى أن تلك الأنظمة مغلّفة بالسِّرية. وعلى الرغم من وجوب مكافأة الداعمين، إلا أنه لا توجد حسابات دقيقة بتفاصيل المخزون منها، أو بتدفقات الثروة. وبالطبع، فإن غياب الشفافية هذا أمر متعمَّد، كما تصبح الفوضى التى تميز عملية «حمل الدفاتر» نوعاً من بوليصة التأمين، لأنه يصبح من الصعوبة بمكان على أى منافس وعد الداعمين برشاوى تماثل ما يتقاضونه أو تتفوق عليها وذلك لعدم

معرفته الأرقام الحقيقية ناهيك عن عجزه عن الاستيلاء على الأموال. وفى واقع الأمر، فإن السرية لا تمثل فقط تأميناً ضد الخصوم، بل إنها أيضاً وسيلة لحجب المعلومات عن الداعمين بخصوص ما يتقاضاه الآخرون. تُتبع نفس الاستراتيچية فى الشركات حيث تغيب الشفافية على الرغم من وجوب الالتزام بالقواعد الصارمة والمعايير المحاسبية الدقيقة. تضمن السرية أن يحصل كل فرد على الصفقة التى يمكنه التفاوض عليها دونما أن يعرف ما قد يتكلف إحلال شخص آخر محله، وبذا يتم الإبقاء على أسعار الداعمين، كل على حدة، منخفضة بقدر الإمكان.

رأينا فى نهاية الفصل السابق أن الحاكم المستبد يواجه صعوبة جمة فى البقاء فى منصبه بعد أشهره المبكرة، ربما أن الحكم الرشيد هو رفاهية لا يملكونها فى وقت عليهم فيه بذل الجهد لتجميع الأموال، فلا غرو أننا كثيراً ما نشاهد أعمال النهب والمصادرات والابتزازات والمزادات لبيع أشياء تيقت بعد اشتعال الحرائق فى الأماكن العامة، أثناء فترات التحولات السياسية. وقد يحدث العكس، إذ إننا قد نجد أن الحاكم الذى ينقلب مستبداً فيما بعد يبدأ حكمه بإجراء إصلاحات ليبرالية مؤقتة حتى تمر الفترة الأولى من حكمه بسلام. وهكذا، ففى أعقاب تغير القيادة، نشهد بعض القادة الجدد وهم يتصرفون وكأنهم حريصون على شعوبهم فيما يستولى آخرون كثيرون على ثروات شعوبهم وممتلكاتهم.

وعلى الرغم من أن تلك المصادرات تؤدى إلى تدمير مصادر الأموال على المدى الطويل، إلا أن الحاكم لا يأبه لذلك لأن غيره هو من سيكون عليه مواجهة المشكلة.

وبعامة. فإنه من حسن حظ الحكام الديموقراطيين أنهم يعرفون مكان معظم الأموال. لم يجد داڤيد كاميرون لدى توليه رئاسة وزراء بريطانيا، أو باراك أوباما عندما أصبح رئيساً للولايات المتحدة، أن على أى منهما تعذيب سلفه كى يعثر على الأموال، ذلك لأن الخزانات فى الديموقراطيات حسنة التنظيم وشفافة نسبياً، لذا فإن تدفق الأموال لا يتأثر بتغير القائد. ثمة سببان لتلك الشفافية. أولاً، أول وسيلة

يعزز بها القادة فى الديموقراطيات بقاءهم فى السلطة هى باتباع سياسات الحكم المنفتح. ثانياً، تأتى نسبة كبيرة من الأموال فى الديموقراطيات من خلال فرض الضرائب، بأكثر من نظم الحكم الاستبدادية، ويحتاج فرض الضرائب إلى الشفافية، وذلك لأنه، كما يحتاج القادة إلى الأموال، فإن الجماهير تريد تحاشى دفعها.

فرض الضرائب:

نكره جميعنا الضرائب ونبتكر الأساليب لتحاشيها. وبالتقابل، نجد القادة يحبون فرض الضرائب طالما لا يدفعونها هم. وعلى الرغم من المتعة التى يشعر بها الديكتاتور وهو يمسك بالسلطة لكنه قد يتعرض لضغوط بشعة لدى ندرة الأموال. والضرائب ترياق فعال للضغوط التى يشعر بها رؤساء الحكومات. فالضرائب تولّد الأموال التى هم في أمس الحاجة إليها، والتى بها يستطيعون مكافأة داعميهم. وبعامة، يريد القادة دائماً زيادة الضرائب حيث تزيد المصادر التى تمكنهم من مكافأة داعميهم، وأنفسهم أيضاً. بيد أن زيادة الضرائب طريق محفوف بالمخاطر.

يواجه القادة ثلاثة كوابح على مقدار ما بإمكانهم أن يستخلصوه من رعاياهم. أولاً، تقلل الضرائب رغبة الناس فى العمل الشاق. ثانياً، لابد وأن يقع بعض عبء الضرائب على كواهل الداعمين الأساسيين للقائد. ثالثاً، تتطلب جباية الضرائب الخبرة، والأموال، حيث تقيّد التكلفة المرتبطة بجباية الضرائب مقدار ما يمكن للقادة استخلاصه، وتعمل على تشكيل اختيار أساليب فرض الضرائب وجمعها.

الشكوى الأولى الشائعة من الضرائب هى أنها تثبط العمل الجاد، والمشاريع والاستثمارات. من غير المحتمل للناس أن يكدحوا لتزويد خزائن الحكومة بالأموال مثلما يكدحون لوضع النقود فى جيوبهم. إذا فرضت الحكومة معدلات ضريبية مفرطة فى غلوها أو فى انخفاضها لن تحصل هى على شئ ذلك لأن الناس سيمتنعون عن العمل الجاد فى الحالة الأولى، أما فى حالة الإفراط فى انخفاضها

فلن يصل شيء إلى خزائنها. لذا فإن المعدلات الوسطية هى المثالية حيث إنها تمد الحكومة بأكبر قدر من العائدات الضريبية. يعتمد قدر «المعدل المثالى» على الحجم المحدَّد للائتلاف الضرورى للفوز، حيث إن القاعدة هى أنه كلما كبر حجم مجموعة الضروريين انخفض معدل الضرائب المفروضة.

تهدف النظم المستبدة إلى جباية أكبر عائدات ضريبية ممكنة حيث إن المسئولين يريدون أكبر قدر يُمكنهم الحصول عليه من الأموال لأنفسهم ولمحاسيبهم. وبالتقابل، يُملى الحكم الرشيد عدم استخدام الضرائب إلا لدفع تكلفة ما يعجز السوق عن تمويله مثل متطلبات الدفاع القومى وإقامة البنية الأساسية. من ثم، فإن فرض ضرائب منخفضة نسبية يشجع الناس على الإنتاج مما يؤدى إلى نوع من الوفرة، وهذا هو المتبع فى أنظمة الحكم الديموقراطية بأكثر من الأنظمة الاستبدادية، على الرغم من أن الأنظمة الديموقراطية قد تعمد إلى رفع الضرائب بأكثر من المتقبل أحياناً. عمد ريجان مثلاً إلى تخفيض الضرائب كى يشجع الناس على العمل. لكن، وبما أن الضرائب فى السابق لم تكن مرتفعة بحيث تثبط حماس أصحاب المشاريع، فإن التغيير الذى نجم عن الإعفاءات الضريبية التى أقرها ريجان لم يكن كبيراً بحيث لم تشهد العائدات الضريبية سوى زيادة محدودة.

تكمن المعضلة فى أن السياسيين الذين يرفعون الضرائب أو حتى يحافظون على المعدلات القائمة يُعرضون أنفسهم للمخاطر، لكن نفس المخاطر يتعرض لها السياسيون الذين يفشلون فى تنفيذ السياسات التى تريدها ائتلافاتهم، ويظل السؤال هو الدرجة التى يساند بها التوزيع الكفء والمتفاوت فى آن من جانب القطاع الخاص برامج الحكومة الاقتصادية التى تحظى بقبول شعبى، والتى عادة ما تكون أكثر عدالة وأقل كفاءة.

يهتم الحكام بالبقاء فى السلطة لا بالحكم الرشيد. ولتحقيق هذا الهدف يقوم القادة بشراء الدعم من خلال مكافأة داعميهم الأساسيين مقارنة بالآخرين. تلعب

الضرائب دوراً مزدوجاً فى توليد هذا النوع من الولاء: أولاً، تمد القادة بالموارد اللازمة لإثراء داعميهم الأساسيين الذين لا غنى عنهم، ثانياً، تقلل من رفاه من هم خارج الائتلاف. تعيد جباية الضرائب، وبخاصة عندما يكون الائتلاف صغيراً، توزيع الثروة بانتزاعها ممن هم خارج الائتلاف، أى من الفقراء، وإعطائها لأعضاء الائتلاف، أو الأثرياء. توضح أنظمة الائتلافات الصغيرة هذا المبدأ بجلاء، حيث يكون الأغنياء فيها أغنياء لأنهم، تحديداً، ينتمون إلى الائتلاف الذى يضمن الفوز للقائد والآخرون فقراء لأنهم لا ينتمون إليه يقول فيليب تشيبانجوا، وهو ربيب لروبرت موجابى فى زيمبابوى «إننى ثرى لأننى أنتمى إلى Zano - PF أى «حزب موجابى». وحينما يتغير الائتلاف تتغير أوضاع الأثرياء والفقراء. أيضاً، كتب روبرت بايتس، أستاذ فن الحكم بجامعة هارڤارد، واصفاً الرابطة بين الثراء ودعم السياسيين وفقاً لما شاهده فى كينيا بعد أن تولى دانييل آراب موى الحكم خلفاً لچومو كنياتا، حيث تغيرت مقادير نخبة السياسيين من أتباع الحاكم الجديد بالذين أصبحوا أثرياء بين عشية وضحاها فيما تم بيع أملاك أتباع چومو كنياتا بالمزاد العلنى، وتمت مطالباتهم بالقروض التى كانوا قد حصلوا عليها، وألغيت أنواع الدعم التى كانوا يتلقونها لمساعدتهم فى مجالات أعمالهم وبعد أن كانت الدولة تحميها أصبحت معرضة للمنافسة، وأضاف أنه شاهد بعض من كان اعتاد رؤيتهم وهم يرتدون الملابس الأنيقة وتبدو عليهم مظاهر الرضا وقد تحولوا إلى أشخاص يرتدون الملابس الرثة ويتملكهم الخوف.

وبالطبع يريد الناس الملابس الأنيقة ومظاهر النعمة ولهذا السبب يحافظون على ولائهم. يؤكد العبء الضريبى الثقيل الفروق بين الأثرياء والفقراء – بين من هم أعضاء فى الائتلاف ومن هم خارجه. وفى نفس الوقت تموّل العائدات الضريبية ما تحصل عليه القلة المحظوظة من غنائم، ولا تترك سوى أقل القليل للبقية جمعاء. علاوة على ذلك، يجعل البؤس الذى تنزله مثل تلك الضرائب الباهظة بالشعب عامة المشاركة فى الائتلاف الحاكم ذا قيمة أكبر إذ يتمسك الداعمون بالولاء بقوة وذلك

لخوفهم من الإقصاء والفقر في ظل وجود قيادة بديلة، ونجدهم على استعداد لفعل أى شىء من أجل الحفاظ على ما لديهم وللاستمرار فى جمع المغانم. أوضح جرار وبادرو آى ميجول من كلية الاقتصاد بجامعة لندن أن كثيراً من قادة الأنظمة الاستبدادية يفرضون ضرائب مبالغاً فيها بإفراط ثم يمدون المجموعات المختارة بمختلف أنواع الدعم من عائداتها، وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو جنوناً اقتصادياً، إلا أنه أيضاً عبقرية سياسية.

يقوم القادة الديموقراطيون أيضاً بفرض الضرائب المفرطة لنفس الأسباب، حيث يدعمون المجموعات التى تصوت لهم فى الصناديق على حساب من يعارضونهم. يعمد الحزبان الديموقراطى والجمهورى بالولايات المتحدة لاستخدام فرض الضرائب كلما استطاعوا، من أجل إعادة توزيع الثروة من خلال جباية الضرائب من خصومهم ودعم مناصريهم، هذا على الرغم من أنهم ليس بإمكانهم الإفراط فى ذلك مثلما يحدث فى النظم الاستبدادية، وذلك لأن عدد الداعمين الأساسيين للحاكم المستبد صغير، بحيث يصبح من السهل للحاكم تعويضهم عما يدفعونه من ضرائب. أما فى النظام الديموقراطى، فلا يمكن تطبيق ذلك نظراً لضخامة عدد المؤيدين، من ثم، تقيَّد المعدلات الضريبية بالحاجة إلى جعل أعضاء الائتلاف أفضل حالاً مما يتوقعونه فى ظل وجود قيادة بديلة. أثناء حملته الانتخابية أبلغ الرئيس بوش «الأب» الشعب الأمريكى أنه لن يفرض ضرائب جديدة، إلا أن عجوزات الموازنة أجبرته على فرض مزيد من الضرائب. فى أعقاب حرب الخليج بلغت معدلات تأييد بوش أكثر من ٩٠٪، لكن أدى تراجع الاقتصاد وعدم وفائه بوعده بخصوص الضرائب إلى خسارته الانتخابات فى عام ١٩٩٢. وعلى حين يريد القادة جميعهم توليد الأموال من عائدات الضرائب كى يكافئوا داعميهم إلا أن القادة الديموقراطيين يجدون أنفسهم مقيدين بالإبقاء على الضرائب منخفضة نسبياً.

يكره أعضاء ائتلاف الحاكم المستبد دفع الضرائب، إلا أنهم يصادقون على

جباية الضرائب المرتفعة حينما تستخدم عوائدها لتمرير الثروة إليهم. أيضاً، يجد من يعيشون فى النظم الديموقراطية أنه من العبث القول إنهم يدفعون ضرائب أقل مما يدفعها غيرهم فى النظم الأخرى. مثلاً، يدفع سكان مدينة نيويورك ضرائب فيدرالية، وضرائب الولاية، وضرائب محلية، علاوة على ما يُقتطع للضمان الاجتماعى والرعاية الصحية وضرائب المبيعات، بحيث يجد من هم على قدر معقول من الثراء من سكان نيويورك أنهم يدفعون أكثر من نصف دخلهم ضرائب. وينطبق الوضع نفسه على الديموقراطيات الأوربية التى قد يدفع سكانها معدلات ضريبية أكبر بسبب شبكات الضمان الاجتماعى الواسعة والرعاية الصحية الشاملة. وعلى النقيض، فإننا نجد أنه ليس ثمة ضرائب دخل فى بعض النظم الاستبدادية. لكن تلك المقارنة مضللة حيث نجد أن معدل الضرائب فى أوربا والولايات المتحدة هو صفر مقارنة بما يُفرض من ضرائب فى الدول الاستبدادية الفقيرة حول العالم إذا نظرنا إلى مستويات الدخول. وبما أن معظم الأنظمة الضريبية فى البلدان الديموقراطية تصاعدية فعلينا مقارنة الضرائب وفقاً لمستويات الدخول. مثلاً، لا يدفع زوجان أمريكيان لديهما طفل واحد ودخل أقل من ٣٢٤٠٠ دولار سنوياً ضرائب دخل. وإن كان دخلهما ٢٠٠٠٠ دولار، مثلاً، فإنهما يستحقان أن تدفع لهما الحكومة الفيدرالية ١٠٠٠ دولار من أجل مساعدتهما فى الإنفاق على طفلهما. أما فى الصين. فمن المتوقع للأسرة التى يبلغ دخلها ٣٢٤٠٠ دولار سنوياً أن تدفع ضريبة دخل تبلغ حوالى ٦٧٢٥ دولار. علاوة على ذلك، فحتى حينما تكون المعدلات الضريبية منخفضة فى الدول الاستبدادية فإن تلك الدول تتبع أساليب مضمرة للاستيلاء على الثروة وذلك بمصادرتها مثلما حدث لميخائيل خودوركوفسكى الرجل الأكثر ثراء فى روسيا والمحكوم عليه بالسجن حالياً.

فى عام ٢٠٠٤، كان ميخائيل خودوركوفسكى أكثر الرجال ثراء فى روسيا وكان ترتيبه السادس عشر بين أثرياء العالم. جمع ثروته من خلال شركة النفط التى أسسها أثناء موجة الخصخصة فى روسيا عام ١٩٩٣. كانت شركته أكبر

شركة نفطية غير مملوكة للدولة فى العالم وكانت تنتج حوالى ٢٠٪ من النفط الروسى. جاهر خودوركوفسكى، والذى كان فى البداية وثيق الصلة بالحكومة، بنقده لحكم پوتين الاستبدادى وقام بتمويل عدة أحزاب سياسية معارضة. فى عام ٢٠٠٣، تم القبض عليه بتهمة ممارسة الاحتيال وأدين وحكم عليه بالسجن ثمانى سنوات. اتهمت الحكومة الروسية شركته النفطية بالتهرب الضريبى، إلا أن الشركة زعمت أن الضرائب التى تطالبها بها الحكومة أعلى كثيراً من تلك المفروضة على شركات النفط الأخرى، بل إنها زادت فى بعض السنوات على مجمل عائداتها. أجبرت تلك الأعباء الضريبية الهائلة الشركة على الإفلاس. بعد انتهاء فترة سجنه الأولى، صدر حكم ثان عليه بعد أن أدين فى جرائم اختلاس وغسيل أموال. وبعامة، فمن غير الحكمة أن تكون ثرياً فى البلاد الاستبدادية إلا إذا كانت الحكومة هى التى جعلتك ثرياً، وفى هذه الحالة عليك أن تدين لها بالولاء التام. من الجائز أن يكون خودوركوفسكى قد ارتكب جرائم رشوة واختلاس وغسيل أموال فهذه هى طبيعة عالم الأعمال فى مثل تلك البلدان، لكن هذا لا يمنع القول إن الكثيرين من أمثاله الذين يرتكبون نفس الجرائم يعيشون أحراراً طلقاء، أما خودوركوفسكى فكان هدفاً لأنه راكم ثروة هائلة وعارض الحكومة فى آن.

جباة الضرائب:

على الرغم من أن الديموقراطيين أقل نزوعاً لتغيير القواعد والأحكام من أجل الاستيلاء على الثروة.. إلا أنهم يحتاجون موارد لمكافأة مؤيديهم فيما لا يستطيعون الإفراط فيما يأخذونه من أموال وإلا خاطروا باغتراب هؤلاء المؤيدين أنفسهم عنهم. تعمل نفس المخاوف على تشكيل الكيفية التى تجبى بها الضرائب. قد لا يجد الكثيرون أن «هيئة الدخل الداخلى IRS» بأمريكا تتمتع بالشفافية إلا أنها تخضع الأحكام والقواعد التى يقوم القضاء المستقل بفرضها. أما سبب ما يحدث من استثناءات وتعقيدات فهو أن السياسيين يعمدون إلى مكافأة داعميهم على حساب

جميع الآخرين.

وعلى الرغم من أن المُستبدين يستولون على الأموال كلما سنحت لهم الفرصة ولا يبالون بالشفافية إلا أنهم يواجهون عقبات حقيقية فى مجال جباية الضرائب حيث إن الضرائب المرتفعة ستدفع الناس حتماً إلى إخفاء أعمالهم وأرباحهم مما يزيد من صعوبة رَصْد دخولهم. علاوة على ذلك، فإن الهيئة البيروقراطية الكبيرة اللازمة لإدارة نظام ضريبى شامل قد تكون مكلفة بدرجة تعجيزية لا تستطيعها البلدان الفقيرة فيما تستطيعها البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى أن إنشاء بيروقراطية كبيرة سيجعل من الحاكم المستبد مديناً لها ومعتمداً عليها فيما أن القاعدة الأولى للإمساك بالسلطة هى تقليص من يحتاج الحاكم إلى دعمهم إلى أقل عدد ممكن. من ثم، يلجأ المستبدون إلى استخدام الضرائب غير المباشرة لتحاشى الخضوع إلى جباة الضرائب الذين يقومون هم بتعيينهم، ووفقاً لهذا النظام، تُمرر قيمة الضريبة إلى شخص آخر غير ذلك الذى يقوم بدفعها. مثلاً، يقوم البائعون بدفع الضرائب لهيئات الحكم المحلى، لكن البائعين يحمّلون المشترين تلك التكلفة وبهذا يجعلون ضرائب المبيعات غير مباشرة.

إن لفرض الضرائب على الفقراء من أجل دفع الأموال للأثرياء مغبات اقتصادية سيئة، لكنها غالباً ما تحدث على المدى البعيد أى فى ظل حكم قائدٍ آخر. مثلاً، حينما فرضت غانا ضرائب باهظة على مزارعى الكاكاو كان لذلك أثر تقليص المحاصيل على المدى الطويل. توقف المزارعون الغانيون عن زراعة أشجار الكاكاو ورعاية الموجود منها. بحلول تسعينيات القرن الماضى كان إنتاج الكاكاو قد انهار وحاول المزارعون تهريب القليل الذى كانوا يزرعونه إلى كوت دوفوار. وهذا دليل على أن المبالغة فى زيادة الضرائب تؤدى بالناس إما إلى التوقف عن العمل أو البحث عن أساليب للالتفاف على الاقتصاد الرسمى.

خصخصة جمع الضرائب:

حينما تُحاط جباية الضرائب، حتى غير المباشرة منها، بالمشاكل يلجأ الحكام المستبدون أحياناً إلى إسناد عملية انتزاع الأموال من شعوبهم إلى آخرين، وعلى الرغم من الفوائد التى تعود على الحكام وعلى جباة الضرائب هؤلاء، إلا أن تلك الوسيلة لا تخلو من مخاطر حيث يكون لدى من يُستأجرون لجباية الأموال لحساب الحكومة مقابل الإبقاء على جزء منها لأنفسهم دوافع قوية للاستيلاء على الكثير من العوائد الضريبية والاحتفاظ بها ولا يجد الحاكم فى هذا بأساً طالما يتلقى هو نصيبه. بيد أن بإمكان هؤلاء الجباة استخدام القوة التى يكتسبونها من النقود بحيث يصبحون تهديداً للقائد، الأمر الذى يمثل خطراً عليهم وعلى الحاكم فى آن.

كانت دولة الخلافة التى نشأت بعد وفاة الرسول محمد عام ٦٣٢م، تشمل أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأجزاء من أوربا. ووفقاً لما كان متبعاً فى عهد الرومان قبلهم، تجنب الخلفاء المصاعب الفنية لجباية الضرائب بأن أناطوا المهمة بآخرين متخصصين. كان من المعتاد لجامع الضرائب أن يدفع مبلغاً من الأموال لخزينة الدولة نظير الحق فى جباية الضرائب من ولاية بعينها. كان هؤلاء بعد ذلك يلجأون إلى الأساليب الوحشية ويبتدعون الوسائل لاستخلاص الأموال من الشعوب. مثلاً، كانوا يتطلبون الدفع بالعملات الفضية بدلاً من الدفع العينى بالمحاصيل ثم يتواطئون مع التجار لتحديد الأسعار، وكان من لا يستطيع الدفع يعاقب، بل يُقتل أحياناً.

بالطبع كان الناس يقاومون وانتشرت ظاهرة من يهربون من الأرض بدلاً من دفع ضرائب عن أملاكهم. ولمنع هذه الظاهرة سيّر جباة الضرائب دوريات لتفحص الهويات. كان يتم رسم الأوشام على أعضاء غير المسلمين وكانوا يجبرون على ارتداء أطواق حول أعناقهم تنهى بصفائح عليها أسماؤهم وعناوينهم لمنعهم من الهرب. فى البداية، كان بعض جباة الضرائب يجمعون أموال «الجزية» من غير

المسلمين، مما أجبر البعض على اعتناق الإسلام، وكان هذا هدفاً غير مقصود، لكن طالما كانت تلك التحولات محدودة ولم تأخذ أبعاداً جماعية كان بوسع الجباة جمع الثروات الفاحشة على حساب المواطنين. إلا أنه حينما انتشر اعتناق الإسلام لم يقتصر الجباة على جمع الجزية من غير المسلمين بل فرضوا الضرائب على الجميع بمن فيهم المسلمون.

رأى الخلفاء فى تلك الممارسات ضماناً لتدفق الأموال على خزائنهم، ولم يأبهوا بترويع الشعوب ومعاناتهم، فلم يكن الفلاحون المضطهدون جزءاً من الائتلاف الذى يعمل على فوز الخليفة وبقائه فى السلطة.

وهكذا، يتحاشى المستبدون صعوبات جمع الثروة وإعادة توزيعها بتفويضهم داعميهم كى يكافئوا أنفسهم بأساليب مباشرة. لا يرى كثير من هؤلاء القادة أن الفساد يجب أن يُجتث ويقضى عليه، بل الأحرى يصبح الفساد آلة سياسية ضرورية، حتى أنهم يغضون الطرف عنه بأسلوب مضمر، بل وبشكل معلن أحياناً، أى أنهم عملياً يُجيزون حق انتزاع الرشاوى من المواطنين، وبذلك يتجنبون متاعب تنظيم عملية فرض الضرائب وجمعها ثم نقل الأموال إلى الداعمين.

انتزاع الأموال:

قال خوان پابلو بريز ألفونسو، الفنزويلى الذى أنشأ منظمة أوبك إن «النفط براز الشيطان. سترون أنه فى غضون السنوات العشر أو العشرين القادمة، سيجلب النفط الدمار علينا». وكان مصيباً فيما قاله.

وكما تعلّم كثير من القادة، تتمثل مشكلة جمع الأموال من خلال فرض الضرائب فى أن ذلك يقتضى من الناس أن يعملوا. لكن الإفراط فى فرض الضرائب وعدوانية جمعها، أو عدم توفير بيئة مواتية للنشاط الاقتصادى، تدفع الناس إلى عدم الإنتاج. أما استخراج الأموال من الأرض نفسها فيوفر بديلاً

مريحاً، ويُخرِج الناس من المعادلة تماماً.

مثلاً، يتدفق النفط من الأرض أياً ما كان قدر الضرائب المفروضة على عملية استخراجه، ولا تمثل العمالة سوى جزء صغير من قيمة استخراج النفط. يعتبر هذا الوضع حلم القادة وكابوس الشعب، وتُسمى هذه الظاهرة «لعنة الموارد» حيث إن الأداء فى البلدان ذات الموارد التى يمكن استخراجها بسهولة أقل بكثير من نظيره فى البلدان المحرومة من تلك الموارد، لذا نجد أن معدلات نموها الاقتصادى منخفضة، كما أنها أكثر عرضة لاندلاع الحروب الأهلية فيما تكون النظم الحاكمة فيها أكثر استبداداً من نظيراتها التى تعانى شحاً فى الموارد.

حصلت نيچيريا على استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٦٠، وعلى الرغم من أنها كانت وقتئذ بلداً فقيراً، إلا أن التوقعات كانت مرتفعة منذ اكتشاف النفط بها، حيث قيل إن لدى نيچيريا عاشر أكبر احتياطى نفطى فى العالم. وعلى الرغم من أن نيچيريا وجدت الأموال الغزيرة تتدفق عليها لدى ارتفاع أسعار النفط فى سبعينيات القرن الماضى، إلا أنها وجدت نفسها فريسة للفقر والديون فى ثمانينياته. كانت نيچيريا قد راكمت ما بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٠، ٣٥٠ مليار دولار من عائدات النفط، إلا أن شيئاً من هذا لم يصل إلى شعبها، حيث تراجع المتوسط السنوى لدخل الفرد فيها من ١١١٣ دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٨٤ دولار عام ٢٠٠٠ مما جعلها إحدى أفقر بلدان العالم على الرغم من ضخامة ثروتها النفطية. ومع هذا التراجع ارتفع معدل الفقر حيث قفزت نسبة من يعيشون على دولار يومياً من ٣٦٪ عام ١٩٧٠ لتصبح ٧٠٪ عام ٢٠٠٠، ومازال معدل الحصول على دولار يومياً فى انخفاض، وغدا متوسط دخل الفرد أقل مما كانه قبل استقلال البلد.

وعلى الرغم مما ثبت من بطء النمو فى البلدان التى تكثر بها الموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس والذهب والماس والمعادن الأخرى، إلا أن قادة تلك البلدان يعشقون هذه الموارد، إذ إنها لا تحتاج منهم إلى بذل أى جهد لإجبار رعاياهم على

العمل. وعلى الرغم من أن تلك الموارد بحاجة إلى من يستخرجها إلا أن هذا يمكن إنجازه دون مشاركة السكان المحليين. مثلاً، يتركز نفط نيچيريا فى دلتا نهر النيجر، وتضطلع الشركات الأجنبية ومعها عمالها بمعظم العمل ولا يشارك فى هذا سوى عدد قليل من النيچيريين. تقوم تلك الشركات الأجنبية بإقامة شركات أمن يعمل أفرادها كجيش خاص أو ميلشيات تابعة لها مهمتها منع المواطنين النيچيريين من القيام بأى عمل من شأنه تعويق نشاطها أو الشكوى من تلوث البيئة وتدميرها. تتصرف شركة BP وغيرها من الشركات الأجنبية بحصانة طالما تقوم بتسليم شيكات حقوق الملكية للحكومة لينتفع بها الحاكم ومحاسيبه. وإن حدث وأظهرت إحدى الشركات أى اعتراض على أسلوب إدارة الأمور، يتم استبدالها على الفور بأخرى أكثر استعداداً «للتعاون».

تعتبر التكلفة المعيشية للمغتربين فى البلدان الغنية بمواردها الطبيعية إحدى التجليات اللافتة للفوارق بين الثراء والفقر. مثلاً، نجد أن إيجار المسكن فى حى معقول بمدينة لواندا عاصمة أنجولا يبدأ من ١٠٠٠٠ دولار شهرياً، هذا على الرغم من عدم انتظام التيار الكهربائى وإمدادات المياه، ويبدو هذا صادماً نظراً لمظاهر الفقر المحيطة بتلك الأماكن. وفقاً لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، يعيش ٦٨٪ من سكان أنجولا تحت خط الفقر، ويموت $\frac{١}{٤}$ الأطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر، ويقل متوسط العمر المتوقع للذكور عن خمسة وأربعين عاماً، كما تشير البيانات المتوفرة إلى أن العشرين بالمائة الأكثر فقراً من السكان لا يحصلون سوى على ٢٪ من ثروة البلد.

تمكن «لعنة الموارد» الحكام المستبدين من إغداق المكافآت على داعميهم ومن مراكمة الثروات الضخمة، ويعمل هذا على زيادة الأسعار بدرجة مذهلة، كما هو الحال فى لواندا. بإمكان المغتربين الأثرياء ومحاسيب الحكام والمقربين به تلقى وجبات من أطباق شهية، مثل «أكباد الأوز المُسمّن Foie gras» بالطائرة يومياً من فرنسا. وفى تلك الأثناء يجتهد القادة للإبقاء على عامة الشعب من غير المؤيدين لهم

فى حالة رثة من الفقر المدقع والجهل وعدم التنظيم وذلك للحيلولة دون قيامهم بالتنسيق معاً، وتمردهم، ثم تحكمهم فى الدولة. من المفارقات أن بإمكان عوائد النفط معالجة المشاكل المجتمعية، لكنها، بدلاً من ذلك، تخلق الحوافز لجعل تلك المشاكل أكثر سوءاً.

الاقتـــراض:

يتيح الاقتراض للقادة فرصاً رائعة حيث يمكنهم من استرضاء داعميهم فيما يدخرون بعضاً مما اقترضوه لأنفسهم. سيكون سداد هذه القروض من نصيب قادة آخرين، إلا إذا كان الحاليون محظوظين واستمروا فى مواقعهم لمدد طويلة جداً. يقترض القادة المستبدون مبالغ كبيرة قدر استطاعتهم، وكذلك يفعل القادة الديموقراطيون. إن الحكومات جميعها تبز مواطنيها من حيث إسرافها فى الإنفاق والاقتراض. يتضاعف ذلك الإسراف إلى حد هائل حينما تقوم الأنظمة على أساس الائتلافات الصغيرة، حيث إنه كلما صغر حجم الائتلاف زادت المنافع التى يجنيها من القروض. مثلاً لنقل إنه إذا قام المسئولون بالحصول على قرض معين وكان الائتلاف يضم واحداً من كل مائة مواطن، بحيث يتلقى كل عضو فيه ١٠٠٠٠ دولار من مجمل المديونية فسيكون نصيب الفرد مائتى دولار إذا كان الائتلاف يتكون من ٥٠٪ من السكان، فكلما صغر حجم الائتلاف زاد الدافع إلى الاقتراض. بالطبع، كلما زاد الاقتراض اليوم زادت الديون وقلت القدرة على الاقتراض غداً. لكن هذه الحجج لا تقنع القادة، لأنه إذا رفض القائد مراكمة الديون لن يكون لديه المال الكافى لإنفاقه على المكافآت. هنا، لا يجد منافسه المتحدى له أية مشكلة فى الاستدانة لشراء دعم أعضاء ائتلاف الحاكم القائم، وهذا يُعرِض الحاكم للمخاطر. تصبح الاستدانة اليوم محببة وذلك لأن الإدارة التالية سترث الدين، ومن ثم، تعمل القروض على تكبيل أيدى المتحدين فى المستقبل.

على القائد أن يقترض المبلغ الذى يقره ائتلافه والذى بوسع الأسواق أن تمده

به، حيث إنه ثمة متحدٍ له يتربض به على استعداد لاقتراض المبلغ كي يستخدمه للاستيلاء على السلطة من الحاكم الحالي، ولذلك، فإن عدم الاقتراض يعرض قبضة القائد على السلطة للخطر. من ثم، يمكن القول إن اقتراض مبالغ كبيرة أحد ملامح الأنظمة التي تقوم على أساس ائتلافات صغيرة العدد، وليس نتيجة جهل قادة العالم الثالث بمبادئ الاقتصاد كما يقول البعض.

يعني صغر عدد أعضاء الائتلافات المهيمنة في الدول الاستبدادية استعداد القادة شبه الدائم لمراكمة مزيد من الديون ولا يحدد سقف هذه القروض سوى عدد المستعدين للإقراض. رأينا في حالة نيجيريا أن ديونها كانت تتزايد كلما زادت عائداتها النفطية ولا يعني هذا أن النفط في حد ذاته شجع الاقتراض، بل الأحرى أن عائدات النفط كانت تعني قدرة نيجيريا على خدمة ديون أكبر ومن ثم زاد الاستعداد لإقراضها.

يعمل كبر حجم الائتلاف في الأنظمة الديموقراطية على وضع بعض القيود على سقف المبالغ المقترضة لكن هذا لا يمنع قيادات تلك الأنظمة من التصرفات المالية غير المسئولة، وعلينا أن نتذكر في هذا الصدد أنه على حين يقع عبء سداد القروض على الجميع فإن أول المستفيدين منها هم أعضاء الائتلافات الحاكمة. شهدت اقتصادات كثير من البلدان الغربية طفرة ازدهار على مدى السنوات العشر الأخيرة، وكان المتوقع أن يكون هذا هو الوقت المثالي لتقليص الديون، لكن هذا لم يحدث في حالات عديدة. في عام ١٩٩٠، كان دين الولايات المتحدة ٢,٤١ مليون دولار، أي ما يساوي ٤٢٪ من مجمل الناتج المحلي، لكنه وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٤١ تريليون دولار. بيد أنه فيما ازدهر الاقتصاد في مطلع الألفية الثالثة، استمر تراكم هذا الدين ببطء، بدلاً من تقلصه. في عام ٢٠٠٧، قبل الأزمة المالية، كان دين الولايات المتحدة ٥,٠٤ تريليون دولار أو ٣٦,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي. يعني كبر حجم الاقتصاد زيادة القدرة على خدمة الديون، وأيضاً القدرة على مزيد من الاقتراض.

ليس للأيديولوچيا التى يعتنقها القادة دخل بنزوعهم للاقتراض. بدأت أكبر مراكمة لديون الولايات المتحدة فى فترة مابعد الحرب فى ظل إدارات الحزب الجمهورى: رونالد ريجان (١٩٨٠ - ١٩٨٩) وچورچ دبليو. بوش (٢٠٠١ - ٢٠٠٩). تزايدت هذه الديون بسرعة مذهلة خلال فترة الركود بين عامى ٢٠٠٧ و٢٠١٠، حينما قامت الولايات المتحدة بكفالة البنوك المتعثرة وبدأت سياسات الحوافز المالية وفقاً للنظريات الكينزية. وصل دين الولايات المتحدة فى الربع الثالث من عام ٢٠١٠ إلى ٩,١٣ تريليون دولار أو ٦٢٪ من مجمل الناتج المحلى. يتبع الدين البريطانى نموذجاً ماثلاً حيث كان ٢٩٪ من مجمل الناتج المحلى عام ٢٠٠٢، ثم وصل إلى ٣٧٪ عام ٢٠٠٧، وفى أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ قفز ليصبح ٧١٪ من مجمل الناتج المحلى.

من منظور الاقتصاد الكينزى، فإن حكومات كثيرة تتخذ خطوات خاطئة بمحاولتها خفض الإنفاق أثناء فترات الركود الاقتصادى بدلاً من حفز الطَّلَب والاستهلاك. ولا يعكس هذا رغبة السياسيين فى تقليص الاقتراض، الأحرى أن أزمات الديون فى أيسلندا واليونان وأيرلندا تسببت فى إثارة شكوك المستثمرين فى قدرة تلك البلاد على تسديد الديون. أدى هذا إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وإلى صعوبة الحصول على قروض جديدة، أى أن ما تقلص هو العرض لا الطلب.

تحدد الأسواق مقدار ما بوسع البلد أن يقترضه. إذا اقترض الأفراد أكثر مما يستطيعون دفعه وتوقفوا عن السداد، يصبح بإمكان البنوك أو غيرها من الجهات الدائنة الحجز على أصولهم كى تستعيد نقودها. وهذا غير ممكن فى حالة الدول ذات السيادة. لا يملك المُقرِضون واقعياً سوى حرمان تلك البلاد من القروض فى المستقبل. لكن لهذا مخاطره العميقة على الأسواق المالية، ولهذا السبب تقوم البلاد، بعامة، بتسديد ديونها. بيد أنه فى الحالات التى تكون فيها قيمة الحصول على الديون أقل من تكلفة خدمتها يعمد القادة إلى عدم السداد أو التأخر فيه، وإن هم لم يفعلوا فسيقوم المتحدون المنافسون باستخدام الاقتراح ورقة رابحة لهم، حدث

هذا فى ثلاثينيات القرن العشرين حينما واجهت ألمانيا ديوناً هائلة كان جزء منها تعويضات عن الحرب العالمية الأولى. تخلّف هتلر عن سداد هذه الديون ورحب الشعب الألمانى بهذا ذلك لضخامة تكلفة خدمة تلك الديون.

حينما يقترب الدين من نقطة التوازن التى فيها يصبح الحصول على القرض مساوياً لتكلفة خدمة الدين يرفض المُقرضون زيادة الحجم الكلى للدين. هنا، يكون على القادة زيادة أموال الدولة بحيث تصبح قادرة على خدمة الديون الإضافية التى يريدون اقتراضها وكما رأينا فى حالة نيجيريا فإن اكتشاف الموارد الطبيعية التى يمكن استغلالها توفر إحدى الوسائل لسداد خدمات الديون ومن ثم فرصة لمزيد من الاقتراض. أما إن لم توجد مثل تلك الاكتشافات فإن الوسيلة الوحيدة لزيادة الاقتراض هى زيادة العائدات الضريبية. هنا، يجد القادة المستبدون أن عليهم لبرلة سياساتهم كى يشجعوا الناس على مزيد من بذل الجهد فى العمل، وهؤلاء القادة لا يتبعون تلك السياسات الليبرالية إلا حينما يواجهون مشاكل مالية، حيث يخاطرون بفتح الباب أمام أنظمة حكم ديموقراطية، تمثيلية، تخضع للمحاسبة حينما لا يجدون أمامهم طريقاً لتحاشى الإطاحة الفورية بهم سوى هذا الطريق.

إسقاط الديون:

على الرغم من أن الإعفاء من الديون سياسة تتمتع بالشعبية إلا أنها مضلّلة بعامة. يذهب من يدافعون عن إعفاء البلاد الغارقة فى الديون إلى أن عبء الديون يتحمله فقراء تلك البلدان الذين لم يفيدوا على نحو يذكر من الأموال المُقترضة. وكما أوضحنا، فإن القائد وائتلافه هم من يفيدون من الديون فيما يتحمل الجميع التزاماتها. بيد أن من يقولون بإسقاط الديون، يقيمون أطروحاتهم بما يناسب رؤاهم عن الكيفية التى يجب أن تسير بها الأمور فى العالم، بالتقابل مع ما يحدث على أرض الواقع والذى يغيب عن نظرهم.

فى السنوات الأخيرة من ثمانينيات القرن العشرين، وفيما كانت كثير من

البلدان الفقيرة تناضل لتسديد ديونها، قام الدائنون فى التنسيق فيما بينهم لإعادة جدولة السداد أو لإسقاط بعض تلك الديون. تم عَقْد ما عُرِف باسم نادى باريس بمقر وزارة الاقتصاد والمال والصناعة بفرنسا حيث جرت التفاوضات التى حاولت ضمان تقاسم الدائنين للخسائر. فى عام ١٩٩٦، أطلق صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مبادرة «الدول الفقيرة الغارقة فى الديون HIPC»، التى نصت على تقديم المساعدة المنهجية للأمم الفقيرة بالتزامن مع تخفيض ديونها، واشترطت المبادرة عدم استحقاق تلك البلدان ذلك التخفيض إلا إذا أنجزت تقدماً ملموساً باتجاه الوفاء بالمعايير الواضحة لتخفيف الفقر وإجراء إصلاحات على موازناتها، لقيت المبادرة ترحيباً هائلاً وتحولت إلى برنامج «أهداف الألفية الجديدة»، ومنذ عام ٢٠٠٦ شهدت كثير من الدول الفقيرة الغارقة فى الديون اقتطاعات كبيرة من ديونها. بيد أنه من المتوقع، وقياساً على الخبرة السابقة، أن يلجأ حكام تلك البلدان لإسقاط ديونها، إلى مزيد من الاستدانة مرة أخرى. مثلاً، قبل عام ٢٠٠٠، كانت إثيوبيا، واليمن، وروسيا البيضاء، وأنجولا، ونيكاراجوا، وموزمبيق، هى الدول التى منحت النِسب الكبرى من الإعفاءات. لكننا سرعان ما وجدنا أن تلك الدول جميعها باستثناء أنجولا ونيكاراجوا قد لجأت، على الفور، إلى مراكمة الديون مرة أخرى، على الرغم من التدقيق فى اختيار الدول التى تُمنح الإعفاءات. من ثم، يمكن القول إن إسقاط الديون من دون إجراء إصلاحات مؤسسية يفتح شهية القادة للاقتراض مرة أخرى.

لدى الحكام الديموقراطيين، أيضاً، نزوع للاقتراض وإن كان بدرجة أقل وكما يوضح لنا تاريخ موزمبيق ونيكاراجوا، فإن تبنى الديموقراطية يشجع على تخفيض الديون. فى عام ١٩٩٠، تم إسقاط ٢٧٪ من ديون موزمبيق لكن ذلك أدى إلى مزيد من مراكمة الديون. وفى عام ١٩٩٢ حينما سارت موزمبيق قُدماً فى العملية الديموقراطية كانت ديونها تربو على ٨ مليار دولار، ثم انخفضت تدريجياً مع المسيرة الديموقراطية وساعد هذا بالطبع على المزيد من إسقاط الديون.

يتم توجيه النقد إلى برنامج HIPC بزعم بطئه فى تقليص ديون الدول الفقيرة، لكننا ننتقده للأسباب النقيضة، حيث أثبتت التجارب أن إسقاط الديون يشجع القادة المستبدين على مزيد من الاقتراض، كما أن الأزمات المالية، وكما سنرى، هى من الأسباب التى تجبر هؤلاء القادة على تبنى المسيرات الديموقراطية، فى حين أن إسقاط الديون ترفع الضغوط المالية عن كاهلهم وتمكنهم من البقاء فى مناصبهم دونما إجراء إصلاحات وعلى مواصلة إنزال المعاناة بشعوبهم.

يظل السؤال، هل بالإمكان منح المستبدين الحوافز من خلال إسقاط الدين وذلك من أجل تحسين أسلوب حكمهم مع ضمان بقائهم فى مناصبهم؟

ينجح تخفيض الديون فى الأنظمة الديموقراطية، ذلك لأن تلك البلدان تريد تخفيض الديون الباهظة، لمساعدتها على الإسراع فى تلك المسيرة. أما فى النظم الاستبدادية، فإن إسقاط الديون يساعد الديكتاتور على تثبيت نفسه فى السلطة فى حين أن إسقاطها نظير الوعد بإجراء إصلاحات ديموقراطية غير مُجدٍ. أحياناً يكون الديكتاتور صادقاً فى استعداده لإجراء انتخابات نزيهة لقاء تلقيه بعض الأموال، لكنه بمجرد انتهاء الأزمة المالية، وتمكنه من رشوة ائتلافه، سيُجرى انتخابات مزيفة. لذا، فبالإمكان منع إسقاط الديون عن المستبدين الإسراع بحدوث حركات التمرد والثورات كتلك التى شاهدناها فى بعض البلدان العربية عام ٢٠١١، والتى، وكما سنوضح لاحقاً، قد تفتح الأبواب أمام حكومات أفضل فى المستقبل.

كما أوضحنا، فإن جباية الضرائب، واستخراج الموارد، والاقتراض هى الوسائل الفُضلى للحصول على الأموال من أجل إثراء التحالفات فى مختلف الأنظمة. يقوم القادة بفرض الضرائب لأنهم بحاجة للإنفاق على ائتلافاتهم، ويجمع القادة الناجحون أكبر قدر يستطيعونه من الأموال. بعد أن يملأ القادة خزائن حكوماتهم، يقومون بإنفاق الموارد بأساليب ثلاثة. أولاً، ينفقونها على مشاريع الخير العام التى تفيد الجميع. ثانياً، يقدمون مكافآت خاصة لأعضاء ائتلافاتهم،

ويتصرف القادة فيما يتبقى وفقاً لاجتهاداتهم، حيث إنهم قد ينفقون الفائض فى الدفع بمشاريعهم المفضلة، أو يقومون بإخفاء الأموال فى حسابات سرية تحسباً للأيام العصيبة، والخيار الأخير هو الأرجح.

الفصل الخامس

الحصول على الأموال وإنفاقها

كثيراً ما يقوم الحاكم الجديد بعملية «تفنيط» للائتلاف الذى أوصله إلى السلطة ويُبقى على داعميه المُصطفين. يحدث أيضاً أن يكون لديه مصدر للأموال من الضرائب التى يقوم بجبايتها. لكن تتبقى أمامه معضلة تسيير الحكم وتخصيص الأموال التى تُرضى تحالفه بقدر، مع عدم المبالغة فى إرضائهم، وإمداد الذين يمكن استبدالهم بما يكفى لعدم الثورة ضده أو تحديه. لكن، وكما رأينا فى العقود الأخيرة، يجد كثير من المستبدين صعوبة جمة فى الحفاظ على التوازن بين مزايا أعضاء ائتلافهم، وبين مزايا جماهير القابلين للاستبدال، ومن ثم، ينتهى الأمر بهم إلى السقوط.

يحتاج الحاكم الجديد الذى يريد البقاء فى منصبه مدة طويلة إلى إتقان فن الدقة فى إنفاق الأموال. بالطبع بإمكانه أن يخطئ ويغدق فى الإنفاق على ائتلافه أو على شعبه من الأموال التى يستحوذ عليها للتصرف فيها كما يرى، بعد سداد احتياجات ائتلافه. لكن الأحرى به ألا يخطئ وألا يبخس أى طرف باستطاعته قيادة انقلاب ضده أو الثورة عليه.

يتعلق السؤال الأساسى فى الأنظمة الديموقراطية بكيفية تخصيص الموارد التى تهدف إلى تمويل السياسات التى تفيد جميع المواطنين. تأتى مشاريع الخير العام فى أشكال عدة مختلفة اعتماداً على ذائقات من هم فى موقع يؤهلهم للمطالبة بتلك السياسات، أو بتعبير آخر، الداعمين الأساسيين لمن يمسك بمقاليد السلطة، حيث سيكون لمختلف المجموعات من هؤلاء الداعمين أولويات مختلفة. سيفضل البعض مزيداً من الإنفاق عى شبكة الضمان الاجتماعى، فيما يرى آخرون أن

الأولوية يجب أن تكون للإنفاق على التعليم، فيما يذهب آخرون إلى أن الأفضلية يجب أن تكون هى إعطاء المزايا لكبار السن، أو لصغاره، أو للفنون والآداب، إلى غير ذلك من رؤى. وعلى الرغم من أهمية كل تلك المجالات التى سنعالجها بإيجاز، إلا أننا مهتمون بخاصة بالمجالات العامة الجوهرية مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير الحريات التى تشمل حرية الصحافة وحرية الكلام وحرية التجمع.

وعلى الرغم من أن الأمن ضد الغزو الأجنبى هو خيرٌ عامٌ مركزى، إلا أننا سنرجئ نقاشه لفصل لاحق ونركز هنا على خيارات السياسات المحلية. ولنستعرض هنا كيف تساعد سياسات الخير العام المجتمع ككل، وتساعد أيضاً القادة المحصنين فى آن.

السياسة الكفء الفاعلة والتوجهات المدنية:

رأى فيلسوف القرن السابع عشر الإنجليزى توماس هوبز أنه من دون وجود حاكم قادر يعمل على إثراء شعبه ستكون حياة الأفراد موحشة، بغيضة، معوزة فقيرة، وحشية، وقصيرة.

كان هوبز نصف مُصيبٍ فقط، حيث إنه من الصواب القول، كما اعتقد هو، إنه من غير المحتمل للسعداء الذين يلقون الرعاية الجيدة أن يثوروا، ويبدو أن النمو الاقتصادى للصين يثبت مصداقية هذا الاعتقاد، لكن على الرغم من أنه من غير المحتمل للجماهير الراضية المُشبعة أن تثور على حكامها، فكذلك لا يحتمل للجماهير الهزيلة، المريضة، الجائعة والجاهلة أن تثور أيضاً. إذن، فمن هى الجماهير المرشحة للثورة؟ إنها تلك التى تتوسط هذين النقيضين من ثم، يعمل القائد الحصيف على موازنة موارد الدولة بحيث يرضى ائتلافه من جهة، ويبقى على الشعب فى حالة من اللياقة تمكن من إنتاج الثروة التى تثريه هو والضروريين من أعضاء ائتلافه. لا غرو أن نجد أن البلدان التى تستند حكوماتها إلى عدد قليل من الداعمين الضروريين، أى تلك الأقل ديموقراطية، هى الأماكن ذاتها التى يصف هوبز شعوبها بأنها فى «حالة الفطرة» وطالما أطعمها حاكمها وأسبغ عليها الثروة، لا تثور ضده أبداً. كما أنها هى ذاتها التى يتمتع قادتها بفُرصِ البقاء والتحكم لسنوات وسنوات.

يعتمد القادة فى الأنظمة الديموقراطية على ائتلافات كبيرة، ومن ثم عليهم السعى الجاد حتى يضمنوا ألا تصبح حياة مواطنيهم موحشة، فقيرة بغيضة، وحشية، وقصيرة. لا يعنى ذلك أن تكون توجهات القادة الديموقراطيين مَدَنية، أو أن عليهم أن يُكِنوا مشاعر الحب الدافئة تجاه مواطنيهم، إذ إن كل ما يحتاجونه هو أن يضمنوا وجود مزايا عامة كثيرة توفر حياة مترفة لمواطنيهم، وما عليهم إلا اتباع القواعد التى يحكم وفقها القادة الناجحون، ويكيفونها للملابسات الصعبة التى

يواجهها أى حاكم ديموقراطى، حيث يجد نفسه معتمداً، بأسلوب لا مخرج منه، على مجموعة كبيرة من الضروريين الجامحين من أجل بقائه فى السلطة.

ومثلما لا يتحتم على الديموقراطيين أن يكونوا ذوى رؤى مدنية، فمن غير المحتم أيضاً للمستبدين أن يُنزِلوا البؤس بمواطنيهم كى يبقوا فى السلطة، فما تلك جميعها إلا قواعد اللعبة المتعارف عليها. وعلى الرغم من وجود استثناءات، إلا أن وجودها ذاته يؤكد على أهمية اتباع قواعد اللعبة السياسية؛ فليس ثمة بأس من أن ينفق الحاكم الأموال التى أبقاها تحت تصرفه فى محاولة منه لتحقيق الرفاه لمواطنيه. وتعريفياً، فإن الأموال المتبقية تحت تصرف الحاكم هى تلك غير المتطلبة للإبقاء على ولاء الائتلاف، إذ إن الحاكم يقوم بشراء ولائهم قبل أن تصبح تلك الأموال تحت تصرفه. مثلاً، تمكنت سنغافورة من خلال الديكتاتورية الخيِّرة أن توفر حياة مادية مزدهرة لمواطنيها، هذا على الرغم من حرمانهم من حريات كثيرة يعتز بها غيرهم، وهنا، فإنه بالإمكان القول إن لى كوان يو، الذى ظل حاكماً لسنغافورة لمدة طويلة، أسبغ خلالها على شعبه حياة رغدة، هو التجسيد الحى للحاكم الديكتاتور، أو «ليوثان» الذى يعمل على توفير رغد العيش كما رآه هوبز. لكنه ليس من اليسير وجود آخرين مثل لى كوان يو، ديكتاتور سنغافورة الخيِّر.

تظل الوسيلة المضمونة للحياة الطيبة لعامة الناس هى وجود حوافز مؤسسية تتخذ شكل الاعتماد على الائتلافات الكبيرة التى تُجبِر السياسيين الساعين إلى السلطة على العمل من أجل خير الشعوب. فى النظام الديموقراطى يمكن للسياسيين خدمة مصالحهم الخاصة، وبالذات، بقائهم فى منصبهم، من خلال العمل على تحقيق الرفاه لنسبة كبيرة من المواطنين. ونعتقد أن هذا هو السبب فى أن معظم البلاد الديموقراطية أماكن مزدهرة مستقرة وآمنة.

قد يتشكك البعض فى أن ما يضمن الطريق إلى الحياة الكريمة المزدهرة هو وجود ائتلاف كبير، بل إن كثيراً من الاقتصاديين المرموقين، وبعضهم حائز على

جـائزة نوبل، يرون أن تعـزيز الازدهار هـو أفـضل وسـيلة لتـعـزيز المسـارات الديموقراطيـة، لا العكس. ولهذا السبب، نجد أنهم، كلما لاحت فى الأفق إحدى الأزمات الاقتصادية مثل الحكومات التى بلغت ديونها حداً أصبحت معه على وشك التوقف عن السداد أو الإفلاس، نجدهم يدعون إلى إعفائها من الديون، ومنحها قروضاً جديدة، ومعونات أجنبية كبيرة، وغير ذلك من الجرعات الاقتصادية المُخدرة، ويقاومون مطالب أمثالنا الداعية إلى إصلاح أنظمة الحكم المستبدة قبل تقديم أية أموال لكفالتها وإنقاذ اقتصادها. فهم مقتنعون بأن المال، لا الإجراءات السياسية، هو الوسيلة لتحاشى حالة الفوضى التى تحدَّث عنها هوبز. لكننا بمراجعتنا تاريخ «الكفالات» والعلاجات الاقتصادية المؤقتة، يصبح من الواضح أن إسقاط الديون من دون شروط لن يحمل قادة الدول المستبدة على الوفاء بوعودهم بإجراء إصلاحات سياسية كما هو حادث فى دول العالم الثالث.

«الكفالات» الاقتصادية وحجم الائتلافات:

يمكن لسياسة «الكفالات» [الإسعافات] الاقتصادية المؤقتة أن تكون شديدة الاختلاف فى الأنظمة التى تقوم على ائتلافات صغيرة وتلك التى تقوم على ائتلافات كبيرة. تتخذ تلك الحلول السريعة أشكالاً عديدة: تغيرات فى السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق المحلية، القروض سواء من البنوك المحلية أو الأجنبية، إسقاط الديون، أو المساعدات الأجنبية. ترافق أياً من تلك الكفالات «مطالب لإجراء إصلاحات اقتصادية سواء كان مصدر تلك الأموال هو صندوق النقد الدولى، أو البنك المركزى الألمانى، أو دافعو الضرائب. أحد أكبر الفروق بين الأنظمة ذات الائتلافات الكبيرة ونظيرتها ذات الائتلافات الصغيرة من متلقى تلك «الكفالات» هى أن الأولى دائماً ما توفى بشرط تنفيذ الإصلاحات فيما لا تفعل الأخرى ذلك إلا نادراً.

وتماماً مثل إسقاط الديون، تعتبر الإسعافات المالية المؤقتة فى مواجهة الأزمات

الاقتصادية بالنسبة للاستبداديين وسيلة لحل الأزمات السياسية الوشيكة. وحينما يصبح اقتصاد بلادهم على درجة من الوهن لا يتوفر لهم معها الأموال لشراء الولاء السياسى، يواجه المستبدون خطر الإطاحة بهم إما عن طريق الخصوم المنافسين أو الثورات. وبإيجاز، فإن هذه هى قصة الأزمة السياسية / الاقتصادية التى واجهتها تونس ومصر وأماكن أخرى فى ٢٠١١. بإمكان «الإسعافات» السريعة، سواء المولَّدة محلياً، أو من خلال القروض أو المساعدات الخارجية إسكات المعارضة وإبعاد شبح التهديدات التى تتعرض لها قبضة القائد على السلطة. من ثم، نجد أن المستبدين أثناء الأزمات الاقتصادية يستجدون أموال «الكفالات» من الآخرين فى محاولة لإنقاذ أنفسهم بزعم تخفيف معاناة بلادهم المالية.

تمثل «الإسعافات» المالية لعنة لقادة النظم الديموقراطية التى تقوم على أساس الائتلافات الكبيرة، أو على الأقل شراً لابد منه. من المحتمل أن يفهم الناخبون الأداء الاقتصادى الردىء على أنه فشل سياسى من جانب القيادة وينجم عنه الإطاحة بها فى أول فرصة سانحة. كان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية فى هزيمة الحزب الجمهورى فى انتخابات عام ٢٠٠٨، وأيضاً فى هزيمة الحزب الديموقراطى عام ٢٠١٠ فى انتخابات مجلس النواب حينما لم يلمس الناخبون تحسناً ملموساً فى الأداء الاقتصادى. من ثم، ترسل الحاجة إلى «إسعافات» اقتصادية رسائل قوية إلى الناخبين مفادها أن عليهم البحث عن قادة جدد يتبنون أفكاراً سياسية جديدة. ولأسباب سنشرحها فيما بعد، نادراً ما تكون المساعدات الأجنبية عامل إنقاذ للحكام الديموقراطيين، من ثم، فإن الأزمات الاقتصادية والحاجة إلى «المعونات» العاجلة أخبار سيئة بالنسبة لهم.

فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، واجهت البلاد الغنية فى العالم أزمة اقتصادية حادة. سعت إدارتا بوش وأوباما إلى كبح الظواهر الأسوأ للأزمة بتوفير مساعدات وكفالات مالية هائلة من أجل إنقاذ الصناعات المصرفية ومجالات الأعمال الكبيرة وعودة السيولة النقدية إلى الأسواق، وتقويم مسار اقتصاد الولايات المتحدة باتجاه

النمو المطرد. كما تمت نفس المحاولات فى أوربا. رافق تلك «الإسعافات» تغييرات تنظيمية، تمثل بعضها فى قانون إصلاح وول ستريت وقانون حماية المستهلك الذى وقعه الرئيس أوباما فى عام ٢٠١٠. وفى مواجهة الركود الحاد، وافق الكونجرس على أكبر إصلاح تنظيمى منذ رئاسة فرانكلين روزفلت.

وبالتقابل، ففى غالبية الحالات تكون «الكفالات» فى الأنظمة الاستبدادية وسيلة للحفاظ على الحال القائم كما هو، ولا تؤدى إلا نادراً، إلى مراجعات جادة للسياسات الاقتصادية أو سياسات الأعمال، ولا يرافقها أبداً أية إصلاحات تنظيمية ورقابية. من ثم، تواجه تلك البلاد أزمات اقتصادية بأكثر مما يحدث فى الديموقراطيات ولا تؤدى القروض التى تتلقاها، وإسقاط الديون والمعونات من الدول الغنية إلى تحسين حال المجتمع على الرغم من أنها تؤدى إلى توفير الأمن والأمان للقادة المستبدين الفاسدين.

هل الديموقراطية نوع من الرفاهية؟

هل صحيح ما يقوله المستبدون والاقتصاديون بأن القدرة على الوفاء بالالتزامات الاقتصادية لها الأولوية على التغير السياسى؟ هل يسبق الثراء المادى رفاهية الديموقراطية ويُمهّد لها؟ لا نعتقد أن هذا صحيح. هناك أماكن ثرية كثيرة تعانى من قمع الحكومات التى تبقى على حياة الناس العاديين موحشة، فقيرة، بغيضة، وحشية وقصيرة، تماماً مثل جاراتها من البلدان الفقيرة ولنا فى الدول المستبدة النفطية الثرية وغيرها من الدول الغنية بمعادنها النفيسة أمثلة على هذا.

وعلى الرغم من أننا شاهدنا بعض القادة الحكماء ذوى النوايا الطيبة فى أنظمة غير ديموقراطية فليس ثمة الكثير من هؤلاء وفى واقع الأمر، فكثيراً ما يتغنى الحكام غير الديموقراطيين بالمقولة التى تذهب إلى أن الحريات، مثل حرية الكلام، وحرية الصحافة، وحرية التجمع التى تتيح المطالبة بسياسات حكومية لتحسين الرفاه العام هى رفاهية يتم منحها تدريجياً بعد تحقق الرخاء وليس قبل ذلك، لكن

هذا هو زعم القادة الذين يبقون على شعوبهم فقراء ومقموعين ولا يسعون سوى لتحقيق مصالحهم ومصالح الأنظمة التى يمثلونها، وتعتبر الصين مثالاً صارخاً على ذلك. حينما قام دنج إكزياوپينج بطرح اللبرلة الاقتصادية فى الصين فى ثمانينيات القرن العشرين، زعم الخبراء فى الدول الغربية الثرية أن اقتصاد الصين سينمو، وأن هذا النمو سيؤدى إلى التعجيل بالعملية الديموقراطية. بيد أننا اليوم، وبعد ثلاثين عاماً من النمو الاقتصادى المطرد، مازلنا بانتظار تلك الإصلاحات السياسية التى تنبأ بها الخبراء. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادى لا يضمن الإصلاح السياسى إلا أنه لا يحول دون حدوثه. تعتبر تايوان وكوريا الجنوبية نموذجين على تحقيق الرخاء ثم تفعيل العملية الديموقراطية، إلا أن جمهورية الصين الشعبية لا تُحبذ بإطلاق الاقتداء بهما.

ومثل الاستبداديين، وإن اختلفت المنظورات، يرى كثير من الاقتصاديين أن على الأمم أن تعمل على إثراء أنفسها قبل العمل على حريتها. وعلى الرغم من أهمية الثراء إلا أنه يمكن القول أيضاً إن كثيراً من بلدان العالم الغنية بلدان ديموقراطية، بل إن الديموقراطية فى حد ذاتها تعمل على إشاعة الرضا بين الناس فى غياب الثروة كما أنها دائماً ما تكون مقدمة للإثراء. وعلى العكس لا يبدو أن الازدهار الاقتصادى والنجاح يضمنان الحكم الرشيد، بل على العكس فقد يعوقانه.

إنجاز المشاريع العامة لا يهدف دائماً إلى تحقيق الخير العام:

أهم وظيفة للشعب،من وجهة نظر القائد، هو دفع الضرائب. تحتاج جميع الأنظمة إلى المال، ومن ثم، لابد حتى لأحقر ديكتاتور، من إنجاز بعض ما يحقق الخير العام، إلا إذا كان لديه من عائدات الموارد الطبيعية مثل النفط، أو من المعونات الأجنبية، ما يكفيه من دون اللجوء إلى جباية الضرائب من الشعب العامل. لابد من توفير المزايا العامة مثل البنية الأساسية الضرورية، والتعليم، والرعاية الصحية وذلك لضمان أن تكون العمالة منتجة بما يكفى لدفع الضرائب التى تذهب

إلى جيوب الحكام ومؤيديهم الرئيسيين. لا يتم تبنى تلك السياسات من أجل تحسين أحوال الجماهير. هذا على الرغم من إفادة البعض منها، وبخاصة العاملون.

يعنى التعليم الكثير للمواطنين كوسيلة للتقدم فى الحياة، حتى أن بعض المفكرين الليبراليين لا يكفون عن الإطراء على نوعية التعليم فى بعض الأنظمة الاستبدادية مثل كوبا وكوريا الشمالية. مثلاً، وجدت دراسة أجرتها اليونسكو عام ١٩٩٧ أن تلاميذ المرحلتين الثالثة والرابعة الابتدائية فى كوبا متفوقون بمراحل على نظرائهم فى باقى بلدان أمريكا اللاتينية، كما تبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فى كوريا الشمالية ١٠٠٪. وبالمقابل نجد أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة فى الهند، وهى الدولة الديموقراطية، لا تتعدى ٨١٪ فقط. لكن بإمكان تلك الحقائق أن تكون مضللة تجعل البعض يذهب إلى أن الأنظمة الاستبدادية ليست على درجة كبيرة من السوء مستشهدين بتلك الحقائق. لكننا لا نتوقف لنسأل عن سبب إنفاق المستبدين كل تلك الأموال كى يوفروا التعليم الأساسى الجيد، ثم لا يراعون تلك الجودة فى مراحل التعليم الأعلى. أغلب الظن أن تلك السياسة لا تهدف إلى الارتقاء بالشعوب وإسعادها، إذ إن حنكة هؤلاء القادة تجعلهم يدركون أن عليهم ألا يقدموا لشعوبهم من الخدمات إلا ما هو ضرورى لمنع التمرد. نجد أن القادة جميعهم، المستبدين منهم والديموقراطيين، حائرون للتوصل إلى إجابة عن السؤال المتعلق بالقدر الكافى من التعليم الذى يجب أن يتلقاه الشعب. لا يجد المستبدون الذين يعتمدون على عدد قليل من الداعمين الضروريين أىَّ لبسٍ فى الإجابة عن هذا السؤال، حيث يعتقدون أنه لا يجوز أن تكون فرص التعليم الأعلى متاحة للجميع بحيث تؤهل العامة لمساءلة سلطة الحكم. قد ينتهى بعض المراقبين السذج إلى أن ثمة أنظمة مستبدة أفضل لشعوبها من أنظمة ديموقراطية كثيرة ذلك لأنها توفر لهم بعض المزايا العامة مثل الرعاية الصحية المجانية، أو التعليم الابتدائى. وهذا الاستنتاج هراء، لأن المستبدين، فى غالبية الحالات، يُبقون عى صحة الفلاحين ويوفرون لهم التعليم

بالقدر الكافى الذى يمكنهم من القيام بأعمالهم. وسواء كانوا متعلمين أم أميين فهؤلاء يظلون مجرد فلاحين لا أكثر من ذلك.

يعتبر وجود جامعات قمة فى بلد ما معياراً أفضل لقياس اهتمام القادة بالتعليم، حيث إنه باستثناء الصين وسنغافورة، لا توجد جامعة مصنفة بين أفضل مائتى جامعة على مستوى العالم فى أى بلد غير ديموقراطى. وباستثناء جامعات هونج كونج، والتى كانت قد أنشئت قبل إعادة البريطانيين البلد إلى الصين عام ١٩٩٧، تحتل أفضل جامعة فى الصين المكانة السابعة والأربعين بين جامعات العالم هذا على الرغم من توافر الفرص أمام الجامعات الصينية لاجتذاب أفضل العقول من بين الأعداد بالغة الضخامة لسكان البلاد، وكذلك تحتل أفضل جامعة فى روسيا المكانة المائتين وعشرة بين أفضل جامعات العالم. وبالمقابل، نجد أن عدداً من البلدان منخفضة عدد السكان نسبياً والتى تتسم أنظمتها بالديموقراطية، مثل فنلاندا، والنرويج، وهولندا، وإسرائيل، وبلچيكا وكندا لديها عدة جامعات تصنف بين أفضل مائتى جامعة على مستوى العالم.

يمثل الأشخاص ذوو التعليم العالى تهديداً للمستبدين ومن ثم يبذل هؤلاء الحكام جهدهم لتقييد الفرص التعليمية العليا أمامهم. ونظراً لأن المستبدين لا يريدون سوى عمال لديهم المهارات التعليمية الأساسية مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، نجدهم يرسلون أطفالهم، الذين هم خلفاؤهم المحتملون، إلى مدارس بسويسرا، لتلقى تعليمهم، ويتخيرون الجامعات القمة فى الولايات المتحدة وبريطانيا لإلحاق أبنائهم بها. وتعتبر جامعة أكسفورد بخاصة مكاناً مفضلاً يتخرج فيه السلطويون، حيث تخرج فيها أبناء عائلة روبرت موجابى، وعائلة بوتو الباكستانية وملوك الأردن وماليزيا وغيرها..

فى البلدان التى تستند فيها القيادة إلى عدد قليل من الأساسيين يلتحق أبناء من فى السلطة فقط بالتعليم العالى، أما فى البلدان الديموقراطية، فإن التعليم

العالى يهدف إلى فتح الباب أمام الجميع لتحسين مستواهم. مثلاً، كان أبناء الحزب الشيوعى فى روسيا السوفييتية يلتحقون بأفضل الجامعات بغض النظر عن إمكانياتهم، أما الأطفال الأكفاء الذين ينتمون إلى عائلات من المرجح لها أن تنضم للمعارضة، فكانت توضع أمامهم العراقيل لتقييد التحاقهم بأفضل الجامعات.

تتشارك الديموقراطيات والديكتاتوريات فى المزايا الخاصة التى تتاح لأعضاء الدوائر الضيقة القريبة من صانعى القرار حينما يتعلق الأمر بالقبول فى جامعات القمة، على الرغم من أنه، فى البلدان الديموقراطية فإن مزايا القبول لأولاد هؤلاء توفرها الجامعات ولا تفرضها الحكومات، حيث تقدم جامعات، مثل هارفارد الميزات لأولاد خريجيها الذين يحتلون مناصب مسئولة، أبناء العائلات المرموقة وذلك لأرجحية الحصول على تبرعات منهم. لا غرو أن نجد أن الجامعات فى البلدان الديموقراطية تحذو حذو الحكام المستبدين وتفضل الأثرياء وذوى الصلات بالمسئولين على هؤلاء ممن لا يملكون أية سطوة سياسية. يسرى الأمر ذاته على المدارس الثانوية حيث تتاح الفرص أمام أبناء طبقة الصفوة للالتحاق بالمدارس التى تقدم مناهج رفيعة المستوى فى الرياضيات واللغات، والأدب والتاريخ والفكر الاجتماعى. حيث يعتقد الحكام المستبدون بعدم جدوى إعداد طلبة كثيرين لديهم مهارات غير تلك المتطلبة للإتيان بالأموال إلى خزائن النظام المستبد، الأمر الذى يمكنه من الاستمرار فى السلطة ويسهم فى أمن ائتلافه ومراكمتهم للثروة. لذا نجد أن على حين تركز الصين، مثلاً، على تدريس العلوم والرياضيات، تفتح النظم الديموقراطية الأبواب أمام الطلبة لدراسة علم الاجتماع وعلوم السياسة.

الرعاية الصحية وبخاصة لصغار الأطفال:

لا يهتم قادة الأنظمة الاستبدادية بالصحة العامة إلا بالقدر الذى يضمن استمرار قوة العمالة قادرة على الإنتاج من أجل توليد الأموال لمصلحة الائتلاف الحاكم. من ثم، فهم لا يرون جدوى فى إنفاق أموال كثيرة على صحة من ليسوا فى

قوة العمل، أو هؤلاء الذين مازال أمامهم وقت طويل حتى يلتحقوا بقوة العمل، بحيث يبدو أن المستبدين ومؤيديهم الرئيسيين لا يحبون صغار الأطفال. مثلاً، كان صدام حسين يغدق الأموال على إقامة القصور الضخمة فيما كان شعبه يئن تحت وطأة العقوبات الاقتصادية. أمدت الأمم المتحدة العراق بأغذية للأطفال حديثى الولادة وذلك للتخفيف من أثر العقوبات عليهم لكن صدام سمح لمحاسيبه بسرقتها وبيعها خارج العراق فى مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وتربح هو من مبيعاتها حتى فيما أدت ندرة أغذية حديثى الولادة إلى مضاعفة عدد الوفيات بينهم. وليس ثمة شك فى أن صدام حسين كان إنساناً بائساً، لكن سجله ليس أسوأ من سجلات أمثاله المستبدين ولا أفضل منها، بل كان من المحتمل لنا أن نشهده فى ملابسات مختلفة وهو يقبل الأطفال سعياً وراء الدعم السياسى. فى واقع الأمر، فإننا نجد أن نسبة الوفيات عالية بين الأطفال حديثى الولادة فى الدول الاستبدادية التى لديها أنظمة رعاية صحية جيدة، وقد يرجع هذا إلى عدم اهتمام القادة بتلك المرحلة العمرية نظراً لعلمهم أن هؤلاء الأطفال لن يساعدوهم على البقاء فى مناصبهم. وبالمقابل، نجد أن نسبة الوفيات بين أطفال تلك المرحلة العمرية فى الدول الديموقراطية أقل كثيراً من نظيراتها الاستبدادية.

مياه الشرب النقية:

يعتبر المستبدون أن إنفاق الأموال على أناس من غير الممكن لهم الإسهام فى الاقتصاد إلا بعد سنوات طويلة - مثل حديثى الولادة والأطفال - هو تبديد لتلك الأموال، إذ إنه ينبغى تركيز الموارد على هؤلاء الذين بإمكانهم مساعدة الديكتاتور على البقاء فى السلطة الآن، على هؤلاء المحتمل لهم أن يكونوا ذوى قيمة فى المستقبل البعيد. حينما نشاهد صور الشعوب التى تحل بها الكوارث، نجد أن أكثر من يعانون دونما أى جهد لإنقاذهم، هم صغار السن من الأطفال، وكبار السن من الشيوخ والمسنين، إذ لا يرى المستبدون أية مصلحة شخصية لهم فى إنقاذ هؤلاء

أو التخفيف عنهم ويرون أن أية أموال تنفق على هذه الجهود ستكون خصماً من الأموال التى تذهب إلى جيوبهم هم ومحاسيبهم. لنتفحص إتاحة إحدى أساسيات الحياة العامة الضرورية مثل مياه الشرب النظيفة. نجد أنه من السهل جداً فى بلدان كثيرة منع انتشار الأوبئة الفتاكة مثل الكوليرا والدوسنتاريا والإسهال التى تقتل الملايين من الصغار والكبار، الذين هم خارج قوة العمل، عن طريق توفير مياه الشرب النقية، إلا أن المستبدين لا يرون أهمية لحياة هؤلاء.

مما لا شك فيه أن إتاحة المياه النظيفة أوسع انتشاراً فى الدول الديموقراطية عنها فى الأنظمة الاستبدادية بغض النظر عن متوسط دخول الأفراد. مثلاً، فعلى الرغم من أن هندوراس بلد فقير إلا أن مياه الشرب النظيفة متاحة لتسعين فى المائة من سكانه، بالتقابل مع غينيا الاستوائية التى يبلغ متوسط مستوى دخل الفرد فيها تسعة أضعاف نظيرة فى هندوراس ولا تتاح المياه النظيفة سوى لنسبة ٤٤٪ من سكانها. ليس لهذا علاقة بدرجة الثراء أو الموقع أو التاريخ أو ديانة السكان، فكلا البلدين يتشاركان فى هذه الأشياء. الفرق هو أن هندوراس أكثر ديموقراطية بكثير من غينيا الاستوائية، ولذا تتيح المياه النظيفة لجميع سكانها، لا لهؤلاء الذين يساندون الائتلاف الحاكم فقط. وينطبق هذا على بلدان كثيرة فى أنحاء العالم.

إقامة البنية الأساسية:

كما ذكرنا، يعمد المستبدون إلى توفير القدر الأساسى من التعليم والرعاية الصحية كى يستطيع الناس العمل من أجل أن يثرى الحكام. وللسبب ذاته، نجدهم يقومون بتنفيذ المشاريع العامة الضرورية لترجمة عمل الكادحين إلى ثروات يستولون عليها. ونظراً لأن كل ما ينتجه العمال لابد أن يصل إلى الأسواق حيث يبيعه القائد ويأتى له بالنقود، نجد أن ثمة حاجة لبناء الطرقات وغيرها من المشاريع من أجل نقل الناتج إلى الأسواق حيث يمتلك الناس النقود.

بيد أن ثمة حسابات أخرى لدى إقامة البنية الأساسية. مثلاً، ونظراً لأن

الطرق تؤدى إلى اتجاهين فى آن، فيجب الحذر وعدم شق طرق بأكثر مما ينبغى، وبخاصة الطرق المؤدية إلى الأماكن الخطأ. ونظراً لأن شق الطرق يكلف مبالغ باهظة، ومن السهل إخفاء تكلفتها الحقيقية، فإن هذا يجعلها مصدراً جيداً للكسب غير المشروع ويزيد من جاذبية إنشائها. بيد أنه بإمكان وصل جميع أنحاء البلد ببعضها أن يؤدى إلى ظهور مركز قوة إقليمية جديدة - سياسية واقتصادية، وغير ذلك - مما قد يعمل على تقويض سلطة الديكتاتور وتصبح الطرق التى أقامها مصدراً أساسياً لتهديده.

فى حديث له مع چوڤينال هابياراما رئيس رواندا، قال موبوتو سيسيكو رئيس زائير (الكونغو الديموقراطى الآن) «لقد ظللت على رأس سلطة زائير لثلاثين عاماً ولم أشق طريقاً واحداً لأن الأهالى سيستخدمون تلك الطرق للوصول إليك والإطاحة بك». وفى واقع الأمر، فحينما تولى موبوتو السلطة عام ١٩٦٥ كان لدى زائير حوالى ٩٠٠٠٠ ميل من الطرق، وحينما تمت الإطاحة به بعد ذلك باثنين وثلاثين عاماً، لم يكن قد تبقى سوى ٦٠٠٠ ميل من الطرقات كانت كافية لنقل السلع وبيعها، ولم تكن كافية لتيسير الوصول إلى موبوتو.

ولنتدارس شكل الطريق الذى يصل بين وسط إحدى العواصم ومطارها الرئيسى من حيث استقامته أو كثرة المنحنيات والالتفافات به، وهى أمور تتوقف على السمات السطحية للمكان (طوبوغرافيته)، ومدى تمدد المدنية وتشعبها والتكنولوچيا المتاحة، والثروة المتاحة، وأيضاً نوع الحكم. غالباً ما تكون الدول الديموقراطية التى تقوم الحكومات فيها على قاعدة دعم عريضة، دولاً غنية أيضاً، لذا، كثيراً ما نجد أن الطرق المؤدية لمطاراتها طرق مستقيمة لقدرة الدولة على تعويض من يتوجب هدم منازلهم من أجل شق الطرق المستقيمة. لكن ثمة عوامل طوبوغرافية تتدخل وتحدد شكل الطريق ومدى تعرجه، حيث يتطلب جعل الطريق مستقيماً بناء الأنفاق، أو هدم تجمعات من المنازل ودفع التعويضات لملاكها، وكل ذلك يتطلب تكلفات باهظة. لكن الدول الاستبدادية لا تأبه بدفع تعويضات لأحد، لذا

نجد أن الكثير منها تتمتع بوجود طرق مستقيمة بين مناطق منتصف البلد ومطاراتها، حيث يعمل ذلك على سهولة فرار الحاكم الديكتاتور وقت الحاجة.

ليست الطرق هى البنى الأساسية الوحيدة التى يستفيد منها الخاصة فى الدول الاستبدادية فيما تُسخّر للخير العام فى الديموقراطيات، فهناك أيضاً شبكات الخطوط الكهربائية. أظهرت دراسة حديثة أن الحكومات الديموقراطية تركز فى سياسات إتاحة الكهرباء وتسعيرها على مصالح المستهلكين ولا تحابى المصانع والأثرياء مثل الدول الاستبدادية. أما المستبدون فيجدون الطرق لاستخدام الطاقة الكهربائية وسيلة لبقائهم فى السلطة. مثلاً، قام موبوتو باستبدال مرفق توليد الكهرباء المحلى بالقرب من مناجم النحاس بزائير وأقام محله محطة توليد كهرباء مائية تبعد عن المناجم بأكثر من ١٠٠٠ ميل. جعل ذلك بإمكانه قطع التيار الكهربائى بمجرد الضغط على الزرار وضمن له بذلك التحكم فى تدفق ثروة النحاس.

يحتاج القادة جميعهم إلى توفير بعض مشاريع الخير العام وذلك كى يعمل الناس ويصبحوا قادرين على دفع الضرائب، وينطبق الأمر ذاته على مختلف التنظيمات. مثلاً، لا تستطيع رئاسات الشركات الكبيرة أن تتوقع أن يعمل العاملون بها بمعزل عن بعضهم، حيث تعمل الاتصالات والتدريبات ومهارات العمل كفريق على تحسين الإنتاجية، على الرغم من أنها تعمل أيضاً على تيسير تنسيق الاحتجاجات ضد الرؤساء. لذلك نجد أن ثمة قيوداً على الخطوط الهاتفية بحيث تحدّ إتاحتها لجميع أنحائها.

المشاريع العامة والخير العام:

غالباً ما تخدم المشاريع العامة فى الدول الاستبدادية المصالح الضيقة للقيادات ولا تخدم مصالح المواطنين إلا بأساليب غير مباشرة. ويختلف الأمر تماماً فى الدول الديموقراطية حيث تملى رغبة القادة فى البقاء فى مناصبهم إرضاء

رغبات داعميهم في توفير التعليم الجيد بمختلف مستوياته والرعاية الصحية الجيدة، والأهم، توفير الوسائل لجعل رغبات ائتلافاتهم كبيرة العدد معروفة لدى جميع مستويات الحكومة. ليس من قبيل المصادفة أن تكون الدول الخمس وعشرون التي يتمتع مواطنوها بأعلى دخل عن كل فرد [باستثناء سنغافورة] دولاً ديموقراطية ليبرالية، تتمتع مجتمعاتها بحكم القانون وبمختلف الحريات، ولها حكومات تمتاز بالشفافية وبخضوعها للمساءلة، وصحافة حرة، وتتبنى التنافس السياسي ولا تقمعه كضرورة لتجميع ائتلافات كبيرة العدد من الداعمين.

يعيش بعض الأكثر ثراء في العالم في بلدان صغيرة قليلة عدد السكان مثل أيسلندا ولوكسبورج، فيما يعيش آخرون في بلدان كبيرة عدد السكان مثل الولايات المتحدة أو اليابان، ويتواجد آخرون في بلدان شاسعة المساحة قليلة السكان نسبياً مثل كندا أو أستراليا. يعيش بعض الأكثر ثراء في العالم في مجتمعات متجانسة الديانة مثل الدانمارك أو إيطاليا، فيما يعيش آخرون في بلدان متباينة الديانة مثل المملكة المتحدة. توجد كثير من تلك البلاد الأكثر ثراء في أوربا، لكن بعضها يوجد في آسيا، وأمريكا الشمالية أو منطقة المحيط الهادى. بعضها، مثل بريطانيا وفرنسا، كانت قوى إمبريالية، فيما كانت الأخرى مثل كندا ونيوزيلاندا مستعمرات. القاسم المشترك بين كل هؤلاء، على اختلاف المواقع والدين والتاريخ والثقافة والحجم، هو أنها جميعاً ديموقراطيات ومن ثم تعتمد على الائتلافات الكبيرة التي تعتمد بدورها على أعداد كبيرة من الأساسيين، لذا نجدها جميعاً توفر خيراً عاماً رخيصاً لكنه بالغ القيمة، ألا وهو الحرية.

وعلى الرغم من أن حريات التعبير والتجمع وحرية الصحافة غير ذات تكلفة تذكر إلا أن المستبدين يتجنبونها تجنب البلاء. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة شك في أن القادة الديموقراطيين يودون لو أنهم استطاعوا تجنب تلك الحريات لأنها تجعل من السهل على المعارضين تنظيم صفوفهم للإطاحة بهم، بيد أن من يعتمدون على الائتلافات كبيرة العدد لا يستطيعون تجنب تلك الحريات لأنهم لا يستطيعون تجميع

ائتلاف يضمن لهم الفوز بدون أن يضمنوا هم للناس الحق فى قول ما يريدون والحق فى حرية القراءة والكتابة والتجمع من أجل النقاش والمحاولة كلما أرادوا ذلك، ويعلم هؤلاء القادة أنهم إن لم ينصتوا إلى ما يريده ناخبوهم ويوفون به، فسيصل آخرون إلى السلطة ويقومون بتنفيذ تلك الرغبات.

لكن حينما يعتمد من بيدهم السلطة على عصبة صغيرة من المحاسيب، يمكن بسهولة إرضاء هؤلاء وإثراؤهم من خلال الفساد والمحسوبية ولا تتعرض ثروات «عصابات» المحاسيب أبداً للمخاطر من خلال سماحهم لمن بيدهم مقاليد الأمور بأخذ الأموال منهم لاستثمارها فى مشروعات الخير العام. وفى ظل تلك الملابسات تصبح للقادة مطلق الحرية فى تقييد القيام بما يحقق الخير العام، وبخاصة فى تقييد الحريات. لذا نجد أن الديموقراطيات تتجنب مغبات حالة طغيان الدولة أو «حالة الفطرة» التى تحدث عنها الفيلسوف هوبز فيما لا تستطيع الأنظمة الاستبدادية ذلك ويظهر ذلك جلياً فى حالات الفوضى والدمار التى تعم لدى حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والجفاف والتسونامى وفى تصرفات الحكومات فى مواجهتها.

نظام الحكم والزلازل:

فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٣، ضرب زلزال مروع بقوة تتراوح ما بين ٦,٥ و٦,٦ على مقياس ريختر مدينة بام الإيرانية التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٩٧٠٠٠ نسمة قُتِل منهم ٢٦٢٧١ شخص، فيما ضرب تشيلى زلزال فى ١٤ يونيو ٢٠٠٥ بلغت قوته ٧,٩ على مقياس ريختر ولم يقتل سوى ١١ شخصاً فقط. هذا مع العلم أن متوسط دخل الفرد فى تشيلى يماثل نظيره فى إيران وأن زلزالها ضرب مدينة يبلغ تعدادها ٢٣٨٠٠٠ شخص وبما أن كلاً من تشيلى وإيران تتعرضان للزلازل بأسلوب منتظم، فالمتوقع أن تكون حكومتاهما متيقظتين لمخاطر الزلازل وما تلحقه من دمار. لكن واقع الحال ليس كذلك.

على مدى السنوات الخمسين الأخيرة ظل النظام الحاكم فى إيران يقوم على أساس ائتلاف صغير، سواء فى عهد الشاه أو فى عصر الملالى. من ثم، فليست إيران مكاناً يرعى الحريات السياسية التى تكفل للشعب التعبير عما يريده من حكوماته ويطالبها ببذل الجهود الجادة لتحقيق تلك المطالب.

الوضع مختلف فى تشيلى التى مرت بتقلبات سياسية طوال نصف القرن الأخير، حيث خضعت لحكم ديموقراطى نسبياً ما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٣، ثم لحكم استبدادى استمر حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وفى عام ١٩٨٩ عادت إلى الحكم الديموقراطى إلى حد كبير. يعنى هذا أن لنا أن نتوقع أن تكون مقاربتها لظواهر الزلازل فى الستينيات، ومنذ عام ١٩٩٠ أكثر توجهاً نحو الخير العام.

فى عام ١٩٦٠، ضرب تشيلى زلزال بقوة ٩,٥ درجة نجم عنه مقتل ١٦٥٥ شخص وتشريد حوالى ٢ مليون آخرين. سارعت الحكومة الديموقراطية آنذاك إلى تطوير مجموعة كودات تقلل من مخاطر الزلازل وتقاومها وتدخل فى تصميم جميع المنشآت الجديدة، وتُرِكت تلك التقنيات كما هى أثناء فترة الحكم الديكتاتورى، ثم تم تحديثها لدى عودة الحكم الديموقراطى.

لم تنعم إيران بأى حكم ديموقراطى طوال نصف القرن الأخير، لذا لم تكن لدى حكوماتها دوافع لتقوية سياسات حماية الجماهير من الكوارث، بل إنه حينما وضع معهد ماساتشوستس للتكنولوچيا برنامجاً شاملاً لتقليل مخاطر الزلازل فى أعقاب زلزال مدينة بام، لم تخصص الحكومة الأموال الكافية لتفعيله بسبب السياسات العامة غير الكفء والاستثمارات الخاطئة فى البنى الأساسية. أى أن الأموال العامة تسربت فى ظل حكم الشاه، وحكم آيات الله، لخدمة المصالح الخاصة بدلاً من توجيهها لتحسين فرص أمن المواطنين ضد الأخطار المتوقعة للزلازل.

وبالمثل، ضرب زلزال مدمر بقوة ٧,٩ الصين فى مايو عام ٢٠٠٨ نجم عنه انهيار كثير من العمارات السكنية والمدارس سيئة البناء ولقى حوالى ٧٠٠٠٠ شخص حتفهم. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الحكم فى الصين لا يفرض معايير صارمة تخضع لها عملية إقامة المبانى. الجدير بالذكر أن الزلزال بقوة ٧,١ الذى ضرب هندوراس الديموقراطية فى مايو ٢٠٠٩ أدى إلى وفاة ستة أشخاص فقط، كما أدى زلزال بقوة ٦,٣ دَهَم إيطاليا فى أبريل عام ٢٠٠٩ إلى وفاة ٢٠٧ شخص. وعلى الرغم من أن اليابان أنفقت أموالاً ضخمة على إقامة المباني المقاومة للزلازل والأعاصير إلا أن ذلك لم يكن مجدياً في مواجهة الزلزال الهائل بقوة ٨,٩ والأعاصير التى أعقبته في مارس ٢٠١١. وعلى الرغم من ضخامة عدد الوفيات الناجمة إلا أنها كانت أقل بكثير مما كان من الممكن أن يحدث لو وقعت تلك الكارثة في بلد استبدادى، إذ إن القادة الديموقراطيين يعلمون جيداً أنهم إن لم يحافظوا على حياة مواطنيهم فمن المؤكد أنهم سيفقدون مناصبهم.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالزلازل والأعاصير إلا أن مغباتها معروفة. من ثم نجد أن أعمال الإغاثة تكون سريعة والإصلاحات فاعلة حينما يكون النظام القائم ديموقراطياً ذا قاعدة عريضة من الداعمين، وإلا فقد المسئولون السياسيون مناصبهم مثلما حدث فى أعقاب إعصار كاترينا بالولايات المتحدة. أما فى البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية التى لا تتمتع سوى بقاعدة محدودة من الداعمين، فلا ينجم عن سوء أعمال الإغاثة فقدان المسئولين لمناصبهم، بل على العكس. نجد المسئولين يضخمون أحجام الكارثة لجذب مزيد من الأموال لتى تختفى فى حسابات النخب السياسية كما حدث فى سريلانكا فى أعقاب التسونامى الذى ضربها عام ٢٠٠٤. حينما تقوم الحكومات على ائتلافات عريضة كبيرة العدد تجد أن عليها تخصيص مواردها من أجل توفير مشاريع الخير العام التى تدعم رفاه الجماهير، وهذا لا يحدث فى الحكومات الاستبدادية التى تقوم على أساس ائتلافات قليلة العدد.

بيد أنه، وبالرغم من كل هذا، فإن الحكومات القائمة على ائتلافات عريضة غير محصنة ضد توفير مزايا خاصة للمختارين، وهذا هو الجانب المظلم من الديموقراطية والذى سنتفحصه فى الفصل التالى. بيد أننا سنرى أيضاً كيف أن الفساد والرشوة وغير ذلك من المزايا الخاصة التى يحصل عليها المحاسيب تساعد القادة المستبدين على البقاء فى السلطة على الرغم من قلة عدد أعضاء الائتلاف الداعم لهم، فيما لا يستطيع النظام الديموقراطى القائم على أساس ائتلاف عريض كبير العدد توفير المزايا. وذلك لضخامة التكلفة، بين أسباب أخرى.

الفصل السادس

الفساد والتمكين

على الرغم من أننا نشاهد أحياناً كيف يصل بعض القادة إلى السلطة، ويحصلون على الأموال ويوفرون بعض أوجه الخير العام الذى قد يفيد منها المجتمع أحياناً، بيد أن القلة القليلة من القادة الناجحين هم من تكون الرغبة للقيام بما يفيد مواطنيهم هى دافعهم الأساسى. يروق لنا جميعاً أن نكون موضع حب واحترام من الآخرين، والقادة ليسوا استثناء من هذا. بل إنه يمكن القول إن كثيراً من المرشحين للمناصب العليا فى السلطة يضمرون النوايا الخيِّرة. أما المشكلة فتتمثل فى أن فعل الأفضل لشعوبهم قد يكون له أثر شديد السلبية على إمكانية بقائهم فى السلطة.

يقول منطق البقاء إن القادة، سواء كانوا على رأس البلاد أو الشركات أو اللجان يودون البقاء فى السلطة أولاً وقبل كل شىء. ثانياً، يريد هؤلاء أن يمارسوا الحد الأقصى الممكن من التحكم فى إنفاق الأموال المتاحة لهم، وفيما يكون باستطاعتهم تنفيذ رغباتهم بإنفاق الأموال بما يفيد الخير العام وذلك من أجل الإمساك بالسلطة والبقاء فيها فإن عليهم ألا يغفلوا أن أهمية تشكيل ائتلاف من الموالين لهم والحفاظ عليه يمكنهم من التصدى لمنافسيهم، ومن ثم، عليهم مكافأة أعضاء هذا الائتلاف قبل أن يكافئوا الناس بعامة، أو حتى أنفسهم.

رأينا كيف يمكن لمكافآت الائتلاف أن تأتى على شكل مشاريع الخير العام وبخاصة إذا كان عدد أعضاء جماعة الائتلاف كبيراً. لكن كلما صغر عدد الائتلاف ركز الحاكم على توزيع الموارد على هيئة مزايا خاصة للمحاسيب، ذلك لأن المزايا التى يُختص بها القلة أقل تكلفة بكثير من مشاريع الرفاه العام حتى لو كانت تلك

المزايا باهظة.

يضع القادة الناجحون الرغبة فى الأعمال التى تعود على الجمهور بالخير فى المرتبة الثالثة بعد رغبتهم فى البقاء سياسياً، وإتاحة الأموال التى بإمكانهم التصرف فيها كما يحلو لهم. إن منح المزايا والمكافآت الخاصة هى أكثر ما يساعد الحكام على الاحتفاظ بولاء الائتلاف. من ثم، فمن المهم أن نتفحص استخدام الجوائز الخاصة كوسيلة للبقاء فى السلطة، وما يفعله الحكام بالأموال التى لا ينفقونها على شراء ولاء ائتلافهم، أى تلك الأموال التى تتبقى تحت تصرف من بيده السلطة. وفيما نتفحص استخدامات تلك الأموال سيتضح لنا صواب مقولة اللورد أكتون «السلطة مَفْسدة.. والسلطة المطلقة مَفْسدة مطلقة». أما الروابط السببية التى تؤدى إلى هذا الفساد فهى أن السلطة تدفع إلى الفساد والفساد يؤدى إلى السلطة. يعمل الفساد على تمكين القادة ويعمل الفساد المطلق على تمكينهم غير

المقيّد. بيد أن علينا أن نتذكر أنه ليس ثمة قائد يتمتع بالسلطة المطلقة كما شاهدنا في حالة لويس الرابع عشر. لذا، يحتاج القادة إلى أعضاء ائتلاف يؤازرونهم، ويحتاج أعضاء الائتلاف إلى فرص للإثراء إن هم ظلوا موالين لقائدهم، يمكنونه من البقاء فى السلطة، كى يحصل على الأموال وينفقها عليهم.

السلطة والفساد:

يجذب السياسيون الفاسدون الداعمين المحتملين، كما يجد السياسيون المتلهفون على السلطة أن اجتذاب الفاسدين إلى صفوفهم من أكثر الأمور يُسراً. يريد القادة البقاء فى السلطة، ومن ثم عليهم اتخاذ ما يلزم لتحقيق ذلك. لا يتورع القادة الناجحون عن أعمال الكبت والقمع، بل وحتى قتل منافسيهم، سواء تم ذلك على المستوى الواقعى أو المتخيل. لا يجوز لغير المستعدين للاضطلاع بالأعمال القذرة التى يجد كثير من القادة أن عليهم القيام بها السعى لأن يصبحوا قادة. مما لا شك فيه أن من يمانع فى القيام بأعمال وحشية لن يُكتب له البقاء طويلاً، إن عرف الجميع عنه عدم استعداده للقيام بأعمال شريرة قد تكون ضرورية لبقائه فى المجال السياسى، وبخاصة أن هناك الكثيرين غيره ممن هم على استعداد تام لهذا. وإن لم يدفع هؤلاء القادة الأموال لمؤيديهم من أجل ارتكاب الأعمال المروعة، فمن المؤكد أن يقوم آخرون بشراء هؤلاء المحاسيب ويكافئونهم بالثروات والمناصب نظير ارتكاب تلك البشاعات.

استوعب چنكيزخان (١١٦٢ – ١٢٢٧) هذا المبدأ، فكان إذا أتى مدينة رفضت الاستسلام له على الفور يقوم بقتل جميع قاطنيها ثم يتأكد أن الأخبار قد وصلت إلى المدينة التالية. وبهذا الأسلوب لم يجد أن عليه، فى المجمل، قتل أعداد كبيرة من سكان المدن، حيث توصلوا إلى أن من الأفضل لهم الاستسلام، وتسليمه ثرواتهم وقبول أن يمر المغول من خلال مدنهم ويتركوا الناجين يدبرون أمورهم. حكم چنكيزخان معظم بلدان العالم المعروفة ثم مات على فراشه بعد أن بلغ الخامسة

والستين من العمر. وعلى الرغم من أن الغرب لا يكن له سوى الازدراء إلا أنه يتمتع بالتقدير فى موطنه بمنغوليا، كما أنه، ودونما شك، كان قائداً ناجحاً.

وعلى الرغم من أن ملك إنجلترا، هنرى الخامس كان يتمتع بصيت أفضل من چنكيزخان، إلا أنه لم يكن أقل نزوعاً للضراوة والوحشية كما جاء على لسانه فى رواية شكسبير التى تحمل اسمه حينما تحدث أثناء حصاره لمدينة هالفلير الفرنسية متوعداً أهلها بالويل والثبور وعظائم الأمور إن لم يستسلم حاكم المدينة، وفصّل فى ذلك الحديث، الذى يطرب له مشاهدو المسرح الإنجليز، وبالبشاعات التى تقشعر لها الأبدان والتى سيلحقها بأهل المدينة إن لم تستسلم. لكن من حسن الحظ أن استسلم حاكم المدينة لدى سماعه ما قاله هنرى.

تاريخياً، ظل أقوى القادة فى العالم بدءاً من چنكيزخان، ومروراً بإمبراطورة روسيا كاثرين، حكاماً استبداديين، يدينون ببقائهم فى السلطة لائتلاف صغير العدد. أيضاً، يتمتع أكثرهم نجاحاً، وبخاصة فى العالم الحديث، بوجود وسائل آمنة للاستيلاء على العائدات الضخمة من مختلف موارد البلاد، مثل الثروات المعدنية. ويظل هؤلاء محصنين عملياً طالما بقوا أصحاء، أى أنهم يظلون أقرب ما يكون للقادة المستبدين ذوى السلطة المطلقة.

بمجرد أن يتولى الحاكم المستبد السلطة، يجد أنه ينبغى عليه الإفراط فى جباية الضرائب ويقال إن چنكيزخان زاد الضرائب بنسبة ١٠٠٪ فى كل بلد عقب غزوه له. أيضاً يرى هؤلاء الحكام أن عليهم قمع المعارضين حتى لو استلزم ذلك سقوط آلاف من الأبرياء. مثلاً، رأى چوزيف ستالين أن قتل الملايين مبرر من أجل القضاء على عدد قليل من «أعداء الشعب» أيضاً. يرى هؤلاء القادة ضرورة توزيع الجوائز السخية على الداعمين الضروريين. كانت الإمبراطورة كاثرين تعمل على أن يظل جميع داعميها، بمن فيهم عشاقها السابقون، موالين لها بمنحهم التحكم فى مساحات شاسعة من الأرض، وفى الآلاف من عبيد الأرض، وفى الدخل الذى يُغلّه

كل ذلك. وأخيراً، عليهم اكتناز النقود لاستخدامها الشخصى فى الأوقات العصيبة، لدى الإطاحة بهم مثلاً، وكان هذا ما فعله حاكم هيتى چان - كلود دوڤالييه، حيث كان ينفق بسخاء من الأموال المكتنزة وهو فى منفاه بفرنسا حتى استولت زوجته السابقة على معظم ما بحوزته بعد طلاقها.

أى سلوك ينبغى على المستبدين اتباعه؟ بإيجاز، عليهم أن يكونوا فاسدين. ومثلما تُسيِّر النقود العالم، فإنها تعمل على تجديد مسارات مختلف الائتلافات، وهى المفتاح الحق لولائها. يحتاج القائد، إن أراد قمع أعدائه، والتنكيل بهم، بل وحتى قتلهم، إلى من يقوم بتلك المهام القذرة. وبإمكان أن تكون تلك الأعمال الوحشية باهظة التكلفة، ولهذا السبب يدفع الحكام الناجحون، لمن يقومون بتلك الأعمال بأكثر مما يدفعه الآخرون. لكنهم يدفعون لهم أجورهم وليس أكثر من ذلك، ولو بمليم واحد.

باستطاعة القادة، ومحاسيبهم، والنافذين فى الدول الاستبدادية استعراض ثرواتهم المفرطة والتباهى بها، هذا على الرغم من فقر شعوبهم المعدمين الجوعى لدرجة الموت. بيد أن احتكارهم للسلطة ومصادر القوة يقمع الناس، فيما تبقى الأموال على القلة من المختارين سعداء من أجل فرض إرادة النظام وحماية سلطة الحاكم.

لا يعنى هذا أن الأوضاع التى وصفناها تنطبق على المستبدين فقط، بل إنه يتوجب علينا تفحص الميزات والمكافآت الشخصية التى يستأثر بها البعض فى النظم الديموقراطية. وعلى حين أن المسئولين فى تلك الأنظمة يحتاجون دعم أعداد كبيرة فإنهم لا يغدقون على من يوالونهم مثلما يفعل المستبدون. لكن ينبغى أن ينال داعموهم مكافآتهم.

المكافآت الشخصية فى الأنظمة الديموقراطية:

يرجع الإحساس المتعاظم بهيمنة الفساد فى الديكتاتوريات بأكثر من الديموقراطيات إلى أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومى يذهب إلى مكافأة عدد قليل من الأعوان الأساسيين، وقد أثبتت منظمة «الشفافية الدولية» صحة حدسنا هذا، حيث لم يضم دليلها الصادر عام ٢٠١٠ عن الدول الأكثر فساداً فى العالم اسم دولة واحدة تقوم على أسس ديموقراطية ناضجة. وفى هذا الصدد. فبالإمكان وصف عدد قليل جداً من الدول مثل روسيا وفنزويلا بأنها شبه ديموقراطية وذلك لأنها تبدو وأن لديها نظاماً انتخابياً يقوم على أساس تعددية الأحزاب، وهذا على الرغم من أن أحزاب المعارضة فى هذين البلدين تخضع لقيود مشددة من حيث إتاحة الوسائط الإعلامية لها وعقدها لمؤتمرات جماهيرية. لكن هذا لا يعنى أن الفساد غير موجود فى أنظمة الحكم الديموقراطية القائمة على أساس ائتلافات كبيرة العدد أو أن إنفاقات هذه الأنظمة على الفساد أقل من نظيراتها الاستبدادية.

ولأن الأنظمة الديموقراطية تعتمد فرض معدل ضرائب أقل، مع إنفاق أكثر على المشاريع العامة الهادفة إلى زيادة الإنتاجية بأكثر من الأنظمة الاستبدادية، فإن الاعتماد على أعداد كبيرة من الداعمين يتلازم مع الاقتصاد الناجح. وبما أن المشاريع التى تطرحها الحكومات الديموقراطية أكبر كثيراً مما تطرحه الحكومات الاستبدادية فإن ما يُنفق عليها، وأيضاً عائداتها تتناسب مع كبر حجمها، لذا، فعلى الرغم من أن الحكومات الديموقراطية تختص لنفسها بنسب أقل من نظيراتها الاستبدادية، فإن كبر حجم الأموال الموجودة تحت تصرفها تجعل القيمة الكلية للمكافآت الخاصة أكبر كثيراً.

إيران وتركيا دولتان شرق أوسطيتان غالبية سكانهما من المسلمين، رغم اختلاف مذاهب غالبية سكانها. تتمتع إيران باحتياطات نفطية كبيرة جداً، لذا فإن المتوقع أن يكون العبء الضريبى على الإيرانيين أقل من نظيره على الأتراك، حيث

لا تملك تركيا موارد طبيعية تذكر تمكنها من الاستغناء عن عائدات الضرائب. لكل من إيران وتركيا تاريخ فى الحكم الاستبدادى، لكن تركيا الآن تمر بمرحلة انتقالية باتجاه الحكم الديموقراطى الذى فى سبيله إلى النضج، أما إيران، فمازالت دولة استبدادية على الرغم من تبنيها بعض المظاهر الديموقراطية مثل إجراء الانتخابات البرلمانية. بيد أن للمرشد الأعلى للثورة فى إيران من السلطة ما يمكنه من إلغاء القوانين التى يصدرها البرلمان المنتخب، بل وإلغاء الانتخابات ذاتها. أما فى تركيا، فإن سلطة رئيس الجمهورية للاعتراض على القوانين مقيدة، لذا فإن تغيير إرادة الشعب يستلزم حدوث خطوات غير قانونية مثل القيام بانقلاب عسكرى.

يبلغ عدد السكان فى إيران ٧٣ مليوناً وفى تركيا ٧٥ مليوناً. فى عام ٢٠١٠، كان ترتيب إيران الثانية والثلاثين بين الدول الأكثر فساداً فى العالم، فيما كان ترتيب تركيا السادسة والخمسين، الأمر الذى يضعها بين ثلث دول العالم الأكثر مقاومة للفساد، أى أنه تم تصنيف ١٢٢ دولة على أنها أكثر فساداً من تركيا. يبلغ متوسط الدخل السنوى للفرد فى تركيا ١٣٧٣٠ دولار فيما يبلغ فى إيران ٤٥٣٠ دولاراً فقط، أى أن متوسط دخل الإيرانيين يبلغ حوالى ثلث نظيره فى تركيا، هذا على الرغم من ثروة إيران النفطية الهائلة. وعلى الرغم من الثروة النفطية أيضاً، فإن معدل الضرائب فى إيران أعلى من نظيره فى تركيا. لدى البلدين نظام ضرائبى تصاعدى، هذا على الرغم من وجود مجموعة صغيرة من إيران تسمى The Bonyards معفاة من الضرائب تماماً، بل إنها محصنة ضد الاتهام بالفساد. وتدير تلك المجموعة أموال كبار آيات الله وقيادات الجيش الرئيسية، ويقال إنها تتحكم فيما بين ٢٠٪ و٢٥٪ من دخل إيران السنوى. متوسط الضريبة التى يدفعها الإيرانى عن دخله الذى يُقدر بمبلغ ٤٥٣٠ دولار سنوياً هو ٧٦٢ دولار فيما يدفع الشخص التركى ٦٨٠ دولار. أى أنه فيما يدفع الفرد التركى عن الدخل الذى يبلغ ١٣٧٣٠ دولار ٢٤٥٠ دولار يدفع نظيره الإيرانى ٢٨٠٩ دولار عن نفس الدخل. وفى واقع الأمر، فقد أظهرت تقارير البنك الدولى أن دخل الحكومة التركية بلغ

٢٢,٥٪ من مجمل الناتج المحلى عام ٢٠٠٨، فيما بلغ دخل الحكومة الإيرانية عن نفس العام ٣٢٪. فى عام ٢٠٠٩، كان دخل الحكومة التركية ١٣٨,٨ مليار دولار فيما ذكرت حكومة إيران أن دخلها كان ١٠٥,٨ مليار دولار. أى أنه ورغم زيادة معدل الضرائب فى إيران، فإن دخل حكومة تركيا أكبر من نظيره الإيرانى الذى يبلغ ٧٦٪ فقط من دخل الحكومة التركية. من ثم، فلو أنفقت حكومة إيران ٢٥٪ من دخلها على المكافآت الخاصة لمناصريها الأقل عدداً، لن تحتاج تركيا أن تنفق سوى ١٩٪ من الدخل تخصصها للمكافآت الشخصية، وبذلك، تنفق نفس المبلغ الذى تنفقه إيران بهذا الهدف. لكن الأرجح أن تركيا تنفق مبلغاً أقل كثيراً من إيران من حيث النسبة والمجموع الكلى على المزايا الخاصة. لكن، ما نريد أن نوضحه هنا هو أن الفساد المطلق فى النظم الديموقراطية يمكن ممارسته بنفس القدر الذى يمارس به فى الدول الاستبدادية.

من المهم أن نتذكر أن قيمة الأرباح الخاصة لملايين الأفراد المناصرين فى النظام الديموقراطى صغيرة، فيما تكون القيمة التى يتلقاها كل فرد فى الدول الاستبدادية كبيرة، حتى لو كان مجموع ما يُنفق متساوياً فى الحالتين، وذلك لقلة عدد أفراد الداعمين فى تلك الدول. مثلاً، لو كان ما تنفقه السلطة الإيرانية على الجوائز الخاصة هو ٥ مليار دولار فقط، فسيكون نصيب عضو الائتلاف هو ٥٠٠٠٠ دولار، أى حوالى عشرة أمثال متوسط دخل الفرد هناك. أما إذا أنفقت الحكومة التركية نفس المقدار على المكافآت الفردية، فلن يتجاوز نصيب عضو الائتلاف الحاكم ٢٥٠ دولار، أى أقل من ٢٪ من متوسط دخل الفرد. وبالطبع، ففى كلتا الحالتين سيحصل معظم أعضاء الائتلاف على مبلغ يقل كثيراً عن ذلك المتوسط وسيحصل، القليلون منهم على مبلغ يزيد كثيراً عنه. بيد أننا لن نجد فى تركيا كثيراً من أعضاء الائتلافات على استعداد لضرب مواطنيهم بل وقتلهم نظير المائتين وخمسين دولار التى يتقاضاها كل منهم، فى حين أن لنا أن نتوقع أن يقوم عضو الائتلاف فى إيران وهى البلد الفقير نسبياً، بترويع مواطنيه وقمعهم نيابة عن

النظام نظير ٥٠٠٠٠ دولار لكل فرد.

تخصص الحكومات جزءاً من إنفاقاتها لتمويل المزايا والمكافآت الخاصة تماماً مثلما تفعل كبريات الشركات. لكن من الصعب تجنيد أفراد للقيام بالأعمال القذرة فى الديموقراطيات مقارنة بسهولة ذلك فى الأنظمة الديكتاتورية. بيد أن علينا أن ندرك أن من المرجح أن تأتى الجوائز الشخصية الخاصة فى النظم الديموقراطية على هيئة سياسة عامة منحرفة بدلاً من إتمامها من خلال أساليب إجرامية مكشوفة مثل الرشوة والسوق السوداء والمحسوبية الفجة. لِم إذن تلجأ الديموقراطيات إلى المكافآت الخاصة، وكيف يمكن الانحراف بالسياسة العامة من أجل توفير المنافع والأرباح للبعض، وفرض التكلفات على الآخرين؟

تكثر الأحاديث فى الشأن السياسى من منطلقات مثل «الأيديولوچيا» أو مجموعات اليسار / اليمين، حيث يتردد أن الليبراليين يهتمون بالفقراء ويحاولون جاهدين التخفيف من بؤسهم، فيما يقوم الأثرياء والأقوياء بإحراج الليبراليين واصطناع المآزق لهم. غالباً ما يكون الأثرياء والأقوياء محافظين، والمحافظون يهتمون بالأثرياء ويبذلون جهدهم لحمايتهم من الضرائب ومن أوجه الإنفاق التى يطالبهم بها الليبراليون الذين غالباً ما يكون داعموهم من الفقراء نسبياً مقارنة بأنصار المحافظين. من جانبنا، نرى أن هذه نظرة تبسيطية للسياسة، ومن ثم، نقدم أسلوباً جديداً تماماً للنظر إلى تلك المقولات.

من المحتم أن تعمل القواعد التى تحدد الكيفية التى يحكم وفقها من بيدهم السلطة من السياسيين على أن تفصل بين السياسات التى يرغبون فى اتباعها وبين ما يقولونه ويفعلونه. لا يعنى هذا أننا نتشكك فى صدق آراء السياسيين حول السياسات الجيدة والرديئة، الأحرى أن تلك الآراء ليست بذات أهمية تذكر، علاوة على أنه ثمة أساليب لاكتشاف الفرق بين التصريحات الانتهازية وبين المعتقدات الحقة.

نرى أن من يُسمون بالليبراليين ومن يسمون بالمحافظين يسعون لاكتساب أصوات انتخابية تساعدهم على الفوز. يُحب أعضاء الحزب الديموقراطى بالولايات المتحدة زيادة الضرائب على الأثرياء، وتحسين خدمات الرفاه الاجتماعى للفقراء والسعى إلى توفير جرعات كبيرة من المزايا للناخبين المتأرجحين من أفراد الطبقة الوسطى. أما أعضاء الحزب الجمهورى فيميلون إلى تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق على مشاريع الرفاه العام للفقراء ويعتمدون على برامج العودة إلى العمل، لكنهم، مثل الليبراليين يسعون إلى توفير جرعات قوية من المزايا للناخبين المتأرجحين. من ثم، نجد أن كثيراً من سياسات الضرائب والإنفاق هى برامج يفيد منها المحاسيب، أى أنها مكافآت خاصة توزع على ائتلاف الضروريين من كل حزب. يرجع الاهتمام الكبير الذى يوليه الحزبان للطبقة الوسطى إلى العدد الهائل من الناخبين الذين تضمهم تلك الشريحة والذين يمكن استمالتهم إلى إحدى الجهتين كما أنهم يُعرِّفون الأثرياء - الذين قد يطالبون بدفع ضرائب أكثر - على أنهم من تزيد دخولهم على دخولهم الشخصية. أيضاً، نجدهم ينزعون إلى النظر إلى «الرواتب» التى يحصل عليها المندرجون فى قوائم الضمان الاجتماعى على أنها قائمة على أساس التزوير والغش، ومن ثم يجب تفحصها وتقليصها. يسعدهم وجود برامج حكومية يستفيدون منها، مثل التخفيضات الضريبية على فوائد الرهونات العقارية، وتوسيع مدى الرعاية الصحية، وتقديم الدعم المالى لأبنائهم بالجامعات لدفع المصاريف وزيادة أقساط الضمان الاجتماعى حتى فى ظل عدم وجود أى تضخم.

وعلى الرغم من أن من يعانون الفقر المدقع لا يذهبون إلى صناديق الاقتراع، إلا أن من المحتمل لشريحة الفقراء العاملين التصويت لصالح من يتبنى السياسات التى تعود عليهم بالنفع. يميل من يأملون فى تبنى مشروعات موسعة ومؤثرة للتدريب على الوظائف، والمساعدات العلاجية، والتأمين طويل المدى ضد البطالة، والضرائب المخفضة على الدخول المماثلة لدخولهم، أو إعفائها من الضرائب،

يميلون إلى تأييد المرشحين المرجح لهم أن يحققوا رغباتهم. وعلى الرغم من أن تحقيق تلك الرغبات يأخذ شكل سياسات عامة إلا أنها سياسات عامة موجهة بشكل أساسى لإفادة مجموعة منتقاة تعتبر «كتلتها» التصويتية ضرورية لفوز مرشح الحزب الديموقراطى. ثم إنهم من غير المحتمل لهم التصويت لمرشحى الحزب الجمهورى لأنه ليس من المحتمل لمن يفوز فى هذا الحزب دعم البرامج التى تحدثنا عنها. من ثم، تعتبر تلك السياسات ثمناً يُدْفع نظير الدعم السياسى، ولا تختلف قليلاً أو كثيراً عن المكافآت الشخصية الأخرى.

يحب الأثرياء مصادر الدعم أيضاً، وعادة ما يكون مرشحو الحزب الجمهورى الذين يحاولون إقامة تحالف على أساس دعم شريحة الأثرياء نسبياً هم المحتمل لهم تقديم أوجه الدعم تلك. مثلاً، يفضل الأثرياء ومرشحو الحزب الجمهورى، فى غالبيتهم، دعم الحكومة لأبحاث السرطان، وألزهايمر وغير ذلك من الأمراض التى يُبتلى بها الأثرياء فى الولايات المتحدة، هذا إضافة إلى احتمال أن يعيش الأثرياء حتى يبلغوا أرذل العمر مما يجعلهم عرضة للإصابة بمختلف أمراض الشيخوخة. يحبون الضرائب المخفضة على الأرباح الرأسمالية وأرباح أسهم شركاتهم، ويرفضون ضرائب التركات حتى لا يتأثر ما يتركونه لورثتهم. لا يستفيد الفقراء من أى من تلك المزايا لكنهم يدفعون الضرائب التى تساعد الأثرياء. وفى نفس الوقت، يهيمن الديموقراطيون على المجالس التشريعية على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات المتحدة، من ثم، نجد أن ٤٠٪ من الأمريكيين ومعظمهم من ذوى الدخول المنخفضة، لا يدفعون ضرائب دخل، وهذه إحدى المزايا الخاصة التى يسعون إليها مثلما يسعى الأغنياء فى الأنظمة الاستبدادية إلى دفع القليل من الضرائب فيما يطمعون فى مراكمة الأرباح الخاصة. تعمل المزايا الخاصة، سواء فى الدول الاستبدادية أو الديموقراطية، على الإضرار باقتصاد البلاد من خلال اتباع الأساليب الانتهازية لخدمة المصالح الشخصية. يدعم الناس القادة الذين يُنفّذون السياسات التى يستفيدون منها. لذا، يتم بعامة إدانة منح الميزات وتخصيص

الجوائز، فيما تلقى ترحيباً من الناخبين فى الدوائر التى توجه الأموال إليها. ينطبق هذا على البلدان خارج الولايات المتحدة ونراه جلياً فى البلاد التى تمر بمراحل انتقالية فى التوجه الديموقراطى مثل تنزانيا وروسيا.

وكما ذكرنا، تعتبر روسيا بين الدول الأكثر فساداً فى العالم، ويتجلى هذا بخاصة فى تخصيصات المكافآت الخاصة. ومثل كثير من الدول الاستبدادية وشبه الاستبدادية - فإن رواتب أفراد الشرطة منخفضة هناك على الرغم من الدور الحيوى الذى تلعبه الشرطة فى بقاء النظام، حيث تقوم قوات الشرطة بسحق الاحتجاجات، وتوجيه الضربات القاسية للنشطاء المعادين للحكومة. وعلى الرغم من أنه بإمكان الحكومة أن تُجزل العطاء لقوات الشرطة على خدماتهم من خزينة الدولة إلا أن الفساد يتسيد الموقف، حيث تجد الحكومة أن أسهل وسيلة لتعويضهم على ولائهم لها هو تركهم يمارسون الفساد دونما كوابح. يتعمد النظام دفع رواتب منخفضة لهم وذلك لحفزهم على ممارسة الفساد الذى يرونه ضرورياً. ويخدم هذا الأسلوب الحكومة خدمة مزدوجة حيث يشعر رجال الشرطة بالامتنان للحكومة لإتاحتها الفرصة لهم لمراكمة الثروة، فيما يدركون فى نفس الوقت أنهم إن ترددوا فى إثبات الولاء الكامل للنظام فسيتم حرمانهم من الميزات وأيضاً سيحاكمون عى ممارساتهم الفاسدة. ولنا فى هذا السياق أن نتذكر ميخائيل خودوركوفسكى الذى كان الرجل الأكثر ثراء فى روسيا. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع الجزم بما يقال عن فساده أو ببراءته، إلا أن المؤكد هو أنه لم يكن موالياً لحكومة پوتين ومن ثم وجد نفسه يحاكم بتهمة الفساد. يواجه رجال الشرطة هذا التهديد ذاته.

كان ألكسى دايموفسكى رائد شرطة بمدينة نوفوروسيسك التى يبلغ عدد سكانها ٢٢٥٠٠٠ نسمة، ووفقاً لاعترافه، فقد كان رجل شرطة فاسداً. ذكر أنه كان يتقاضى راتباً لا يكفيه يبلغ ٤١٣ دولار فى الشهر مما اضطره إلى ممارسة الفساد، لكنه يزعم أن نصيبه فى المبالغ التى كان يبتزها كان ضئيلاً جداً. وعلى الرغم من أننا لا نعرف مدى صحة كلامه إلا أننا نعلم ما حدث له بعد ذلك. كان قد

قام بعمل ڤيديو أرسله إلى فلاديمير پوتين قبل أن يبثه على يوتيوب حيث حظى برواج هائل، ووصف فيه إحدى الممارسات الشائعة فى روسيا. كان على الضابط لدى الانتهاء من نوبات عمله تسليم جزء من الرشاوى التى يحصل عليها، والتى كانت تتراوح بين ٢٥ دولاراً و١٠٠ دولار فى اليوم، إلى أحد كبار الضباط فى القسم التابع له وإلا أحاله إلى مجلس تأديب. لكن دايموڤسكى أراد التوقف عن ممارسة الفساد وسئم اضطراره لتلك الممارسات، من ثم، خاطب فلاديمير پوتين متسائلاً كيف لضابط شرطة أن يقبل الرشاوى، وسأله إن كان يدرك الهوة التى يتجه إليها المجتمع الروسى. ذكّر پوتين بما كان يقوله من أن الفساد ليس مجرد جريمة بل إنه ممارسة لاأخلاقية. قاله له إنه حينما ذكر لرئيسه إن الشرطة فاسدة أجابه أنه لا يمكن الاستغناء عن الفساد. أعجب كثير من عامة أفراد الشعب الروسى بموقف دايموڤسكى واعتبروه بطلاً. لكن رد الفعل الرسمى كان مختلفاً، حيث تم اضطهاده وتقديمه للمحاكمة وسجنه، ثم تم الإفراج عنه بعد أن ثارت الجماهير. قام، بعد أن فقد وظيفته كضابط شرطة، بالإرشاد السياحى حيث كان يصحب السياح إلى القصور الفاخرة التى يمتلكها بعض زملائه الضباط، وكان أبرزها المنزل الذى يمتلكه رئيس الشرطة تشرنوسيتوڤ، الذى كان راتبه يبلغ ٢٥٠٠٠ دولار سنوياً، لكنه كان يمتلك منزلاً على شاطئ البحر مقاماً على أرض يبلغ ثمنها ٨٠٠٠٠٠ دولار. لم يقل رئيس الشرطة من أين له كل هذا، والجدير بالذكر أنه مازال فى منصبه ولم يواجه السجن بسبب فساده الواضح، بيد أنه، وعلى خلاف ميخائيل خودوركوڤسكى وألكسى دايموڤسكى ظل موالياً للنظام الحاكم. كان ثمة رد فعل من الكرملين على التحذيرات التى أطلقها دايموڤسكى حيث أصدرت حكومة روسيا المركزية قانوناً يفرض عقوبات مشددة على ضباط الشرطة الذين ينقدون رؤساءهم، وأصبح هذا القانون يعرف بـ«قانون دايموڤسكى».

وكما توضح تجربة دايموڤسكى، يوفر الفساد الوسائل لضمان الولاء للنظام بدون دفع مرتبات معقولة كما يضمن وجود أسس لمحاكمة المستفيدين الذين

يريدون التوبة أو الذين لا يستمرون في ولائهم للنظام.

الجوائز الخاصة فى التنظيمات صغيرة الحجم:

وفقاً لتقرير لحكومة الولايات المتحدة، استخدم صمويل دو، رئيس جمهورية ليبريا، أموال المعونة الأمريكية للحفاظ على حياته ولاستمرار بقائه فى السلطة. لم يكن تعافيِ بلاده اقتصادياً بين اهتماماته، بل أعطى الأولوية لإثراء أفراد قبيلته ودائرته الداخلية لضمان ولائهم ولم يقم باستثمار النقود فى مشاريع ذات أهداف اجتماعية. وبإيجاز، فإن هذه المكافآت الخاصة تنحصر فى البقاء بالسلطة والحفاظ على السلامة الجسدية، وليس تنفيذ المشروعات ذات البُعد الاجتماعى. ساعدت تلك النقود على بقاء دو بالسلطة لعقد كامل. وليست هذه حالة استثنائية سواء بالنسبة لدو أو لإفريقيا، أو أنها مقصورة على الحكومات، حيث إنها تنطبق على جميع التنظيمات وخاصة تلك التى تعتمد على عدد قليل من الضروريين، والتى قد لا تخطر على بالنا، مثل التنظيمات الرياضية ويحضرنا هنا اثنتان منها وهى «لجنة الألعاب الأوليمبية الدولية IOC» و«الفدرالية الدولية لجمعية كرة القدم FIFA». مثلاً، أنفقت الجمعية المُنظِمة للألعاب الأوليمبية بمدينة سولت لايك عام ٢٠٠٢ ملايين الدولارات على الترفيه والرشاوى شملت دفع مبالغ مالية وأنشطة ترفيهية وسفريات ومنح دراسية ووظائف لأقرباء أعضاء IOC وصفقات عقارية بل وإجراء جراحات تجميلية. وكان من مغبات هذا عزل عشرة أعضاء من IOC أو استقالتهم، وتوجيه التأنيب إلى عشرة آخرين، وتقديم رئيس اللجنة المنظمة للمحاكمة بتهمة النصب والرشوة. وليست تلك بالحالة الاستثنائية فقد أنفقت مدينة نانجو اليابانية، التى وقع عليها الاختيار لاستضافة الدورة الأوليمبية عام ١٩٩٨، ٤,٤ مليون دولار على الأنشطة الترفيهية لمسئولى IOC. وكررت عدد من الدول الأخرى ممارسات كتلك لرشوة أعضاء IOC من أجل استضافة مدنها للألعاب الأوليمبية.

من المتوقع جداً أن تُبتلى IOC بتلك الممارسات الفاسدة وبالرشوة وذلك بسبب

بنيتها المؤسسية. تم تشكيل IOC عام ١٨٩٤ لإدارة كل ما يتعلق بالألعاب الأوليمبية وتتكون من ١١٥ عضو فقط مختارين من مختلف الفدراليات واللجان الرياضية الدولية. وحوالى ٧٠ غير مرتبطين بأية جهة. يقوم أعضاء IOC الموجودون بالفعل باختيار الأعضاء والتصويت على انتخابهم، وتضطلع IOC بمسئولية اختيار كبار التنفيذيين للألعاب الأوليمبية واللجان التنظيمية، ووضع القواعد التنظيمية لمختلف اللجان والفدراليات واختيار الأماكن التى تقام بها الألعاب فى المستقبل.

لا يتطلب الأمر أكثر من ثمانية وخمسين صوتاً لضمان انتخاب رئيس لـIOC أو لاستضافة بلدٍ ما للألعاب. لا غرو أن يُبقى الرؤساء على وظائفهم لمدد طويلة وأن تتميز إنفاقاتهم بالبذخ المفرط. منذ عام ١٨٩٦، أى تاريخ أول ألعاب أوليمبية حديثة، لم يتول رئاسة IOC سوى عشرة أفراد. وكثيراً ما يكون المطلوب أقل من ثمانية وخمسين صوتاً لانتخاب الرئيس واتخاذ القرارات وذلك لأن الأعضاء المائة وخمسة عشر لا يُكتملون فى غالبية الأحوال، كما أنه لا يحق للأعضاء التصويت على مقترحات خاصة ببلادهم. مثلاً، هزَم عطاء لندن لاستضافة ألعاب ٢٠١٢ نظيره الذى تقدمت به باريس بأربعة وخمسين صوتاً مقابل خمسين صوتاً. يُقدر أن تكلفة الفوز بالاستضافة أقل من ١٠ ملايين دولار، وعلى الرغم من ضخامة المبلغ فإنه لا يذكر مقارنة بإيرادات IOC (حوالى ٥,٥ مليار دولار ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، أى الفترة التى تغطى ألعاب بكين)، وأيضاً المليارات الخمسة عشر التى ستنفقها لندن على أماكن التجمعات والبنية الأساسية لألعاب ٢٠١٢. إن بناء ملاعب (استادات) أفضل، الأمر الذى يفيد الحركة الأوليمبية بأكملها، وهى وسيلة أكثر تكلفة بكثير لكسب الدعم من توزيع عشرة ملايين دولار يستفيد منها عدد قليل مختار.

تكمن هيكلة IOC فى قلب الفضائح التى تواجهها. حينما يضمن ثمانية وخمسون صوتاً الفوز، وحينما يستطيع رئيس IOC اختيار أعضاء اللجنة وفقاً لأهوائه، ستتمحور سياسات اللجنة وأساليب التحكم فيها حول الفساد والرشوة.

وطالما ظلت أحكام IOC وقواعد العمل بها كما هى، ستظل عملية شراء الأصوات والإنفاقات غير المشروعة لأن تلك هى الاستراتيچية «الصواب» لأى رئيس للجنة يود البقاء فى منصبه. لا يمكن لفرض القواعد التنظيمية على «الهدايا» والسفريات تغيير البواعث التحتية للتنافس على أساس الجوائز الخاصة السرية بدلاً من الإدارة الأفضل وتوفير المرافق عالية المستوى للألعاب.

حينما يكون المعروض هو مليارات الدولارات، وحينما لا يتطلب الفوز بالاستضافة سوى ٥٨ صوتاً، سيكون أى بلد لا يعتمد فى عرضه سوى على الكفاءة والجودة هو الخاسر.

ليست IOC وحدها هى التى تُوِّلد الفساد، بل إن الفيفا أسوأ حالاً منها. فى ١ ديسمبر ٢٠١٠، أعلنت الفيفا أنها اختارت روسيا وقطر لاستضافة نهائيات كأس العالم لعامى ٢٠١٨ و٢٠٢٢ بالتوالى. كسبت روسيا مقابل عروض من دول أوربية أخرى بما فيها إنجلترا، وعرض مشترك من بلچيكا وهولندا، وآخر من إسبانيا والبرتغال. وعلى حين أن عرض روسيا كان يتضمن ما يؤهلها للفوز على غريماتها، إلا أن من الصعب أن يفهم أحد اختيار قطر وفوزها على إستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

تمتلك قطر، تلك الدويلة الخليجية بالغة الصغر، ثالث أكبر احتياطى غاز فى العالم، كما أن متوسط دخل الفرد فيها قد يكون الأعلى فى العالم. بيد أن اختيارها كدولة مضيفة لنهائيات كأس العالم لكرة القدم أمر يمثل مشاكل عدة. مثلاً، يقوم نظامها القانونى على أساس الشريعة الإسلامية من ثم يُنزل العقوبات المشددة بمن يحتسى الكحوليات، كما تُحظَر المثلية الجنسية. وعلاوة على ذلك، يمثل الطقس عائقاً كبيراً لرعاية قطر لتلك النهائيات، حيث تبلغ الحرارة والرطوبة مبلغاً يغادر معه كثير من السكان أنفسهم البلد طوال أشهر الصيف. ضَم عرض قطر لاستضافة النهائيات اعتزامها القيام بتشييد ملاعب مكيفة الهواء بالكامل من أجل

تمكين اللاعبين من التنافس. علاوة على ذلك، تدرس الفيفا الآن إقامة دورة النهائيات فى الشتاء حيث تنخفض درجات الحرارة بدلاً من شهرى يونيو ويوليو كما جرت الأعراف، الأمر الذى لابد له وأن يتسبب فى ارتباك مواعيد إقامة المباريات المحلية بأوربا.

لا شك أن أحد الحلول لمقاومة الفساد والرشاوى لاختيار البلدان التى تقام على أراضيها الألعاب الأوليمبية ونهائيات كأس كرة القدم هو زيادة أعضاء IOC والفيفا زيادة كبيرة بحيث تصعب رشوتهم، ويتنافس ممثلو الدول على أساس توفير أفضل الخدمات وجودة البيئة التى تقام بها المباريات.

وول ستريت: الائتلافات الصغيرة وأنشطتها:

ترى الرئاسات أن أفضل طريقة لتنظيم البيزنس لا تختلف عن تلك التى تتبعها الحكومات أى الاعتماد على مجموعة قليلة العدد من الضروريين يتم اختيارهم من بين مجموعة صغيرة من النافذين الذين لهم حق الانتقاء، والذين يتم اختيارهم بدورهم من بين الملايين الذين يمكن استبدالهم. وبالطبع، ينطبق هذا على معظم كبريات الشركات التى يتم تداول أسهمها فى البورصة، مثلما ينطبق على عائلات الجريمة المنظمة.

لا تُجبر كبرى الشركات الناس على استهلاك خدماتها، بل إنها توفر خدمات قيمة تدفع الناس طوعياً إلى إنفاق المال للحصول عليها ويشعرون أنها أفادتهم. لكن تلك الشركات، ومثل المافيا، والأنظمة الملكية والديكتاتوريات، تتكون من مجموعة صغيرة من النافذين وأعداد غفيرة من القابلين للاستبدال (حملة الأسهم مثلاً). يعنى هذا أن على من يحتلون المراكز القيادية بها أن يمدوا داعميهم الأساسيين بالجوائز والمكافآت الخاصة من أجل البقاء فى مناصبهم.

يحب الإعلام وصم أصحاب الأعمال فى وول ستريت بالطمع إلى حد الشراهة.

بيد أن كثيراً منا طماعون، إما للمال، أو للإطراء، أو للسطوة، لكن القليلين منا هم من يتاح لهم تحقيق أطماعهم بالكامل فيما يسعى غالبيتنا إلى تحقيق ولو النزر القليل منها. لدى مصرفيي وول ستريت الفرصة لإرضاء رغباتهم فى المال والقوة بقدر كبير ولا غرو أنهم يفعلون ذلك.

كما نعرف جميعنا، فقد مر الاقتصاد العالمى بانهيار كبير مؤخراً. وعلى الرغم من انقضاء عدد من السنوات على ذلك الانهيار، إلا أن معدل البطالة ظل مرتفعاً مع ضَعف معدل النمو الاقتصادى، لكن مكافآت العاملين بوول ستريت وحوافزهم ظلت ضخمة حتى فيما كانت البنوك على شفا الإفلاس. قامت البيوت المالية بوول ستريت عام ٢٠٠٨ بتوزيع ١٨,٤ مليار دولار مكافآت لكبار العاملين بها حتى على الرغم من أن كبريات تلك المؤسسات تلقت من الحكومة الفدرالية المليارات كأموال كفالات. بالطبع تم توزيع تلك المكافآت على القادة، وائتلافاتهم وداعميهم النافذين، وكانت تلك المكافآت الخاصة هى التى ساعدت على بقاء المدراء القائمين فى مناصبهم. الجدير بالذكر أيضاً أن تلك المكافآت كانت أقل بنسبة تزيد على ٤٠٪ من تلك التى تلقوها عام ٢٠٠٧، أى قبل عام من الانهيار الاقتصادى بالطبع كانت تلك المكافآت تُقتطع من الإيرادات، وإذا انخفضت الإيرادات يحتمل أن تنخفض معها الجوائز الخاصة ذلك لأن القيادات تريد أن يكون لديها أكبر قدر ممكن من الأموال لتتصرف فيها كما تريد.

التعاطى مع مقاومى الفساد:

ذكرنا سابقاً أن القادة الناجحين لا يتورعون عن القمع والترويع، بل والقيام بقتل منافسيهم الحقيقيين أو المتخيلين. وتمدنا إفريقيا ببعض أسوأ الأمثلة على هذا. يُقدّر دانييل كاوفمان الزميل بمعهد بروكينجز أنه يتم صرف ما يزيد على التريليون دولار سنوياً على الرشاوى فى أنحاء العالم ويذهب معظمها إلى المسئولين الحكوميين. يضيف أيضاً أننا نشهد زمناً من النكوص فى النشاط

المناهض للفساد وأنه ليس ثمة دليل أكثر وضوحاً على هذا من مصير عدد من اللجان المناهضة للفساد وقياداتها الشجاعة التى تحارَب أو تُقتل. يذكر، ضمن عدد كبير من الأمثلة، وفاة إرنست مانيرومقا من بروندى وبرونوچاكِت أوسيبى فى الكونغو. كان مانيرومقا يجرى تحقيقاً فى الفساد بين المستويات العليا فى بروندى حينما تم طعنه حتى الموت. وعلى الرغم من أنه لم يتم سرقة أى من متعلقاته الشخصية إلا أن رئيس المنظمة التى كان يعمل بها ذكر أنه كان ثمة ملف فارغ عليه بقع من الدماء على سريره، وكانت جميع الوثائق وفلاشة الكومبيوتر مفقودة.

كان الخطأ الذى ارتكبه مستر أوسيبى هو تعاونه مع منظمة الشفافية الدولية فى قضيتها لاستعادة الثروة التى اتهم رئيس الكونغو بسرقتها. توفى مستر أوسيبى نتيجة حريق فى منزله أثيرت حوله الشبهات.

قصص تحذيرية: لا يجوز الاستهانة بأعضاء الائتلاف:

ليس إطلاق الإنذارات هو الطريقة الوحيدة للوقوع فى المشاكل، إذ إنه من الأرجح للقائد مواجهة المخاطر إذا تعامل باستهانة مع أعضاء ائتلافه ووثق فى ولائهم ثقة عمياء. تعلمنا القواعد التى لابد أن يلتزم بها الحكام أنه لا يجوز للقادة أبداً أن يبخسوا أعضاء ائتلافهم استحقاقاتهم من أجل مكافأة أنفسهم أو عامة الناس، وأن على من يريد مراكمة الثروة أن يقتطع من الأموال الموجودة تحت تصرفه، لا من الأموال المخصصة للائتلاف. أحياناً ما يُخطئ القادة فى حساباتهم بشأن ما يجب فعله من أجل إرضاء ائتلافهم، ويؤدى هذا الخطأ إلى فقدانهم مراكز القيادة، بل وحياتهم أحياناً. وتعتبر قصة پول كاستِلانو، أحد رؤساء الجريمة المنظمة، وقصة يوليوس قيصر، الإمبراطور الرومانى، قصتين تحذيريتين لمن يرتكبون خطأ عدم إعطاء ائتلافاتهم ما هم مدينون لهم به.

ارتكب پول كاستِلانو، والذى كان قد ورث قيادة عائلة چامبينو للجريمة المنظمة عام ١٩٧٦، هذا الخطأ. قام كاستِلانو بتغيير بؤرة أنشطة العصابة إلى الابتزاز

وبخاصة فى مجالات الإعمار والبناء حيث قيل إنه لم يكن من الممكن أن يستخدم أحد الإسمنت فى المشاريع التى تقدر قيمتها بما يزيد على ٢ مليون دولار من دون إذن المافيا. لم يكن لأفراد عصابته أن يعترضوا على مثل هذه الأنشطة الجديدة لو أنهم أخذوا أنصبتهم من تلك الأموال، أو لو أنه استمر فى الاهتمام بمصادر دخل المافيا التقليدية مثل فرض الإتاوات، أو الربا، والدعارة، لكنه أهمل تلك الأنشطة. وحينما حانت الفرصة التى تمثلت فى وفاة حليفه الرئيسى أنيلو ديلاكروس إضافة إلى ضغوط مفوضية محاكمة المافيا، تخلى عنه من كانوا يدعمونه حتى آنذاك. بعد ذلك، تآمر ثلاثة من زعماء العصابة وقاموا بقتله بإطلاق الرصاص عليه خارج أحد المطاعم بنيويورك.

وفيما أن كاستِلانو حصد الأموال لنفسه على حساب داعميه وفقد حياته نتيجة لذلك، فقد كان الخطأ الذى ارتكبه يوليوس قيصر قبله بآلاف السنين ودفع حياته ثمناً له هو مساعدته لعامة الناس على حساب داعميه. كان يوليوس قيصر إصلاحياً، على الرغم من تصوير بعض المؤرخين له على أنه طاغية. اضطلع بتنفيذ أعمال عامة على قدر كبير من الأهمية بدءاً بتغيير التقويم، إلى تيسير حركة المرور ومنع الاختناقات، وتوفير احتياجات الناس من الطعام. كما أنه اتخذ خطوات استهدفت مصالح الفقراء، حيث منح الجنود السابقين أراضى زراعية وألغى نظام فرض الضرائب على فلاحة الأراضى وأحل محله نظاماً ضرائبياً منهجياً، بل إنه حتى أعفى عامة الشعب من حوالى ٢٥٪ من ديونهم. لا غرو أن رحب العامة بتلك السياسات التى كانت على حساب وجهاء روما البارزين الذين كانوا يراكمون الثروات من جباية الضرائب على الفلاحة ومن فوائد قروض عامة الشعب، من ثم، تضرروا من إصلاحات يوليوس قيصر، وتآمروا عليه. أخطأ قيصر بمحاولته مساعدة الناس من خلال استخدام جزء من نصيب ائتلافه فى الأموال التى كانوا يجبونها واعتبروها حقاً لهم. لا يأبه الداعمون إذا أراد القائد مساعدة الناس طالما أنه يدفع تلك الأموال من جيبه دونما المساس بهم. تذكرنا قصتا قيصر وكاستِلانو

أن الإفراط فى أعمال الخير، مثله مثل الإفراط فى الجشع، يُنزل بهما نفس العقوبة حينما يمسان ثروات الداعمين. ثمة توازن رهيف بين منح الجوائز الخاصة الكافية للإبقاء على ولاء الداعمين، والإفراط فى المنح، أو التقتير فيه. ثمة خطر بحدوث انقلاب حينما تنفق الأموال التى يرى الداعمون فيها «حقاً» لهم على أشياء أخرى، فيما أنه، حينما يفرط من بيده مقاليد الأمور فى ما يمنحه لداعميه، فإنه بذلك يبدد أموالاً بإمكانه الاحتفاظ بها تحت تصرفه.

الأموال الموجودة قيد التصرف:

ماذا يفعل القائد بالأموال التى لا يكون عليه إنفاقها على داعميه لشراء ولائهم؟ أمامه خياران: إما أن يخفيها فى حساب سرى خاص، أو أن ينفقها على الشعب. يلج الأكثر نجاحاً فى سرقة الأموال لحسابه مع أمثاله إلى «بهو الشهرة» ويحتل مكانه هناك. ينفق ذوو التوجهات المدنية الأموال الموجودة تحت تصرفهم على الشعب، هذا على الرغم من أن القليلين منهم هم من يتقنون إنفاقها. وفيما يلج الناجحون «بهو الشهرة» يلج الفاشلون الذين يهدفون إلى الإصلاح المدنى «بهو العار» ويحتلون أماكنهم هناك.

قال أحدهم إن السياسى الذى يظل فقيراً لا يتقن فن السياسة ووفقاً لهذا المعيار يعتبر الرئيس الزائيرى موبوتو عبقرياً فى المجال السياسى حيث يقال إنه سرق المليارات. أوضح كاتب سيرته مايكل رونج أنه تفوق على جمع المستبدين الأفارقة فى ذلك المجال وأثبت أنه كان داهية فى فن البقاء بالسلطة. لم يحدث وأن تولى أى شخص آخر رئاسة بلد بتلك الإمكانيات ولم ينجز له سوى أقل القليل، ولم يحدث أن نهب أى رئيس آخر اقتصاد بلده بمثل كفاءة موبوتو، أو أفرط فى البذخ والإغراق فى مباهج الحياة مثله، بل إن مصطلح «كلبتوقراط» أو الحكم من خلال السرقة ابتُدِع لوصف أسلوب موبوتو فى الحكم. لكن موبوتو لم يبتدع هذا الأسلوب إذ تذكر القصص الإنجيلية، مثلاً، البذخ المفرط الذى تميز به بلاط الملك سليمان

الحكيم وقصوره. تذكر التقارير أيضاً أن دخل الخلافة العباسية عن عامى ٩١٨ - ٩١٩ كان ١٥,٥ مليون دينار تم إنفاق ١٠,٥ ملايين منها على بيوت الحكام وأسرهم، وهذا يفسر الصراعات الضارية من أجل تولى منصب الخليفة.

لدى الحكام المستدبين أطنان من النقود للتصرف فيها حسب ما يروق لهم، وعلى الرغم من أنهم يغدقون الرشاوى على داعميهم، إلا أن هؤلاء قليلو العدد ومن ثم يتبقى لديهم الكثير والكثير. يتخير البعض منهم استخدام تلك النقود للإنفاق على المشاريع العامة، لكن الغالبية الغالبة تعمد إلى إخفائها فى الحسابات المصرفية السرية ترقباً للأيام العجاف، بل إنه بالإمكان القول إن الحسابات المصرفية السرية توجد من أجل إرضاء رغبات مثل أولئك القادة.

من اللافت وجود مثل هذا العدد الكبير من كبار اللصوص بين قادة العالم. يحقق بعض هؤلاء نجاحاً صغيراً نسبياً مثل رئيس جمهورية بيرو ألبرتو فوچيمورى ماب ين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٠ والذى لم يسرق سوى بضع مئات من ملايين الدولارات. بعد عودة الديموقراطية لبلاده ذهب إلى المنفى الاختيارى ثم طلبت الحكومة تسليمه حيث أدين بتهم القتل وانتهاك حقوق الإنسان والرشوة وغير ذلك من التهم وحُكِم عليه بالسجن. بيد أن غيره من المستبدين كانوا أكثر نجاحاً منه. نجد مثلاً أن سلوبودان ميلوسفيتش الرئيس الصربى، راكم ثروة تقدر بمليار دولار رغم ضعف إمكانيات بلاده، بحيث انخفض متوسط دخل الفرد فى صربيا بنسبة ٥٠٪ أثناء فترة حكمه. لتحقيق أهدافه، اتبع المبادئ السياسية الأساسية: ائتلاف صغير من الأتباع، فرض ضرائب مرتفعة مما مكنه من تكوين ثروة على حساب فقراء الصرب، واضطهاد شعبه. تضم قائمة القادة اللصوص الرئيس الأوغندى عيدى أمين، ورئيس هيتى دوك دوڤالير وابنه، وغيرهما وغيرهما. وباستثناء موبوتو، يعتبر هؤلاء بين صغار اللصوص مقارنة بأبطاله الخالدين وصفوة صفوتهم من أمثال سوهارتو (رئيس إندونيسيا ما بين عامى ١٩٦٧ و١٩٩٧) وفرديناند ماركوس (رئيس الفلبين ما بين عامى ١٩٦٥ و١٩٨٦). يأتى الرئيس السودانى

عمر البشير فى مقدمة الحكام المستبدين اللصوص. تولى السلطة هناك منذ ١٩٩٣ ومازال على رأسها حتى لحظتنا هذه على الرغم من لائحة الاتهامات التى وجهتها إليه المحكمة الجنائية الدولية بارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان، وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعية.

يقال إن سوهارتو، الذى نعتته مجلة الإيكونوميست بلقب ملك الحكام اللصوص، إنه سرق من بلده ٣٥ مليار دولار، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية. كانت زوجته تُلقّب بمدام ١٠٪. بالطبع لا يمكننا معرفة المبلغ الحقيقى الذى نهبته أسرته، لكننا نعلم يقيناً أنه كان حاكماً مستبداً يعتمد على ائتلاف صغير، ويتمتع بسلطات واسعة وظل فى منصبه لما يربو على ثلاثين عاماً وعاش بقية حياته حراً طليقاً فى إندونيسيا (توفى عام ٢٠٠٨)، والأرجح أنه لم يمثل للمحاكمة لاشتداد المرض عليه.

ومثل سوهارتو، ظل موبوتو فى السلطة لما يربو على ثلاثين عاماً، ولم تتم الإطاحة به إلا حينما عُرِف أنه يعانى المراحل النهائية للسرطان. وعلى حين سرق موبوتو المليارات وعاش حياة بذخ مترفة فإن سوهارتو كان أكثر اعتدالاً فى إنفاقه وبذخه. كان موبوتو يمتلك ڤيلات فى جبال الألب السويسرية، والبرتغال، والرڤييرا الفرنسية، والعديد من المساكن فى بروكسل. علاوة على ذلك، كان يمتلك قصراً رئاسياً فى كل مدينة رئيسية بزائير بما فى هذا قصر بمدينة جبادو لايت، مسقط رأسه التى يبلغ عدد سكانها ١١٤٠٠٠ نسمة، ومن ثم، لم يكن أحد يعتقد أنها بحاجة إلى مطار به إمكانيات لهبوط وإقلاع طائرة الكونكورد التى تفوق سرعتها سرعة الصوت. لكن حدث وأن كان موبوتو يقيم أحياناً بمدينة جبادو لايت، وكان قد استأجر طائرة كونكورد من إير فرانس لاستخدامه الخاص، ومن ثم أقام لها مطاراً خصوصياً بالمدينة.

ومثل سوهارتو، أدار فرديناند ماركوس اقتصاداً بدا ناجحاً فى الفلبين. كانت معدلات النمو جيدة أثناء كثير من سنوات حكمه، إلا أن معدل نمو سكان البلد كان

يفوق معدل نمو الاقتصاد، وعلى حين أن سوهارتو نجح فى التحكم فى زيادة عدد السكان، فلم يحقق ماركوس نجاحاً يذكر فى هذا الصدد. بيد أنه أنجز نجاحاً مبهراً من خلال ما يُسمى نظام رأسمالية المحاسيب وراكم الثروات لنفسه ولمناصريه، حتى أن منظمة الشفافية الدولية قدَّرت أنه نهب المليارات من بلده: مثلت زوجته ماتيلدا، التى اشتهرت باقتنائها ١٠٠٠ زوج من الأحذية الجديدة، للمحاكمة بتهمة سرقة أموال البلد مع أسرتها، ونجحت الحكومة فى استرداد جزء صغير يقدر بـ ٦٨٤ مليون دولار، من الأموال المنهوبة. وعلى الرغم من اتهامها بالسرقة فقد عادت الأسرة إلى الحياة السياسية مرة أخرى فى الفلبين، وعلى ما يبدو فإن الأموال هى التى تدير عالم السياسة.

الرئيس السودانى، عمر البشير، متهم بسرقة ٩ مليارات دولار من بلده، وقد كشفت ويكيليكس عن هذا حينما سرّبت البرقيات الدبلوماسية للولايات المتحدة فى نهاية عام ٢٠١٠. جاء فى قرار الاتهام الذى أصدره لوى مورينو أوكامبو، كبير المدعين بالمحكمة الجنائية الدولية أن أموال البشير مودعة فى بنك لويدز بلندن. بالطبع، أنكر البنك، ومعه البشير هذا الزعم، بل إن خالد المبارك، المتحدث باسم الحكومة بسفارة السودان فى لندن قال إن الادعاء بأن بإمكان الرئيس التحكم فى الخزانة وأخذ الأموال منها ليضعها فى حساباته، مدعاة للسخرية، بيد أننا نعتقد أن هذا ليس مثيراً للسخرية بل إنه الوسيلة التى يحكم بها المستبدون والتى تعمل لصالحهم. أما الأمر المثير للسخرية حقاً فهو الزعم بعدم تحكم البشير فى الخزانة التى يغترف منها الأموال ويضعها فى حساباته الخاصة. لقد ظل البشير فى منصبه، الذى مازال يحتله، لمدة سبعة عشر عاماً، وعلى الرغم من مشاكله مع المحاكم الدولية فمازال يمسك بالسلطة ويتحكم فى خزانتها الضخمة.

يعنى وجود الأموال قيد تصرف القادة أن لديهم خيارات، وحتى الآن، استعرضنا عدداً من القادة الذين يستخدمون حرية التصرف لإثراء أنفسهم، لكن هذا لا يعنى القول بأن كل من فى السلطة لابد وأن يكونوا أوغاداً طماعين مثل

ماركوس وسوهارتو والبشير. كثيراً ما يحدث أن يكون ثمة حكام مستبدون متوجهون نحو الخير العام والمصالح المدنية، ذوو مقاصد حسنة ويحرصون على فعل ما يرونه فى صالح من يحكمونهم. لكن المشكلة تكمن بأنهم غير مقيدين بالمحاسبة أمام ائتلاف كبير العدد. من الصعب على القادة معرفة ما تريده الشعوب حقاً إلا إذا كان قد تم اختيارهم من خلال صناديق الاقتراع، ويتم التعبير عن رغباتهم بواسطة الإعلام الحر والاجتماعات غير المقيدة. وبدون هذا، فلا يملك الحكام المستبدون ومستشاروهم سوى فعل ما يرونه هم الأفضل لشعوبهم، ومن بين هؤلاء نيكيتا خروشوف قائد الاتحاد السوفييتى السابق.

فى عام ١٩٥٩، قام خروشوف بزيارة للولايات المتحدة حيث أعلن عن سياسة زراعية جديدة مؤكداً أن الاتحاد السوفييتى سيلحق بالولايات المتحدة من حيث إنتاج اللحوم والألبان والزبدة. لم يكن خروشوف يعلم الكثير عن الزراعة، كما لم يكن مسئولاً بشكل مباشر أمام المزارعين الذين كانوا لابد لهم أن يتحملوا عبء محاولة إنجاز أهدافه. ليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن خروشوف كان يهدف إلى أية منفعة شخصية من تلك السياسات الزراعية سيئة التخطيط أو إلى كسب الأموال من ورائها. الأحرى أنه أراد مخلصاً تحسين أحوال الشعب السوفييتى. بيد أنه بالرغم من حسن نواياه فقد كان برنامجه الزراعى وتنفيذه بمثابة الكارثة. التزم المسئولون المحليون، من منطلق رغبتهم فى إرضاء خروشوف، وخشية من تداعيات عدم الوفاء بتوقعاته، بما طلبه من زيادة الإنتاج. بالطبع، لم يكن من الممكن الوفاء بتعهداتهم لإنجاز أهدافه من خلال التكنولوچيا الزراعية البدائية بالاتحاد السوفييتى، الأمر الذى وجد معه الفلاحون أن عليهم ذبح المواشى بمزارعهم بما فيها تلك التى يربونها من أجل الاستيلاد للوفاء بالكوتة التى التزموا بها، بل إنهم ذهبوا لحد شراء اللحوم من محلات الدولة، وتظاهروا بأنها من إنتاجهم لدى بيعهم إياها مرة أخرى للحكومة. نجم عن هذا حس زائف بزيادة الإنتاج، وارتفاع حاد فى الأسعار فيما أدى ذبح قطعان الاستيلاد إلى نقص فى

أعداد قطعان الماشية الموجودة.

بعد سنوات قليلة من تنفيذ برنامج خروشوف ارتفعت أسعار الطعام ارتفاعاً هائلاً نجمت عنه حركات جماهيرية ضد الحكومة. أدت المواجهات، وفقاً للتقارير الرسمية، إلى مقتل ٢٢ فرداً، وإصابة ٨٧ آخرين، وإدانة ١١٦ من المحتجين تم إعدام سبعة منهم. وبعد عامين، وفي وجود الاقتصاد السوفييتي المنهار، وندرة الأطعمة، ومهانة البلد إبان أزمة الصواريخ الكوبية، تمت الإطاحة بخروشوف في انقلاب سلمي. بعد ذلك بما يربو على عشرين عاماً، حاول ميخائيل جورباتشيف اتباع خطوات خروشوف من خلال إصلاحات اقتصادية لإنعاش الاقتصاد إلا أن برامجه فشلت في تحقيق النتائج المرجوة، الأمر الذي لم يؤد فقط إلى الإطاحة به، بل وإلى انهيار الاتحاد السوفييتي.

وعلى الرغم من أن ماوتسي تونج ودنج إكسياوبينج كانا صورتين طبق الأصل في الصين لخروشوف وجورباتشوف، إلا أنه كان ثمة اختلاف مهم. كان الدافع لكل هؤلاء القادة، في البداية، هو الرغبة الصادقة في تحسين اقتصاد بلديهم لأنهم أدركوا أن فشلهم في هذا قد يهدد قبضتهم على السلطة. وعلى الرغم من أن دنج كان يماثل ماو وميخائيل ونيكيتا من حيث عدم قدرة شعبه على مساءلته، وعدم تردده في قمع الحركات الجماهيرية المعادية لحكمه، إلا أن وجه اختلافه عنهم يتمثل في امتلاكه أفكاراً جيدة عن كيفية تحسين الأداء الاقتصادي في بلده.

ثمة أوجه تماثل مشتركة بين دنج وبين الرئيس السنغافوري لي كوان يو، حيث إنهما لم يراكما الثروات ويخفياها في حسابات مصرفية سرية، ولم يعش أيهما حياة سفيهة مترفة مثل موبوتو أو صدام حسين. استخدم كل منهما ما لديه من سلطة التصرف في أموال دولته لتنفيذ إصلاحات اقتصادية ناجحة ذات توجهات سوقية جعلت الشعب السنغافوري بين أغنى شعوب العالم، ورفعت الفقر المدقع عن كاهل ملايين الصينيين. لكن ليس ثمة تناقض بين ما فعلاه وبين القواعد التي

يتبعها الحكام المستبدون الذين يحرصون على البقاء فى السلطة أطول فترة ممكنة ولم يترددا فى استخدام العنف المفرط ضد المحتجين مثلما فعل دنج، أو اللجوء إلى استخدام سلطة المحاكم لإفلاس المعارضين كما فعل لى كوان يو. وعلى الرغم من أن أسلوب يو كان أكثر تحضراً من أسلوب دنج إلا أنه كان استخداماً فجاً واعتباطياً للسلطة أملاه عليه منطق البقاء فى منصبه. وفى النهاية، فإن هذا كل ما تتمحور حوله لعبة السياسة.

يعتقد الكثيرون أن تقليص الممارسات الفاسدة هدف مرغوب، وتتمثل إحدى المقاربات الشائعة فى إصدار قوانين إضافية وزيادة عدد ما يصدر من أحكام قضائية ضد الفاسدين، بيد أن تلك المقاربات لا تأتى إلا بنتائج عكسية. حينما تتمحور بنية النظام حول الفساد، يتلوث جميع القائمين عليه، سواء كانوا القادة أو داعميهم، بممارسته، وإلا فقدوا مواقعهم. أما زيادة عدد الأحكام القضائية فهى وسيلة إضافية يستخدمها القادة لفرض إرادتهم وإخضاع الآخرين. يقال إن ياسر عرفات كان يحتفظ بسجل لجميع الأنشطة الفاسدة لوزرائه فى حكومة السلطة الفلسطينية، بل إنه كان يضمن الولاء له بأن يسمح لمحاسيبه فى دائرته الداخلية بممارسة الفساد. وعلى حين أنه كان يزعم أن السلطة الفلسطينية كانت مفلسة، يقال إنه راكم ثروة شخصية هائلة تقدر بما تتراوح قيمته بين ٤,٢ مليار دولار و٦,٥ مليار دولار، وفقاً لما أوردته قناة الجزيرة.

لا تنجح أبداً المقاربات القانونية للقضاء على الفساد، بل إنها قد تزيد من سوء الأوضاع. أما أفضل وسيلة للتعاطى مع الفساد فهى التعاطى مع المغريات التحتية، حيث إنه مثلاً، كلما كبر حجم الائتلاف اختفت تلك المغريات، وكما اقترحنا لدى تعاطينا مع IOC وFIFA، فإن زيادة عدد الأعضاء المسئولين عن اختيار مواقع المباريات بإمكانه القضاء على الرشوة ووسائل الكسب غير المشروع، وبالإمكان

تطبيق نفس المنطق على جميع التنظيمات. لو أراد السياسيون وضع نهاية للمكافآت الضخمة التى يتقاضاها المصرفيون، فإنهم يحتاجون إلى إصدار قانون لإعادة هيكلة هيئاتها الإدارية بحيث يعتمد كبار تنفيذييها ورؤساء مجالس إداراتها واقعياً على إرادة ملايين حملة أسهم تلك الشركات (وليس على إرادة حفنة من المنظمين والمراجعين الحكوميين)، إذ إنه طالما ظل الرؤساء فى كبريات الشركات مدينين لعدد قليل نسبياً من الأفراد، فإنهم سيرشون هذا العدد القليل من الداعمين بمكافآت هائلة. إن إصدار القوانين التى تضع حدوداً للتعويضات والبدلات والمكافآت ستجبر التنفيذيين فى الشركات على اللجوء إلى أساليب قانونية ملتوية ولا يمكنها تحسين الشفافية فى الشركات أو أن تجعل من السهل فهم ميزانياتها العمومية.

من المجدى لمن يسعون إلى تنظيم البدلات والعلاوات فى الشركات وإلى وضع البيزنسات على طريق مستقيم يعمل على تعزيز رفاه حاملى الأسهم، من المجدى لهم تفحص القواعد التى تسير وفقها الشركات عن كثب. وعلى الرغم من أن «الإصلاحات» البدائية الوقتية المُخدِرة كتلك التى يقترحها مسئولو الحكومة تلقى قبولاً من أنصارهم السياسيين إلا أنها أيضاً تنتهك منطق الحكم الأساسى ومن ثم، فمن الأرجح لها تقويض أية إدارة جيدة للشركات. ولنأخذ على سبيل المثال، مشكلة الاحتيال التى تقوم بها الشركات. قمنا بجمع أدلة كثيرة على أنه من الأرجح أن تقوم الشركات التى تعانى من مشاكل مالية ولديها ائتلاف كبير العدد بارتكاب احتيالات فى أسواق الأوراق المالية أكثر مقارنة بتلك التى تعانى من مشاكل مالية مماثلة ولديها ائتلاف صغير العدد. فبعد كل شىء، فإن التنفيذيين الذين يعتمدون على ائتلافات صغيرة نسبياً معرضون بخاصة لإحلال آخرين محلهم فى حالة ضعف الأداء الشركاتى. ونظراً لأن التنفيذيين الذين يعتمدون على ائتلافات أكبر عدداً يكونون أكثر عرضة للاستغناء عنهم فهم يحاولون إخفاء الأداء الضعيف لشركاتهم من خلال التقارير الزائفة.

ينطبق نفس الشىء على الحكومات. بإمكان السياسيين طرح تشريعات كثيرة متنوعة وإنشاء إدارات لتعقب الفاسدين ومحاكمتهم، وهذا يرضى الناخبين. لكن تلك الإجراءات تظل مجرد واجهة، أو لاستخدامها سلاحاً يُستخدم ضد الخصوم السياسيين، وهذه أساليب لا يمكن بها القضاء على الفساد. بيد أنه فى ظل نظام يكون فيه السياسيون مسئولين أمام أعداد كبيرة من الناس تصبح السياسة مجالاً لتنافس الأفكار الجيدة الصالحة، وليست مجالاً للرشاوى والفساد. لكن القادة، بالطبع، يمانعون فى أن يخضعوا للمساءلة من قِبل الشعب، إذ إن هذا يؤدى إلى تقليص المدة التى يقضونها فى مناصبهم ويُقيّد حجم ما باستطاعتهم التصرف فيه. من ثم، سنتناول بعد ذلك الكيفية التى من خلالها يمكن إقناع القادة بقبول تلك الإجراءات.

الفصل السابع

المعونات الخارجية

لا ينعم الحاكم الديموقراطى بالسعادة طويلاً إذ إن عليه، باستمرار، أن يجد حلولاً سياسية لمكافأة الأعداد الكبيرة من داعميه، بيد أنه يجد يديه مغلولتين لا يملك سوى القليل من حرية التصرف فى خياراته السياسية. مثلاً، يجب إخضاع مشاريعه المفضلة لرغبات الأعداد الكبيرة من مؤيديه، كما أنه لا يكاد يكون بإمكانه سرقة شىء لحسابه الخاص. من ثم، يبدو وكأنه مَلاَكٌ إيثارى، يضع رغبات شعبه فوق مصالحه الخاصة، وذلك لحين توجيه اهتمامه خارج حدود بلاده. آنذاك، يصبح من المرجح أن يسلك الحاكم الديموقراطى مسالك الشياطين لا الملائكة فى سياساته الخارجية، بحيث لا يكون ثمة فرق بينه وبين الحكام المستبدين الموجودين على رأس تلك الأنظمة الأجنبية التى يتعاطى معها. سنتفحص، فى هذا الفصل، خمسة أسئلة متعلقة بالمعونات الخارجية.

يفضل غالبيتنا الاعتقاد بأن المقصود بالمعونات الخارجية مساعدة الشعوب الفقيرة. تعلن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (يو إس إيد USAID) عن نفسها بالقول إنها تمُدّ يد المساعدة إلى الشعوب الأجنبية التى تناضل من أجل حياة أفضل، أو للتعافى من إحدى الكوارث، أو تسعى للعيش فى بلد حر وديموقراطى. إن جعل العالم مكاناً أفضل لقاطنيه هو هدف محمود بالنسبة للمانحين. لكن الحكومات المتلقية للمعونة (وكذلك المانحين) لديهم آراء مختلفة حول ما ينبغى استخدام تلك النقود من أجله. وكما سنرى، يقيد جمهور الديموقراطيين كبير العدد قادته في المجال المحلى لإجبارهم على فعل الصواب، بيد أن بإمكان تلك القيود المحلية أن تؤدى بهم إلى استغلال شعوب البلاد الأخرى بأسلوب لا يكاد يعرف الرحمة.

المنطق السياسى للمعونات:

تعتبر صور الأطفال الجوعى وسيلة أكيدة لحفز مِنَح المعونات. وبما أن تكنولوچيا حفظ الحبوب وتخزينها ظلت معروفة منذ عهد الفراعنة، فلا نملك سوى أن نعجب عن سبب أن أطفال شمال إفريقيا مازالوا يتعرضون لخطر المجاعات. ربما ألقت ملاحظات الكاتب ريسزارد كابوتشينسكى الضوء على المشكلة حيث ذكر، وهو يكتب عن بلاد الإمبراطور هيلاسى لاسى، رد الفعل على جهود وكالات المعونة لمساعدة أفراد شعبه الذين كانوا يعانون تداعيات جفاف عام ١٩٧٢ وما تلاه من مجاعة. قال إن التقارير أتت فجأة بأن الرعاة الأجانب الذين أخذوا على عاتقهم إطعام «شعبنا» الذى لا يشبع أبداً قد علّقوا الشحنات لأن وزير المالية الإثيوبى أمر المانحين بدفع رسوم جمركية مرتفعة على المعونات، وذلك من أجل رغبته فى إثراء الخزانة الإمبراطورية، قائلاً إن كانوا يرغبون فى المساعدة فعليهم أن يدفعوا وإلا لما

تَأتّى للإمبراطور وبلاطه أية منفعة من تلك المعونات.

لا يجوز أن يتسبب منطق الأشياء هذا فى إثارة الدهشة، فالمستبدون بحاجة إلى أموال يدفعونها لداعميهم. استمر هيلاسى لاسى فى الحكم منذ عام ١٩٣٠ وحتى أصيب بعجز الشيخوخة عام ١٩٧٤، باستثناء فترة قصيرة أطيح به بعد غزو إيطاليا لبلاده فى ثلاثينيات القرن العشرين. يقول ريسزارد كابوتشينسكى فى معرض ما كتبه عن بلاط الإمبراطور هيلاسى لاسى ويبرر رد فعل إمبراطوره على المجاعات التى كانت تجتاح بلاده «إن الموت جوعاً ظل موجوداً فى "إمبراطوريتنا" لمئات السنين، حدثاً يومياً عادياً، ولم يخطر لأى أحد أن يثير الضوضاء حول المشكلة، حيث يدهم الجفاف البلاد وتجف الأرض وتموت الماشية ويجوع الفلاحون، وفقاً لقوانين الطبيعة الخالدة، ومن ثم، لا يجرؤ أى من الوجهاء على إزعاج شخص جلالته المعظم بأخبار مفادها أن ثمة من مات جوعاً فى إقليم بعينه. وهكذا، كيف يتأتى له معرفة أن هناك مجاعة غير معتادة فى الشمال؟».

كان هيلاسى لاسى يُطعم أعوانه أولاً، ثم يطعم نفسه، وكان على جماهير الجوعى انتظار دورهم الذى كان من المحتمل له ألا يأتى أبداً. وعلى الرغم من تجاهله لمعاناة شعبه، فإنه كان أقل بشاعة من خليفته منجستو هيلى ماريام قائد النظام العسكرى الذى تلى حكم هيلاسى لاسى. فى منتصف الثمانينيات، نفذ سياسات فاقمت تداعيات الجفاف فى الأقاليم الشمالية حيث فرض نظام المزارع الجماعية وسط الحرب الأهلية المندلعة فى تلك الأقاليم وبعد عامين متتاليين من الجفاف سيق الملايين للعمل الإجبارى فى تلك المزارع فيما تم طرد مئات الألوف، بالإكراه، إلى خارج الإقليم. نجم عن ذلك حدوث مجاعات جماهيرية وقُدِّرت الوفيات بعدد يتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ ومليون نسمة. بيد أن المجاعة أدت إلى إضعاف المتمردين وهو أمر رآه منجستو إيجابياً ومحموداً. مازال الكثيرون منا يتذكرون حملات جمع الأموال والمعدات لإغاثة ذلك الإقليم، لكن معظمها وقع فى أيدى الحكومة. مثلاً، أُجبرت الشاحنات التى كان من المفترض لها توصيل المعونات على

شحن الناس إلى المزارع الجماعية فى أنحاء البلد، وقُدِر عدد الموتى فى تلك العملية بمائة ألف شخص.

ثمة أمثلة كثيرة على استيلاء الحكومات المستبدة على المعونات وإساءة توجيهها. مثلاً، منحت الولايات المتحدة باكستان معونات عسكرية بقيمة ٦,٦ مليار دولار بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ لمجابهة طالبان ولم يصل الجيش منها سوى ٥٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من ذلك، فمازالت الأموال تتدفق على خزائن المسئولين فى باكستان، ولم تتوقف المعونات على الرغم من أنه قد أصبح من الواضح أن تلك الأموال تتعرض للسرقة.

يبين ما حدث فى كينيا، مثلاً، أن المانحين على علم بتلك الممارسات. تصف ميشيلا رونج فى كتابها «حان الدور علينا كى نأكل» منجزات چون جيثونجو الذى عينه مواى كيباكى، الرئيس الكينى الجديد والذى كان قد أعلن فى برنامجه الانتخابى عن تصديه لتلك الظاهرة، مسئولاً عن مكافحة الفساد. من ثم، بدأت وكالات المعونة الدولية فى إقراض كينيا مرة أخرى. بشروط ميسرة. حينما منح صندوق النقد الدولى كينيا قرضاً قدره ٢٥٢,٨ مليون دولار، ذكرت صحيفة الايكونوميست أن وزير المالية الكينى سُمِعَ وهو يقول منتشياً «هذه نقود تتساقط علينا من السماء». وسرعان ما اكتشف جيثونجو أن الحكومة تعتقد أن مهمة الوكالة التى يترأسها هى التغطية على الفساد لا اجتثاثه. وحينما تحقق من أن الفساد قد تمكن من جميع مناحى الحياة حتى وصل إلى الرئاسة، قام بعمل تسجيلات صوتية سراً ثم فر إلى إنجلترا حيث أمد المنظمات والبنوك الدولية بأدلة وثائقية على الفساد. لم يكن وحده فى توجيه تلك الاتهامات، بل إن ادوارد كلاى السفير البريطانى فى كينيا شبه الفساد هناك بأنه «وزراء نهمون يلتهمون الطعام ويتقيئونه على أحذية المانحين».

وعلى الرغم من توقف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عن إقراض كينيا

فى نهاية المطاف، إلا أن ذلك لم يحدث على الفور، بل إن الهيئات المالية الدولية تجاهلت المعلومات التى أمدها بها جيثونجو، الذى عومل كشخص منبوذ فى اجتماعات التنمية، وانتهى به المطاف إلى كسب معاش ضئيل من عمله كمحاضر ومستشار، فيما أصبح السفير ادوارد كلاى شخصاً غير مرغوب فيه فى كينيا وأحالته الحكومة البريطانية إلى التقاعد بهدوء.

من الصعب الاعتقاد بأن وكالات الغوث لا تدرى مدى إساءة استخدام أموالها، والأرجح هو أن الحقيقة تكمن فى أن للولايات المتحدة هدفاً آخر من المعونات التى تمنحها وهو تعزيز سياسة أمريكا الخارجية والدفع بمصالحها قدماً، حيث ينصب اهتمامها على أن يكون لها حلفاء موثوقون فى حربها الكوكبية على الإرهاب، ومساعدتها فى التصدى للقراصنة الصوماليين فى المحيط الهندى، مثلاً.

يشير المنطق السياسى إلى استعداد المانحين الديموقراطيين لغض الطرف عن السرقة والفساد حينما يكونون بحاجة إلى خدمات، ولنا فى هذا الصدد أن نتذكر الرقيب دو الذى تلقى من الولايات المتحدة ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار أثناء العقد الذى تولى فيه السلطة بليبريا، وبدوره، فقد أعطى الولايات المتحدة الكثير حيث ذكر أحد كبار صناع السياسة الأمريكية أن الولايات المتحدة تلقت دعماً هائلاً منه فى القضايا الدولية حيث لم يتردد أبداً فى مساندتها ضد إيران وليبيا، مثلاً، ووفر الحماية لمصالحها على الوجه الأكمل. بيد أن الولايات المتحدة وجدت أنها ليست بحاجة لدعم دو بعد نهاية الحرب الباردة، من ثم، استيقظت نوازعها الأخلاقية من سباتها، وقامت بنشر التقرير الذى عددت فيه ممارساته الفاسدة والسيئة والذى أشرنا إليه من قبل.

حقيقة الأمر هى أن لصفقات المعونات الخارجية منطقها الخاص حيث إنها، بالتأكيد، لا تمنح للتخفيف من معاناة الشعوب وفقرهم بل لتحسين أوضاع ناخبى قائد بعينه بحيث يعاد انتخابه مرة أخرى. وفى الواقع فإن كثيراً من المعونات تمنح

للحكومات الفاسدة، ولا يتم ذلك عن جهل أو بالمصادفة، بل يكون متعمداً وذلك لمساعدة قادتها المستبدين على رشوة أنصارهم والعمل ضد مصالح شعوبهم وضمان بقائهم فى السلطة، فيما يضمنون مصالح المانحين الخاصة فى تلك البلدان. وعلى الرغم من أن للمعونات قليلاً من التأثير الجيد فى العالم فإن ضررها أعظم بكثير، وإن لم يُعَد هيكلتها فستستمر تلك المعونات قوة للشر ذات تداعيات سلبية. علاوة على ذلك، سنجد أن ذوى النوايا الحسنة من المواطنين سيمضون فى تعزيزها والدعوة إليها دون وعى منهم للضرر الذى يوقعونه بكثير من فقراء العالم الجديرين بحياة أفضل.

يعمل كل من الحكام الديموقراطيين والمستبدين لمصالحهم الخاصة مع اختلاف المنطلقات والأساليب. يراعى الديموقراطيون رفاه شعوبهم لأنهم بحاجة إلى دعم أعداد غفيرة منهم ومن ثم لا يستطيعون إثراء داعميهم الأساسيين من خلال منحهم الأموال، لذا يعمدون إلى تنفيذ المشاريع والسياسات العامة التى يريدها ائتلافهم.

بالمقابل، يستطيع المستبدون إثراء داعميهم محدودى العدد بتوزيع النقود عليهم بدلاً من إنفاقها على ما يفيد خير الجماهير، ويتجاهلون بذلك ما تصبو إليه شعوبهم. لا يعنى ذلك أنهم لا يهمهم رفاه شعوبهم مقارنة بالديموقراطيين، بل يعنى فقط أنهم يرون أن الإعلاء من شأن مصالح الناس يعرض قبضتهم على السلطة للمخاطر، ولنتذكر قصة يوليوس قيصر فى هذا الصدد.

عملاً بمنطق معونات الحرب الباردة، أمدت الولايات المتحدة دو، رئيس ليبريا، بحوالى ٥٠ مليون دولار سنوياً نظير موقفه المعادى للسوڤييت وليس من أجل رفاه شعبه، وقام دو ومحاسيبه بسرقة هذا المبلغ طوال فترة حكمه التى استمرت عشر سنوات. لكن الولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، لم تعد تأبه بمواقف دو وقطعت عنه المساعدات، ومن ثم، عجز عن دفع ما يكفى داعميه كى يقمعوا حركات التمرد ضده وقتله منافسه برينس چونسون بأسلوب بشع.

لنا هنا أيضاً أن نذكر محاولة فاشلة لشراء السياسة قامت بها الولايات المتحدة مؤخراً. أثناء الإعداد لغزو العراق حاولت الولايات المتحدة الحصول على تصريح من تركيا، ذات الغالبية المسلمة، لاستخدام أراضيها قاعدة لانطلاق قواتها. وعلى الرغم من تحالف تركيا مع أمريكا وعضويتها فى الناتو إلا أن الفكرة لم تلق قبولاً شعبياً لديها. أثناء التفاوضات، عرضت أمريكا على تركيا منحة بمبلغ ٦ مليار دولار، وقروضاً ميسرة قيمتها ٢٠ مليار دولار، أى ما قيمته ٣٧٠ دولار لكل فرد تركى.

تركيا بلد على قدر لا بأس به من الديموقراطية. لنفترض فى حالتها أن القائد كان بحاجة إلى دعم ربع شعبه، وهذا يعنى أن الولايات المتحدة عرضت ما قيمته ١٥٠٠ دولار لكل فرد يؤيد قراره بشأن اقتراح أمريكا، وعلى الرغم من أن هذا مبلغ لا يستهان به إذا أخذنا فى الاعتبار متوسط دخل الفرد التركى، إلا أن القرار كان يحمل معه مخاطر سياسية جمة. لكن، يبدو أن ١٥٠٠ دولار لكل فرد لم تكن كافية، ورفضت الحكومة العرض بعد كثير من المداولات وطلبت مبلغاً أكثر كثيراً كى تمنح تلك التنازلات السياسية، ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لدفع المزيد، لذا لم تعقد الصفقة. لكن، فى النهاية، منحت تركيا موافقتها على استخدام قواعد تركية نظير مبلغ من المال أقل كثيراً.

يكلف شراء الاتفاقات السياسية الديموقراطيات مبالغ باهظة ذلك لأن الكثيرين ينتظرون التعويضات نظير عدولهم عن خطهم السياسى، فيما أن الشراء من الدول الاستبدادية يكون أقل تكلفة بكثير. لو أن تركيا كانت دولة استبدادية ولم يكن لقادتها التزام سوى لنسبة ١٪ من سكانها لكان العرض الأمريكى الذى رفضته تركيا يعنى أن يكون نصيب كل من المؤيدين الأساسيين حوالى ٤٠٠٠٠ دولار. لا غرو أن شنت الولايات المتحدة غزوها للعراق انطلاقاً من الكويت والمملكة العربية السعودية حيث قُدّرت الموافقة على استخدام كل من البلدين قاعدة للغزو بمبلغ ١٥٠٠ دولار لكل فرد مؤيد للقرار.

يخبرنا منطق عمل الائتلافات بالكثير عمن يمنح المعونة، ومقدارها، ولمن تذهب. يساعد تنفيذ ما يريده الشعب القادة على البقاء فى مناصبهم بالديموقراطيات، لذا نجد أن معظم المعونات الأجنبية تأتى من الديموقراطيات. يتوقف ثمن شراء التنازلات على أهمية القضية وعلى حجم الائتلاف المؤيد للقائد فى الدولة المتلقية، حيث إنه كلما كبر حجم الائتلاف زاد أعداد من على القائد المتلقى تعويضهم من أجل تبنى السياسة التى تريدها الدولة المانحة، وهنا تظهر على السطح إحدى الإشكاليات الهامة حيث يزداد مقدار المعونة المتطلبة لشراء موقف سياسى بعينه كلما زادت الأسس الديموقراطية التى تقوم عليها الدولة المتلقية، لذا يعزف المانحون عن شراء التنازلات السياسية منها نظراً للتكلفة الباهظة. ويصبح الأرجح أن تتلقى الدول الاستبدادية الفقيرة المعونات التى لا ترقى إلى الكثير، إذ إنه، وعلى الرغم من عِظم احتياجاتها، إلا أنه من الممكن شراء مواقفها بثمن بخس.

لا يتوقف تحديد أى الدول تتلقى المعونات وحجم ما ينفق على شراء تنازلاتها على حجم الائتلاف الحاكم فقط، إذ إن بروز القضايا الموجودة على المحك وأهميتها من العوامل المحددة المهمة أيضاً. كانت اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ إحدى تلك القضايا بالغة الأهمية، والتى بمقتضاها كانت مصر أول دولة عربية تعترف بإسرائيل. بمقتضى تلك الصفقة، انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، واتفقت الدولتان على حرية مرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس. كان للسلام بين الدولتين أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة، حيث إنها، وعلاوة على دعم الشعب الأمريكى غير المشروط لإسرائيل، فقد كانت الولايات المتحدة مازالت تعانى من آثار الصدمات النفطية التى حدثت فى السبعينيات، حيث أدى الارتفاع الكبير فى أسعار النفط إلى زيادة التضخم، وإلى الإضرار باقتصاد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية التى تعتمد على استيراد احتياجاتها النفطية. قامت الولايات المتحدة، من منطلق حرصها الشديد على تجنب أزمة نفطية أخرى بتشجيع توقيع الاتفاقية لاعتقادها أنها قد تؤدى إلى استقرار الأوضاع بالمنطقة ومنحت

الرئيس أنور السادات حوافز مالية ضخمة كى يقوم بزيارة القدس، وحضور قمة كامب دايفيد والتوقيع على اتفاقية السلام.

ونظراً لأن الاعتراف بإسرائيل كان مرفوضاً فى مصر على المستوى الشعبى تمكن السادات من انتزاع مبالغ كبيرة من الولايات المتحدة لأنه كان يعمل ضد رغبات شعبه، الأمر الذى أدى إلى اغتياله فى نهاية المطاف، فيما فشلت الحكومة فى تخفيف كراهية المصريين لإسرائيل، أو أنها لم تفعل شيئاً لتحقيق ذلك، لأنه كان سيؤدى إلى خفض المعونة التى تتلقاها مصر من الولايات المتحدة.

يُلقى تحرك مصر مؤخراً باتجاه التحول الديموقراطى الضوء على المأزق الذى يواجهه المانحون الديموقراطيون، حيث إنه وكما ذكرنا، فقد عُقِدَت صفقة المعونة نظير السلام مع إسرائيل بعد أن تم تعويض القيادة المصرية المستبدة ومؤيديها عن المشاعر المعادية لإسرائيل بين مواطنيها، تلك المشاعر التى حرصت الحكومة على استمرارها. والآن، وبعد أن أصبح الشعب فى طريقه للإمساك بمقاليد الحكم فمن الطبيعى لمصر أن تتحرك بعيداً عن السلام مع إسرائيل، ومن أجل منع ذلك ستكون ثمة حاجة لزيادة حجم المعونة الخارجية لمصر عما كانت فى ظل ديكتاتوريات السادات / مبارك. ونظراً لأهمية السلام بين مصر وإسرائيل للناخبين الأمريكيين والإسرائيليين، فالمرجح أنه سيتم دفع ذلك الثمن المرتفع. بيد أن السؤال المتبقى يتمثل فيما إن كان سيتم استخدام تلك المعونة لتقوية الجيش أم لتحسين أحوال المصريين العاديين.

بالمثل، فإن من السهل تفسير المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة لباكستان من خلال النظر إلى المعونة على أنها ثمن للخدمات التى تقدمها باكستان لا كوسيلة لتخفيف حدة الفقر هناك. فى عام ٢٠٠١، منحت الولايات المتحدة باكستان معونة مقدارها ٥,٣ مليون دولار مقابل ٣٠,٤ مليون دولار منحتها لنيبال، وكان ذلك نتيجة تصويت الكونجرس على تخفيض المعونة لباكستان فى

أعقاب تجاربها على الأسلحة النووية عام ١٩٩٨. بيد أنه في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ قام الرئيس چورچ دبليو بوش برفع القيود على المعونة لباكستان التى تلقت ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢، فيما تلقت نيبال، التى لم تكن على خط المواجهة ضد القاعدة وطالبان ٣٧ مليون دولار، وتلقت الهند التى لم تكن جبهة فى القتال ضد الإرهاب ١٦٦ مليون دولار، أى ما يزيد قليلاً عما تلقته عام ٢٠٠١. وعلى حين أن مدى الفقر فى تلك البلدان لم يشهد أى تغيير يذكر فيما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢، إلا أن أهمية كل منها بالنسبة للناخبين الأمريكيين كانت قد تغيرت. وعلى الرغم من أن ثمة اعتقاداً بأن الحكام الديموقراطيين يحتلون مقعد القيادة ويُملون شروطهم على المستبدين، إلا أن ذلك اعتقاد خاطئ، إذ إن عليهم تمرير السياسات التى يريدها داعموهم إلى المستبدين، وإن هم قاموا بتخفيض المعونات أو بوضع شروط صارمة لتلقيها لن يوافق المستبدون على القيام بأية تنازلات سياسية. مثلاً، رأينا كيف زادت المعونة الأمريكية لباكستان بعد هجمات سبتمبر ثم تراجعت بعد أن بدا الأمر وكأن الولايات المتحدة قد كسبت الحرب ضد طالبان فى أفغانستان عام ٢٠٠٢. لكن بمجرد أن أصبحت باكستان، بتزايد، ملاذاً آمناً لطالبان والقاعدة تغير كل شيء. وجدت باكستان نفسها في مأزق، حيث كان من المرجح أن تواجه الحكومة تمرداً داخياً إن هى عارضت اختراق طالبان لحدودها مع أفغانستان، وإن هى دعمت طالبان، كان لابد لها أن تواجه ضغوطاً بالغة من الولايات المتحدة. وفّر ذلك المأزق الفرصة للحكومة الباكستانية لزيادة مطالبها من المعونة الأمريكية نظير موافقتها على مقاومة طالبان. لكن الكونجرس عارض زيادة المعونة بعد أن ذكر أن باكستان لا تستخدمها للأغراض التى حددها الكونجرس وأن بعض تلك الأموال تختفى فيما يذهب الباقى لصد ما تعتبره باكستان وأنه تهديد من الهند بدلاً من التصدى للمقاتلين المسلمين المتطرفين.

من ثم، امتنعت الولايات المتحدة فى البداية عن دفع المزيد الذى طلبته الحكومة الباكستانية لتعقب مقاتلى القاعدة وطالبان فى الداخل الباكستانى، أعقب هذا

تجاهل الحكومة الباكستانية ضغوط الولايات المتحدة، وأخذت تبحث عن أساليب للتعاون مع طالبان. فى عام ٢٠٠٨، تظاهر آصف زردارى رئيس الحكومة الباكستانية بتعقب مقاتلى طالبان. ولم تنجح حكومة بوش، بعد أن عجزت عن زيادة المعونة، فى إثناء زردارى عن موقفه حيث تظاهر بشن هجمات صورية على طالبان. وعلى الرغم من توسع طالبان فى الداخل الباكستانى غضت حكومته الطرف عن ذلك. وبدلاً من محاربة المقاتلين، عقد نظام زردارى صفقة مع طالبان فى فبراير ٢٠٠٩، ودفع لهم حوالى ٦ مليون دولار ووافق على فرض تطبيق الشريعة فى وادى سوات نظير موافقة طالبان على وقف لإطلاق النار لأجل غير مسمى. لكن وقف إطلاق النار لم يدم طويلاً وفى شهر مايو، وجدت حكومة زردارى نفسها تواجه المشاكل مع الولايات المتحدة التى كانت تخشى سيطرة طالبان الكاملة على باكستان.

فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وافق الكونجرس على مشروع قانون كرى - لوچار الذى زاد المعونة لباكستان ثلاث مرات لتصبح ١,٥ مليار دولار. لكن الحكومة الباكستانية امتنعت عن قبول تلك المعونة لأن مشروع القانون نص على مساءلة باكستان عن الأساليب التى تستخدم بها المعونة. وفى مواجهة مقاومة باكستان أوضح السناتور چون كرى أن مشروع القانون لا يهدف بإطلاقه إلى التدخل فى القرارات السيادية لباكستان وأن الولايات المتحدة لن تراقب عن كثب أوجه صرف تلك الأموال. سرعان ما قبلت حكومة باكستان أموال المعونة وصاعدت تعقبها لمقاتلى طالبان الذين يقومون بعملياتهم داخل حدودها. وفى فبراير ٢٠١٠، ألقى الباكستانيون القبض على الرجل الثانى فى طالبان. بيد أنهم حرصوا على عدم القضاء عى تهديد طالبان لأن هذا من شأنه وقف المعونات المالية الأمريكية. وهكذا، التجأت الحكومة الأمريكية إلى زيادة طلعات الطائرات بدون طيار وإلى استخدام الجيش الأمريكى لتعقب طالبان فى الداخل الباكستانى، الأمر الذى أعلنت معه حكومة زردارى استياءها، رغم احتمال رضائها المضمر. وهكذا تتواصل الألعاب

السياسية من قبل المانحين الراغبين فى تحقيق أهداف معينة والمتلقين الذين يعملون على زيادة الضغوط لتلقى المزيد.

وعلى الرغم من أن بعض المعونات تُمنح من أجل أهداف إنسانية خالصة، مثل تلك التى تعقب الكوارث الطبيعية، إلا أنه من الصعب التوفيق بين المعونات الكبيرة التى تتدفق على مصر وباكستان وبين الأهداف المثالية. لو أن المعونة تساعد الفقراء فعلاً، لكان المتوقع من شعوب الدول المتلقية الشعور بالامتنان للدول المانحة، لكننا، بدلاً من ذلك، نجد أن شعبى مصر وباكستان يعبران عن كراهيتهما للولايات المتحدة وشجبهما لها، ولأسباب وجيهة.

وعلى الرغم من أن ما قلناه عن المعونات يبدو وأنه يصور الولايات المتحدة على أنها الشرير رقم واحد فى العالم، إلا أنها ليست المانحة الوحيدة للمعونات. وفيما أن الولايات المتحدة أكبر دولة مانحة إلا أن نسبة ما تمنحه لحجمها الاقتصادى قليل نسبياً إذ لا يتعدى ٢,٠٪ من إجمالى ناتجها المحلى. تخصص الدول الإسكندنافية ١٪ من مُخرجاتها الاقتصادية للمعونات الخارجية. تعمد دول وهيئات أخرى إلى شراء الميزات والخدمات وإن لم يكن بنفس القدر الهائل الذى تستطيعه الولايات المتحدة. وفى واقع الأمر، يوضح التحليل الدقيق أن الدول الاسكندنافية هى الأخرى تمنح معوناتها السخية مقابل تنازلات واتفاقات سياسية وليس فقط لأسباب إيثارية، حيث تستخدم تلك المعونات لكسب امتيازات تجارية، ونشر أيديولوچيات مناصرة للتوجهات الاشتراكية من قِبل الدول المتلقية.

من المعروف بعامة ارتباط اتفاقيات المعونة بشروط تساعد الدول المانحة، الأمر الذى يعنى أن تلك الاتفاقيات غالباً ما تحدد كيفية إنفاق تلك الأموال، بل وأوجه إنفاقها، وهذا هو الأهم. مثلاً، تشترط ألمانيا على الدول المتلقية لمعونتها استخدام تلك الأموال لشراء جرارات ألمانية الصنع. أيضاً، خصصت الدانمارك ٤٥ مليون مليار معونة لإصلاح العبَّارات فى بنجلاديش لكنها اشترطت أن يقوم الدانماركيون

أنفسهم بإجراء تلك الإصلاحات بعد نقل العبارات إلى الدانمارك لإصلاحها هناك. حينما احتجت حكومة بنجلاديش قائلة إن ذلك سيزيد تكلفة الإصلاح أربعة أمثال قررت الدانمارك إلغاء المشروع برمته. ومثلما تشترى الولايات المتحدة الامتيازات الأمنية والتجارية بأموال المعونات التى تقدمها، يقايض الأوربيون واليابانيون المعونات بامتيازات لمختلف أنواع البيزنس.

تأثير المعونات:

تثبت الوقائع أن المعونات تُمنَح مقابل الحصول على امتيازات للدول المانحة بأكثر مما تمنح لتقليص الفقر والمعاناة وبمبالغ أضخم كثيراً. فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فكرت الدول الغنية، وبصدق على ما يبدو، أن بإمكانها تخليص العالم من الفقر من خلال معوناتها السخية. لكن بمجرد تدفق تلك المعونات، استخدمتها السلطات الحاكمة وسيلة للبقاء فى أماكنها، ولم تستخدم تلك الأموال لتخفيف الفقر، أو من أجل الدفع قدماً بالنمو الاقتصادى. فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، أطلقت الولايات المتحدة مشروع مارشال لإنقاذ الدول الأوربية من عثرتها وضخت بمقتضاه ما يربو على ١٨٢ مليار دولار مساعدات للدول الأوربية بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٢. كانت بريطانيا أكبر الدول المتلقية، تلتها ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا، وكان هدف الولايات المتحدة إقامة تحالف متين ضد الشيوعية، ومن ثم كانت بحاجة إلى أوربا قوية اقتصادياً. منحت الولايات المتحدة معوناتها للدول التى كانت مستعدة للتصدى للشيوعية واتباع الخطط الاقتصادية التى تمليها أمريكا، ولم تتلق الدول غير المستعدة لذلك أية معونة. بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الولايات المتحدة فى فترة مابعد الحرب ١,٣ تريليون دولار، وكانت قيمة المساعدات العسكرية عن نفس الفترة ٦٥٠ مليار دولار. بيد أنه ثبت أن من الصعب تكرار نجاح مشروع مارشال، حيث إنه قد تم منذ آنذاك ضخ تريليونات الدولارات إلى الدول الفقيرة، ولم تشهد أى أثر لتلك الأموال من حيث

تقليل مغبات الفقر.

أدى ذلك إلى نشوب جدل حاد حول أهمية المعونات، وفيما يشير الناقدون إلى أن معظم الدول الإفريقية الفقيرة المتلقية للمساعدات قد ازدادت فقراً عما كانته لدى استقلالها، يزعم المؤيدون أن حالها كان لابد له وأن يكون أكثر سوءاً من دون المعونات. قد يكون من المجدى لتقييم كل من الرأيين تفحص كيف تجرى الأمور فى مجلس الأمن الدولى. يتكون مجلس الأمن من خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا) وعشرة أعضاء مؤقتين ينتخب كل منهم لفترة عامين، ثم لا يُعاد انتخاب أى منهم خلال العامين التاليين لانتهاء عضويته. ورغم أن الانتخاب لعضوية مجلس الأمن يضفى الكثير على مكانة البلد المنتخب كما أن له قيمة كبيرة، إلا أن تلك القيمة تتسبب فى الضائقات الشديدة لشعوب البلاد التى تُنتخب، حيث تحقق البلاد التى تُنتخب نمواً أكثر بطئاً، وتصبح أقل ديموقراطية وتعانى من مزيد من القيود على حرية الصحافة مقارنة بتلك التى لا يتم انتخابها. مثلاً، ينمو اقتصاد البلاد المنتخبة بمعدل يقل عن البلاد التى لا يتم انتخابها بمقدار ١,٢٪ فى المتوسط. وعلى مدى فترة أربع سنوات (سنتى العضوية يليها عامان من عدم استحقاق العضوية) يصل متوسط الفرق فى النمو إلى ٣,٥٪ بالنسبة للدول المنتخبة أعضاء فى المجلس أقل من نظيراتها غير المنتخبة أى بمعدل حوالى ١٪ عن كل عام. يعزى ذلك إلى أن البلاد التى تنتخب أعضاء بالمجلس تتلقى معونات أكبر، وميزات قيّمة تبيعها على شكل الأصوات التى تمنحها كأعضاء بالمجلس، فيما ينجم عن المعونات التى تتلقاها أداء اقتصادى أكثر سوءاً داخل بلادها. أثبتت كثير من الدراسات التى أجريت مؤخراً أن البلاد التى تنتخب أعضاء بالمجلس تحصل على مكافآت مالية من المجتمع الدولى، حيث تحصل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة على معونات أكثر، وعلى شروط أفضل وبرامج أكثر من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومن مؤسسات كثيرة مختلفة. تَمنح عضوية مجلس الأمن مندوبى تلك الدول سلطة الإسهام فى صياغة السياسة الكوكبية.

ويبدو أن الكثير من القادة، وبخاصة المستبدون منهم، يفضلون بيع ما لديهم من نفوذ بدلاً من استخدامه لخدمة مصالح شعوبهم.

وعلى الرغم من أن انتخاب الأعضاء لا يتم بصورة عشوائية إلا أنه غير مرتبط بالاحتياج للمعونات، بل يبدو وأن حجم سكان البلد هو المحدد المنهجى الوحيد للانتخاب لعضوية المجلس. ويبدو أن الدول الإفريقية بخاصة تتبنى معيار التعاقب فى العضوية حيث يتم انتخاب بلد ما حين يجئ دوره. وعلى الرغم من أن سلوك البلاد قبل انتخابها لا يختلف عن سلوك غيرها إلا أنها بمجرد انتخابها يصبح أداؤها أكثر سوءاً.

تمنح عضوية مجلس الأمن القادة فرصة لبيع دعمهم للقرارات. شاهدنا مراراً وتكراراً كيف يحتاج المستبدون إلى أموال من أجل رشوة داعميهم. وفيما توفر المعونات لهم تلك النقود، فإنها تساعدهم على البقاء فى مناصبهم وأيضاً على تقليص حريات شعوبهم، ذلك لأنهم يصبحون أقل اعتماداً على استعداد شعوبهم للعمل. الأمر الذى يستلزم منحهم قدراً من الحرية، وبخاصة حرية الاتصال مع بعضهم من أجل زيادة الإنتاجية. أيضاً، ونظراً لأن الشعوب لا ترحب، بعامة، بالتنازلات السياسية التى يمنحها القادة نظير المعونات، يجد هؤلاء القادة أن عليهم قمع المعارضة. تأتى عضوية مجلس الأمن معها بالمكانة والبروز للدول الأعضاء، وتعنى للقادة المستبدين مزيداً من النقود السهلة، فيما تعنى الشعوب التى يحكمها هؤلاء القادة تقليص الحريات والديموقراطية والثروة، وزيادة المعاناة والبؤس. ويعتبر هذا من مفارقات مَنْح المعونات. عبّر إدوارد ووكر، سفير الولايات المتحدة إلى مصر بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٨، عن ذلك ببلاغة وإيجاز بقوله إن المعونات تَمنح مصر وسيلة سهلة لتجنب الإصلاح.

تقييم للمعونات الأجنبية:

على الرغم من بعض النجاحات التى أنجزتها المعونات الخارجية مثل مشروع مارشال الذى ساعد عدداً من الدول الأوربية على تحقيق الازدهار الاقتصادى، إلى جانب تحقيق هدف الولايات المتحدة فى التصدى للتوسع السوفييتى، إلا أن مِنح المعونات التى تلت فشلت فى تكرار نجاح خطة مارشال. تنجح المعونات فى مساعدة المستبدين على الإمساك بالسلطة وقمع الحريات. لكن تظل المحاولات مستمرة لجعل المعونات تنجح فى مساعدة الفقراء. تقوم الدول المانحة بإطلاق مبادرات جديدة كل عقد من الزمان من أجل «جعل المعونات مؤثرة» وكان آخرها مبادرة «الألفية الجديدة لأهداف التنمية» التى وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتبناها قادة العالم فى عام ٢٠٠٠، ووضع هذا البرنامج الفقر والصحة والتعليم ومساواة النوعين والبيئة أهدافاً يتم إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. بيد أن إعلان تلك الأهداف وتحقيقها على أرض الواقع أمران مختلفان تماماً.

لم تكن «أهداف التنمية الألفية» هى الإعلان الأول عن وضع نهاية للفقر، فقد سبقها محاولات للوصول إلى «نمو ذاتى البقاء» فى الأربعينيات أولاً، ثم فى الخمسينيات من خلال تنمية البنى الأساسية تلاه برنامج النقطة الرابعة للولايات المتحدة لجعل الاختراقات العلمية والتكنولوچية متاحة للدول الفقيرة، وتبعه إعلان چون كيندى بأن الستينيات ستكون «عِقْدَ التنمية». بيد أن الأهداف التى وُضعت فى الأربعينيات لم تراوح مكانها ولا توجد دلائل تشير إلى أن العالم يقترب من إنجازها بأكثر مما حدث فى الخمسينيات والستينيات.

غير أنه لا داعى للتشاؤم التام تجاه المعونات حيث إن معرفتنا بسبل نجاحها قد تحسنت إلى حد كبير. ذلك أنها تكون مؤثرة فى الأماكن ذات الحكم الرشيد، وأيضاً حينما تضطلع المنظمات غير الحكومية بتنفيذ المشروعات التى خصصت من أجلها المعونة. ثبت أن بإمكان هذه المنظمات تنفيذ الخدمات الأساسية للرعاية

الصحية والتعليم الأولى. لكن، وكما ذكرنا من قبل، فإن معظم المستبدين يفيدون من تلك المشروعات التى تساعد السكان على العمل وتحسين الإنتاجية فيما لا يرحبون بأن تنفذ تلك المنظمات خدمات للتعليم العالى حيث إنهم لا يريدون لشعوبهم أن يكون لديهم تفكير مستقل يساعدهم على تنظيم معارضة لحكوماتهم. بيد أن نجاحات المنظمات غير الحكومية فى تعزيز التعليم الأساسى والرعاية الصحية الأساسية وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية مثل حفر الآبار وإدخال الكهرباء إلى القرى ومنح قروض ميسرة لإقامة مشروعات شديدة الصغر تشير إلى الضعف الجوهرى فى برامج المعونات والضرر غير المقصود الذى تتسبب فيه تلك المنظمات وداعموها. فمن المعروف أن بالإمكان استخدام أموال المعونات لتنفيذ أهداف بديلة حيث تقوم الحكومات باستبدال المشروعات التى تتلقى الأموال من أجل تنفيذها، ويحدث هذا فى حالة التحويلات المباشرة من الحكومات المانحة إلى الحكومات المتلقية. يريد المستبدون مكافأة أنصارهم، من ثم يحتاجون إلى وجود أموال تحت تصرفهم، وعلى الرغم من جهود المنظمات غير الحكومية لتمويل مشروعات محددة أو تنفيذها بأنفسهم إلا أن لدى الحكومات المتلقية من المهارات ما يكفى لتحويل تلك الأموال لتنفيذ أغراضها الخاصة. من ثم، فإن المعيار الأكثر عقلانية لتقييم جدوى المعونات هو عدد الناس الذين يتلقون المساعدة وليس حجم ما ينفق من أموال، أو عدد ما يحفر من آبار أو ما يقام من مدارس.

تعتبر كمبوديا مثالاً توضيحياً على هذا. تتكون نصف ميزانية كمبوديا من أموال المعونات الخارجية، ويوجه الجزء الأكبر من تلك الأموال إلى الحسابات المصرفية لمسئولى الحكومة بدلاً من إنفاقها لدعم المشروعات التى يفيد منها الشعب، وفقاً لتأكيدات تقرير رفعته هيئة المعونات الأمريكية USAID، ويحدث، دائماً، حينما توفر المنظمات غير الحكومية المساعدات، فإن حجم تلك المساعدات تكون أقل كثيراً مما تعكسه الأرقام المعلنة. لنفترض أن تلك المنظمات توفر التعليم الأساسى لمائة من أطفال إحدى القرى بتكلفة سنوية تبلغ ١٠٠ دولار سنوياً عن كل

طفل حيث يبلغ مجموع الإنفاق ١٠٠٠٠ دولار. هنا، يبدو أن تلك المنظمات قد قدمت المساعدة لمائة طفل، الأمر الذى يرضي المانحين ويحفز تدفق مزيد من نقود المعونات. بيد أنه، واقعياً، فإن حقيقة عدد من يستفيد من المساعدة ليس واضحاً، إذ إنه من المحتمل لحكومة البلد أن تدفع تكلفة تعليم نصف هذا العدد، حتى ولو لم يكن ثمة توقع بتلقى تلك المعونة. وعلى الرغم من القول بأن تلك المنظمات قد ساعدت مائة طفل، فإنها، فى واقع الأمر، لم تساعد سوى نصف هذا العدد بإسهامها بضعف التكلفة أى بعشرة آلاف دولار، ذلك المبلغ الذى يذهب نصفه إلى جيوب القادة. ومن ثم، يصبح بالإمكان القول إن تلك المنظمات تسهل السرقة على رجال الحكومة وتعمل على ترسيخ سلطة الحكومة واستمرارها لسنوات عديدة قادمة. نرى أن من بين الوسائل المثلى توجيه أموال المعونات إلى البلدان الفقيرة مع إلمام تام بالبيئة البشرية والفيزيقية للجهة المتلقية وأفضل المجالات لاستثمارها بما يعود بالفائدة على أهالى تلك المناطق. مثلاً، يمكن أن تخصص بعض المعونات الممنوحة لبلد مثل كينيا، التى بها أعداد غفيرة من العمالة العاطلة وغير الماهرة، لتشجيع زراعة الزهور التى تشتهر بها كينيا، وقطفها وتغليفها وتصديرها إلى أوربا الغربية مقابل استيراد سلع متقدمة مثل العقاقير الطبية، والماكينات، وبرمجيات الكومبيوتر، مما يفيد الطرفين ويوفى باحتياجات كل منهما.

المعونات وأساليب الابتزاز:

ذكرنا فى بداية هذا الفصل تعاطى الإمبراطور هيلاسى لاسى مع المعونات الخارجية بغية اقتناص جزء كبير منها لخزائنه الخاصة والإفادة الشخصية القصوى منها. حينما يقدم الأشخاص المانحون المعونات، فمن المحتم للحكومات أن تعقد صفقات معهم كى تقتطع نصيبها، أو تقوم بابتزاز الأشخاص المانحين ذوى النوايا الحسنة. وفى كلتا الحالتين، تأخذ الحكومة نصيبها من المنحة، أو تجعل من المحال على المانحين توصيل المساعدة. مثلاً، فى أعقاب إعصار نرجس عام ٢٠٠٨،

أصرت حكومة ميانمار على تسليم الأمم المتحدة المساعدات إليها، وإلا قامت بمنعها، وذلك لأن تلك الديكتاتورية العسكرية أرادت إثراء نفسها من خلال بيع معونات الأغذية فى السوق السوداء بدلاً من توزيعها على من كانوا بحاجة ماسة إليها. لكن، لا يجوز الاعتقاد بأن تلك الممارسات قاصرة على ذلك النظام البشع. ولنا هنا أن نتذكر ما حل بالإغاثة التى أرسلتها أوكسفام إلى سريلانكا فى أعقاب تسونامى ٢٠٠٤. قامت أوكسفام بشحن خمس وعشرين شاحنة إلى المنطقة من أجل توزيع الأطعمة، بيد أن حكومة سريلانكا احتجزت الشاحنات وأصرت على أن تدفع أوكسفام رسوم جمركية نسبتها ٣٠٠٪ من ثمن الشاحنات التى ظلت محتجزة لمدة شهر فيما ظل الضحايا من دون طعام أو مأوى. وفى النهاية، دفعت أوكسفام ما يربو على المليون دولار من أجل الإفراج عن الشاحنات.

لا تذهب جميع أموال المعونات، فى أفضل الأحوال، إلى متلقيها المعنيين حيث تُقطع مبالغ الإنفاقات العامة، وفى حالة أوكسفام تبلغ تلك الإنفاقات ٢٠٪ من دخل المنظمة، وهو مبلغ معقول. بيد أنه يكاد يكون من المحال تحديد نسبة المعونات التى تستولى عليها الحكومات المتلقية ولا تذهب لمستحقيها، لكن الظن الغالب أن تلك النسبة ضخمة. أما المشكلة الجوهرية فهى أنه ليس لدى تلك الحكومات أى حافز لمعالجة المشاكل ولنا فى الفيضانات التى اجتاحت باكستان عام ٢٠١٠ مثال على ذلك.

وفيما أنه لم تكن الحكومة مسئولة، بالطبع، عن السيول التى انهمرت فقد كانت مسئولة عما نجم من معاناة ساحقة لحقت بحوالى ٢٠ مليون شخص، أصبح ٤ ملايين منهم من دون مأوى، وتوفى حوالى ٢٠٠٠ شخص. فى أعقاب فيضانات السبعينيات، أقامت باكستان «مفوضية الفيضانات الفيدرالية» التى ذكرت، على الورق، أنها شيدت ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار من السدود، فيما كان الواقع شديد الاختلاف. يعتبر الرى والتحكم فى الفيضانات مصدراً للكسب غير المشروع، وحينما يتم إقامة السدود، فلا يقام منها إلا ما يخدم مصالح الأثرياء، أى أعضاء

الائتلاف الحاكم، لا الشعب. وفيما اجتاحت الفيضانات البلاد وهددت شرائح ضخمة من السكان تجاهل الرئيس زرداري الوضع، وتوجه إلى أوربا فى جولة رافقتها حملة إعلامية كبيرة، وترك حكومته لتضحى بالكثيرين وتنقذ القلة القليلة. قامت الحكومة بتقوية السدود التى تخدم مصالح مؤيديها، وتركت الفيضانات تغرق المناطق الفقيرة وتلك التى تسكنها الأقليات الإثنية والمجموعات المعارضة، بل بدا الأمر، وفقاً لما قاله ريتشارد هولبرووك، مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى باكستان، وكأن السلطات تعمدت أن يعانى أهالى تلك المناطق من آثار الفيضانات.

وعلى الرغم من عبثية مثل هذا المسلك من وجهة نظر الحكم الرشيد، إلا أنه يبدو سلوكاً عبقرياً من قبل حكومة لا يهمها سوى بقائها فى الحكم، حيث اعتبر هذا تذكرة للمؤيدين بمغبات ما يمكن أن يحدث للمعارضين، وبفوائد الولاء للسلطة الحاكمة. وصف بان كى مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الفيضان بأنه أسوأ ما رآه ودعا إلى مساعدات خارجية ضخمة عاجلة. وفيما ذكر باكستانيون كثيرون أنهم يرون مساعدة المنكوبين مباشرة كى لا تذهب النقود إلى جيوب المسئولين إلا أن المجتمع الدولى لم يكن على نفس الدرجة من الحرص حيث تم منح باكستان ١,٧ مليار دولار فى الأشهر الثلاثة الأولى أى بمعدل ٨٣ دولار لكل متضرر. إلا أنه، فإن الظن الغالب هو أن الجزء الأعظم من هذه الأموال ذهبت إلى جيوب المسئولين وأنها، بالتأكيد، لم تستخدم من أجل إدارة كفء للكارثة.

من السهل علينا أن نفهم السبب فى أن زردارى لم يفعل سوى القليل لتقليل مغبات الفيضان على الجماهير، بل يُقال إنه ساهم فى جعل الأوضاع أكثر سوءاً وذلك بسبب أطماعه المالية. فكلما زاد هول الكارثة تضخمت مبالغ المعونات. وبما أن بقاءه فى السلطة يتوقف على رشوة القليلين من الداعمين، لا على حماية الغالبية، فقد كانت المعونات حافزاً له، كحاكم مستبد، على مفاقمة المشاكل التى تعتبر ذريعة له لابتزاز المانحين.

كان هذا هو الوضع إبان الحرب على الإرهاب أيضاً. في أعقاب هجمات ٢٠٠١، سعت الولايات المتحدة تكراراً كي تساعدها باكستان في حربها ضد طالبان والقاعدة وإلقاء القبض على الإرهابيين، وفي مقدمتهم أسامة بن لادن. في عام ٢٠٠٨، تلقت باكستان من الولايات المتحدة ما قيمته ٦,٥ مليار دولار مساعدات اقتصادية وعسكرية. بيد أنه، لو أن باكستان قامت بالقبض على بن لادن ومنعت طالبان من القيام بعملياتها من شمالي باكستان، لشعرت الولايات المتحدة بعظيم الامتنان، لكنها أيضاً كانت ستوقف الدعم المالي لباكستان الذي لن يكون ثمة حاجة إلى دفعه. من ثم، فمن الضروري الأخذ في الحسبان دوافع القادة الذين يتلقون المعونات من أجل إنجاز ما يريده المانحون. ليس من مصلحة باكستان وضع نهاية للإرهاب والعصيان، بل إن مصلحتها تشجيع استمرارهما وتوسيع نطاقهما كلما حاول الغرب قطع المعونات.

إصلاح سياسة المعونات:

يتبنى المجتمع الدولي نهج إعطاء الدول المتلقية الأموال للتعاطي مع المشاكل، ويقال في تبرير ذلك إن السلطات المحلية تعرف كيفية التعاطي مع مشاكل الأهالي أفضل من المانحين الذين يعيشون في أماكن بعيدة. وبرغم صحة هذه المقولة، إلا أن معرفة كيفية التعاطي مع المشاكل المحلية ووجود الإرادة لفعل هذا أمران مختلفان. لذا، لابد أن يتوقف تسليم الأموال إلى المتلقين على أمل معالجة المشاكل، وبدلاً من ذلك، على الولايات المتحدة، مثلاً، تعليق تسليم الأموال وعدم دفعها إلا بعد تنفيذ أهداف المعونة. لنأخذ على سبيل المثال مشكلة إلقاء القبض على أيمن الظواهري، الرجل الثاني في القاعدة سابقاً، ونفترض اعتقاد الولايات المتحدة أن مبلغ أربعة مليارات دولار يمثل مكافأة مناسبة لإلقاء القبض عليه. علينا هنا أن نتذكر أن حكومة الولايات المتحدة قد أنفقت ٦,٥ مليارات دولار لتحقيق هذا الهدف دونما نجاح. كان بالإمكان تعليق مبلغ الأربعة مليارات دولار بوضعها قيد التصرف

فى أحد البنوك السويسرية، وحين إتمام القبض عليه يصبح بإمكان باكستان صرف ٢ مليار دولار ومليار إضافى فى كل من العامين التاليين. بل من المحتمل أيضاً إتمام الصفقة بتكلفة أقل لو تم التخلى عن الأكذوبة القائلة بأن تلك النقود هى من أجل الشعب الباكستانى، وتم تسليمها مباشرة مكافأة لقادتهم. ووفقاً لهذا النهج سيكون على زردارى تسليم الظواهرى من أجل أن يتلقى الأموال.

بناء الأمم:

ثمة مزاعم عديدة تتذرع بها الدول للتدخل فى شئون غيرها من الأمم. على سبيل المثال، تبرر البلاد الديموقراطية المعونات التى تمنحها لبعض الدول وتدخلها العسكرى فيها بأنها تريد إنجاز التحول الديموقراطى فى تلك الدول لكن الشواهد تكذب ذلك إذ إن مثل ذلك التحول لا يجد سبيله على أرض الواقع.

فى عام ١٩٣٩، قال فرانكلين دى روزفلت عن أنستاسيو سوموزا جراسيا، ديكتاتور نيكاراجوا السفاح إنه «ابن عاهرة، لكنه ابن عاهرة يعمل لحسابنا». يمكن شراء المستبدين بثمن بخس، ويقومون مقابل هذا بتنفيذ السياسات التى يريدها القادة الديموقراطيون وأعضاء دوائرهم الانتخابية المؤيدون لهم، دونما مساءلة من أحد. بالإمكان أيضاً إغراؤهم لمقايضة السياسات التى يريدها القادة الديموقراطيون نظير الأموال التى يحتاجها المستبدون، فيما أن شراء القيادات الديموقراطية أعظم تكلفة بكثير. وعلى الرغم مما يذهب إليه كل رئيس أمريكى تقريباً بالقول إنه يريد رعاية الديموقراطية فى العالم، إلا أن هؤلاء الرؤساء أنفسهم لا يجدون أية مشكلة فى تقويض الأنظمة الديموقراطية أو التى فى سبيلها إلى التحول الديموقراطى حينما تختار شعوب تلك الأنظمة قادة لتنفيذ سياسات لا تروق للناخبين الأمريكيين.

كان تقويض الديموقراطية هو دافع أمريكا فى معارضتها لباتريس لومومبا أول رئيس وزراء منتخب ديموقراطياً فى الكونغو حيث تم انتخابه فى يونيو ١٩٦٠

واغتيل فى ١٧ يناير ١٩٦١. لم يكن سبب عداء الديموقراطيات الغربية هو اغتصابه السلطة بل السياسات التى تبناها. هاجم حكم البلچيك لبلاده بقوة. على سبيل المثال، فى خطاب له أثناء احتفال الكونغو باستقلالها قبل أقل من أسبوع من انتخابه رئيساً للوزراء خاطب البلچيك قائلاً «لم نعد قردتكم». سعى لومومبا، فى محاولاته لإجلاء القوات البلچيكية والدبلوماسيين البلچيك عن الكونغو، ولهزيمة الحركة الانفصالية بإقليم كاتانجا (الغنى بالماس) بقيادة تشومبى، سعى للاستعانة بالاتحاد السوڤييتى، وكان هذا هو خطيئته الكبرى فى نظر الولايات المتحدة التى تواطأت مع بلچيكا لقتله، وفقاً لما أثبته مؤخراً الكم الهائل من الأدلة والوثائق. فيما بعد، دعمت الولايات المتحدة موبوتو سيسى سيكو ديكتاتور زائير (الكونغو سابقاً) بمليارات الدولارات نظير استعداده لتبنى السياسة التى تريدها أمريكا ومناصرته إياه، وهو ما لم يكن لومومبا على استعداد لفعله، من ثم، كان لابد من التخلص منه.

لم تكن الإطاحة بلومومبا على أيدى قادة العالم الديموقراطى حالة فريدة من نوعها. فى عام ١٨٩٣ أطاحت الولايات المتحدة بملكة هاواى وذلك لتصديها لاستغلال كبريات الشركات الأمريكية والأوربية العاملة هناك التى كانت تقوم بزراعة أراضى هاواى وتصدير ناتجها لحسابها. بعثت الولايات المتحدة بجنود المارينز إلى هاواى ليقفوا حائلاً دون دفاع الملكة عن نفسها وبذلك نجح أعداؤها فى الإطاحة بها. علينا أيضاً ألا ننسى إطاحة الجيش الأمريكى بخوان بوتش رئيس الدومنيكان المنتخب ديموقراطياً والذى تمثلت جريمته فى تأييده فيدل كاسترو وإعجابه به، أو سلڤادور إلندى فى شيلى، أو محمد مصدق بإيران، وغير ذلك الكثير. وبالمقابل، نجد أن للولايات المتحدة تاريخاً طويلاً فى دعم المستبدين ضد أخطار انتشار الأفكار الديموقراطية كما تفعل فى دول الخليج، حيث تساعد حكامها، علناً أو إضماراً، على قمع مواطنيهم، وذلك لأن الأنظمة الحاكمة هناك تضمن مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة علاوة على الحفاظ على التدفقات

النفطية إلى أمريكا والغرب.

يتبقى السؤال عن السبب الأساسي في دعم مسئولي الدول الأوربية ورؤساء وزراء اليابان، ورؤساء الولايات المتحدة الحكام المستبدين في أنحاء العالم، وسبب تدخلهم السياسي والعسكري في شئون دولهم، بل وتقويض التحولات الديموقراطية في تلك البلدان. الإجابة، ببساطة، أنهم يفعلون ما يريده ناخبوهم كي يفوزوا في الانتخابات التالية، إذ إنهم، بطبيعة الحال، لا يتطلعون إلى البقاء في السلطة لعشرين أو ثلاثين عاماً، وذلك ما تمليه قواعد التجربة الديموقراطية. بيد أنه طالما نريد، نحن الشعوب، تدفق النفط الرخيص، والحفاظ على الأسواق الكثيرة المفتوحة أمامنا كي نلقي فيها بفائض منتجاتنا الزراعية بأكثر ما نريد أية تنمية حقيقية في البلدان الفقيرة، فعلى قادتنا تحقيق رغباتنا وإلا حل محلهم آخرون مستعدون لذلك. وهذا ما تعنيه الديموقراطية: الحكم بواسطة الشعب ومن أجل الشعب في الداخل فقط.

وفيما يتفق الكثير من الشباب في الدول الغربية الديموقراطية على أنهم يريدون أن تتخلص دول مثل نيجيريا ومالي من الفقر، بل ويُبدون استعدادهم لمساعدة حكوماتهم لتحقيق ذلك إلا أن حماسهم يفتر حينما يسألون ما إن كانوا على استعداد للاستغناء عن بعض مظاهر الرفاهية أو القروض الحكومية الميسرة وإرسال تلك الأموال إلى الدول الفقيرة، بل إنهم يرفضون ذلك. فهم يريدون المساعدة، لكن ليس على حسابهم و رفاهيتهم.

ما المعونات بوضعها الحالي إلا وسيلة لشراء النفوذ والتنازلات السياسية. وطالما لم نؤمن، نحن الشعوب الثرية في البلدان الديموقراطية، بقيمة التنمية الحقيقية، ولم نشعر باستعداد للقيام بتضحيات لتحقيق تلك الأهداف، ستظل المعونات تفشل في إنجاز أهدافها المعلنة. المسئولون الديموقراطيون ليسوا فتوات

متوحشين، فهم يريدون فقط الحفاظ على مناصبهم وتنفيذ السياسات التى تريدها شعوبهم. وعلى الرغم من التعبيرات المثالية التى يستخدمها البعض منا، فإن غالبيتنا العظمى تفضل تدفق النفط الرخيص على حدوث أى تغيير فى غرب إفريقيا أو الشرق الأوسط. من ثم، لا يجوز لنا الشكوى حينما يحاول قادتنا تحقيق ما نريده. فبعد كل شىء، فإن هذا ما تعنيه الديموقراطية.

الفصل الثامن

الشعوب والحالات الثورية

يضع القائد الناجح، دائماً، رغبات داعميه الأساسيين قبل احتياجات شعبه وإلا تمت تنحيته بواسطة أحد منافسيه. بيد أنه، حينما يتوقف تحكم القائد على عدد قليل من الداعمين فإن إرضاءهم يأتى على حساب الآخرين، إذ تتم رشوتهم فيما لا يلقى المجتمع فى غالبيته سوى الإهمال. وعلى الرغم من أن القليل من المستبدين يعملون على الارتقاء بشئون مواطنيهم، بيد أن هذا لا ينطبق على غالبيتهم الذين يُمضون وقتهم فى السلطة فى استنزاف اقتصاد بلادهم والتربح منه هم ومؤيدوهم. يحدث فى النهاية أن ينوء البعض بتلك الأعباء، ومن ثم، يمثلون تهديداً لبقاء قائدهم فى السلطة. وعلى الرغم من التهديد الكبير الذى يمثله انشقاق مؤيدى الحاكم عليه، إلا أن نزول الجماهير إلى الشارع هو الذى قد يؤدى إلى تزعزع سلطة الدولة وانهيارها. من ثم، فإن معرفة القادة بكيفية منع مثل تلك التهديدات الثورية هى من الدروس المهمة التى عليهم الإلمام بها، مثلما يكون من الواجب على من يريدون تحقيق التحولات الثورية معرفة كيفية مواجهة هؤلاء القادة.

نحتج أم لا نحتج؟

تواجه الشعوب الإجحاف فى ظل الحكومات المستبدة، حيث يوفر عملهم للقادة العائدات الضريبية، التى يبذرونها بالإنفاق على داعميهم الأساسيين، فيما لا يوفرون للشعوب سوى الحد الأدنى الضرورى من الرعاية الصحية والتعليم الأساسى والطعام الذى يجعلهم قادرين على العمل والإنتاج. ولو حالف الديكتاتور الحظ وكان له مصدر آخر للأموال مثل الموارد الطبيعية أو المعونات الخارجية، فقد لا يهتم حتى بتوفير ذلك الحد الأدنى من متطلبات الشعب. الحياة فى ظل النظم الاستبدادية موحشة، مقفرة، قاسية وقصيرة، ومن ثم، تريد الشعوب تغيير ذلك الواقع، وإحلال حكم يوفر احتياجاتهم، ويمكنهم من العيش حياة آمنة، سعيدة ومنتجة.

لِم إذن يثور الناس فجأة بعد أن يكونوا قد أمضوا أوقات طويلة يعانون البؤس والمشقة؟ يفعلون ذلك فى اللحظة الحاسمة، أى فى نقطة الذروة، حينما يصبح من الأرجح أن مواصلة العيش فى ظل النظام الموجود أكثر سوءاً من المخاطر الأكيدة للتمرد ومن تكلفته. من المؤكد أن يسود الاعتقاد آنذاك أن لدى القلائل الطليعية التى تتصدر التمرد فرصة معقولة للنجاح، وفرصة معقولة أيضاً لتحسين حياة عامة الناس.

ثمة توازن رهيف هنا. إذا نجح نظام معين فى إقناع شعبه أن الخروج على الخط يعنى بؤساً غير متخيل، بل والموت، فمن غير المحتمل له أن يواجه أى تمرد، ذلك لأن مخاطر الفشل وتكلفته أكثر من أن تحتمل وتفوق بشاعة العيش فى ظل ذلك النظام، حيث من المحتمل لهم أن يقتلوا أو يعتقلوا وأن يفقدوا وظائفهم وبيوتهم بل وأطفالهم. هكذا يتجنب المستبدون الأشاوش الثورة.

فى البداية، قد يضطلع عدد قليل من الأفراد الذين يتمتعون بجسارة استثنائية بالثورة، ويعلنون عن نيتهم فى تحويل بلدهم إلى الديموقراطية. تبدأ كل ثورة وكل حركة جماهيرية بوعد للإصلاح الديموقراطى وتحسين أوضاع المقهورين ورفع معاناتهم. من ثم، ينزل الناس إلى الشارع، لكن ذلك الوعد لا يتحقق دائماً. كان هذا ما وعده الشيوعيون الصينيون فى ٧ نوفمبر ١٩٣١، وما وعده جومو كينياتا قائد حركة استقلال كينيا وأول رئيس لها فى اجتماع لاتحاد كينيا الإفريقى فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢. لكن لم يفِ ماوتسى تونج أو جومو كينياتا بوعود المساواة والديموقراطية والحرية لعامة الصينيين والكينيين التى أطلقوها. بل لم يحارب أى منهما فساد تابعيهم وانتهازيتهم. يصبح أغلب الثائرين مستبدين صغاراً بمجرد إمساكهم بالسلطة. فبعد كل شيء، فإن المؤسسات الديمقواطية التى تولّد السياسات التى تريدها الشعوب تجعل من الصعب على القادة البقاء طويلاً فى السلطة، ولا يُذعن القادة لما يريده شعوبهم إلا إذا أجبروهم على ذلك. لكن، متى يستطيع الشعب إجبار ديكتاتور راسخ فى أساليبه أو ثورى منتصر أمسك بالسلطة مؤخراً، على مراعاة مصالح عامة الناس بدلاً من مصالحه الخاصة؟ الإجابة عن هذا السؤال هى عندما تختار الأنظمة التحول إلى الديموقراطية بدلاً من الحفاظ على الاستبداد.

إن من يخرج فى المظاهرات، وقبل أن يراهن على وعود الثوار، يُقدر أن تكلفة التمرد ومخاطره أكثر احتمالاً مقارنة بالأوضاع المتوقعة من دون التمرد ومقارنة أيضاً بالمكاسب المتوقعة من نجاح الانتفاضة. من ثم، نجد من المحتمل للحكام غير المتطرفين فى استبدادهم أو فى إحكام قبضتهم على شعوبهم من أمثال باتيستا فى كوبا، وبن على فى تونس، وحسنى مبارك فى مصر وجورباتشيف بالاتحاد السوفييتى، مواجهة انتفاضات جماهيرية مقارنة بنظرائهم من عتاة الاستبداد. لا يعنى هذا القول بأنه حينما تنتفض الشعوب فإنها تكون على صواب فى اعتقادها أن الحياة ستكون أفضل، حيث إنهم يضطلعون بمخاطرة محسوبة. لا شك أنهم

يعون أن النجاح الثورى يحمل معه فرصة لحياة أفضل، لكنهم يدركون أيضاً أن الحركات الثورية لا تنتهى جميعها بالتحول الديموقراطى، كما لا ينتج عنها جميعها تدفق الخير العام على الشعوب، حيث تنتهى ثورات كثيرة بأن يحل حكم استبدادى محل آخر، بل قد يكون النظام الجديد، فى بعض الأحيان، أكثر سوءاً من سابقه، ولنا فى الأنظمة التى أطاحت بحكومات مثل حكومة الرقيب دو فى ليبريا أو بحكومة ماوتسى تونج التى حلت محل نظام شيانج كاى شك فى الصين أمثلة على هذا. لكن يتمثل أمل الذين يشاركون فى «الثورات» فى أنهم سيحسنون أوضاعهم إما من خلال التحول الديموقراطى، أو من خلال أن يصبحوا جزءاً من الائتلاف الحاكم الجديد.

القضاء على الحركات الجماهيرية فى مهدها وسرقتها:

ثمة أسلوبان نقيضان يستطيع من خلالهما القائد الاستجابة لتهديد اندلاع الثورة. باستطاعته زيادة الديموقراطية وتحسين أوضاع الناس بحيث لا يشعرون بحاجة إلى الثورة، أو تقوية قبضته الديكتاتورية وزيادة معاناة الناس عن ذى قبل بحيث يحرمهم من أية فرصة متخيلة للنجاح إن هم انتفضوا على حكومتهم.

أحد العوامل الحاسمة التى تشكل التوجه الذى يتخذه القائد فى رد فعله على التهديد الوليد هو مدى الولاء المتوقع من الجيش. يعلم القادة أن الشعوب لا تمثل تهديداً لحكمهم طالما بقى أفرادها منعزلين عن بعضهم ولهذا لا يرحب هؤلاء القادة بتجمهر الناس بحرية كى لا ينظموا أنفسهم ضدهم. أما فى حالة نزول الجماهير إلى الشارع، سيجد من بيدهم السلطة أنفسهم بحاجة إلى داعمين أوفياء على استعداد للاضطلاع بالأعمال القذرة لقمع الجماهير، من أجل أن يحتفظوا هم بالسلطة. ثمة أمثلة كثيرة على قادة انشق عليهم داعموهم فى أوقات حرجة كما حدث مع الرقيب دو فى ليبريا. أيضاً، فى عام ١٩٧٩، أطيح بشاه إيران حينما انضم جنوده إلى مؤيدى آية الله الخمينى، وكذلك، فقد الرئيس الفلبينى فرديناند

ماركوس سلطته فى عام ١٩٨٦ لدى انشقاق قوات أمنه عليه. قبل ذلك، فقد قيصر روسيا نيكولاس عرشه حينما اجتاح الشعب قصره الشتوى فى سان بطرسبورج عام ١٩١٧ ولم يمنعهم الجيش وذلك بسبب بؤس رواتبهم واحتمال نشرهم على الجبهة فى الحرب العالمية الأولى. وقعت كثير من الأحداث الحاسمة فى التاريخ الحديث، بدءاً من الثورة الفرنسية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له، وذلك لعدم قمع الداعمين الأساسيين الشعب فى اللحظات الحاسمة. أيضاً، تعتبر ما أسميت بالثورات الملونة (الثورة الوردية فى چورچيا عام ٢٠٠٣، والبرتقالية فى أوكرانيا فى عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والخزامية «الزنبقية» فى قرچستان عام ٢٠٠٥) وثورة الياسمين فى تونس، وأيضاً الانتفاضات فى مصر، تعتبر تجليات للظاهرة ذاتها. فى كل من تلك الحالات، تبخر دعم الائتلاف للحاكم فى اللحظة الحاسمة لأنه لم يعد قادراً على وعد داعميه بتدفق كافٍ للجوائز يبرر اضطلاعهم بالأعمال القذرة التى يقتضيها بقاء النظام فى مكانه. لم يكن لدى قيصر روسيا، أو لويس السادس عشر ملك فرنسا، أو الاتحاد السوفييتى الأموال اللازمة لمكافأة داعميهم. كان من المعروف عن ماركوس رئيس الفلبين، وعن شاه إيران أنهما يحتضران لإصابتهما بمرض لا براء منه. من عادة القادة الجدد تغيير أفراد ائتلافاتهم، لذا لم يكن مؤيدو النظام واثقين من جدوى الإبقاء عليهم، لذا تنحوا جانباً وسمحوا للناس بالتمرد.

قد تبدو الحركات الثورية تلقائية، بيد أن علينا أن نعى أنها تحدث حينما تعتقد مجموعة كافية من المواطنين بأن لديها فرصاً حقيقية للنجاح. لذا يجعل المستبدون الناجحون من التمرد أمراً لا تُحتمل مغباته إذ إنهم يمضون سريعاً لإنزال العقاب البشع بأول من ينزلون إلى الشارع. رأينا ذلك يحدث فى إيران فى أعقاب الانتخابات الرئاسية فى يونيو ٢٠٠٩. تعمد المستبدون المحنكون إلى قتل التمرد فى مهده. ولهذا السبب مازلنا نكرر زعمنا بأن على من يتطلعون لأن يكونوا مستبدين أن يكونوا على استعداد لارتكاب أفظع البشاعات، إذ إن الجبناء، أو ذوى المشاعر

الرقيقة، سيجدون أنفسهم وقد أطيح بهم فى طرفة عين.

الاحتجاجات فى ظل الديموقراطيات والحكومات المستبدة:

يختلف التعبير عن عدم الرضا عن الأداء الحكومى فى الدول الديموقراطية عن نظيره فى الدول الاستبدادية تماماً، حيث إن الاحتجاجات فى الدول الديموقراطية سهلة وغير مكلفة، نسبياً. يتمتع الناس هناك بحرية التجمع والحق فيه، كما أن لديهم وسائل سهلة يمكنهم من خلالها التنسيق والتنظيم. نعلم، من خلال طروحاتنا فى الفصول السابقة، أن الحكومات القائمة على أساس ائتلافات كبيرة العدد تعمل الكثير مما هو فى الصالح العام بما فى هذا ضمان الحريات مثل حرية الصحافة وحرية الحديث والتجمع. تعمل هذه الحريات على تيسير تبادل المعلومات بين أعداد كبيرة بشأن مشاعرهم إزاء حكومتهم والتعبير عن اعتراضاتهم على السياسات التى لا تروقهم، الأمر الذى يسهل الاحتجاجات. لكن بما أن الناس يحبون تلك الحريات فإن بإمكان منحهم إياها تبديد رغبتهم فى الإطاحة بالحكومة. وعلى الرغم من شيوع الاحتجاجات فى البلدان الديموقراطية إلا أن هذا لا يؤدى إلى احتمال اندلاع الثورات للإطاحة بمؤسسات الحكم، ذلك لأن الحكام الديموقراطيين يوفرون السياسات التى تريدها الشعوب وإلا عمدوا إلى الاحتجاج، ونظراً لأن الناس يستطيعون التجمع بحرية، فليس أمام القائد ما يفعله سوى إعطائهم ما يريدونه. بيد أنه يحدث أحياناً ألا يعطى القادة الديموقراطيون شعوبهم ما يريدونه، آنئذ، يحتمل لهم النزول إلى الشارع للتعبير عن استيائهم من سياسات بعينها، وهذا ما يحدث، مثلاً، حينما تدخل إحدى البلاد الديموقراطية حرباً، حيث يؤيد البعض مثل هذا القرار فيما يعارضه آخرون، ويعبرون عن استيائهم منه بالنزول إلى الشارع لإسماع أصواتهم، وحينها، وإن كانت أعدادهم كبيرة واستمرت احتجاجاتهم متواصلة لفترة كافية من الزمن، يصبح بإمكانهم إحداث تغييرات على الساحة السياسية. مثلاً، قرر ليندون چونسون ألا يسعى لإعادة انتخابه رئيساً فى مواجهة

الاستياء العميق من سياساته أثناء الحرب فى ڤيتنام.

تحدث الاحتجاجات فى الدول الديموقراطية لتنبيه القادة إلى عدم رضا الشعب وإنذارهم باحتمال الإطاحة بهم إذا لم تتغير سياساتهم. أما فى الدول الاستبدادية، يكون للاحتجاجات هدف أعمق وهو الإطاحة بمؤسسات الحكومة ذاتها وتغيير الأسلوب الذى يُحكم به الناس.

يبغض المستبدون الحريات لأنها تجعل من السهل على الناس إدراك معاناتهم المشتركة والتعاون على الثورة ضد الحكومة، من ثم يعمد الحكام إلى القضاء على حرية التجمع والصحافة والكلام كلما استطاعوا حتى يحصنوا أنفسهم ضد تهديدات الشعب. لكن من سوء حظهم أن الناس، وقد حرموا من حرياتهم، يجدون من المشقة العمل بكفاءة لأنهم لا يستطيعون تبادل الآراء بسهولة حول كيفية تحسين عملهم وأدائهم. وإذا لم يعمل الناس بكفاءة من أجل تحسين الإنتاجية، لا يستطيع القائد جمع الضرائب. لذا، يكون على المستبدين العثور على التوازن الصائب، ذلك لأن الدرجة التى بها يعتمد المستبدون على الضرائب تضع حداً للمدى الذى يستطيعون به قمع شعبهم.

نادراً ما تنحى البلدان التى تغزر بها الموارد الطبيعية المنحى الديموقراطى، حيث نجدها أكثر أماكن العالم قمعاً لشعوبها، إذ إن لدى قادتها من الثروات ما يمكنهم من مكافأة داعميهم الأساسيين من دون أن يكون عليهم تمكين شعوبهم. وعلى الرغم من رغبة تلك الشعوب فى التغيير، فليس بإمكانهم تنفيذ رغباتهم أو التعبير عنها، وذلك بسبب صعوبة تنسيق الجهود ضد الحكومة فى غياب القدرة على التجمع والاتصال. علاوة على ذلك، يعلم الناس أن باستطاعة القائد رشوة داعميه كى يقمعوهم. وفى ظل عدم وجود فرصة كبيرة للنجاح، يُبقى الناس على رءوسهم مطأطأة، ويندر الاحتجاج، الذى إن حدث، يقابل بمزيد من القمع.

لكن، ماذا يحدث حينما تجف الأموال؟

فى مصر، انخفضت المعونات المالية الأمريكية للحكومة فيما ترسخ السلام مع إسرائيل ونضج. كان الاقتطاع من المعونة كبيراً، من ثم، وجد حسنى مبارك، رئيس مصر السابق، نفسه فى وضع أكثر ضعفاً من حيث قدرته على شراء دعم قادة الجيش. فاقمت الأزمة الاقتصادية الكوكبية أهمية المعونة الاقتصادية للنظام المصرى، ومع جفاف الأموال، وُجِدت فرصة التمرد ضد الحكم القائم. فى يناير ٢٠١١، واجه مبارك، الذى كان يعانى من نقص المعونات وتدهور الاقتصاد، تمرداً جماهيرياً.

حينما لا يكون لدى المستبدين مواردِ وافرة يواجهون المصاعب فى إدارتهم لشعوبهم، عليهم، أولاً وقبل كل شىء، مكافأة داعميهم الأساسيين وإلا تمت الإطاحة بهم. على القادة الذين ليس لديهم أموال كافية من المعونات، أو الموارد الطبيعية، أو القروض، أن يحصلوا عليها من خلال تشجيعهم الناس على العمل وجباية الضرائب منهم. لكن من سوء حظ هؤلاء القادة أن سبل الخير العام التى تزيد الإنتاجية تعمل أيضاً على تحسين قدرة الناس على التنسيق بين بعضهم البعض، ومن ثم، على الاحتجاج. علاوة على ذلك، ونظراً لأن هؤلاء القادة يحتاجون إلى الأموال التى يمدهم بها العاملون، فمن المحتمل لتلك الاحتجاجات أن تقابل بالتنازلات بأكثر مما يحدث فى البلدان الغنية بمواردها أو التى لديها احتياطيات نقدية ضخمة.

إن العوامل التى تؤدى للتمرد غير معقدة نسبياً. تتحدد رغبة الناس فى التمرد وفقاً لقدر ما يفعله القائد لتعزيز رفاه الشعب وإنجاز الخير العام، كما يحدد مستوى الحرية التى يتمتع بها الشعب سهولة التعبير عن تلك الرغبات من خلال النزول إلى الشارع.

بيد أنه، وعلى الرغم من أننا نشاهد وجود أحد هذين العاملين فى كثير من البلدان إلا أن الاحتجاجات مازالت نادرة حيث إنها تحتاج إلى شرارة تشعلها.

الصدمات تتسبب فى التمرد والثورة:

تتخذ الصدمات التى تشعل الاحتجاجات أشكالاً عديدة. فى أحيان نادرة تحدث الاحتجاجات بأسلوب تلقائى، لكنها فى غالبية الأحوال تقتضى وقوع حادث يزلزل النظام ويشعل التمرد. لعبت العدوى دوراً أساسياً فى انهيار الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية فى أوربا الشرقية عام ١٩٨٩، بداية من پولندا، ومروراً بألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها، حيث تساقطت الدول مثل قطع الدومينو. كانت كل من تلك الدول تعانى من ضعف اقتصادى من ثم لم يستطع حكامها المستبدون ضمان حصول داعميهم على المميزات الخاصة، لذا عمد هؤلاء الداعمون إلى التخلى عنهم قبل أن يسقطوا مع أنظمتهم الفاشلة. كررت تلك القضية نفسها فى الشرق الأوسط عام ٢٠١١. حينما سقط الحكم فى تونس أدرك الشعب فى مصر إمكانية سقوط نظامهم. كان الاعتقاد بإمكانية نجاح التمرد مُعْدياً بدرجة أن أصبح الشرق الأوسط، الذى كان قد ظل راسخاً كالصخرة، أرضاً خصبة للحركات الجماهيرية التى انتشرت فى البحرين، الأردن، اليمن، سوريا، وليبيا، وأماكن أخرى.

بإمكان الكوارث الطبيعية الكبرى، أو أزمات الخلافة غير المتوقعة، أو الانكماش الاقتصادى الكوكبى الذى يتهدد الاقتصاد المحلى للدول الاستبدادية ويدفع به إلى شفا الإفلاس، بإمكان كل هذا أن يعمل كصيحة حشد للمحتجين. يمكن أن تكون تلك الصدمات مخططاً لها، بمعنى وقوع مناسبات أو أحداث يختارها الديكتاتور الذى يسئ تقدير المخاطر التى تنطوى عليها، وأحد الأمثلة الشائعة على هذا هو إجراء انتخابات صورية أو مزيفة.

يبدو وأن المستبدين يحبون إجراء الانتخابات، وسواء فعلوا ذلك من أجل إرضاء الضغوط الدولية وكسب المزيد من المعونات الخارجية، أو لتبديد القلاقل الداخلية، أو لاكتساب شعور مضلل بالشرعية، فإن وسيلتهم الفضلى هى تزوير عد

الأصوات. بيد أنه يحدث أحياناً أن يستغل الشعب لحظة الانتخابات ويتسببوا فى صدمة للممسك بالحكم، ويصوتوا بغالبية ساحقة لشخص آخر بحيث يصبح من الصعب حجب النتيجة الحقيقية.

أحياناً، تأتى الصدمات التى تشعل الثورات بأسلوب فجائى تماماً. وعلى حين أن الكوارث الطبيعية تأتى بالبؤس والمعاناة للناس فبإمكانها أيضاً تمكين الشعوب. أحد المغبات المتكررة للزلازل والأعاصير وموجات الجفاف هى أنها تجبر أعداداً هائلة من الناس على الرحيل من مواطنهم، وإذا سُمِح لهم بالتجمع فى مخيمات اللاجئين، تتاح لهم الفرصة لتنظيم صفوفهم ضد الحكومة. تستطيع الزلازل والعواصف والبراكين حشد أعداد غفيرة من البؤساء الذين ليس لديهم ما يفقدونه، وبإمكانها أيضاً إضعاف قدرة الدولة على التحكم فى الشعب.

فى صباح ١٩ سبتمبر ١٩٨٥ وقع زلزال هائل بقوة ٨,١ درجة فى صدع فى المحيط الهادى على بُعد حوالى ٣٥٠ كيلو متر من مكسيكو سيتى. من الناحية الچيولوچية، تعتبر مكسيكو سيتى عرضة للمخاطر حيث إنها أقيمت على أساس ليّن من ترسيبات بحيرة تكسكوكو. أدت طبيعة تربتها وأرضها إلى تسييلها أثناء الزلزال هذا علاوة على أن منازلها لم تكن محصنة ضد الزلازل. نتيجة لهذا، تسبب الزلزال فى دمار هائل فى أنحاء المدينة، وكانت حصيلة الموتى عدد يتراوح بين ١٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠ نسمة، وأصبح ٢٥٠٠٠٠ من السكان بلا مأوى. لم تفعل الحكومة أى شيء تقريباً. قام الناس، وقد تُركت لهم مهمة إنقاذ أنفسهم، بتشكيل فرق للبحث عن الناجين تحت الأنقاض، وإقامة مخيمات للاجئين. أصبحت تلك المخيمات، التى ولِدت بحكم الضرورة، أساساً لقوة سياسية مهمة فى مكسيكو سيتى. وبدلاً من وجود أفراد متفرقين غير راضين عن حكومتهم، شكل الزلزال كتلة محتشدة من البؤساء واليائسين، ولم يكن لديهم الكثير مما قد يفقدونه. وفى غياب الحكومة إلى حد كبير، أصبحت تلك المجموعات الاجتماعية قوى سياسية مهمة سرعان ما انتشرت فى تظاهرات معادية للحكومة. سعت الحكومة لاحتواء تلك

المجموعات بعد أن عجزت عن الوقوف ضدها، ويسود الاعتقاد بأنها هى التى لعبت الدور الرئيسى فى التحول الديموقراطى فى المكسيك.

أيضاً، أدت صدمة حدوث كارثة مماثلة إلى الإطاحة بديكتاتور نيكاراجوا أناستاسيو سوموزا فى ثورة اندلعت عام ١٩٧٩. فى عام ١٩٧٢، ضرب زلزال بقوة ٦,٢ درجة مدينة ماناجوا عاصمة البلاد مما أدى إلى قتل حوالى ٥٠٠٠ شخص وتشريد ٢٥٠٠٠٠ آخرين تم إيواؤهم فى معسكرات أصبحت مراكز تنظيمية للنشطاء الذين أنهوا حكم سوموزا الذى كان قد تربح هو ومحاسيبه من معونات الإغاثة التى انهالت على نيكاراجوا لكنهم لم يفعلوا شيئاً لإعادة توطين المشردين.

أما ثان شويه، قائد ميانمار (بورما) العسكرى، فكان، وعلى الرغم من عدم تميزه، يدرك تماماً أساسيات البقاء فى السلطة. فى ٢ مايو ٢٠٠٨، اجتاح إعصار هائل يسمى نرجس دلتا إراوادى جنوبى البلاد مسبباً حالة من الدمار الشامل، ولم يكن سكان المنطقة قد تلقوا أى تحذير عن قرب حدوثه. تسبب الإعصار فى تدمير بلدات وقرى بكاملها، وقُدر عدد الموتى بحوالى ٥٠٠٠٠٠ شخص. لم يكتف النظام العسكرى الحاكم بعدم تحذير السكان من الإعصار الوشيك، وعدم تقديم أية مساعدة للناجين، بل إنهم منعوا، عامدين، توصيل المساعدات، التى حاول أهالى مدينة رانجون توصيلها إلى المنكوبين، حتى إن بعض صغار رجال الأعمال والتجار لم يجدوا أمامهم سوى تهريب كميات صغيرة من الأطعمة إلى تلك المنطقة.

حشد المجتمع الدولى جهوده لتقديم المساعدات. بيد أنه، وفيما كانت أعداد تقدر بمئات الآلاف تموت جوعاً وعطشاً فى أعقاب الإعصار. كانت السفن المليئة بمعونات الإغاثة تقف قرب الشاطئ، ولم يسمح للعاملين بالإغاثة بدخول البلاد وكاد يكون من المحال الحصول على تأشيرات لدخول البلد. كانت الحكومة قد طلبت المساعدة فى صورة إرسال معونات نقدية إليها، فيما منعت دخول من يريدون تقديم المساعدة إلى المنكوبين.

بعد حوالى أسبوع من الكارثة قام الجيش بدخول بلدات وقرى الدلتا لتفريق الناجين الذين كانوا قد احتموا بالمدارس والمعابد، وأمروهم بالعودة إلى مواطنهم التى كانت قد دُمرت فى معظم الحالات، وخلت من الأطعمة والمياه والملابس والمأوى. وفيما صادر الجيش مواد الإغاثة القليلة التى سمح بدخولها، أبلغ رجال الجيش الضحايا أن عليهم أكل الضفادع. بتعبير آخر، أبلغت الحكومة الناجين بأن عليهم العودة إلى مواطنهم والموت فى هدوء. والموتى لا ينظمون الاحتجاجات.

هل تعمل الكوارث على بقاء الحكومات أم على الإطاحة بها؟

تختلف تبعات الكوارث الطبيعية وفقاً لاختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة. يتصرف القادة الديموقراطيون بقدر كبير من الحساسية إزاء ضحايا الكوارث، حيث يعتبر ترك الناس يموتون فشلاً سياسياً ذريعاً تنجم عنه الاحتجاجات التى قد تؤدى إلى عزل القادة.لتوضيح الفرق بين ردود أفعال الحكومات الديموقراطية، ونظريتها الاستبدادية إزاء الكوارث الطبيعية نستحضر ما حدث إزاء كارثة إعصار نرجس، وردود أفعال المسئولين الأمريكيين حينما ضرب إعصار كاترينا شاطئ الخليج بالولايات المتحدة، وقدرت قيمة ما أحدثه من أضرار بمبلغ ٨١ مليار دولار، وعدد الموتى الذين سقطوا ضحايا له بـ١٨٣٦ شخص. وُجهت الاتهامات إلى جميع مسئولى الحكومة بدءاً من الرئيس بوش إلى راى ناجين عمدة نيو أولينز بسوء إدارة الأزمة. أخر العمدة إصدار الأوامر بإخلاء المدينة حتى قبل تسع عشرة ساعة من هبوب العاصفة. لذا وجد الكثيرون أنفسهم عاجزين عن مغادرة المكان وحينما تم إعداد استاد المدينة مركزاً للطوارئ تزاحم الناس عليه وبلغ عدد من احتشدوا به ٣٠٠٠٠ بدلاً من الأفراد الثمانمائة الذين كانوا متوقعين، هذا علاوة على تأخر وصول الإغاثات الفدرالية، وكان معظم الضحايا من المرضى وكبار السن الذين ماتوا تحت وطأة الحرارة والإصابة بالجفاف.

تعرض كثير من قيادات الولايات المتحدة لاحتمال فقدان وظائفهم نتيجة

للكارثة، كما يعتقد كثير من المراقبين أن كاترينا أسهم إلى حد كبير فى الخسائر التى منى بها الحزب الجمهورى فى الانتخابات النصفية، بل وخسارتهم الكبيرة، بما فيها منصب الرئاسة عام ٢٠٠٨. على حين أن وضع حكومة ميانمار العسكرية ترسخ بعد كارثة إعصار نرجس بدرجة شعرت الحكومة بثقة كافية لإجراء انتخابات هزلية عام ٢٠١٠ فازت فيها، بسهولة، الأحزاب التى تساندها الحكومة.

لا يشترى الحكام المستبدون الدعم السياسى من خلال تنفيذ سياسات عامة تتميز بالكفاءة، كما أن الأموال التى تنفق على إنقاذ حياة الناس تُقتطع من الأموال التى تُنفق على المحاسيب علاوة على ذلك يمتلك المستبدون مهارات كبيرة لابتزاز المجتمع الدولى واستغلاله، بل إنهم بتركهم أعداداً أكبر تموت فى الكوارث يصبح بإمكانهم ابتزاز مزيد من معونات الإغاثة. لا غرو أن عدد من يموتون نتيجة الكوارث الطبيعية فى النظم الاستبدادية يفوق كثيراً نظراءهم فى الديموقراطيات.

ردود الفعل على الثورات أو تهديداتها:

بإمكان التهديد بالتمرد أن يظهر فجأة كصاعقة برقية سواء كان ذلك نتيجة زلزال غير متنبأ به، أو أزمة بشأن خلافة الحاكم، أو كساد مالى. ما رد الفعل الصائب على هذا التهديد؟ وفقاً للشواهد التاريخية، يعمد بعض الحكام إلى البطش بالمتمردين، فيما يستسلم آخرون لهم، ويبدأ البعض الآخر بإجراء الإصلاحات من تلقاء أنفسهم. تساعدنا الأحكام التى تسير وفقها السياسات على فهم كيف تؤدى الملابسات المختلفة إلى اتخاذ خيارات مختلفة من بين تلك المتاحة. وفيما أن التمردات الناجحة، والحركات الجماهيرية والثورات ليست أحداثاً شائعة إلا أنها ليست أيضاً بالغة الندرة. وعلى الرغم من ندرة حركات التمرد الناجحة التى تتحول إلى الديموقراطية إلا أنها تحدث. ما الذى يميز الثورات أو الثوار الذين ينفذون ما يعدون به: أى إقامة حكم ديموقراطى من أجل تحسين حياة الناس؟ وماذا يميز الثورات التى لا يكتب لها الانطلاق أو الثوار الذين لا يتحولون إلى الديموقراطية؟

لنبدأ بالچنرال ثان شويه من بورما، الذى يعمل وحكومته على إبقاء الشعب فقيراً ومنعزلاً وجاهلاً. ليس ثمة صحافة حرة ولا يسمح للناس بالتجمع ويحظر على الأجانب دخول البلد باستثناء عدد قليل والذين لا تكف الشرطة عن مراقبتهم. المقصود بكل تلك الإجراءات هى جعل التنسيق أو تنظيم الصفوف ضد الحكومة أمراً من الصعب حدوثه. وعلى الرغم من أن الناس يتوقون للتغيير إلا أن الحكومة تجعل ذلك شبه مستحيل، لدرجة أنهم، وفقاً لصحفى من جريدة الايكونوميست، مضوا يسألونه باستمرار عن كيف يتأتى لهم إقناع الولايات بغزو بلدهم. لا غرو، فى وجود مطلب التغيير هذا أن يتملك شويه الرعب من حدوث احتجاجات، ومن ثم، يركز جهوده لمنعها. ومثل غيره من المستبدين، فإنه يقوم بقمع شعبه كوسيلة فضلى لمنع تهديد الحركات السياسية الجماهيرية، كما أنه لا يجد نفسه بحاجة إلى رشوتهم وذلك لغزارة موارد بورما الطبيعية، حيث إنها من كبريات البلاد المصدرة للغاز الطبيعى، والأخشاب الصلبة، والأحجار الكريمة، والذهب، والنحاس والحديد. تكسب الحكومة مبالغ طائلة من تلك الصادرات لكنها تذهب إلى جيوب الچنرالات ولا تستخدم لتمويل مشاريع لرفاه الشعب أو إقامة البنى الأساسية. وبالطبع، فإن عدم وجود طرق يجعل من الصعب على الناس التجمع أو التواصل، بل إن الحكومة قامت بنقل العاصمة إلى موقع قصى فى الجبال ولا يسمح سوى للقليلين بزيارتها.

موارد بورما هائلة وعائداتها بالغة الضخامة، وعلى الرغم من ذلك فإن بورما بلد فقير فيما أن شويه مفرط الثراء. وبما أنه لا يعتمد على عمالة شعبه ليكسب منها، فهو يقمعهم بدون هوادة. وعلى الرغم من معاناتهم فإنهم يتحملون إذ إن التمرد ليس بالأمر السهل، حيث إن لدى شويه من الموارد ما يمكنه بسهولة من شراء ولاء الجيش وبذلك يضمن بقاءه فى السلطة. جاء ببعض الصحف أنه فى فبراير عام ٢٠٠٧ قام عدد يتراوح بين خمسة عشر وخمسة وعشرين شخصاً بالتظاهر مطالبين بحقوق الإنسان الأساسية. فى خلال ثلاثين دقيقة كان قد تم إلقاء القبض عليهم ومعهم الصحفيون الذين كانوا يغطون الحادث. لدى النظام من

الأسباب الوجيهة ما يجعله يعتقد بخطورة أى نوع من الاحتجاج على بقائه. حدث فى عام ١٩٦٢ أن قام الجنرال نيه وين بانقلاب وأمسك بالسلطة وقام بتفعيل أجندة اشتراكية، فى عام ١٩٨٨ اندلعت الاحتجاجات وأعمال شغب حيث قامت قوات الجيش فى ٨ أغسطس ١٩٨٨ بإطلاق النار على المتظاهرين وقتلت الآلاف منهم. أجبرت تلك البشاعات نيه وين على الاستقالة والموافقة على إجراء الانتخابات المقررة عام ١٩٩٠. فاز فى تلك الانتخابات الحزب الوطنى الديموقراطى بقيادة أونج سان سو كى. بيد أن الجيش تجاهل تلك النتائج، بعد أن تم له قمع التظاهرات والاحتجاجات، واستمر فى تولى السلطة.

تولى ثان شويه السلطة عام ١٩٩٢. فى فبراير ٢٠٠٧ قام بقمع أحد الاحتجاجات على الفور. بيد أنه، وبعد أن قامت الطغمة الحاكمة بإعلان زيادة أسعار الوقود، قام حوالى ٥٠٠ شخص بالاحتجاج ونزلوا إلى الشارع واستمرت تلك الاحتجاجات لعدة أيام، لكن الأعداد تراجعت إلى حد كبير حينما قام الجيش بإلقاء القبض على الكثيرين ثم اشتعلت الاحتجاجات مرة أخرى حينما نظم مئات من الرهبان البوذيين مسيرة احتجاج. قام الجيش بضرب الرهبان وقُيِّد راهبان منهما بالسلاسل إلى عامود إضاءة وأوسعوهما ضرباً، ويقال إن أحدهما لقى حتفه. ولَّد العنف ضد الرهبان، الذين يتمتعون بتوقير الشعب فى بورما، مزيداً من التظاهرات والاحتجاجات، وتم منع أفراد الجيش جميعهم من حضور المراسم الدينية، ونظم الرهبان مسيرات يومية فى جميع أنحاء البلاد، وبدأ الناس يتحدثون عن الثورة «البرتقالية» وهو لون أردية الرهبان. فى ٢٥ سبتمبر أمرت الحكومة بالهجوم عليهم وسحقهم حيث تم إطلاق الرصاص المطاطى والحى عليهم، وضربهم بالكرابيج، وأيضاً تمت الإغارة على الأديرة وخطف الرهبان ليلاً، وتفريق البقية منهم بإرسالهم إلى قراهم وذلك كى لا يتجمعوا، وبهذا تم القضاء على الاحتجاجات فى غضون أيام ثلاثة وسحق المعارضة، لكن العملية كانت مكلفة، حيث اضطرت الحكومة لدفع مبالغ باهظة لأفراد الجيش الذين أبدوا ممانعة فى البداية فى الهجوم

على الرهبان نظراً لما يتمتعون به من مهابة وإجلال. وهكذا، ومثل غيرها من الدول الاستبدادية الثرية بمواردها، يحيا شعب بورما فى بؤس وشقاء وقمع وتبديد للطاقة والمواهب فيما تتمتع الطغم الحاكمة بالثروة والسلطة. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن القول بأن ليس ثمة جدوى من الثورة والاحتجاج، وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

السلطة للشعب:

ثمة أمثلة تاريخية قليلة تُبرز نجاح الثوار فى الإطاحة بالنظم الفاسدة وإقامة حكومات صديقة للشعب، ومن بين قادتها چورچ واشنطون بالولايات المتحدة، ونلسون مانديلا بجنوب إفريقيا، وجواهر لال نهرو بالهند وكورازون أكينو بالفلبين. أيضاً، هناك عدد من القادة الذين تبنوا الديموقراطية نهجاً خوفاً من تهديد الثورات مثل چون رولينجز فى غانا، وهذا على الرغم من أن بعض القادة الثوريين أقاموا حكماً استبدادياً بعد نجاح ثوراتهم.

غالباً ما يقوم بالثورات الديموقراطية أناس لا تملك بلادهم ثروات طبيعية هائلة يستندون إليها بعد الإطاحة بالحكومات القائمة، ولنا فى هذا الصدد أن نقارن الثروات الهائلة التى كانت تحت تصرف القذافى، مثلاً، والتى مكنته من شراء ولاء الجنود والمقاتلين، بما افتقر إليه ثوار تونس ومصر، والذين يتوجب عليهم أن يشجعوا الناس على الإنتاج كى يزيدوا من العائدات المالية التى يحتاجون إليها لمكافأة داعميهم. لكن، ومن أجل تشجيع الناس على العمل المنتج، يكون على القادة الثوريين زيادة حرياتهم بحيث يتيسر لهم اللقاء والتحدث وتبادل الأفكار. ولنأخذ الفلاحين مثالاً على هذا، حيث إنهم لو أتيحت لهم الهواتف والصحف والمذياعات يصبح بإمكانهم معرفة الأسواق والأوقات المناسبة لبيع محاصيلهم، كما أن بإمكان شبكات الطرق والمواصلات الجيدة تخفيض التكلفة. بيد أن تلك التسهيلات التى تساعد على زيادة الإنتاجية تيسر للفلاحين تلقى الأنباء عن التظاهرات المناهضة للحكومة والالتحاق بها، وبذا، نجد أن تنفيذ مشروعات الخير العام وتوفير الحريات

تزيد من احتمال تنظيم الصفوف والاحتجاجات.

وعلى الرغم من أن ثمة قادة يتبنون سياسات داخلية لتوسيع مدى الحريات من أجل إنعاش الاقتصاد لمكافأة ائتلافهم الحاكم مثل جورباتشيف الذى طبق ما يُعرف بالبرسترويكا داخل روسيا فيما قام بقمع الحركات الانفصالية فى أزربيچان ولتوانيا ولاتڤيا وإستونيا بأسلوب لا هوادة فيه، والذى أدت سياسته فيما بعد إلى تفكك الاتحاد السوڤييتى وانهياره، نجد أن هناك قادة يأتون إلى السلطة على رأس ائتلاف كبير، ثم يمضون فى تطبيق التحولات الديموقراطية. كان من بين هؤلاء چورچ واشنطون ونلسون مانديلا وجواهر لال نهرو.

قاد واشنطون جيشاً من المتطوعين من ثلاث عشرة مستعمرة لكل منها حكومتها التى كانت تدفع رواتب جنودها. لذا، كان على واشنطون، حينما أصبح على رأس هذا الائتلاف المتنوع وكبير العدد فى آن، أن يقوم بتنفيذ مشاريع الخير العام بدلاً من المكافآت والمنافع الشخصية. كان من بين تلك المشاريع «قانون الحقوق الأساسية» الذى ضمن بمقتضاه الحريات الأساسية الضرورية للحكم القائم على أساس ائتلاف كبير العدد، والتى بدونها، ما كانت «المستعمرات» لتصادق على الدستور أو تعمل تحت إمرة حكومة واحدة موحدة.

استمرت حركة نلسون مانديلا السياسية المسماة بالمؤتمر القومى الإفريقى عقوداً وهى تحارب نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا الذى كان يهيمن عليه البيض، والتى وعلى الرغم من جهودها، ولجوئها أحياناً قليلة إلى العنف، لم تستطع الإطاحة بالنظام. أما مانديلا، والذى قضى فى المعتقل سبعة وعشرين عاماً، فكان له نهج آخر. فى الثمانينيات، شهد اقتصاد جنوب إفريقيا العنصرية تراجعاً حاداً بسبب العقوبات التى فرضها العالم عليه، ولم تجد الحكومة لديها من الأموال ما يكفى لدعم سلطتها أو شراء الموالين، وكان عامة الشعب، وبخاصة جُلّ السود، فى حالة تمرد ضدها، ومن ثم، كانوا لا يؤدون الأعمال اللازمة التى تأتى بالعائد على

خزانة الحكومة العنصرية التى لم تجد أمامها مخرجاً سوى أن تقاتل حتى النهاية أو تعقد صفقة مع مانديلا وحركته، وكان ذلك هو ما فعلته. كان هذا يعنى إعطاء جميع مواطنى جنوب افريقيا حقوقاً متساوية، الأمر الذى أدى بطبيعة الحال إلى امتلاك من كان يمارس التمييز ضدهم غالبية الأصوات الانتخابية ونتيجة لذلك أصبحت البلاد أكثر ديموقراطية والشعب أكثر حرية.

اتخذ الأمر فى غانا منحى مختلفاً منذ البداية، حيث كان چيه. چيه. رولينجز رئيس غانا يدرك أن تحرير الاقتصاد وتمكين الشعب أمور قد تمثل تهديداً لقبضته على السلطة، فيما كان يعلم أيضاً أن اللبرلة لا تعنى بالضرورة ثورة الشعب ضده أو انقلاب تحالفه عليه. أصبح رولينجز الحاكم المثالى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى حيث قام بتنفيذ «الإصلاحات» الاقتصادية التى تطلباها وعمل على إنعاش الاقتصاد، وأرسى إصلاحات ديموقراطية ثم ترك منصبه كرئيس لغانا بعد انتهاء الفترتين المقررتين له. لكن بداياته كانت مختلفة، وكان إمساكه بالسلطة فى ١١ يناير ١٩٨٢ هى المرة الثانية التى يتولى فيها الحكم. كان الملهم لثورة قام بها الجيش عام ١٩٧٩، وكان شخصية كارزمية وله مظهر نجوم السينما، لكن سحره لم يكن هو ما مكنه من الاحتفاظ بالسلطة، بل قمعه للشعب وإغداقه المكافآت على داعميه، حيث تم قتل ١٨٠ شخص واعتقال ما يربو على ١٠٠٠ شخص فى الأشهر الستة الأولى من حكمه. كان جنوده يشتهرون بالفتونة والوحشية المفرطة، وكان هو يشترى ولاءهم بإغداق الأموال على الجيش على الرغم من انهيار اقتصاد بلده. كان عبقرياً فى منع الاحتجاجات حيث قضى على حرية الصحافة بتقييد الحصول على الورق لطباعتها، كما اخترق أنصاره الاتحادات التجارية والنقابات مما جعل الإضرابات مستحيلة لسنوات عديدة. فى يناير ١٩٨٣ أعلنت نيچيريا طرد ١,٤ مليون مواطن غانى كانوا يعملون على أراضيها وبدأ الآلاف منهم يتدفقون على عاصمة غانا التى كانت تعانى الفقر المدقع. ساد الهلع مسئولى الحكومة الذين اقترحوا إغلاق الحدود، لكن رولينجز رحب بعودتهم فيما عمل على الفور على نقلهم

لقراهم الأصلية متجنباً بذلك تجمعهم فى مخيمات مثلما حدث فى المكسيك وتيكاراجوا.

كانت مشكلة رولينجز الرئيسية هى أن غانا كانت شبه مفلسة وكان اقتصادها على شفا الانهيار التام. كان سعر العملة الرسمى أعلى بكثير من نظيره فى السوق السوداء، وكان يُسمح لمحاسيب النظام بتحويل العملات بالسعر الرسمى ثم بيعها فى الشارع، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ومن بينها أسعار الوقود، وعمل هذا على معاناة الفلاحين الذين وجدوا أن تكاليف نقل منتجاتهم إلى الأسواق تفوق ما يكسبونه من الأموال لدى بيعها لذا لجأ بعضهم إلى حملها على رءوسهم ونشط تهريبها عبر الحدود إلى ساحل العاج. وبعد أن استنفدت غانا قدرتها على الاقتراض أصبحت على شفا الإفلاس. كان رولينجز بدافع من احتياجه للنقود، قد أغلق الجامعات وأمر الطلبة بالمساعدة فى نقل المحاصيل. هيمن الجوع ولم يكن لدى غانا من الأموال ما يكفى لاستيراد الأطعمة أو لدفع رواتب الجيش وهو الأمر الذى كان بين أولويات رولينجز شأنه شأن الحكام المستبدين. وعلى الرغم من تحركه نحو اليسار السياسى لم يوفق فى الحصول على دعم من الاتحاد السوفييتى الذى كان يعانى من مشاكل مالية. لم يتبق أمامه سوى تشجيع الناس على العودة إلى العمل. فى أوائل عام ١٩٨١ قام بتغيير جذرى فى سياساته حيث سمح بانخفاض قيمة العملة المحلية رسمياً، وزاد أسعار ما يُدفع للفلاحين نظير منتجاتهم، كما خفّض دعم الغاز والكهرباء والرعاية الصحية، الأمر الذى لقى ترحيباً من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والاستياء من حلفائه المقربين، وقبل أن ينظم معارضوه صفوفهم، قام رولينجز بانقلاب نحّى فيه أقرب داعميه، بل حكم على بعضهم بالإعدام، فيما فرَّ آخرون إلى المنفى.

كان رولينجز بحاجة ماسة إلى المال، ولم يكن أمامه سوى التحول الديموقراطى، على كره منه، وتحرير الاقتصاد وتمكين الشعب، الأمر الذى أتى بنتائج سلبية بالنسبة له حيث ساد الاعتقاد بين الناس أنهم باستطاعتهم فعل ذلك

دونما أوامر منه. وفيما كان معارضوه مازالوا مشغولين بمحاولة تنظيم صفوفهم، استبقهم رولينجز بإجراء انتخابات رئاسية، شهد لها المراقبون الدوليون بالنزاهة على الرغم من بعض التجاوزات. وفاز فيها رولينجز أمام منافسه. ثم أجريت انتخابات أخرى عام ١٩٩٦، فاز فيها هو وحزبه مرة أخرى، ثم ترك منصبه بعد قضاء مدتين فى السلطة وفقاً لنص دستور البلاد.

كان رولينجز بحاجة ماسة إلى النقود ولم يكن أمامه سبيل للحصول عليها سوى من خلال تمكين شعبه والسماح لهم بالتجمع والتواصل من أجل زيادة إنتاجيتهم. وعلى الرغم من أن ذلك أتاح لهم التنسيق وتنظيم صفوفهم ضده، إلا أنه كان يستبق الاحتجاجات والثورات بتقديم التنازلات قبل حدوثها. لكنه لم يستطع أن يوقف الاحتجاجات تماماً حيث تم تنظيم مسيرات حاشدة فى قلب مدينة أكرا العاصمة، وعلى الرغم من محاولة الحكومة منعها، إلا أن القضاء قضى بنقض قرارات الحكومة.

واليوم، غدت غانا ديموقراطية تنبض بالنشاط الاقتصادى. حدث انتقالها من الاستبداد إلى الديموقراطية فى ظل قيادة رولينجز ذى الشخصية الآسرة المهيبة. بيد أن علينا أن نتذكر أنه كان ديموقراطياً رغماً عنه، ولو أنه كان يمتلك الموارد اللازمة لمضى فى فرض ثورته الاشتراكية. تمتلك غانا اليوم ثروة نفطية اكتشفتها مؤخراً بالقرب من شواطئها، ولو أن تلك الثروة كانت متاحة لرولينجز، أو كان لدى السوفييت أموال يدعمونه بها، فالأرجح أنه كان سيظل ممسكاً بالسلطة حتى يومنا هذا، ولغدت غانا بلداً قامعاً أكثر فقراً بمراحل عما هى عليه اليوم.

كما شاهدنا فى حالة غانا وجنوب إفريقيا، وأيضاً الاتحاد السوفييتى غالباً ما تحين اللحظات الثورية حينما يكون الاقتصاد على شفا الانهيار بدرجة لا تستطيع معها القيادات شراء ولاء الجيش. وتعتبر مثل تلك الملابسات أمراً محتماً فى غالبية

الديكتاتوريات بسبب الأساليب الاقتصادية الفاسدة غير الكفء التى تسعى إلى تحصيل العائدات الريعية. من الأرجح للحكومات المهددة فى تلك اللحظات أن تلقى بالمسئولية على المجتمع الدولى. فبعد كل شىء، فإن مؤسسات ذلك المجتمع، ونظير التنازلات السياسية، تُمكِّن القادة القامعين من الاقتراض بشروط ميسرة نسبياً من الدول الأجنبية الثرية ومن البنوك الدولية التى تسيطر عليها تلك الدول، ثم تتراكم على الحكومات المقترضة مبالغ باهظة لخدمة تلك الديون فيما لا تكون لديها الأموال للدفع، ويصبح من الصعب عليها الحصول على مزيد من الأموال بسبب عجزها عن تسديد ديونها. هنا ينادى ذوو النوايا الحسنة بإسقاط تلك الديون.

إن الأزمات المالية التى تتعرض لها الدول المستبدة هى أزمات ناجمة عن سياسات خاطئة وفاسدة. لا يتورع قادة تلك الدول عن تدمير اقتصاد بلادهم من خلال سرقة أموال شعوبهم. وحينما يتقلص ما تحت تصرفهم من أموال بحيث لا يستطيعون الحفاظ على ولاء أتباعهم ومواليهم تحين اللحظة للتحول الديموقراطى. أما إذا أُسقطت تلك الديون، فسيبدأ هؤلاء القادة فى الاقتراض من جديد من أجل رشوة محاسيبهم والحفاظ على قبضتهم على السلطة. من ثم، لا يجوز إنقاذ الديكتاتور حينما تواجه بلاده خطر الإفلاس الذى يحتمل معه اندلاع الاحتجاجات. لا يجوز إسقاط ديونه إلا إذا قام فعلياً بتفعيل الحريات مثل حرية التجمع، والصحافة، وتشكيل أحزاب معارضة، وإجراء انتخابات تنافسية لا يمنح فيها الحزب الحاكم أية امتيازات مثل أموال للحملات الانتخابية أو للحشد وخلافه، وعندما يحدث هذا على أرض الواقع يصبح بالإمكان دراسة إمكانية إسقاط الديون. ويجب، لدى وجود أوهى إشارة لتزوير الانتخابات أو رشوة الناخبين أو تقليص الحريات، أن يُمنع تدفق النقود.

وبالمثل، يجب الربط بين منح أية معونات أجنبية بحدوث إصلاح سياسى على أرض الواقع وليس بمجرد الوعد به. من ثم على القادة إجراء التحولات الديموقراطية وإرساء مبدأ تداول السلطة والسماح بالمراجعة المحاسبية لدفاتر

الدولة لكشف الفساد والإعلان عنه. أما القادة الذين يرفضون تلك الشروط والاجراءات فلا يجوز لهم تلقى أية معونات إلا فى حالة الضرورات القصوى التى بيّناها سالفاً.

حينما يتولى حاكم جديد السلطة إما نتيجة لاندلاع ثورة، أو بسبب الموت المفاجئ للقائد أو تقاعده، تتاح الفرصة لحدوث تحول ديموقراطى حقيقى. رأينا كيف أن الفترة المبكرة من تولى الحاكم الجديد للسلطة هى الفترة التى يتعرض فيها لأكبر مخاطر الإطاحة به، وينطبق هذا بخاصة على المستبدين، لذا، يكون لديهم دافع قوى للتظاهر بالديموقراطية إبان العامين الأولين من توليهم السلطة لتلافى الإطاحة بهم قبل تثبيت أقدامهم فى الحكم وقبل أن يتراجعوا عن الإجراءات التى اتخذوها ويُحكموا قبضتهم على شعوبهم. ومن الصعب أن يحدث ذلك إذا استغل المجتمع الدولى تلك الفرصة السانحة وربط المساعدات الاقتصادية بتثبيت التحرير السياسى والتحول الديموقراطى. بيد أنه، وكما أوضحنا من قبل، فليس لدى الدول الديموقراطية الإرادة لتثبيت الإصلاحات الديموقراطية للأسباب التى سبق ذكرها.

الفصل التاسع

الحرب، السلام، والنظام العالمى

بالإمكان القول إن مسيرة الأحداث تؤكد تواتر وقوع الحروب وقِصر فترات السلام وعدم وجود نظام عالمى. سنتفحص كيف يكون بالإمكان وجود عالم أكثر سلاماً ونظاماً. فى واقع الأمر، فإن الحرب فى جوهرها ذات طبيعة سياسية، وقد سبق لرجل الجيش البروسى والمفكر العسكرى البارز فى القرن التاسع عشر، كارل ڤون كلوز ڤيتز أن عبر عن تلك الفكرة بقوله إن الحرب هى مواصلة السياسة بأساليب أخرى. وكما شاهدنا، فإن البقاء فى السلطة يكمن فى قلب كل الممارسات السياسية.

عُرِف عن چورچ كلِمنصو قائد فرنسا إبان المراحل المتأخرة من الحرب العالمية الأولى أنه أعلن أن الحرب أهم من أن تترك للچنرالات، وكان مصيباً فى هذا، إذ إن أداء الچنرالات فى تسيير الحروب بائس مقارنة برجالات البرلمان. وفيما يعوزهم الحدس السليم تماماً، فإن العسكريين الذين يقودون الطغم الحاكمة وغيرهم من القادة المستبدين يتميزون بسوء الأداء المزرى فى الحروب مقارنة بنظرائهم الذين يترأسون حكومات ديموقراطية. من ثم، نجد أن من المهم تفكيك النصائح المتناقضة التى يتلقاها مختلف القادة حول كيف تشن الحروب ومتى يحدث ذلك. وبما أن الحروب هى جزء من السياسات المحلية نجد أن علينا إخراجها من دائرة الأفكار العظيمة حول المصالح القومية وتوازنات القوة ووضعها فى سياق المشورات التى يتلقاها القادة من أنصارهم الفعليين والمتوقعين.

شن الحروب:

منذ ألفين وخمسمائة عام، وضع صن تزو كتاباً عن كيفية شن الحرب. وعلى الرغم من تأثير نصائحه على القادة طوال القرون الماضية إلا أن كبار مستشارى السياسة الخارجية الأمريكية لا يوافقون على مبادئه ويناقضونها.

يصف كاسپار واينبرجر، وزير دفاع رونالد ريجان، وكولين پاول، وزير دفاع جورج دبليو. بوش، ومادلين أولبرايت وزيرة خارجية بيل كلينتون مبدأً يبين الكيفية التى تشن بها الولايات المتحدة حروبها ومتى تفعل ذلك، يختلف جذرياً عما أشار به صن تزو وأثبتت التجارب صحته. كان السبب الذى جعل كثيراً من القادة يتبعون نصيحة صن تزو طوال أكثر من خمسة وعشرين قرناً هو أن مشورته كانت صحيحة بالنسبة للملوك ورؤساء العشائر والمستبدين من مختلف البلدان والمشارب.

وحتى وقت قريب كانت الأنظمة الاستبدادية محدودة عدد المؤيدين هى شكل الحكم المهيمن مع استثناءات جد قليلة. إلا أن آراءه تمثل سياسات خاطئة بالنسبة للقادة المسئولين أمام ائتلافات كبيرة العدد، حيث يؤكد مبدأ شن الحروب فى الدول الديموقراطية على الصالح العام. من ثم، علينا أن نلقى نظرة على الأفكار التى عبر عنها صن تزو ونظيرتها التى قال بها كاسپار واينبرجر.

يقول صن تزو مخاطباً مليكه هولو أوف وو:

«لا يُجنِّد الجنرال الماهر محاربين جدداً، كما لا يُحمّل عربات تموينه أكثر من مرتين وحينما تعلن الحرب لا يبدد وقته الثمين فى انتظار التعزيزات، كما لا يرسل جنوده مرة أخرى للحصول على تموينات جديدة بل يعبر حدود أعدائه دونما تأخير. إن قيمة الوقت -أى استباق أعدائك بقليل- تفوق التفوق العددى أو حسابات المؤن التى يزود بها الجيش... والآن، ومن أجل أن يقوم جنودنا بقتل الأعداء فلابد من استثارة غضبهم. أيضاً لابد من أن يحصلوا على مكافآتهم كى يدركوا ميزة هزيمة الأعداء. لذا، فحينما تستولى على الغنائم من العدو يجب استخدامها جوائز ومكافآت حتى يصبح لدى رجالك الرغبة الحثيثة فى القتال، كل لحساباته الخاصة».

وبالمقابل، نجد كاسپار واينبرجر يقول:

«أولاً، لا يجوز للولايات المتحدة إرسال قواتها للقتال فى الخارج إلا إذا أُرتُئِىَ أن مثل ذلك الاشتباك المحدد أو تلك المناسبة تخدم مصالحنا القومية أو مصالح حلفائنا بأسلوب حيوى»...

«ثانياً، إذا قررنا ضرورة إرسال قوات مقاتلة إلى موضع معين، علينا أن نكون صادقى العزم فى هذا القرار، ومعه نية واضحة لكسب المعارك. إذا لم نكن على استعداد تام لتكليف القوات بالاضطلاع بالمهمة ومعها الموارد الضرورية من أجل إنجاز أهدافنا فلا يجوز لنا تكليفها بتاتاً»..

«ثالثاً، إذا قررنا بالفعل تكليف القوات بخوض معارك بالخارج، فمن الواجب أن تكون لدينا أهداف سياسية وعسكرية واضحة بدقة وأن نعرف تحديداً كيف يمكن لقواتنا إنجاز تلك الأهداف المحددة بدقة. وعلينا أن يكون لدينا القوات اللازمة للاضطلاع بتلك المهمة تحديداً وأن نقوم بإرسالها»..

«رابعاً، لابد من أن يعاد تقييم العلاقة بين أهدافنا وبين القوات التى كلفناها – حجمها، تشكيلها وتموضعها – تكراراً مع تعديلها إذا اقتضى الأمر حيث إن الأوضاع والأهداف تتغير بأسلوب حتى أثناء سير الصراع. وحينما تتغير يجب أيضاً تغيير مقتضياتنا للمعركة»..

«خامساً، قبل أن تقوم الولايات المتحدة بتكليف قواتها المقاتلة خارج البلد، يجب أن يكون ثمة تأكيد معقول بأننا سنحصل على موافقة الشعب الأمريكى وممثليهم المنتخبين»..

«أخيراً، يجب أن يكون تكليف القوات الأمريكية بمهام فى الخارج هو الملاذ الأخير»..

بالإمكان تلخيص أفكار صن تزو على الوجه التالى: ١- ليس التميز فى القدرات بمثل أهمية التحرك السريع فى الحرب، ٢- يجب أن يكون حشد الموارد للقتال كافياً لحملة قصيرة لا تقتضى إعادة دعم للقوات أو التزود بإمدادات إضافية ذات شأن من داخل الوطن، ٣- إمداد الجنود بالمكافآت الخاصة ضرورى لحفزهم على القتال. يقول صن تزو إنه لو ثبت أن القوات التى تم حشدها فى البداية غير كافية، أو إن تطلب الوضع إمدادات جديدة أكثر من مرة فإن هذا يعنى أن القادة تعوزهم المهارة لتحقيق النصر، من ثم، ينصح بالتخلى عن القتال بدل المخاطرة باستنفاد ثروة الدولة.

لا يؤكد مبدأ واينبرجر على إحراز نصر سريع، بل الأحرى على وجود استعداد لإنفاق ما يقتضيه إحراز النصر مهما كان حجم الإنفاق، وهذه نقطة أعاد

مبدأ كولين پاول التأكيد عليها حيث ذهبا إلى أنه لا يجوز للولايات المتحدة أن تشترك فى أية حرب إن لم تكن مستعدة لتخصيص موارد تكفى لكسب الحرب، وأيدتهما مادلين أولبرايت بالقول إنه يجب التزام الحذر الشديد قبل المخاطرة بدخول الحرب، لكن بمجرد صدور القرار بدخولها فعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لحشد قوات أكثر وإنفاق المزيد من الأموال إذا اقتضت التطورات على الأرض ذلك، كما لابد أن يكون ثمة ثقة فى أن النصر آتٍ وأن ذلك النصر يخدم مصالح الشعب الأمريكي.

وفيما يؤكد صن تزو على استخدام الغنائم لحفز الجنود المقاتلين يؤكد واينبرجر على الخير العام الناجم عن حماية المصالح القومية الحيوية. يرى صن تزو أنه ليس ثمة أهمية لاهتمام الجنود بالأهداف السياسية للمعركة أو لحرصهم على الخير العام فى تشكيل دوافعهم لشن الحرب ولهذا نراه يؤكد على أن الجنود يقاتلون كل لحسابه الخاص.

يمثل اهتمام صن تزو بالمكافآت الخاصة وتركيز واينبرجر على الخير العام فى حماية المصالح القومية (أياً كانت تلك المصالح) الفارق الكبير الذى يفصل بين النظام الذى يقوم على ائتلاف كبير العدد (الديموقراطى) ونظيره الذى يقوم على ائتلاف صغير العدد (الاستبدادى). لا نتوقع من القادة الديموقراطيين أن يقاتلوا إلا إذا كانوا واثقين من النصر، وإن لم يكونوا فعليهم البحث عن وسائل أخرى لحل الخلافات الدولية بالأساليب السلمية. أما المستبدون، فهم على استعداد تام لخوض الحروب حتى وإن لم تتبد لهم أية فرص فى الانتصار.

يحاول الديموقراطيون جهدهم لتلافى الحروب إذا لزم الأمر. وعلى الرغم من ذلك، كثيراً ما نجدهم يستقوون على الدول الضعيفة فيما ينزعون للتفاوضات عندما يواجهون خصماً قوياً. لذا نجد الولايات المتحدة تلجأ لقتال أعداء صغار مثل جرانادا، وپناما وجمهورية الدومينكان، وكذلك قامت كثير من الديموقراطيات

بتوسيع نفوذها فى العالم باستعمار الدول الضعيفة، فيما لجأت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى الناتو إلى التفاوضات مع الاتحاد السوڤييتى لحل المسائل الدولية الخلافية. وفى واقع الأمر، فقد ظلت الحرب الباردة باردة تحديداً لأن الولايات المتحدة لم تكن واثقة من النصر. أما إذا كان النصر مرجحاً، لا تتردد الدول الديموقراطية فى خوض المعارك، كما فى حالة العراق.

من سوء الحظ أن تفشل المفاوضات أحياناً كما حدث حينما سعت بريطانيا وفرنسا لاسترضاء هتلر قبل الحرب العالمية الثانية ووافقتا على أن تحتل ألمانيا النمسا وجزء تشيكوسلوڤاكيا المتحدث بالألمانية، بل إنه حينما غزا هتلر پولندا تردد البعض فى بريطانيا فى إعلان الحرب. بيد أنه، فإن جميع التنازلات التى تمت لم ترض شهوة هتلر لتوسيع ما أسماه «مجاله الحيوى». وهكذا، لم يبق أمام فرنسا وبريطانيا إلا أن تخوضا حرباً خطيرة باهظة التكلفة.

فى أحوال أخرى، يتضح أن الحرب أكثر صعوبة بكثير مما بدت عليه الأمور فى البداية، ويمثل تورط الولايات المتحدة فى ڤيتنام والعراق وأفغانستان حالات كتلك ويكون على الدول الديموقراطية زيادة جهدها. فى ڤيتنام، قامت الولايات المتحدة تكراراً بإعادة تقييم الموارد اللازمة للانتصار قبل التفاوض على تسوية مع ڤيتنام الشمالية، إلا أن تلك الاتفاقية انهارت من جانب ڤيتنام بعد عام من انسحاب أمريكا. فى حالتى العراق وأفغانستان، اضطرت الولايات المتحدة لزيادة أعداد قواتها من أجل تحقيق أهدافها، أى أنها اتبعت رأى واينبرجر لا مشورة صن تزو التى كان قد تم اختبارها على مر الأيام. يحرص القادة المستبدون على عدم إغداق الموارد على المجهود الحربى حتى لو تطلب النصر هذا، ذلك لأنهم يعلمون أن مصائرهم تتوقف على ولاء أعضاء ائتلافهم أكثر مما تعتمد على انتصارهم فى ساحات الحرب، ولذا يحتفظون بالأموال لإنفاقها عليهم.

تمدنا الحرب العالمية الأولى بحالة تنطبق عليها تلك المبادئ.

بدأت تلك الحرب كنزاع بين النمسا والصرب بعد أن قام الصربيون باغتيال وريث عرش النمسا، الدوق فرانز فرديناند فى يونيو ١٩١٤. حينما هددت النمسا بشن الحرب، تورطت روسيا حليفة الصرب. عمل هذا على تنشيط تحالف ألمانيا مع النمسا. وبما أن الحرب مع روسيا كانت تعنى الحرب مع حليفتها فرنسا، شن الألمان غزواً سريعاً لفرنسا على أمل هزيمتها أولاً كما كانوا قد فعلوا عام ١٨٧١. لكن كان لابد لألمانيا من غزو بلچيكا أولاً كى تصل إلى فرنسا، وبما أن بريطانيا كانت قد تعهدت بحماية حياد بلچيكا، فقد جر هذا بريطانيا إلى الوقوف إلى جانب حلفائها، وهكذا تورطت دول عديدة فى تلك الحرب التى بدأت كنزاع بين دول وسط أوربا، وبين قوى أوربا الحليفة أى فرنسا وروسيا وبريطانيا. وبعد تلك البداية النشطة، تراجعت حدة الصراع لفترة طويلة وتحول إلى حرب خنادق وبخاصة على الجبهة الغربية. بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧، انسحبت روسيا من الحرب مما أفقدها مساحات شاسعة من أراضيها الغربية، بيد أن دهاء لينين السياسى أقنعه بأن الأفضل له أن يحتفظ بالموارد والأموال لمكافأة مؤيديه بدلاً من تبديدها على مواصلة الحرب. فى نهاية عام ١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء الذين تم التصديق على انتصارهم بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار فى الساعة الحادية عشرة من يوم ١١ نوفمبر عام ١٩١٨.

أنفقت روسيا، التى كانت دولة شاسعة المساحة وفقيرة فى آن أقل من الدول الأخرى التى شاركت فى الحرب. كانت فرنسا وبريطانيا هما الدولتين الديموقراطيتين الوحيدتين بين تلك الدول. بعد بداية الحرب فى عام ١٩١٤، زادت جميع الدول المشاركة إنفاقاتها العسكرية. بيد أنه بعد عام ١٩١٥، لم تزد الدول المستبدة من مجهودها شيئاً يستحق الذكر واستقرت إنفاقاتها فيما استمرت الحرب. بيد أن إنفاق ألمانيا ارتفع مرة أخرى فى عام ١٩١٧ حينما أصبح من الواضح أن الهزيمة ستعنى الإطاحة بالحكومة الألمانية. وبالتقابل مع الجهود الواهنة التى بذلتها الدول المستبدة مثل النمسا وروسيا، استمرت الدول

الديموقراطية فى زيادة الإنفاق إلى أن تم الانتصار فى الحرب.

تتنبأ نصيحة صن تزو لمليكه بسلوك المستبدين فى الحرب العالمية الأولى: لم يبذلوا أى جهد استثنائى كى يكسبوا الحرب. بالمقابل، كان الجهد الذى بذلته الدول الديموقراطية إيذاناً بما قاله كاسپار واينبرجر وكثير من المستشارين الأمريكيين غيره لرئيسهم: إن لم تنجح فى المحاولة الأولى، حاول مرة أخرى ومرات عديدة. وإلى حد بعيد، يفسر استعداد الديموقراطيات لتكرار المحاولة الجادة السبب فى أن الديموقراطيات التى تبدو ضعيفة كثيراً ما تتغلب على الديكتاتوريات التى تبدو قوية. ثمة شواهد تاريخية على ذلك من بينها تغلب الولايات المتحدة التى كانت ضعيفة آنذاك، أى إبان الحرب المكسيكية الأمريكية بين عامى ١٨٤٦ و١٨٤٨، على جيش المكسيك الأكبر عدداً وعدة ومهارة، وكذلك الهزيمة التى ألحقتها بروسيا الديموقراطية بقيادة بسمارك بالنمسا فى حرب السبعة أسابيع عام ١٨٦٦. بعد ذلك هزمت بروسيا فرنسا التى كان يحكمها لوى نابليون فى الحرب الفرنسية البروسية بين عامى ١٨٧٠ و١٨٧١.

الحرب من أجل البقاء:

يخوض المستبدون والديموقراطيون الحروب، على أحد المستويات، لنفس السبب، ألا وهو البقاء فى السلطة. إلا أنهم، وعلى مستوى آخر، يقاتلون لأسباب أخرى. غالباً ما يشن الديموقراطيون الحروب حينما تفشل الوسائل السياسية الأخرى للحصول على تنازلات من الأعداء وتُستنفد. وبالمقابل، من الأرجح للمستبدين شن الحروب بأسلوب اعتباطى سعياً للحصول على الأرض أو العبيد أو الأموال والغنائم.

لهذا تضمينات مهمة. أشار صن تزو إلى أنه من المحتمل للمستبدين أن يستولوا بالقوة على كل ما يستطيعونه ثم يعودون أدراجهم، وبالمقابل يحارب الديموقراطيون حيثما وُجِدت لهم اهتمامات سياسية، سواء قربت ساحة الحرب من حيث هم أو كانت

فى أماكن قصية، وبمجرد أن ينتصروا فى الحروب، فمن المحتمل لهم التريث فى أماكنهم إلى أن يفرضوا تسويات سياسية تتمثل فى غالبية الأحوال فى الإطاحة بالخصوم المقهورين وفرض أنظمة عميلة تنفذ السياسات التى يريدونها. هنا يتضح أنه بالنسبة للدول الديموقراطية فإن ثمة ارتباطاً بين المعونات الأجنبية التى من خلالها تشترى تلك الدول التنازلات السياسية، وبين الحروب التى تفرض بها تلك الدول السياسات التى تعجز عن شرائها من خلال المعونات. وفى كلتا الحالتين، يعنى هذا أيضاً، أن الديموقراطيين فى حرصهم على تنفيذ السياسات التى تريدها شعوبهم يفضلون فرض ديكتاتور يُذعن لرغباتهم (فى وجود مظاهر زائفة للديموقراطية مثل إجراء انتخابات صورية... إلخ) على المغامرة بأن يتولى حاكم ديموقراطى مسئول أمام ناخبيه. وعلى الرغم من عدم تقبل الكثيرين لآرائنا هذه إلا أن الشواهد على أرض الواقع تثبت أن هذا هو الأسلوب السياسى الذى تنتهجه الديموقراطيات. ولنلق نظرة على حرب الخليج الأولى من أجل إثبات صحة ما نقوله.

قبل عام ١٩٩٠، كانت العلاقة بين العراق والكويت قد ظلت تشوبها القلاقل لفترة طويلة. زعمت العراق أن الكويت التى كانت تمتلك صناعة وتجهيزات نفطية متطورة لتصدير النفط، كانت تسحب البترول من الأراضى العراقية، بل إنها طالبت بالتعويضات فى مناسبات عدة وهددت بغزو الكويت. بعد أن أساء صدام حسين قراءة إشارات الولايات المتحدة حول إمكانية غزوه للكويت واعتقاده بأن جليسبى، الدبلوماسية الأمريكية قد أعطته الضوء الأخضر للمضى قُدماً، قامت قواته بغزو الكويت واحتلالها. بيد أنه، وعلى الرغم من إشارات الولايات المتحدة الملتبسة، لم يَغضّ الرئيس بوش الطرف، وكون تحالفاً وقامت قواته بشن عملية عاصفة الصحراء ضد الجيش العراقى.

كانت أهداف الطرفين وسلوكهما فى تلك الحرب مختلفة تماماً. وبالتقابل مع أهداف صدام حسين، لم يكن بوش يطمح فى الاستيلاء على نفط الكويت لحسابه هو ومحاسيبه، وعلى الرغم من أنه لا سبيل لإنكار أن النفط كان من أكبر العوامل

التى دفعت الولايات المتحدة لشن الحرب، إلا أن الهدف كان هو استقرار المنطقة وضمان تدفق النفط على العالم الغربى، وهو أمر حيوى للاقتصاد العالمى. وعلى الرغم من أن عدد من قتل من قوات التحالف لم يتجاوز ٣٥٨، لقى حوالى نصفهم حتفهم فى أحداث غير قتالية، فقد أبيد عشرات الآلاف من الجنود العراقيين.

يتوافق سير حرب الخليج الأولى مع الأنماط التى تنبأت بها نظرة البقاء فى السلطة. حاولت الولايات المتحدة التفاوض مع العراق لسحب قواته من الكويت إلا أنه، ومع فشل التفاوضات، حشدت الولايات المتحدة تلك الأعداد الهائلة من قوات التحالف عالية التدريب وفائقة التجهيزات والمعدات. وعلى الرغم من أن قوات الحرس الثورى النخبوية العراقية كانت أيضاً عالية التدريب والمقدرة، إلا أن صدام حسين أمر بانسحابها سالمة من المعارك كى تقوم بحمايته بدلاً من الدفاع عن العراق، وترك لوحدات المجندين بائسى التجهيزات مواجهة قوات التحالف، حيث هلكت أعداد ضخمة منهم.

فى ٢٨ فبراير، وافق صدام حسين، بعد أن خشى من اجتياح قوات التحالف لبغداد والإطاحة به، على شروط الاستسلام. أبقت الولايات المتحدة على قوات لها بمنطقة الخليج، وفرضت على العراق مناطق حظر للطيران، وعقوبات اقتصادية، وعزلة دبلوماسية، إلا أن كل هذا لم يمنع صدام من أن ينكث بتعهداته وبالاتفاقيات التى قبلها، كما أنه ظل ممسكاً بالسلطة. بعد هزيمته العسكرية، تمرد على حكمه الشيعة فى جنوب العراق والأكراد فى الشمال، إلا أن قوات صدام النخبوية تمكنت من قمعهم، وقتل عشرات الألوف، وتشريد مئات الألوف منهم. ظل صدام ممسكاً بالسلطة إلى أن أطاحت به قوات التحالف الأمريكية / البريطانية فى حرب الخليج الثانية.

لم يكن صدام وحده هو الذى انتهج ذلك السلوك من أجل الإثراء والبقاء فى السلطة. تبنى منجيستو هايلى ماريام الذى تولى السلطة فى إثيوبيا عام ١٩٧٤ بعد إطاحته بالإمبراطور هيلاسى لاسى، تبنى الشيوعية، وكافأه الاتحاد السوفييتى

بسخاء حيث منحه حوالي ٩ مليارات دولار، كان جزء كبير منها عبارة عن مساعدات عسكرية لمحاربة القوات الإريترية التى كانت تسعى لنيل الاستقلال، لكن الحرب ضد الإريتريين لم تَسِر على ما يرام إذ إن منجيستو كان يسعى لإثراء نفسه وضمان بقائه فى السلطة من خلال نقود الاتحاد السوفييتى ومساعدته، ولم يكن مهتماً بسير الحرب ونجاحها، وانتهى الأمر بانتصار القوات الإريترية قليلة لعدد والعدة. لكن، مع انهيار الاتحاد السوفييتى، انقطعت معوناته. كان منجيستو بحاجة لمصدر جديد للأموال، فلجأ إلى مقايضة يهود الفلاشا الموجودين بإثيوبيا منذ آلاف السنين بالأموال. يقال إن الولايات المتحدة دفعت له عشرين مليون دولار مقابل توطين هؤلاء اليهود إسرائيل وتعهدت إسرائيل بدفع ٥٨ مليون دولار، لم تدفع منها سوى ٣٥ مليون دولار فقط. وحينما تم تحويل تلك النقود سُمِح بذهاب الفلاشا إلى إسرائيل وتوطينهم هناك. لكن كانت تلك الأموال لا تقارن بما اعتادت إثيوبيا تلقيه من الاتحاد السوفييتى. بعد هزيمة قواته أمام القوات الإريترية، فر منجيستو إلى زيمبابوى حيث يعيش الآن فى رفاهية مع حوالى خمسين من رفاقه السابقين وأفراد أسرته.

البقاء فى السلطة بعد الحرب:

يتأثر الديموقراطيون بنتائج الحروب بما يفوق كثيراً تأثر المستبدين، بل إن الانتصار فى الحرب لا يضمن البقاء فى السلطة فى البلاد الديموقراطية. مثلاً، هُزِم جورج إيتش. بوش أمام بيل كلينتون فى انتخابات عام ١٩٩٢ بعد الانتصار فى الحرب على العراق، كما أطاح الناخبون البريطانيون بونستون تشرشل عن منصبه بعد قيادته الملهمة للحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانتصارات العسكرية تساعد أحياناً على الاحتفاظ بالسلطة. على سبيل المثال، كانت «الإصلاحات الاقتصادية» التى قامت بها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر ومواجهاتها مع الاتحادات العمالية قد أدت إلى كساد اقتصادى

وارتفاع كبير في نسبة البطالة، الأمر الذى أدى إلى انخفاض كبير فى شعبيتها وفقاً للاستطلاعات التى أجريت فى نهاية عام ١٩٨١ حيث بلغت نسبة التأييد لها ٢٥٪ فقط. لكن هزيمتها للأرجنتين فى حرب الفولكلاند أدت إلى قلب الموازين وإلى فوزها الانتخابى الحاسم فى الانتخابات التالية التى أجريت بعد حوالى ١٨ شهراً من ذلك التاريخ. وبالمقابل، تؤدى الهزائم العسكرية إلى أن يفقد القادة الديموقراطيون مناصبهم كما حدث مع الرئيس جونسون لفشله فى تحقيق نصر فى الحرب الڤيتنامية، وكذلك رئيس الوزراء الفرنسى جوزيف لانييل هو وحكومته بعد هزيمة القوات الفرنسية عام ١٩٥٤ فى معركة ديان بيان فو، وأنطونى إيدن رئيس الوزراء البريطانى الذى أجبر على الاستقالة بعد الغزو الكارثى لمنطقة قناة السويس عام ١٩٥٦.

وعلى النقيض، لا تؤثر الهزائم العسكرية كثيراً على المستبدين. وكما رأينا، فقد ظل صدام حسين ممسكاً بالسلطة بعد نتائج الحرب الإيرانية / العراقية غير الحاسمة، وبعد هزيمته فى حرب الخليج الأولى، إلى أن أطيح به بعد حرب الخليج الثانية. باستطاعة المستبدين البقاء فى مناصبهم بعد الهزائم العسكرية، بل حتى إذا اقترنت الهزائم بخسارات ضخمة فى القوات المحاربة. وعلى النقيض، فمن المحتمل للحاكم الديموقراطى أن يطاح به حتى فى حالة الانتصار فى الحرب مع قتل عدد كبير من الجنود فى المعارك، لذا يحرص الديموقراطيون توفير وسائل الحماية لجنودهم المقاتلين بأكثر مما يفعله المستبدون.

كان هرمان جورينج، الرجل الثانى فى النظام النازى الألمانى، يدرك أنه على حين أن عامة الناس هم من يقومون بالقتال، فإن القادة هم من يشعلون الحروب، سواء كان ذلك فى الديموقراطيات، أو الديكتاتوريات الفاشية أو الشيوعية أو البرلمانية، وفقاً لما قاله. بل إن الشعوب تنزع، عندما يخبرها القادة أن ثمة هجوماً يشن ضدها، إلى اتهام دعاة السلام بعدم الوطنية وتعريض البلاد للمخاطر، وأضاف أن هذا ينطبق على جميع البلدان. كان جورينج مصيباً فيما قاله.

باستطاعة القادة في مختلف المشارب نشر القوات، لكن الدول الديموقراطية لا تُعرّض جنودها للمخاطر ولا تتركهم دونما توفير الحماية اللازمة، وهذا هو الفرق بينها وبين الديكتاتوريات فى هذا الصدد. ولنا هنا أن نقارن صراعين نشبا فى منطقة القرن الإفريقى ولم يفصل بينهما سوى بضع سنوات. تحرص الولايات المتحدة على عدم تخلف أى جندى من جنودها فى أرض المعركة. ولنا فى هذا أن نسترجع ما حدث فى معركة مقديشو بالصومال فى أكتوبر عام ١٩٩٣ والتى استغرقت يومين. دخلت القوات الأمريكية الصومال ضمن مهمة «إنسانية» رعتها الأمم المتحدة. فى عام ١٩٩٣ كانت الصومال دولة منهارة، وكان زياد برى قد حكمها ما بين عامى ١٩٦٩ و١٩٩١، وكان كل همه هو البقاء فى السلطة حتى أنه قال إنه لا يؤمن بالإسلام أو الاشتراكية أو الانتماءات القبلية أو القومية الصومالية أو الوحدة الإفريقية، وأن الأيديولوچيا الوحيدة التى يلتزم بها هى بقاؤه فى السلطة. من ثم، تمكن من الاحتفاظ بمنصبه لمدة اثنين وعشرين عاماً حتى أطيح به فى إحدى الحروب التى ابتلى بها القرن الإفريقى، ثم تلى ذلك انهيار الدولة الصومالية التى تقاسم الهيمنة عليها أمراء الحروب الذين روّعت ميلشياتهم الأهالى. كان محمد فرح عيديد يسيطر على أقوى الفصائل المتناحرة، وكان يعارض بقوة وجود الولايات المتحدة بالصومال لاعتقاده أنها تساند خصومه. وبعد محاولات عديدة لأسر عيديد أو اغتياله، تلقت الولايات المتحدة استخبارات مفادها وجود اجتماع بين عيديد ورفاقه فى أحد المنازل. كانت الخطة الأمريكية تقضى بإنزال قوات خاصة بالهليكوبتر فى المبنى وأسر المجموعة ثم الرحيل بهم عن طريق قافلة عسكرية. بيد أن الخطة فشلت حيث تم إسقاط طائرتين عموديتين من طراز بلاك هوك وتدمير طائرتين أخريين. خرج آلاف الصوماليين المعادين للولايات المتحدة إلى الشوارع وأقاموا المتاريس بحيث تم احتجاز القافلة العسكرية ومعها أطقم الطائرات العمودية طوال الليل وتعرضوا لإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة، ولم يتم إنقاذهم حتى اليوم التالى حيث أرسلت الولايات المتحدة قوات لاسترداد أطقم

الطائرات ومعهم الجنود المحتجزون وذلك لحرصها الكبير، كدولة ديموقراطية، على حياة جنودها.

وعلى النقيض، كانت معركة أفابت (١٧ - ٢٠ مارس ١٩٨٨) نقطة تحول هامة فى معركة إريتريا للاستقلال عن إثيوبيا والتى كانت قد استمرت عدة عقود. كان لدى اثيوبيا جيش هائل قوامه حوالى ٥٠٠٠٠٠ جندى مجهزين جيداً بفضل المعونات التى أغدقها عليهم الاتحاد السوڤييتى، فيما لم يمتلك الإريتريون سوى التجهيزات التى كانوا يستولون عليها من الإثيوبيين. قررت قوات المتمردين الإريتريين (جبهة التحرير الشعبية الإريترية) تغيير أسلوب حرب العصابات الذى كانت تنتهجه إلى المواجهة العسكرية المباشرة. قاومت القوات الاثيوبية بصلابة لمدة ست عشرة ساعة، وعلى الجانب الآخر، رفض قائد القوات الإريترية عدة مرات الأوامر التى صدرت له بالانسحاب، وواصل هجماته، مما أجبر القادة الإثيوبيين على الانسحاب إلى مدينة أفابت الحصينة وجمّعوا قافلة عسكرية من سبعين مركبة، بيد أنه فقد كان عليهم المرور من خلال ممر آد شيرون الذى يشكل عنق زجاجة طبيعية، وحينما اصطدمت دبابة لقوات ثوار إريتريا بإحدى شاحناتهم فى مقدمة الطابور، أعيقت حركة القوات الإثيوبية. كان اهتمام القيادة الإثيوبية الأول هو عدم سقوط الأسلحة الثقيلة فى أيدى الأعداء، من ثم، وبدلاً من محاولتهم إنقاذ مواطنيهم وقواتهم المحتجزين مضوا يشنون الغارات الجوية التى دمرت جميع المعدات والجنود، وكان شعارهم هو عدم ترك أية دبابة سليمة، بل إن أحد قادتهم قال إنه يؤمن بالمبدأ القتالى القائل إنه يجب تدمير جميع المعدات لدى خسارة إحدى المعارك، وإن لم يمكن فصل المقاتلين عن معداتهم فيجب قصفهم معها. بلغ عدد القتلى من القوات الإثيوبية فى تلك الحرب حوالى ١٨٠٠٠ شخص. ولنا هنا أن نذكر أيضاً، أن جيش الولايات المتحدة أثناء معركته فى الصومال، قام بقتل حوالى ١٠٠٠ صومالى انتقاماً لثلاثة عشر جندياً أمريكياً قتلهم الصوماليون.

السلام بين الدول الديموقراطية:

لا تكاد الديموقراطيات تحارب بعضها، بيد أن هذا لا يعنى أنها محبة للسلام، فهى لا تتردد فى محاربة الدول الأخرى. غير أن المنطق وراء هذا السلام المضمر بين الديموقراطيات يمدنا ببعض الإشارات التى قد ترشدنا إلى إمكانية جعل العالم أكثر سلاماً، وأيضاً سبب صعوبة إنجاز هذا الهدف.

لا يدخل قادة البلاد الديموقراطية حروباً إلا حينما يكونون واثقين من النصر وذلك لأن عليهم إنجاز النجاحات وإلا فقدوا مناصبهم. بيد أن هذا لا يحدث باستمرار، إذ إننا رأينا كيف أرسلت الولايات المتحدة أعداداً هائلة من القوات إلى ڤيتنام وأنفقت مبالغ باهظة من دون جدوى، ثم لم تجد مفراً بعد سنوات طويلة مكلفة سوى التفاوض على السلام بحيث تسلمت ڤيتنام الشمالية، فى النهاية، جميع الأراضى الڤيتنامية.

لا يحارب نظامان ديموقراطيان يقومان على أساس ائتلافات كبيرة العدد أحدهما الآخر، إذ إن تلك النظم لا تخوض الحروب إلى حينما تكون شبه متيقنة من الانتصار، وكيف يكون لدى الخصمين معاً مثل هذا اليقين؟ بالمقابل، لا يحتاج المستبدون إلى الاعتقاد بأن لديهم فرصاً كبيرة للانتصار، ومن ثم،يُقبلون على المخاطرة ولا يخشون مغبات الهزيمة على شخوصهم مثلما يخشون عدم امتلاكهم الأموال لشراء دعم «جماعة» مؤيديهم. بيد أن هذا لا يعنى عدم وجود خلافات وصراعات بين الدول الديموقراطية تصل أحياناً فى تصاعدها إلى التهديد بشن الحرب، بل إن الحرب قد تقع أحياناً بين بلدين ديموقراطيين حينما تفشل التفاوضات فى حل النزاع، ويكون أحد الطرفين واثقاً من أن خصمه على درجة من الضعف تمكنه من الانتصار عليه بسهولة، وهذا ما حدث حينما شنت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس ليندون چونسون عام ١٩٦٥ هجوماً على جمهورية الدومينكان وأطاحت بنظام رئيسها خوان بوتش المنتخب ديموقراطياً وذلك لتعارض

سياساته مع مصالح الولايات المتحدة. والقائمة تطول.

وعلى الرغم من أنه من الصواب القول إن الديموقراطيات لا تحارب بعضها، إلا أن الديموقراطيات الكبيرة تفتعل الخلاف مع البلدان الصغيرة، ديموقراطية كانت أم ديكتاتورية، مع توقع أن تلك الدول الضعيفة لن تقاتل، أو لن تصمد طويلاً إن هى قاتلت. وفى واقع الأمر، فإن هذا يعتبر تفسيراً لتاريخ طويل للدول الديموقراطية، تاريخ من التوسع الإمبريالى والاستعمارى ضد خصوم ضعفاء لا يملكون الدفاع عن أنفسهم. وفى هذا الصدد، فإن بالإمكان القول إن ٩٣٪ من جميع الحروب التى وقعت فى القرنين الأخيرين هى حروب بدأتها الدول الديموقراطية وانتصرت فيها.

الدفاع عن السلام وبناء الأمم:

فى خطاب حالة الاتحاد عام ١٩٩٤، قال الرئيس بيل كلينتون إن الديموقراطيات لا تحارب بعضها، ومن ثم، فإن الاستراتيجية الفضلى للحفاظ على أمن الولايات المتحدة وسلامتها وإقامة سلام دائم هى أن تدعم أمريكا التحول الديموقراطى فى جميع الأنحاء. ظلت هذه تيمة مشتركة بين جميع رؤساء الولايات المتحدة، لكن الأفعال لم تماثل الأقوال، لسوء الحظ. ولسوء الحظ أيضاً أن المشكلة لا تكمن فى الفشل على المستوى الرئاسى، بل فينا، نحن «الشعب» أيضاً.

فى الديموقراطيات، يتم الإطاحة بالقادة الذين لا ينجزون السياسات التى يريدها ناخبوهم. قد يقول القادة الديموقراطيون إنهم يحرصون على أن يكون للشعوب الأجنبية الحق فى تقرير مصائرهم، لكنهم إن أرادوا الحفاظ على مناصبهم فعليهم تنفيذ السياسات التى تريدها شعوبهم، لا رغباتهم الشخصية كقادة. ناقشنا من قبل كيفية استخدام المعونات الأجنبية لشراء التنازلات السياسية، لكن إذا فشل هذا النهج أو أصبح باهظ التكلفة، ظل استخدام القوة خياراً مطروحاً، ويتيح النصر العسكرى للمنتصرين فرض سياساتهم على المقهورين.

علينا التخلص من وهم الادعاء بأن سياساتنا تلك أبوية وأننا نفرضها سعياً إلى تحقيق مصالح الأجانب على المدى الطويل، فهى ليست كذلك. إنها تُنفَّذ لصالح داعمى القادة الديموقراطيين، كما أنها قد تكون بالغة السوء فى أحيان كثيرة. مثلاً، خاض البريطانيون حروب الأفيون (١٨٣٩- ١٨٤٢- ١٨٥٦- ١٩٦٠) وذلك لأنهم أرادوا أن يدفعوا ثمن السلع التى كانوا يستوردونها من الصين بمقايضتها بالأفيون الذى كان يُنتَج بالهند. لم تكن الصين راغبة فى أن تصبح بلداً من المدمنين، لذا استخدم البريطانيون القوة لفتح أسواق الصين أمام المخدرات، وفى بداياتها، كانت هونج كونج قاعدة انطلق منها البريطانيون من أجل فتح تلك الأسواق بالقوة.

إحدى المشاكل أمام فرض التغيير السياسى المرغوب هى عودة البلد المقهور إلى سابق عهده بعد رحيل «جيش» الدولة الديموقراطية الغازية، لذا يتم اللجوء إلى تعيين حاكم بديل كما حدث بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، حيث انتقت حاكماً صورياً، ألعوبة فى يديها، ونصبته. يحدث أيضاً ألا ترضى الدول الديموقراطية القوية عن السياسات التى يتبناها حاكم منتخب ديموقراطياً، كما كان الحال مع بياتريس لومومبا الذى أغضبت سياساته الوطنية المستقلة بلچيكا وأيضاً الولايات المتحدة فتم قتل لومومبا كما أوضحنا سابقاً. وبالمثل، تدخلت فرنسا فى تشاد، مستعمرتها السابقة، لتضمن تولى حكومة موالية لفرنسا لا حكومة موالية لليبيا أو صديقة للأنظمة العربية.

وعلى الرغم من أن القادة الديموقراطيين يعلنون عن رغبتهم فى أن تنتهج الحكومات الأجنبية التحول الديموقراطى، إلا أن هذا نادراً ما يعمل فى صالحهم، حيث إنه فيما يكبر حجم الائتلاف الذى يساند القيادة فى إحدى البلاد الأجنبية، يجد القائد أن عليه أن ينفذ السياسات التى يريدها شعبه لا السياسات التى ترغبها شعوب الدول التى تحرك خيوط الدُمى. وإن أراد أحد القادة الديموقراطيين أن يتبع قائد البلد الأجنبى السياسات التى يمليها هو يكون عليه حماية الحاكم

العميل من ضغوط شعبه الداخلية. وهذا يعني تقليص عدد الائتلاف الموالى للحاكم فى الدولة المقهورة وإقامة نظام استبدادى بحيث يصبح من السهل الحفاظ على الحاكم التابع وفرض السياسات وشراء التنازلات.. وتمدنا السياسة الخارجية التى تتبعها الولايات المتحدة بأمثلة لا حصر لها على ذلك، حيث تقوم أمريكا، بأسلوب علنى أو سرى، بتقويض التحول الديموقراطى فى بعض البلدان وذلك لتعارض السياسات التى تلازم ذلك التحول مع مصالح الولايات المتحدة، وهذا ما حدث، كما أسلفنا، فى هاواى عام ١٨٩٣، وفى تشيلى عام ١٩٧٣ فى ظل حكم سلفادور أليندى، وضد محمد مصدق فى إيران عام ١٩٥٣، وفى جواتيمالا عام ١٩٥٤.

وعلى الرغم من أننا نعتقد، على المستوى النظرى المجرد، بأهمية التحول الديموقراطى فى الدول الأجنبية، إلا أن هذا التحول قد لا يكون ما نريده حقاً على المستوى الشعبى. لنأخذ مصر وعلاقتها بإسرائيل مثالاً على ذلك. اعتادت الديموقراطيات الغربية الشكوى (غير الجدية) من التلاعبات الانتخابية فى عهد مبارك. لكن، ومع رحيل مبارك، بدأ القلق يساور الدول الغربية من أن تحقُّق الديموقراطية الفعلية فى مصر قد لا يكون فى صالح إسرائيل وأصدقائها. وعلى الرغم من أن شراء السلام مع إسرائيل فى عهد مبارك كان باهظ التكلفة المادية إلا أن تحرك مصر نحو الديموقراطية سيجعل هذا السلام أكثر كلفة، على الأقل حتى تصبح مصر دولة ديموقراطية ناضجة، يحكمها قادة منتخبون على أساس ائتلاف كبير العدد، ومن ثم لا يستطيعون خوض الحرب إلا إذا كانوا واثقين من النصر، ولا يبدو أن هذا أمر وشيك الحدوث، كما نأمل أنه وعلى المدى البعيد، وحينما تشهد مصر تحولاً ديموقراطياً كاملاً، ستطور علاقة ثقة متبادلة وتَفهّم وتسامح مع إسرائيل. بيد أنه إذا حدث وقررت مصر «القوية» أن تشن حرباً على إسرائيل فلن تقف دول حلف الناتو والولايات المتحدة الديموقراطية موقف المتفرج بل ستشارك فى «الدفاع» عن إسرائيل ضد مصر «الديموقراطية» «القوية». من ثم، يمكن القول إن ما نسميه بالتحول الديموقراطى فى البلدان الأجنبية أمر جيد من حيث المبدأ

فقط، ولا نسانده نحن، شعوباً وحكومات، إلا عند تناغم المصالح وتوافقها، وإلا فلا، حيث إننا نفضل أن تقوم البلاد الأجنبية بفعل ما نريده نحن لا ما تريده هى وشعوبها. وكما أنه من النادر تلاقى المصالح، فمن النادر أيضاً نجاح التحول الديموقراطى المفروض من الخارج.

مارس صن تزو تأثيراً دام طويلاً على دراسة الحرب وذلك تحديداً لأن توصياته صائبة بالنسبة للقادة والملوك الذين يقوم حكمهم على عدد صغير من الموالين. وبالمثل، يمارس مبدأ واينبرجر أو مبدأ كولين پاول من بعده تأثيراً على سياسات الأمن الأمريكية وذلك لأنه يوصى بالإجراءات الملائمة للقادة المسئولين أمام ائتلاف كبير العدد من الموالين، ومن ثم، ينتقون قراراتهم بشن الحروب بحرص فائق على عكس الأنظمة الديكتاتورية التى تحكم بتأييد عدد قليل من الموالين. لا تخوض الديموقراطيات الحروب إلا بعد أن يثبت عدم جدوى التفاوضات، وحينما تكون واثقة من تفوقها العسكرى الهائل، وحينما تكون الحرب ضرورية، ويكون القتال صعباً، فإنها تبذل جهداً إضافياً من أجل تحقيق الانتصار، بعكس القادة المستبدين الذين لا يبذلون مثل ذلك الجهد إن كان سيكلفهم أموالاً كثيرة يحرصون على أن تكون بحوزتهم من أجل إنفاقها على شراء الموالين ومكافأة المحاسيب.

وأخيراً، لدى انتهاء الحرب، يجتهد قادة الدول الديموقراطية لفرض السلام، والمكاسب السياسية من خلال الاحتلال أو فرض الأنظمة العميلة، أما المستبدون فيستولون على المغانم القيمة التى حاربوا من أجلها ثم يعودون أدراجهم، أو يقومون باغتصاب المناطق التى يغزونها للتمتع بخيراتها. كان فهم كلوزويتز للحرب صائباً، إذ إنه رآها مجرد سياسات داخلية. فعلى الرغم من كل الأحاديث الفلسفية عن «الحرب العادلة» ووضع الاستراتيچيات الخاصة بموازين القوى والمصالح القومية، فإن الحرب فى نهاية المطاف، مثل السياسة، تُعنى فى المقام الأول بالحفاظ على السلطة والهيمنة على أكبر قدر ممكن من الموارد.

الفصل العاشر

ما العمل؟

«دائماً ما يكون لدى أى شخص سببان لفعل أى شىء: سبب وجيه، وسبب حقيقى».

– چيه. پى. مورجان

فى أواخر عام ١٩٠١، كتب ڤلاديمير إليتش لينين مقالاً ثورياً بعنوان «ما العمل؟». كان سؤاله ينصب على تبرير إقامة الحزب الشيوعى حزباً طليعياً شعبياً. يهمنا سؤاله حرفياً بأكثر ما يهمنا سبب طرحه، وبالمثل تثير اهتمامنا، إجابته غير المقصودة عن هذا السؤال بعد وقتئذ بثلاث سنوات والتى تمثلت فى عنوان لإحدى المقالات «خطوة إلى الأمام، وخطوتان إلى الخلف».

في غالبية الأحوال، يتم الاستجابة للمشاكل في عالم البيزنس وعالم السياسة بالتقدم خطوة والتراجع خطوتين مما ينجم عنه عدم إحراز أي تقدم. التراجع خلفاً هو الأسلوب الذي يتعاطى به القادة مع المشاكل، ويجب أن يكون كذلك، حيث إن القواعد والأحكام القائمة هي التي ظلت تتيح لهم الوصول إلى السلطة والتحكم في الموارد حتى تاريخه. من ثم، قد يؤدي الاندفاع إلى تبني أساليب جديدة في ممارسة الأمور إلى الإسراع من مخاطر الإطاحة بالقائد.

بعد استعراضنا لعالم السياسات في الفصول السابقة، علينا الآن أن نواجه سؤال لينين: ما العمل؟ بأسلوب جدي، ليس من المبالغة بإطلاقه القول بأن جَعْل العالم أفضل هو مهمة صعبة، وإلا، لتم تحسينه والتغلب على البؤس الذي تتسم به حياة الكثيرين، ولأصبح، مثلاً، إثراء أعضاء الشركات المنتدبين في وقت يفقد فيه حملة الأسهم كل شيء، شأناً من الماضي. بيد أن المشكلة التي تكمن في التغيير

هى أن تحسين الحياة بالنسبة لإحدى المجموعات كثيراً ما تعنى أنها تصبح أكثر سوءاً بالنسبة لشخص واحد على الأقل، والأرجح أن يكون هذا الشخص هو القائد الذى بيده حل المشاكل. إذا حدث وأن كان التغيير سيلحق الضرر بشخص الحاكم أو بالمدير التنفيذى - أى بالشخص الذى بيده أخذ مبادرة التغيير - فعلينا أن نتأكد أن التغيير لن يحدث أبداً. قلنا منذ البداية إن بؤرة تركيزنا هى على ما هو كائن لا على ما يجب أن يكون. والآن، علينا أن نتحدث قليلاً عما يجب أن يكون، وأن نضع القواعد الأساسية لذلك الحديث. يأتى فى مقدمة تلك القواعد ألا ندع السعى إلى الكمال يقف حائلاً فى سبيل إنجاز التحسينات الأقل شأناً، إذ إن السعى نحو الكمال المطلق هو تبديد للوقت وذريعة لعدم تحمل وطأة عبء العمل على جعل العالم مكاناً أفضل لكثير من الناس.

من المحال جعل العالم أفضل بالنسبة للجميع، حيث يختلف ما يريده الأفراد

وما يتمنونه. مثلاً، لا يمثل ما يريده القادة وحلفاؤهم الأساسيون من خير لأنفسهم خيراً للجميع، وإلا لما كان ثمة شقاء فى العالم. من ثم، فإننا حتى حينما نحاول تغيير العالم للأفضل نجد أنفسنا مرتبطين بإملاءات الواقع السياسى، ولا يعتبر الإصلاح إصلاحاً إلا إذا أمكن إنجازه على أرض الواقع، ولابد لما يمكن فعله أن يرضى احتياجات جميع من بيدهم تنفيذه. لا يمكن للتفكير الرغبوى أن يُبنى عليه برنامج للإصلاح ولا يجوز أن يكون الحل الأمثل هو الهدف، إذ إن بإمكان التحسينات الثانوية في أسلوب الحكم أو الإدارة أن ينجم عنها قدر لا بأس به من التحسينات فى رفاه الملايين من الناس أو حملة الأسهم.

القواعد التى علينا اتباعها:

سواء كان الهدف هو تحسين مُقدرات حاملى الأسهم فى الشركات التى تطرح أسهمها فى أسواق المال، أو نوعية الحياة للمواطنين فى الأنظمة الديموقراطية، أو الظروف التى يعيش فى ظلها مليارات الأشخاص فى دول العالم الثالث المقفرة القامعة، فإن ثمة مبادئ مشتركة لنهج العمل على جعل العالم مكاناً أفضل. ولابد لنا من توضيح تلك المشتركات قبل التعاطى مع مشاكل التغيير المحددة فى الأماكن المحددة.

خلصنا فى دراستنا هذه إلى أنه من الواجب التشكك فيما يقوله الناس عن دوافعهم، حيث غالباً ما يكون استدعاء المبادئ الأيديولوچية مجرد غطاء للدوافع الحقيقية. كان چيه. پى. مورجان مصيباً فى قوله إنه دائماً ما يكون ثمة حديث عن المبادئ لدى الدفاع عن أى موقف، وبخاصة عن المصالح الخاصة للمتحدث. تعمد حكومة الولايات المتحدة ووقادتها إلى الحديث عن المبادئ وحق الشعوب فى تقرير مستقبلها لدى تعاطيها مع الاحتجاجات فى فنزويلا أو كوريا الشمالية، مثلاً، فيما نراها تدافع عن الاستقرار إذا حاولت الشعوب، ولنقل فى البحرين أو المملكة العربية السعودية، الإطاحة بالحكومات الحليفة للولايات المتحدة. فى كلتا الحالتين

يظل الحديث قائماً على المبادئ [الحرية أو الاستقرار] لكننا نستخدم تلك المبادئ انتقائياً بحسب موقفنا من السلطة الحاكمة فى البلد الأجنبى ومصالحنا فيه. بيد أنه ينبغى، لدى وضع تصورات لإصلاح ما يعانى العالم منه، أن نفهم أولاً ما يريده المعنيون بالتغيير، أو إلى أى مدى سيتأثر رفاههم بالتغييرات، إذ إن الإصلاحى الذى يُصدّق ما يقوله الناس على علاته سرعان ما تتعثر مسيرته الإصلاحية وتصل إلى طريق مسدود.

على الرغم من وجود مصالح للجميع فى التغيير، إلا أننا غالباً ما نجد أن القادة، والناقدين، والمؤيدين الرئيسيين، وهؤلاء الذين يمكن استبدالهم وتغييرهم، لا يتفقون على كنه التغييرات التى يريدونها. يود القادة دائماً لو وُجِدوا فى منظومة يكون فيها عدد القابلين للاستبدال كبيراً جداً وعدد النافذين والمساندين الرئيسيين قليلاً جداً. لذا نجد فى عالم البيزنس كثيراً من الشركات الكبرى لديها الملايين من حملة أسهم، وعدد قليل من كبار المالكين النافذين، وحفنة من أعضاء مجالس الإدارات الأساسيين الذين يتوافقون حول ضرورة الإغداق على المدراء التنفيذيين بغض النظر عن الأحوال المالية للشركة. ولهذا السبب، نجد أن شعوباً كثيرة على مدى التاريخ ظل يحكمها طغاة حقراء يسرقون الفقراء ويعملون على إثراء الصفوة الغنية.

لذا، نجد أن الخيار الديموقراطى هو الأفضل بالنسبة للمجموع ككل بحيث يكون الائتلاف الحاكم أو المتمكن كبير العدد ويكون ثمة فرصة واقعية لأفراده أن يكونوا ضمن الأعضاء، وللإفادة من التوجهات والمشاريع التى تهدف إلى الخير العام والتى تتوفر فى ظل مثل ذلك الحكم الرشيد. وكما شاهدنا، إن هذا الأمل فى تحسين مقادير الناس هو الذى يدفع الثوار للنزول إلى الشارع والمناداة بالحرية والعدالة والكرامة للجميع. بيد أنه، بمجرد الإطاحة برءوس النظم القائمة، يظل «الأساسيون» فى مواقعهم فى غالبية الأحيان، إذ إنهم هم من باستطاعتهم تنفيذ التغيير. لدى تغيير الحكم، ينزع الفصيل الحاكم الجديد إلى الاستفراد بالسلطة

وتقليص عدد من يمكن أن يحل محل أركان السلطة الجدد، بحيث لا يمكن تغييرهم بمؤيدين أقل تكلفة، وبذا يُبْقى القائد على مزيد من الأموال والميزات لنفسه بدلاً من إنفاقها على الموالين الرئيسيين، الأمر الذى يوجد التوترات بين القائد وائتلافه. يود القادة ترسيخ نظام انتخابى فاسد قائم على التزوير يضمن لهم وجود أعداد متاحة تنتظر أن يكونوا بين الداعمين الأساسيين بدل المجموعات الموجودة بالفعل. تُفضل الائتلافات، الملكية منها أو الدينية، أو العسكرية، وجود ترتيبات مؤسسية تحدد أعداد من يمكن إلحاقهم بالائتلاف بمجموعة منتقاة من نخبة الأرستوقراطيين أو رجال الدين أو العسكريين.

يتشارك القادة ومؤيدوهم الرئيسيون فى تفضيل الاعتماد على ائتلاف قليل العدد. بيد أنه، وفيما يواصل الائتلاف فى التوسع، يتم دق إسفين بين ما يريده القائد وما يريده أعضاء دائرته الداخلية، ولنقل بلاط الملك مثلاً أو الأفراد المقربون من الحكم، وتبدأ خطوات التغيير والتحول إلى نظام ديموقراطى ناضج مستقر بحيث لا تكون ثمة خشية من الارتداد إلى النظام الاستبدادى. ينجم التحول فى رغبات الائتلاف لإحداث تغيير مؤسسى عن المقايضات بين تراجع الميزات والمنافع الخاصة فيما يتوسع الائتلاف وبين زيادة التوجه نحو الخير العام والإنتاجية المجتمعية التى ترافق مثل هذا التوسع.

توضح الحقائق الأساسية للحياة السياسية أن الناس يفعلون الأفضل بالنسبة لهم، من ثم، لا يقوم القادة، إلا تحت ظروف قهرية، بتوسيع عدد الائتلاف، فيما تضغط الجماهير من أجل التحول الديموقراطى، ويتنوع ما يريده الداعمون الرئيسيون الذين قد تتحسن أحوالهم من خلال وقوع الانقلابات أو إجراء أعمال التطهير فيما يتم الإبقاء عليهم، كما يمكن للتحولات الديموقراطية أيضاً تحسين أوضاعهم. من ثم، نجد أن تلك المجموعة هى الأكثر قدرة على إحداث التغييرات البناءة والمدمرة أيضاً، إذ إنها يكمن لديها احتمال السير «خطوة للأمام»، وأيضاً «خطوتين للخلف». يشجع احتمال الاستغناء عنهم أعضاء الائتلاف على التحرك

خطوة واحدة للأمام بدل المخاطرة بأن يكونوا ضحايا التحرك «خطوتين للخلف». وهكذا، يولّد الوقت والملابسات التى تعزز مخاطر التحولات داخل صفوف الائتلاف تقديراً للديموقراطية فى الدوائر الانتخابية للسياسيين.

يعيش أعضاء الائتلافات الصغيرة فى رفاهية وخوف دائم فى آن: إن قرر القائد تقليص عدد الائتلاف، فقد يطاح بهم، وإذا تقرر جعل الائتلاف أكثر عدداً، فسيفقدون ميزاتهم الخاصة. بيد أن تقليص الامتيازات أفضل من الاستغناء أو الطرد. ثمة مناسبتان يكون فيهما الائتلاف على استعداد كبير لتحسين الحياة بالنسبة لكثيرين سواء كان هؤلاء هم عامة الناس أو حاملى الأسهم. يحدث هذا لدى إمساك قائد جديد بالسلطة، وأيضاً حينما يصاب القائد الحالى بالشيخوخة أو العجز ويصبح من الواضح أنه لن يمكث طويلاً. فى هاتين المناسبتين يتعاظم خطر الاستغناء عن بعض الأفراد، من ثم تعظم استجابة أعضاء الائتلاف المسيطر للإصلاح، الأمر الذى يستلزم توسيع نطاق الائتلاف، مما يعنى وجود فرصة للجميع، بمن فيهم النافذون القائمون، لأن يكونوا بين من يحتاجهم القائد الجديد.

ليس الزمن وحده هو العنصر الذى يتيح فرصة الإصلاح، بل إن ثمة ملابسات تصبح فى ظلها الإصلاحات التى تعمل على تحسين أوضاع الناس محل ترحيب. تدرك الائتلافات التى يواجه قادتها أزمات اقتصادية خطيرة أن أيام رفاهيتها وأبهتها قد أصبحت معدودة. وهذا هو أحد الأسباب التى تدفع الشركات أحياناً إلى اللجوء إلى الزيف حيث يعتقد مديروها التنفيذيون وكبار أعضاء مجالس إداراتها أنهم سيطاح بهم لفشل مؤسساتهم ومن ثم يعمدون إلى إخفاء سوء الأوضاع فى شركاتهم فيما يحاولون الإصلاح وإنقاذ أنفسهم، ويبدأون فى السنة الأولى بإطلاق بعض الأكاذيب البيضاء عن حسن سير العمل، ثم إن لم تتحسن الأمور، يصبح عليهم زيادة الأكاذيب كل عام حتى تصبح تقاريرهم لا أساس لها من الواقع وتقع فى نطاق الاحتيال من الناحية القانونية.

كما أوضحنا، حينما يمر اقتصاد بلد ما بأزمات تصبح مشكلة الحكام الضخمة هى عدم وجود نقود بحوزتهم تكفى لشراء ولاء أتباعهم، آنذاك، ومع تقليص ما يتمتعون به من ميزات، فمن المحتمل للأتباع التوافق مع إمكانية التغيير، وبخاصة لأنهم يدركون أن القائد قد يستغنى عنهم لتوفير النقود. ونظراً لحرصهم على عدم استبعادهم، فمن المحتمل لهم الإذعان لفكرة توسيع دائرة ائتلافهم وزيادة أعداد المجموعة، وبهذا يقايضون ميزاتهم بأمنهم وسلامتهم فى المستقبل. بيد أن أعضاء الائتلاف ليسوا وحدهم المستعدين لتغيير قواعد اللعبة السياسية حينما تقتضى الظروف ذلك، بل إن القادة أنفسهم قد يعمدون إلى محاولة تطبيق التحرير الاقتصادى والتحول الديموقراطى لضمان فرصة لبقائهم فى السلطة من خلال الاقتراع، ذلك أن إبقاءهم على النظام الاستبدادى مع عدم قدرتهم على شراء ولاء تابعيهم كفيل بالإطاحة بهم، ومن ثم، يصبح الإصلاح أفضل رهاناتهم من أجل البقاء فى السلطة.

حينما يحين الوقت للتغيير أو تنضج الملابسات التى تقتضى حدوثه، لابد لأعضاء الائتلاف القائم أن يدركوا أنهم إن لم يضغطوا من أجل توسيع مدى مشاريع الخير العام والرفاه فسيتولى غيرهم القيام بذلك، وتصبح الأرضية ممهدة لحركات العصيان والتمرد. وكما شهدنا فى تونس ومصر واليمن وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك فى بعض كبريات الشركات، يصبح الناس مستعدين لخوض المخاطر الكبرى من أجل تحسين أوضاعهم، وهم يفعلون ذلك كى يطالبوا بنفس التغييرات التى تفضلها غالبية أعضاء الائتلافات الأذكياء حينما يصبح أى تغيير ضرورياً. من ثم، يعمل أعضاء أى ائتلاف رشيد مع الجماهير من أجل توسيع الائتلاف، ويتعاون الناس معهم لأن هذا يعنى المزيد من الخير العام، ويتعاون معهم أعضاء الائتلاف الآخرون لأن هذا يقلل من مخاطر الإطاحة بهم والانقلاب عليهم. أدرك قادة الجيش المصرى والذين كانوا أركان رئيسيين فى حكم مبارك، ذلك الخيار جيداً فى الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، وضمنوا بذلك استمرار

وضعهم كلاعبين مهمين في تقرير مستقبل مصر من خلال تعاونهم مع الحركة الجماهيرية وقواعدها الشعبية الآخذة في الاتساع بدلاً من بقائهم رابضين في تكناتهم دونما حركة.

ما الدروس التي يجدر استيعابها عن مسيرة التغيير؟ أولاً، لابد أن يحذر أعضاء الائتلاف القائم من إمكانية استبعادهم والاستغناء عنهم، ولنتذكر أن هذا يحدث لدى تولي رئيس جديد، أو في وجود رئيس يحتضر، أو رئيس مفلس. آنذاك، على المجموعة الأساسية في النظام القائم أن تبدأ في الضغط من أجل توسيع مداها وزيادة عدد أعضائها مع إيجاد الحوافز لتطوير السياسات التي تخدم العامة، وتفعيل الديموقراطية من أجل مصلحة الجميع. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لعمليات التطهير أن تنجح إذا تم اتخاذ قراراتها بطريقة سرية، لذا فمن صالح الأعضاء الحكماء أن يُصروا على حرية الصحافة، وحرية الكلام والتجمع كي يوفروا لأنفسهم الحماية من الاضطرابات غير المتوقعة، وإن هم طالهم سوء الحظ وتم استبدالهم بغيرهم، فلن يشكل هذا صدمة عنيفة موجعة لهم. أيضاً، فمن الحكمة بالنسبة للبعيدين عن مراكز السلطة أن يلتقطوا الإشارات المستفادة من الدروس ذاتها: أي أن الوقت المناسب للتدخل من الخارج من أجل تيسير التغيير الديموقراطي أو تحسين أداء المسئولين بالشركات هو اللحظة التي يمسك فيها بالسلطة قائد جديد أو حينما يكون القائد القائم على شفا الموت. والآن، لننتقل إلى تفحص الأفكار الواقعية الملموسة عن إصلاح عالم البيزنس وعالم الحكم والسياسة، ولو جزئياً.

عالم البيزنس:

يعاني حاملو الأسهم مشكلتين عظيمتين. أولاً، غالباً ما يكون ثمة ملايين من صغار حملة أسهم الشركات الكبيرة، وعدد قليل من كبار حملة الأسهم من الهيئات، وعدد أقل من الدوائر الداخلية للمالكين. لا يكاد تكون ثمة أهمية للملايين

من صغار حاملى الأسهم، حيث إنهم يفتقدون التنظيم، كما أن مصدر تدفق المعلومات عن أداء الشركة يكاد يكون محصوراً فى الشركة نفسها وفى وسائل الإعلام المتخصصة فى عالم المال. لا يقرأ سوى القليلين من مالكى الشركات التقارير السنوية، كما أن الوسائط الإعلامية لا تهتم بنشر تقارير عن الشركات إلا إن كانت تواجه مشاكل ضخمة، وحينئذ يكون قد فات الأوان بالنسبة لحاملى الأسهم لمحاولة إنقاذ أى شىء.

وعلى الرغم من انتشار التدوين على شبكات التواصل الإلكترونية حيث يتم تبادل الآراء والمعلومات والمقترحات من كل صنف ونوع، إلا أنه ليس ثمة مواقع الكترونية لحملة أسهم الشركات من أجل تبادل الأفكار والمعلومات التى يمتلكونها معاً، لو حدث ووجدت مثل تلك الأنشطة الإلكترونية، فلابد أن يشهد حجم الناخبين المؤثرين فى أية شركة زيادة هائلة، وبذا، يتم انتخاب مجالس الإدارة، وللمرة الأولى، بواسطة الملاك الحقيقيين أى حملة الأسهم، آنذاك، سيكون على المجلس أن يستجيب لمطالب هذا الائتلاف كبير العدد من الناخبين ويرعى مصالحهم.

ربما يقول قائل إن بإمكان القيادات العليا فى الإدارة إفشال تلك المحاولات، وهم يفعلون ذلك واقعياً بأن يعقدوا اجتماعات حملة الأسهم فى أماكن يصعب على الغالبية الذهاب إليها، أو بأن يجعلوا الاجتماعات وجيزة بدرجة يصبح معها من المستحيل للمعارضين التعبير عن آرائهم، وغير ذلك من الألاعيب. بيد أن على هؤلاء المتشككين أن يتذكروا أن المواقع والشبكات الإلكترونية قد نجحت بالفعل فى حشد الجماهير للثورة والإطاحة بالحكومات، وأن تغيير إدارات الشركات مهمة أكثر سهولة من ذلك بكثير. لا تملك الشركات جيوشاً تقمع بواسطتها المعارضين. ليس علينا سوى توصيل حملة الأسهم ببعضهم وإعطائهم المعلومات، وسنرى ما إن كان أداء الذين يقومون منهم بتحديد رواتب المدراء التنفيذيين أفضل بالنسبة لشركاتهم أم أسوأ، وما إن كانت الشركات التى تغير نهجها بحيث يتوافق مع تطلعات حاملى أسهمها الاجتماعية ستحقق نجاحاً أم أنها ستفشل، وما إن كان حاملو الأسهم

يحرصون على العاملين أم يحرصون فقط على أنفسهم ومصالحهم. وأياً كان ما يقرر ملايين الملاك فعله، فسيكونون هم المسئولين عن مصائرهم، وسيعمل المدراء مثلما يعمل القادة فى الدول الديموقراطية الذين يجبرون على عمل ما يريده مواطنوهم بأكثر من نظرائهم المستبدين. هنا نجد أن علينا أن نعلق قليلاً على كيفية عدم تحسين إدارة الشركات وأحكامها. فى أعقاب انهيار شركة إنرون وغير ذلك من وقائع الاحتيالات الكبيرة، قرر الكونجرس الأمريكى تنظيم إدارة الشركات بذريعة جعلها أفضل. لكننا نعلم أن مصلحة القادة الحكوميين لا تكمن فى تحسين أوضاع حاملى الأسهم أو حتى عامة الناس، بل فى تحسين أوضاعهم هم وإثراء أنفسهم. وعلى الرغم من أن تلك القواعد التنظيمية التى فرضت على إدارة الشركات قد لاقت قبولاً من الناخبين، لكنها لم تؤد إلى أى تحسين فى أساليب الإدارة أو توزيع المغانم. كان من المفترض أن يعمل القانون الذى عُرِف باسم Oxley Bill والصادر عام ٢٠٠٢ على كبح جماح جشع الإدارات وجعلها أكثر استجابة لمصالح حاملى الأسهم من حيث رفع قيمة الأسهم المطروحة بالأسواق المالية، بيد أن هذا لم يحدث، بل أدى القانون إلى زيادة سوء الأوضاع، بل إن حتى أن ما بدا وأنه إصلاح واضح، حيث اقتضى القانون وجود لجنة مستقلة للمراجعة المحاسبية، ثبت وأنه، وعلى الرغم من تكلفته الباهظة، غير ذى جدوى حيث لم يؤد إلى تحسن فى أداء إدارات الشركات. من ثم، يمكن القول إنه من المحتمل أن تؤدى رغبات الجماهير كبيرة العدد من حاملى الأسهم الذين يراهنون بقوة على إيجاد الإجابات الصائبة عن مشاكل الشركات، أياً كانت، إلى تحسين أداء البيزنس، فيما لا تؤدى جهود أى ائتلاف من المنظمين الحكوميين العازمين على تحسين فرصهم الانتخابية إلى أية نتائج إيجابية ملموسة.

الإصلاح السياسى فى البلاد الديموقراطية:

يتمتع المواطنون فى البلاد الديموقراطية بحياة طيبة لكن ذلك لا يستبعد وجود حياة أفضل. وعلى الرغم من وضوح التمايز بين الديموقراطيات والديكتاتوريات، إلا أن ثمة تمايزات دقيقة بين الديموقراطيات وبعضها أيضاً، بل وتوجد أحياناً داخل نطاق الديموقراطية الواحدة.

كانت الولايات المتحدة، وقت استقلالها، تتكون من ثلاث عشرة ولاية، وعلى الرغم من أن جميعها كانت تتشارك فى نفس القواعد الانتخابية إلا أن أداء كل منها كان مختلفاً بدرجة لافتة، الأمر الذى ساعد على استمرار تلك الاختلافات هو اختلاف الأنظمة السياسية فى كل منها، علاوة على أنه لم يرد ذكر فى الدستور الأمريكى لكثير من القضايا المركزية فى إدارة حكم الولايات. فعلى سبيل المثال، لم يذكر الدستور شيئاً عن كيفية عد الأصوات الانتخابية وفرزها، الأمر الذى أتاح الفرصة لفوز بعض المرشحين ممن لم يكن من المتوقع فوزهم. أدت تلك الفروق التى تبدو بسيطة فى قواعد الاقتراع وقرارات تقسيمات الدوائر الانتخابية إلى فروق كبيرة فى النمو الاقتصادى والاجتماعى للولايات الأمريكية. نجد أن الولايات الشمالية بعامة حققت نمواً أسرع كثيراً من مثيلاتها الجنوبية. وعلى الرغم من أن بطء النمو فى الولايات الجنوبية قد يعزى جزئياً إلى المناخ ونظام الرق هناك، إلا أن العامل الحاسم كان هو اختلاف القوانين والقواعد السياسية والانتخابية، وتقسيم الدوائر الانتخابية. فبالإضافة إلى القيود التى كانت تفرض على الرقيق والنساء اللاتى لم يمنحن حق الاقتراع حتى القرن العشرين، فقد كانت بعض الولايات تفرض شروطاً خاصة بالملكية والمؤهلات العلمية على من تمنحهم حق الاقتراع، كما أن تقسيم الدوائر الانتخابية لم يعكس كثافة السكان وتوزيعهم،ولم يكن ثمة اعتراف بالمبدأ الحديث القائل بصوت واحد لكل فرد واحد. نجم عن ذلك الاختلاف الكبير فى عدد الناخبين الذين كان القادة فى مختلف الولايات مسئولين أمامهم. لذا وجدنا أن الولايات التى كان القادة فيها يحتاجون إلى دعم نسبة سكان كبيرة

مقارنة بغيرها حققت نمواً أسرع من حيث البنى الأساسية مثل حفر القنوات وإقامة خطوط السكك الحديدية وشبكات الطرق، وحققت إنجازات تعليمية متميزة مما شجع الهجرة إليها من الأمريكيين والأجانب معاً، وارتفعت فيها معدلات دخول الأفراد عن نظرياتها ذات الائتلافات قليلة العدد نسبياً. نخلص من هذا إلى أنه فيما كانت الولايات جميعها تخضع لنفس القواعد والأحكام الاسمية، فإن إعادة توزيع الدوائر الانتخابية ومعايير حقوق الاقتراع كان لها شأن كبير فى وجود الاختلافات من حيث تنافس النظم السياسية وتطور الولايات. من ثم، فإن العمل المستمر على إعادة رسم الدوائر وبخاصة باستخدام تقنيات الحاسب الآلى الانتخابية ووضع القرارات التى يجرى على أساسها الاقتراع من شأنها أن تجعل الولايات المتحدة أفضل مما هى عليه الآن.

أحد الموضوعات التى بالإمكان تفحصها فى السياق ذاته هو موضوع الهجرة الذى يتسبب فى جدل ساخن بالولايات المتحدة وكثير من دول أوربا الديموقراطية. تتخذ سياسات الهجرة أشكالاً ثلاثةً، يتمثل أولها فى منح المهاجرين مواطنة البلد الذى يحطون به دونما مشاكل، وفى ثانيها يرحب بالمهاجرين كعمالة زائرة لكنهم لا يستطيعون الحصول على المواطنة، ويتمثل الثالث فى عدم الترحيب بالمهاجرين بإطلاقه.

يزيد المهاجرون الذين لا يمنحون المواطنة حجم المجموعات المحرومة من حق الاقتراع، لذا لا يمكن لهم أن يكونوا مصدراً للمطالبات بمشاريع الخير العام، أو أن يكون لهم دور فى القوى السياسية والائتلافات القائمة. ويعتبر العاملون الزائرون النمط الممثل لهؤلاء، من ثم، نجد الأنظمة الملَكية بالشرق الأوسط، وفى منطقة الخليج بخاصة، ترحب بنمط الهجرة هذا وذلك لأنهم لا شأن لهم بالسياسة ولا ينقدون هيمنة القلة الحاكمة على مقدرات الجماهير، وإن حدث وخرج أحدهم عن الخط المرسوم له، تقوم السلطات بترحيله على الفور.

بيد أنه توجد قيود في بعض الأنظمة الديموقراطية تحول دون إتاحة الفرصة للمهاجرين لأن يكون لهم دور فاعل في تحقيق الفوز لأي من الائتلافات السياسية الموجودة. على سبيل المثال، فإن الحصول على حقوق المواطنة أمر في غاية الصعوبة باليابان، وعلى الرغم من أن البلد ظل يشهد موجات هجرة كثيرة، فإن القيود على منح المواطنة يضمن ألا يكون المهاجرون عاملاً في توسيع نطاق أحد الائتلافات السياسية وزيادة عدده بما يضمن له الفوز في الانتخابات. وبالمقابل نجد أن بإمكان المهاجرين إلى بريطانيا من بلدان الكومنولث مثل الهند وباكستان الدخول بسهولة إلى البلد والحصول على المواطنة، ومن ثم على حق الاقتراع وتوسيع نطاق مختلف الائتلافات، مما قد لا يرضى السياسيين إذ إن ذلك يقلص كم ما تحت تصرفهم من نقود، كما لا يُرضي أيضاً المواطنين الموجودين بالفعل وبخاصة الذين يدعمون الحزب الحاكم، حيث إن توسيع الائتلاف يقلص قيمة ما يحصلون عليه من مكافآت وميزات خاصة. بيد أن زيادة عدد المهاجرين إلى البلاد الديموقراطية، يعني بالنسبة للحكماء في الفصيل الفائز، وبالنسبة للكثيرين ممن أعطوا أصواتهم للحزب الخاسر، مزيداً من الضغوط على الحكومة لإنجاز ما يخدم الخير العام، الأمر الذي يفيد منه الجميع.

إذن، فإن بإمكان توسيع إتاحة الهجرة وحقوق المهاجرين أن يؤدي إلى طفرة في حجم الائتلاف الذي باستطاعته تحقيق الفوز، الأمر الذي من شأنه تحسين جودة السياسات العامة. لكن قد يقول قائل إن من الصعب تغيير أحكام الهجرة في وجود كل تلك التحيزات ضدها بسبب تكلفتها الباهظة على المدى القصير. بيد أن الأمر يقتضي احتضان المهاجرين وتوفير الرعاية وحسن الإقامة لهم وسنجد من بينهم من يبذلون الجهد ويساعدون على زيادة عائدات الدول من خلال العمل ودفع الضرائب وتنشئة أطفال يسهمون في الاقتصاد القومي، والحياة السياسية القومية والاندماج في النسيج الاجتماعي القومي. لنا هنا أن نذكر أن الولايات المتحدة ظلت تستقبل موجات المهاجرين، جيلاً بعد جيل. ساعد هؤلاء على إثراء الحياة

السياسية، وتحولوا من تجمعات كتل جماهيرية فقيرة مرهقة إلى قصة نجاح أمريكا الحديثة. لم يحدث ذلك مصادفة فى الزمان والمكان بل كان نتيجة مباشرة لسهولة الحصول على المواطنة ومعها الحقوق السياسية والانتخابية الأمر الذى ينجم عنه رشاد الحكم وطيب العيش.

التخلص من البؤس:

إن التغيير إلى الأفضل فى العالم الثالث هو بين أكثر التحديات صعوبة فى التغلب عليها، حيث يعترض طريق التغيير الفقر المتفشى، ولعنة الموارد الطبيعية الوفيرة والأنظمة المستبدة المحصنة منذ وقت طويل. بيد أن بالإمكان إحداث التغيير مثلما حدث فى جنوب افريقيا وتونس وتايوان والمكسيك. ثمة مصدران للتغيير عندما يحدث: الانتفاضات السياسية الداخلية أو التهديدات الخارجية، هذا على الرغم من أنه ليس من المرجح للتهديد الخارجى أن ينجح فى تحسين أوضاع الغالبية على حساب الأقلية. مضى الرؤساء الأمريكيون ورؤساء الوزراء الأوربيون منذ وقت طويل ينادون بحدوث التحول الديموقراطى فى العالم، بل إنهم قد يزعمون أنهم قد حققوا بعض النجاحات المشروطة. لقد انتشرت الديموقراطية فى العالم بأكثر مما كانت عليه الأوضاع منذ خمسين عاماً، لكن من غير المرجح أن تكون دعواتنا لتحقيق الحرية فى العالم قد نجحت فى تحول كثير من المستبدين إلى عشاق للحرية. فكما توضح الأحداث الأخيرة فى الشرق الأوسط، فإن التغير الفاعل يأتى غالباً نتيجة للملابسات المحلية. أنفقت الولايات المتحدة ما يربو على ١,١ تريليون دولار على المعارك فى العراق وأفغانستان وعلى ما يسمى ببناء الأمم، لكن، وبعد حوالى عقد من الزمان، مازالت الحكومات فى هذين البلدين منعزلة عما يطمح إليه الشعب من احتياجات لتحسين رفاهه. فى نفس الوقت، حقق المواطنون فى عدد من بلدان الشرق الأوسط إنجازات ملموسة فى مدة لا تتجاوز بضعة أسابيع وبدون تكلفة تقريباً، وإن حدث وترسخت تلك التغييرات من خلال مساندة الشخصيات

الضرورية والنافذة، فستكون ثمة فرصة أفضل كثيراً لإحداث تحول ديموقراطى ذى معنى.

فى شتاء ٢٠١١، اجتاحت شمال إفريقيا والشرق الأوسط موجات من التظاهرات الاحتجاجية الجماهيرية حيث قام المثقفون والمتعلمون والعاطلون فى تونس ومصر بتحريك عجلات المطالبة بالتغيير، ونجحت الاحتجاجات التى قادها هؤلاء. فى نفس الوقت الذى اجتاح فيه الحشد الجماهيرى الذى أدى إلى تغيير النظام فى هذين البلدين، حدثت انتفاضات فى ليبيا والبحرين لكنها لم تؤدِ إلى نفس النتائج. فعلى الرغم من أن معدل البطالة بين الشباب المتعلم فى هذين البلدين لم يكن أفضل من نظيره فى مصر وتونس، فإن ذلك لم يمثل مشكلة للقادة الذين كانوا يحصلون على الأموال من النفط، لا نتيجة لعمل أفراد الشعب. قد يبدو من المستغرب للبعض، ومن منطلق الحرمان النسبى، أن يقود التونسيون الذين كانوا يتمتعون، برعاية حكومتهم مقارنة بالشعوب الأخرى حركات التمرد. كان لديهم صحافة حرة بقدرٍ، وكذلك القدرة على التجمع. بيد أن الثورات لا يفجرها الأكثر حرماناً من الحرية، أو من يتمتعون بها، بل الجماهير الغفيرة بين هاتين الشريحتين.

القمع عامل طارد للسياحة، من ثم، وجد بن على، رئيس تونس السابق، والذى كان اقتصاده يعتمد على السياحة إلى حدٍ كبير، نفسه مجبراً على السماح بوجود قدر من الحريات بأكثر مما يروق له. يمكن القول فى هذا الصدد إن السياح كانوا عوامل للتغيير دونما قصد منهم، حيث إنهم هيأوا تونس للثورة والإطاحة بالحكم لأن الحكومة وجدت نفسها مجبرة على منح الشعب مزيداً من الحريات من أجل الحصول على دولارات السياح. تمثلت تلك الحريات فى التعليم، وإتاحة المعلومات وسبل التواصل من خلال الإنترنت. كان هذا يعنى، بدوره، إمكانية التنظيم والتنسيق بين المعارضين، والتجمع الحر أون لاين الذى سرعان ما تمت ترجمته إلى تجمعات وحشود جماهيرية فى الشوارع. كان هذا هو الوضع فى مصر أيضاً

حيث تسهم السياحة بنسبة كبيرة في اقتصادها. على الرغم من أن حكم حسنى مبارك اتسم بالقمع والعنف، إلا أن قبضته الحديدية كانت أخف وطأة من حاكم كمبوديا الذى يتمتع بثروة كبيرة من عائدات الغاز الطبيعى أو من بعض حكام دول الخليج النفطية، حيث لم يكن بوسعه المزيد من إحكام القبضة، ذلك لأنه مع تراجع حجم المعونة الأمريكية، فقد كان بحاجة إلى عائدات السياحة، من ثم، أبدى قدراً من التحكم فى سلطاته المطلقة. لم يكن القذافى بحاجة إلى مثل ذلك الكبح حيث كان بحوزته ثروة هائلة من عائدات النفط تمكن من خلالها من تمويل الجنود المرتزقة الذين لم يترددوا فى ارتكاب المجازر ضد المتمردين الذين كانوا يسعون للإطاحة بنظامه.

ربما تكون البلدان التى تعتمد على السياحة كمصدر لنسبة كبيرة من دخلها هى البلدان المرشحة للتحول الديموقراطى ومن بينها كينيا، وفيچى، ودولة فلسطين المستقلة فى المستقبل. وبالطبع، فإن الاعتماد على السياحة هو سبب واحد فقط من الأسباب التى تحفز الحاكم المستبد لمنح قدر من الحرية يكفى معارضيه لتبين سبل التنظيم والثورة. يعمل وجود حالة من الضيق الاقتصادى على تحويل الأفكار باتجاه التحرير الاقتصادى طالما كان التوتر على درجة من العمق لا يوجد معها أموال كافية لشراء الولاء السياسى.

بيد أنه إن تبين المنظمون سبل إطلاق الانتفاضة يتبق أمامهم معرفة وقت توجيه الضربة. فى غالبية الأحوال تتمثل اللحظة المناسبة فى الوقت الذى يتولى فيه قائد جديد السلطة، أو فى وجود قائد مريض أو مفلس. مثلاً، أشيع أن بن على، رئيس تونس الأسبق، كان يعانى من سرطان البروتستاتا، أما مبارك فكان قد وصل إلى الثمانينيات من العمر وكان يشكو من بعض الأمراض. باستطاعة من يريدون الاحتجاج والتمرد اختيار اللحظة المناسبة. وباستطاعة القوى الأجنبية التى تريد المساعدة على إحداث التحول الديموقراطى العمل على تمهيد الأرض قبل أن يحين وقت العمل، وهذا أمر أكثر يسراً بكثير عما نتصور. باستطاعة الهواتف

الجوالة والوصول إلى الإنترنت تغيير حياة الشعوب، حتى الفقيرة منها فى البلدان النامية. بإمكان المعلومات البسيطة، مثل أسعار المحاصيل فى الأسواق، إحداث فروق هائلة فى دخول الفلاحين، وبالطبع فكلما زادت دخولهم زاد جهدهم فى العمل. أيضاً، تتيح تلك التكنولوچيا للفقراء التعرف على الخدمات المصرفية، والتأمينية التى هى من البديهيات فى البلدان المتقدمة، كما أن حسابات الهواتف المحمولة ستستخدم بتزايد فى تحويل النقود لتحويل أثمان الأسمدة أو لتلقى أثمان المحاصيل. من ثم، فإن تبنى تلك التكنولوچيا ستجعل من المستحيل على القادة وقف تلك الوسيلة المهمة التى تمكن المواطنين من التنسيق فيما بينهم من دون وقف الأنشطة التجارية والاقتصادية التى تحتاجها القيادة لتوفير الموارد الضريبية التى تبقى عليهم فى السلطة. حينما تملى الظروف الاقتصادية حتمية اعتماد الديكتاتور على السماح لشعبه بالتواصل من أجل ضمان تدفق الأموال، يجد نفسه بين حجرى الرحى. إذا حظر التكنولوچيا لوقت طويل لن يجد الأموال التى يشترى بها ولاء تابعيه، وإن ترك الباب مفتوحاً أمامها يصبح باستطاعة الشعب التنسيق فيما بينهم والإطاحة به. فى ظل ذلك الواقع، لا يجد الديكتاتور الذكى بديلاً عن محاولة تحرير القيود جميعها لتفادى خطر النفي أو السجن أو القتل. ليس من قبيل المصادفة أن قام چيه. چيه. رولينجز بعملية تحرير اقتصادى فى غانا حينما واجهت بلاده خطر الانهيار الاقتصادى.

كما نتذكر، تحول رولينجز من حاكم مستبد قامع إلى قائد ديموقراطى تنافسى، وذلك لأن السياسات الاقتصادية المدمرة التى ارتبطت بعقود من الديكتاتورية أدت إلى الانهيار الكامل لاقتصاد غانا بدرجة لم يستطع معها ضمان الحد الأدنى من الطعام لشعبه الذى يمدهم بالقوة الجسدية والإرادة كى يعملوا من أجل إمداد خزينته بالأموال. لم يجد أمامه سبيلاً سوى تحرير الاقتصاد كى يشجع الناس على العودة إلى العمل وتوفير الأموال له لشراء ولاء تابعيه. وعلى الرغم من أن هذا ساعده على البقاء ممسكاً بالسلطة إلا أن الحرية التى لازمت التحرير

الاقتصادى أدت إلى تمكين شعبه.

لا يقتضى التحول الديموقراطى أن يكون القائد خيراً، فالقادة الخيرون نادرو الوجود وغالباً ما يضلون طريقهم. أصبح رولينجز ديموقراطياً بالرغم عنه، إلا أنه أصبح ديموقراطياً وهذا هو المهم. إن الاحتياج الاقتصادى طريق أكثر موثوقية لتمكين الشعوب. فى كثير من الأحيان تعمل المعونات الأجنبية على إرخاء قبضة المستبدين. فى البداية، مضى رولينجز يبحث خانعاً عن دولة تسانده، وحينما فشل، بدأ فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. بالإمكان استخلاص درسين مهمين من تجربته، وبخاصة إذا أضفنا إليها قوة التكنولوچيا الحديثة.

استجاب رولينجز كما يجب للكارثة الاقتصادية، وهنا يجب القول إنه لا يمكن أن نتوقع من جميع المستبدين أن يتحولوا إلى الديموقراطية على كره منهم. حينما يكون هؤلاء على غير استعداد لإجراءات التحرير الاقتصادى حتى فى وجود حالات انهيار، فإن بإمكان مانحى المعونات الأجنبية فعل الكثير لإقناعهم بأن من مصلحتهم إجراء تحولات التحرير الاقتصادى. بإمكان استخدام المعونة الأجنبية لنشر شبكات الإنترنت واستخداماتها وإمداد الفقراء بالهواتف المحمولة أن تأتى بالأرباح على الأطراف الأربعة التى تتأثر بالمعونة. سيربح القادة نتيجة لتحسن الأوضاع التجارية وتوفير أموال أكثر تصبح تحت تصرفهم. سيربح جماهير بعض الدوائر الانتخابية للمانحين ذلك لأنهم سيقومون ببيع التكنولوچيا المطلوبة لحكومتهم كى تمنحها على شكل معونات، وسيعمل هذا على مزيد من رضاهم عن القائمين على شئون الحكم ويحسن من فرص المانحين الديموقراطيين لإعادة انتخابهم. أيضاً، وبخلاف معظم أشكال المعونات، سيفيد المواطنون فى البلاد المتلقية من مثل تلك المعونات: حيث ستكون أمامهم فرص أفضل للكسب والربح، وأيضاً سيكونون فى وضع أفضل يمكنهم من التجمع بسهولة من خلال الإنترنت والضغط على حكوماتهم للحصول على مزيد من الحرية والعمل على التحول الديموقراطى من خلال تشكيل الائتلافات الأكبر عدداً. وكما ذكرنا، فإن القادة

الأذكياء الذين سيفيدون حتماً من تدفق الأموال سيتقبلون التكنولوچيا، وفى الوقت المناسب، فمن الأرجح لهم أن يعملوا على تحرير الاقتصاد وعلى التحول الديموقراطى كى يستطيعوا البقاء فى السلطة.

أيضاً، فإن من يرفضون التكنولوچيا سيساعدون، فى ذات الوقت، قضية الحرية، لأنهم من خلال رفضهم للتكنولوچيا التى تساعد الناس على مساعدة أنفسهم، سيصبح من الواضح أنهم مستبدون عتاة متشددون. من ثم، لن يبدد المانحون أموالهم عليهم، وسيتوفر لديهم المزيد من أموال المعونات لمساعدة الشعوب والأماكن والقادة ممن هم على استعداد لخوض المخاطر السياسية من أجل كسب المزايا الاقتصادية. إذا كانت التنازلات التى تُشترى من خلال المعونة ذات طبيعة اقتصادية، ستصبح المعونة من النوع الذى بإمكانه إرضاء مصالح الجهة المانحة، والجهة المتلقية، ورغبات الفصيل الذى يترأسه المانح، وفقراء الناس الذين نزعم أننا نريد مساعدتهم. أما بالنسبة للراغبين فى شراء تنازلات أمنية، فستضمن لهم المعونات ذلك كما ظل عهدها دائماً. وأخيراً، فحتى حينما تمنح المعونة لأسباب أمنية فمن الممكن استخدامها بفاعلية أكثر لخدمة مصالح واقعية. فكما نعرف، فإن كثيراً من المعونات تضر بمصالح الفقراء، بيد أنه حتى حينما تقدم تلك المعونات من أجل شراء تنازلات سياسية، فمن الممكن استغلالها من أجل إجراء بعض الإصلاحات التى يرغبها المانحون. مثلاً، وبدلاً من منح المعونة نظير وعد من جانب المتلقى بتغيير سياساته، بالإمكان إيداعها فى حساب ضمان مصرفى مجمد بحيث لا يستطيع المتلقى صرف النقود إلا لدى تنفيذ وعوده بالإصلاح، وإلا تعود الأموال إلى الجهة المانحة، وبهذا يضغط المانحون من أجل الحصول على ما يريدون ولا يبددون نقودهم، بل بإمكانهم استردادها إذا لم يرق لهم سلوك الجهة المتلقية. لنتذكر أننا اقترحنا هذا للتعاطى مع باكستان التى هى بمثابة بالوعة تختفى فى أعماقها المعونات.

قد تكون الأنظمة الملكية والاستبدادية الغنية بمواردها هى الأكثر استعصاء

على التغيير والإصلاح، حيث تقوم بقمع شعوبها، وتمتلك الوسائل لترويع معارضيها فيما يراكم قادتها الثروات الخيالية. بيد أننا نعتقد أن ثمة وسائل لإنجاز التغيير فى تلك الأماكن من دون الدخول فى معارك كارثية، كما حدث فى ليبيا، وذلك من خلال التعاون بين المجتمع الدولى والأهالى المحتمل تمردهم من أجل توفير الأساس للانتقال السلمى من الديكتاتورية إلى الديموقراطية.

حينما أتى نيلسون مانديلا للسلطة فى جنوب إفريقيا، لقن العالم درساً مهماً فى هذا الصدد لم يكد أحد يستوعبه للأسف. بعد انهيار الحكم العنصرى قام مانديلا بتنظيم لجان للاعتراف بالحقيقة والمصالحة قصد بها أن يتقدم الأشخاص الذين قاموا بقمع المعارضين لنظام الحكم العنصرى ويعترفوا بالجرائم التى ارتكبوها مقابل العفو عنهم. مما لا شك فيه أن بإمكان الأمم المتحدة إنشاء هيئة من المتخصصين فى القانون الدولى تعمل على حفز الحكام المستبدين الذين يواجهون مخاطر التمرد كى ينقلوا السلطة إلى الشعب بأسلوب سلمى، وبإمكانها أيضاً وضع خطة يتم وفق بنودها الانتقال من الديكتاتورية إلى الديموقراطية. باستطاعتها أيضاً أن تتعهد لأى ديكتاتور يواجه ضغوطاً لمنح الحرية لشعبه، بمنحه مهلة وجيزة محددة ولتكن ستة أسابيع يغادر خلالها بلده مقابل منحه عفواً شاملاً دائماً وتحصينه من مقاضاته فى أى مكان بناء على الجرائم التى ارتكبها فى حق بلده وشعبه.

ولهذا الإجراء نظيره فى الممارسات القضائية المَرعْية حيث يتم منح مرتكبى الجرائم عفواً نظير الإدلاء بشهادتهم. وعلى الرغم من أن البعض يرى أن هذا الإجراء يعتبر ظلماً إلا أن الهدف يجب أن يكون هو الحفاظ على حياة الكثيرين الذين يعانون على أيدى مثل هؤلاء الحكام وتحسين مُقدراتهم ولو بمنح المستبدين العفو والحصانة. بالإمكان أيضاً تقديم حوافز أكبر لتشجيع المستبدين على التنازل عن سلطاتهم سريعاً وذلك بالسماح لهم بالاحتفاظ بجزء كبير من ثرواتهم التى نهبوها والذهاب هم وأسرهم إلى ملاذات آمنة يعيشون فيها فى سلام ورفاهية.

علاوة على ذلك، فبمجرد أن يعتقد الداعمون الأساسيون أن قائدهم قد يقبل مثل تلك الصفقة، يقومون بالبحث عن بديل له، بحيث إن حدث وقرر القائد أن يقاتل من أجل الاحتفاظ بسلطته فلن يجد من يناصره. لم يُمنح معمر القذافى أياً من تلك الخيارات، من ثم، لم يكن أمامه سوى أن يعيش مطارداً أو أن يقاتل حتى الموت، واختار القتال مما تسبب فى مغبات بشعة للشعب الليبى والشعور بعميق الأسى والإحباط لمن يكنون المشاعر الإنسانية.

ثمة خيارات أخرى أمام الحكام، ويمدنا انتقال بريطانيا من نظام الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية بنموذج فى هذا الصدد. كانت الأسرة المالكة البريطانية تمتلك السلطة والمال معاً، لكنها واجهت ضغوطاً شديدة كان من المحتمل معها حرمانها من السلطة والمال كما حدث فى نظم ملكية أوربية أخرى واختارت هى الاحتفاظ بالتاج والثروة وتسليم السلطة لحكومة منتخبة فى عهد ويليام ومارى. وعلى سبيل التعويض، سُمِح للأسرة بالاحتفاظ بثروتها بالإضافة لضمان دخل ثابت لها من الدولة لمدة طويلة يتم النص عليها (ولنقل مائة عام). من ثم، على الأسرة المالكة فى السعودية والأردن والإمارات وغيرها دراسة إمكانية الحفاظ على المنصب الصورى والثروة الفعلية بدلاً من المضى فى سحق أية بادرة للتمرد. قد يفشل الثوار اليوم أو غداً، فى حين أنه ليس أمام القادة سوى الفشل مرة أخرى واحدة، وحينها سيكون أوان التفاوض للخروج بأقل الخسائر قد فات.

الانتخابات الحرة النزيهة: أمل زائف

مثلما توجد أفعال وإجراءات تؤدى إلى تعزيز التغيير المفيد، توجد أفعال وإجراءات تؤدى إلى تعويق التقدم، وتعتبر الانتخابات أحد الحلول المعوقة الأكثر شيوعاً وشعبية. كثيراً ما يلجأ القادة المهددون إلى إجراء انتخابات مزيفة من أجل خلق الانطباع بالانفتاح والنزاهة، وبالطبع، لا تؤدى الانتخابات المزيفة إلى تبنى البلد سياسات أفضل أو إلى مزيد من الحريات للشعب، الأحرى أنها تعمل على

تمكين الحاكم من خلال زيادة عدد من يمكن استبدالهم دونما أية إضافة ذات معنى فى حجم المجموعات المؤثرة والضرورية. وعلى الرغم من أن الانتخابات الهادفة قد تشكل الغاية النهائية، إلا أنه لا يجوز أبداً إجراء الانتخابات كهدف فى حد ذاته. حينما يمارس المجتمع الدولى الضغوط من أجل إجراء الانتخابات دونما أن يحرص على أن تكون ذات معنى، لا يؤدى ذلك سوى إلى زيادة ترسيخ النظم الفاسدة. يروق للمراقبين الدوليين، مثلاً، أن يدلوا بشهاداتهم حول ما إن كان بإمكان الناس الذهاب، من تلقاء أنفسهم، إلى مراكز الاقتراع وحول عملية عد الأصوات، وكأنما ذلك يعنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ليس ثمة ما يدعو النظام لوضع العراقيل أمام ذهاب الناس للاقتراع، أو الغش فى عد الأصوات حينما يكون بإمكانه حظر ترشح أعضاء الأحزاب المنافسة له. أو حينما تضع الحكومة القيود على دعاية الأحزاب الأخرى وحملاتها الانتخابية وتيسر لحزب الحكومة أساليب الحشد والتعبئة. ليس ثمة حاجة لوضع العراقيل أمام الناخبين إذ إن الحكومة تحرم المعارضة من إتاحة الصحافة الحرة أمامها وكذلك من عقد الحملات الانتخابية. من ثم، ينتهى المراقبون إلى أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، فيما نعلم واقعياً أنها لم تكن كذلك، ولذا، يجب أن يلى الانتخابات توسيع مدى الحريات، بدل الاعتقاد بأنها تمهد لها.

أحياناً، تبدو مشاكل العالم وأنها تستعصى على قدرتنا على حلها. ليس ثمة ألغاز تحيط بكيفية القضاء على كثير من الفقر والقمع فى العالم. نادراً ما يعانى من يعيشون بحرية من الفقر والقمع. لنمنح الناس الحق فى قول ما يريدونه، وكتابة ما يريدونه، والتجمع لتبادل الأفكار حول ما يريدونه وسنشهد أناساً يأمنون على شخوصهم وأملاكهم وتتسم حياتهم بالرضا. سنشهد أناساً لديهم الحرية التى تمكنهم من أن يصبحوا أغنياء، ولديهم الحرية لأن يفقدوا كل ما يملكون وهم يحاولون ذلك. سنشهد أناساً يتمتعون بالثراء المادى والروحانى والجسدى. من

المؤكد أن ثمة أماكن مثل سنغافورة وأجزاء من الصين يتمتع فيها الناس بحياة مادية جيدة فى ظل حرية مقيدة، بيد أن الغالبية العظمى من الشواهد تشير إلى أن ذلك هو الاستثناء لا القاعدة. بإمكان النجاح الاقتصادى تأجيل اللحظة الديموقراطية إلا أنه ليس بإمكانه أن يحل محلها على المدى الطويل.

يقرر القادة، فى نهاية المطاف، نصيب البلد النسبى من الحرية. تكمن وراء عالم البؤس والقمع حكومات تدير شئونها شِلل صغيرة من المحاسيب الضروريين الموالين للقادة الذين يستطيعون إثراءهم. وخلف عالم الحرية والازدهار تكمن حكومات تعتمد على دعم ائتلاف كبير العدد من عامة الناس يُجتذبون من معين كبير من النافذين الذين يجتذبون بدورهم من معين كبير من الأشخاص الذين يمكن ستبدالهم. ليس من الصعب رسم خط يبدأ من الفقر والقمع فى العالم وينتهى بالطغم الفاسدة والمستبدين العتاة الذين يستخلصون لأنفسهم ثروات بلادهم من أجل بقائهم فى السلطة. ترسم الممارسات والمؤسسات السياسية الحدود التى تؤطر حياة الشعوب.

والآن، فقد أوضحنا بما لا يدع مجالاً للبس أن ثمة نظاماً طبيعياً يحكم الممارسات السياسية تلازمه مجموعة من القواعد الصارمة الراسخة التى لا يمكن أن تتغير. إلا أن هذا لا يعنى أنه ليس بإمكاننا العثور على سبل أفضل للعمل فى إطار قوانين السياسة. ولقد اقترحنا بالفعل بعض أساليب العمل فى إطار الأحكام من إجل الإتيان بنتائج أفضل. بيد أن تلك الحلول التى اقترحناها لن تطبق باكتمال، ذلك لأن أساليب التفكير القائمة الراسخة ستجعل تبنى نهج مختلف إزاء المشاكل أمراً صعباً. سيقول الكثيرون إن ما اقترحناه بشأن فرض القيود على المعونات الأجنبية يتسم بالقسوة وتبلد الأحاسيس، ذلك أنه من المجدى إنفاق أموال المعونات كلها حتى لو لم يستفد منها سوى طفل واحد. يتناسى هؤلاء أن يسألوا عن عدد الأطفال الذين يحكم عليهم بالموت نتيجة الإهمال، ذلك لأن المعونات تعمل على ترسيخ دعائم القادة الذين لا يراعون مصالح شعوبهم، هذا إن فعلوا، إلا بعد

مراعاتهم لمصالحهم الخاصة هم ومحاسيبهم من الداعمين. بيد أننا، وقبل أن نلقى باللائمة على قادتنا الديموقراطيين «المخطئين» لفشلهم فى جعل العالم مكاناً أفضل، علينا أن نتذكر السبب الذى جعلهم ينفذون السياسات التى ينتهجونها، حيث إن الواجب الذى أقسم هؤلاء القادة الديموقراطيون على الالتزام به هو، تحديداً، أن يفعلوا ما نريده «نحن الشعب».

حرص الرؤساء الأمريكيون، منذ إقامة البلد تقريباً، على إعلان مصادقتهم على فكرة نشر الديموقراطية، بأسلوب روتينى، وإن لم يكن ثمة ما يناظره على أرض الواقع. عكس الرئيس وودرو ويلسون حينما دعا الكونجرس إلى إعلان الحرب على ألمانيا فى ٢ أبريل ١٩١٧، رأيه الراسخ بأنه «يجب جعل العالم آمناً من أجل نشر الديموقراطية... ليس لدينا أية أهداف أنانية. لا نرغب فى أى غزو أو هيمنة». فيما بعد، وعقب حوالى تسعين عاماً، ردد چورچ دبليو. بوش تلك المشاعر ذاتها فى خطاب توليه الفترة الرئاسية الثانية، حيث أعلن «يعتمد استمرار الحرية فى أرضنا، بتزايد، على إنجاز الحرية فى الأراضى الأخرى. إن أفضل أمل كى يعم السلام عالمنا هو أن تسود الحرية جميع أرجاء العالم.. من ثم، فإن سياسة الولايات المتحدة هى أن تسعى كى تنمو الحركات والمؤسسات الديموقراطية فى جميع البلدان والثقافات، وأن تدعم ذلك بهدف القضاء على الطغيان فى عالمنا فى نهاية المطاف». بيد أن ويلسون نحَّى مشاعره النبيلة جانباً حينما تعلق الأمر بحق تقرير مصير المستعمرات التى يهيمن عليها حلفاء أمريكا. وعلى نفس المنوال، قال الرئيس بوش فى نفس الخطاب الذى دعا فيه إلى الديموقراطية فى جميع أنحاء العالم. «إن أكثر واجباتى قداسة هى أن أحمى هذا البلد وشعبه ضد مزيد من الهجمات أو التهديدات التى قد تطرأ».

يُلقى «الواجب المقدس» للرئيس الضوء على المشكلة. ثمة توتر عضوى متأصل بين تعزيز الإصلاح الديموقراطى بالخارج وبين حماية مصالح الناس ورفاههم بالداخل. نمطياً، تحيا المجتمعات الديموقراطية الحرة فى سلام مع بعضها وتعمل

على تعزيز الازدهار ونشره فى الداخل، وبين بقية البلدان أيضاً، مما يجعل للحكم التمثيلى جاذبية للشعوب فى جميع أنحاء العالم. بيد أن الإصلاح الديموقراطى، كما أوضحت تجارب الولايات المتحدة مع إيران فى ظل حكم الخمينى [الذى انتخبه شعبه] وفى أجزاء فلسطين التى تحكمها حماس المنتخبة ديموقراطياً، لا يعمل دائماً على تعزيز أمن الأمريكيين أو سلامتهم ضد التهديدات الخارجية، بل إنه قد يعمل على تعرض ذلك الأمن للمخاطر.

عادة ما تبز اهتماماتنا الخاصة بحماية أنفسنا من الديموقراطيات المعادية أو غير الصديقة فى الأنحاء الأخرى إيماننا طويل المدى بمزايا الديموقراطية وتَجُبه. ينصت القادة الديموقراطيون إلى ناخبيهم لأن هذه هى الوسيلة التى يحافظون بها، هم وأحزابهم، على مواقعهم، حيث إنهم يُنتخبون من أجل تعزيز المصالح الآنية لمن انتخبوهم، على الأقل، والدفع بها قدماً، ومن ثم، يتركون المصالح طويلة المدى لمن يتولى بعدهم. وهكذا، فإن تحقق الديموقراطية بالخارج شأن عظيم بالنسبة لنا، فقط، حينما يتصادف ويريد شعب البلد الذى فى سبيله إلى التحول الديموقراطى اتباع السياسات التى تروق لنا وتطبيقها. أما إن كان لدى أحد الشعوب الأجنبية نزعات ورغبات تتعارض مع مصالحنا، فإن الوسيلة الفضلى المتاحة أمامنا هى إبقاؤه خاضعاً مستعبداً لنظام قامع مستعد لأن يفعل ما نريده «نحن الشعب».

نريد للشعوب الحرية والازدهار، لكننا لا نريدهم أحراراً ومزدهرين بقدر يكفى لتهديد أسلوب حياتنا، أو مصالحنا، أو رفاهنا. وهذا ما يجب أن يكون، وهو أيضاً قاعدة الحكم التى يجب على القادة الديموقراطيين اتباعها. عليهم فعل ما يريده ائتلافهم ومناصروهم، فهم غير مدينين لأى ائتلاف فى أى بلد آخر أو مسئولين أمامه، حيث إنهم يدينون بالفضل فقط لمن يساعدونهم على البقاء فى السلطة. وإن نحن تظاهرنا بعكس ذلك فإن هذا يعنى ادعاءنا نوعاً من المثالية التى نستخدمها ذريعة لعدم التعاطى مع المشاكل التى يمكننا معالجتها.

بدأنا بكاسيوس وهو يتوسل إلى بروتوس كى يفعل شيئاً فى مواجهة طغيان يوليوس سيزار «ليس العيب يا عزيزى بروتوس فى أقدارنا، بل فى أنفسنا». هنا يمكننا أن نضيف بكل تواضع أن السبب فى أن العيب يكمن فى أنفسنا هو أننا، «نحن الشعب» نريد الكثير الكثير لأنفسنا، والقليل القليل لتابعينا ولمن نعتبرهم أدنى مرتبة منا. لكننا رأينا أيضاً أن ثمة أملاً فى المستقبل، حيث إن كل حكومة وكل تنظيم يقوم على أساس ائتلاف قليل العدد لابد أن يشهد تآكلاً فى إنتاجيته وقدرته على القيام بأية مشروعات بدرجة يواجه معها خطر الانهيار تحت وطأة فساده وعدم كفاءته. آنذاك، وفى تلك اللحظات الحاسمة التى تنبلج فيها الفرص، وحينما يعانى المستبدون من وطأة حكمهم الفاسد، فبإمكان بعض التغييرات البسيطة أن تصنع الفرق، كل الفرق.

لقد تعلمنا أن الحياة السياسية برمتها تقريباً تتمحور حول حجم من يمكن الاختيار من بينهم، والنافذين، والائتلاف الفائز. إذا وسعنا نطاق تلك الكيانات فستتغير جميع الأشياء إلى الأفضل بالنسبة للغالبية العظمى التى سيتحرر أفرادها، ويكدّون فى العمل لحسابهم ومن تلقاء أنفسهم، ويحرصون على تلقى تعليم أفضل، ويصبحون أكثر صحة وثراء وسعادة وحرية. ستقل الضرائب التى يدفعونها وستتسع فرص الحياة أمامهم بدرجة هائلة. يتم كل ذلك من خلال التحولات الديموقراطية وتداول السلطة، وبالإمكان الوصول إلى لحظات التغيير هذا أسرع من خلال الإصلاحات التى اقترحناها. بيد أنه، إن آجلاً أم عاجلاً، ستعبُر كل المجتمعات الخط الفاصل بين بؤس الأنظمة المستبدة التى تقوم على أساس ائتلافات صغيرة قليلة العدد وأعداد هائلة ممن يمكن الاختيار من بينهم، وبين النظم الديموقراطية التى تقوم على أساس ائتلافات كبيرة العدد تدمج فيها نسبة كبيرة ممن يمكن الاختيار من بينهم، وسيتبع ذلك العبور السلام والوفرة. بالإمكان لكل هذا أن يحدث فى جميع الأنحاء فى وقت أقرب من المتخيل من خلال السعى الجاد والحظ الموفق، وآنذاك سيعم الازدهار وطيب العيش.

قائمة المحتويات

منافذ بيع مكتبة الأسرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤كورنيش النيل – رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ
القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى
الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليوو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسكندرية
٩٤ ش سعد زغلول ـ الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك ـ المرحلة الخامسة ـ عمارة ٦
مدخل (أ) – الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى ـ بكلية الزراعة ـ
الجامعة الجديدة ـ الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ ـ بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى ـ أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية ـ أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب ـ المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب ـ جامعة المنيا ـ
المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة ـ عمارة سينما أمير ـ
طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا ـ المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى ـ دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى ـ توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصـورة
٥ ش السكة الجديدة ـ المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير ـ الزقازيق
ت : ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢





سلسلة تعنى بنشر الحقول المعرفية، التى تهتم بدراسة الإنسان وتاريخه وطبيعته وبيئته وقدراته الإدراكية وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، بالإضافة إلى النواحى المختلفة من النشاط البشرى وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم، وأنساق ثقافاتهم وقيمهم فى علوم مختلفة مثل: التاريخ والفلسفة والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبى والقوانين والتشريع والعلوم السياسية إلى غيرها من المعارف العامة، التى يترقبها المتلقى ويحرص على متابعتها لتساعده فى تكوين مرجعيته الثقافية العامة.

ISBN# 978977440727



مكتبة الأسرة 2014


Exclusive
For
www.ibtesama.com